العلاقات الاقتصادية
بين فلسطين والأردن وإسرائيل.. إلى أين؟

حمدي شكري الخواجا

المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية

منتدب من المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار.

تمهيد

لقد شهد العالم نشاطات دمج وفصل اتخذت أشكالاً وأنواعاً عدة، وكان وراءها أسباب ومسببات عدة. فمنذ فجر التاريخ شكلت القبلية والهمجية وقوة السلاح نهجاً لتقسيم مناطق جغرافية كثيرة، ودمجها في عالمنا الواسع. وبفضل القوى العظمى التي لم تتغيب عن التاريخ لحظة واحدة، كان هناك تحكم مجحف بالمصير الجغرافي لكوكبنا، حيث تمّ دمج مناطق جغرافية كبيرة أو فصلها أو خسارتها أو الاستيلاء عليها، وذلك في مراحل مختلفة من التاريخ. ومع بزوغ القرن الجاري وما واكبه من اكتشافات جديدة، شهد العالم شروخات جغرافية وسياسية كبيرة، انقسمت بموجبها جغرافية الأرض بين الشعوب حتى شكلت دويلات ذات حدود سياسية ما تزال الفعاليات الانفصالية مستمرة فيها. فحتى الآن تشهد بعض الأقاليم حركات انفصالية مختلفة (كالاتحاد السوفياتي وبعض الدول الأوروبية والآسيوية)، لكن في المقابل اتخذت دول أخرى اتجاهات عكسية استهدفت دمجاً سياسياً (كألمانيا) أو تكتلاً اقتصادياً (كالاتحاد الأوروبي واتحاد البينولكس وتكتل النافتا). وفي كلتا الحالتين (الفصل والدمج) تصبو هذه الدول لتصحيح الأخطاء التاريخية التي كانت القوى العظمى مسؤولة عنها بالدرجة الأولى، وترمي إلى تحسين أوضاع المواطن الذي أصبح يشكل أهم عنصر من عناصر اتخاذ القرار في أجزاء كثيرة من العالم.

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تشهد الأقاليم في هذا العالم اتفاقيات تعاون أوصلت بعضها إلى تكتلات اقتصادية ذات صيغ وأشكال مختلفة، حتى وصل عدد التكتلات الاقتصادية الكبيرة الآن إلى حوالى خمسة وعشرين تكتلاً في جميع أرجاء المعمورة. وقد اتخذت هذه التكتلات أشكالاً وأنواعاً عدة كاتحادات جمركية وتجارة حرة وتعاون اقتصادي واسع وسوق مشتركة[1]. إضافة إلى ذلك لا تخلو أي دولة في العالم من اتفاقيات اقتصادية ثنائية مع دول

(١) لمزيد من المعلومات عن صيغ التكتلات الاقتصادية وأشكالها، انظر: Bela Balassa, «The Theory of Economic Integration,» pp. 1-2 and «Towards a Theory of Economic Integration,» pp. 1-7, in: *Kyklos*, vol. 14 (1961).

أخرى. ومن أهم التكتلات الاقتصادية النشطة: السوق الأوروبية المشتركة واتحاد البينولكس. أما اتحاد أمريكا الشمالية (النافتا) والكوميكون والاتحاد الجمركي في جنوب أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى فهي ما تزال تفتقد إلى كثير من المقومات. ولم تخلُ منطقتنا العربية من بعض المحاولات، فقد شهدت عدداً من اتفاقيات التعاون والتكامل الاقتصادي التي ما تزال تفتقد إلى الشمولية والتنفيذ الفعلي، منها الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ومجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغربي الاقتصادي وغيرها من التكتلات الإقليمية العربية التي افتقدت إلى الاستمرارية أو التعمق، وذلك لأسباب كثيرة لعل أهمها ضعف القرار السياسي، والمنازعات العربية البينية، وغياب الاستقرار السياسي، وتغلب المصالح الوطنية على المصالح القومية.

وجراء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والنكبات التي حلت بهذا البلد، لم تتمكن منظمة التحرير الفلسطينية من تمثيل نفسها عملياً في أي تكتل اقتصادي إقليمي، على رغم أنها ضمت كعضو شكلي في بعض التكتلات السياسية والاقتصادية العربية والإسلامية. إلا أن المسار الجاري في عملية التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، أوجد أرضية للتفكير في الأروقة السياسية الفلسطينية لدراسة إمكانية الدخول في تكتلات اقتصادية جديدة أو تفعيل عضويتها في التكتلات القائمة. وهنا يقف الفلسطينيون عند مفترق طرق يتمثل في اختيار افضل تكتل وأكثره خدمة لمصالحهم. فهناك البعد الشرقي ـ العربي مع الأردن أو مصر أو كليهما معاً ليشمل دولاً عربية أخرى على غرار الاتفاقات العربية التي أبرمت في السابق تحت مظلة جامعة الدول العربية والتي لم ترَ النور حتى الآن. ومن الجانب الآخر، هناك البعد الغربي الذي يشمل أوروبا أو إسرائيل أو كليهما معاً بجانب دول عربية، وهو ما عرف قبل ثلاث سنوات بالتعاون الأوروبي المتوسطي. وفي كلتا الحالتين هناك مجال كبير للإخفاق، حيث إنه من الصعب توقع النجاح لأي تكتل عربي خالص لجهة إخفاق جميع المحاولات السابقة، ومن المستبعد تصور الدولة اليهودية في خندق واحد مع أقطار عربية بسبب نزعة العداء العربية الإسرائيلية المزمنة التي يصعب التغلب عليها في الوقت القريب أو المتوسط. وفي كلتا الحالتين سيكون الطرف الفلسطيني خاسراً، إلا إذا قدمت له الضمانات الكافية لإعانته على النمو والتطور ليواكب الدول الأعضاء في مثل هذا التكتل أو ذاك.

فأما بالنسبة إلى البعد الشرقي (العربي ـ العربي)، فقد آن الأوان لأخذ المبادرات على محمل الجد في هذا الوقت الذي يشهد تحركات عالمية باتجاه نظريات جديدة تستخدم للسطو على مصادر الدول المتخلفة وإمكاناتها. فالعولمة أصبحت حقيقة، ولا يمكن للدول العربية بشكل منفرد مجابهة هذا الغزو العالمي إلا إذا اشتدت اللحمة بين الأقطار العربية لما للتكتلات من أهمية في التصدي للغزو الاقتصادي العالمي. وأما بالنسبة إلى البعد الغربي، فهناك تفهم عربي شامل لموضوع التعاون الأوروبي الأوسطي كونه يشكل حلقة وصل اقتصادية وأخرى سياسية. فعلى الصعيد الاقتصادي، ستتمكن الدول العربية من تعزيز فعالياتها الاقتصادية مع أوروبا، وأما على الصعيد السياسي فستحظى الدول العربية بدعم سياسي أوروبي في الأزمة العربية الإسرائيلية، وسيمكن مثل هذا التعاون من مجابهة السياسة الأمريكية المجحفة بحق القضايا العربية. إلا أن السؤال الذي يبقى مطروحاً أمام الباحثين والسياسيين هو مدى التفهم العربي لاستيعاب إسرائيل في تكتل إقليمي شرق أوسطي أو أوروبي متوسطي في ظل العداء التاريخي بين العرب وإسرائيل وصعوبة التكهن بمنهجية إسرائيل السلمية.

ولا يخفى أن إسرائيل أصبحت جزءاً من هذا الإقليم، خصوصاً بعد الاعتراف الدولي

والعربي الواسع بهذه الدولة المدسوسة على اقليمنا، ولذلك أصبحت لها فعالية في التعاون الإقليمي الذي بات يشكل أحد الخيارات الاستراتيجية العالمية في الشرق الأوسط. وقد طرحت أفكار كثيرة حول إمكانية دخول إسرائيل في تكتل إقليمي بجانب دول عربية، وحول جدواه وأهميته. فمن البديهي أن تقوم المنظومة الدولية بتعويض الدولة العبرية عن الخسائر التي ستتكبدها جراء تنازلها عن الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ من خلال ضمان مردودات السلام الاقتصادية لهذه الدولة، ومن ثم تفويت فرصتها في التذمر، المعروفة به منذ الحرب العالمية الثانية.

لقد تمكنت إسرائيل حتى الآن من إبرام اتفاقات سلام ومذكرات تفاهم ثنائية مع بعض الدول العربية. وقد واكبت الاتفاقات الرئيسية مع كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن بروتوكولات اقتصادية حددت أشكال العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأطراف الثلاثة. وقد استفحل النقاش الفكري في كل من فلسطين والأردن وإسرائيل لتقييم واقع العلاقات الاقتصادية فيما بينها وإمكانية تطويرها لتشكل تكتلاً اقتصادياً ثلاثياً تنضم إليه فيما بعد مصر ودول عربية أخرى، لكن سرعان ما اصطدمت هذه المحاولات بواقع يصعب فيه التكهن بمدى نجاح مثل هذا التكتل.

أولا: مراحل تشكيل التكتلات الاقتصادية

من الواضح أن التكتلات الاقتصادية أو السياسية تمر في مراحل عدة وتتخذ أشكالاً عدة. فهنالك كثير من الدول التي دخلت في تكتلات اقتصادية ولم تتمكن من إحراز النجاح المرجو فبقيت (التكتلات) محدودة أو مجرد حبر على ورق. وهناك بعض التكتلات التي عاشت هشة واستمرت محدودة ولم تنمُ بالشكل المطلوب. أما من الجانب الآخر فهناك تكتلات اقتصادية وصلت إلى أعلى المستويات في فترات قياسية، وما تزال حتى اليوم تعمل جاهدة لتضييق الفجوة بين الدول الأعضاء فيها.

وعلى العموم، فإن عزيمة الشعوب والحكومات هي التي مكنت كثيراً من الدول من اتخاذ الخطوات الأولى نحو إقامة تكتلات اقتصادية لما في ذلك من أهمية في تقاسم المنافع، والاستفادة من وفورات الحجم الكبير، والتخلص من التهديدات الأمنية، وإقامة تعاون تكاملي...الخ. ومن جانب آخر فإن حسن النيات بين الشعوب والحكومات هو الذي مكن التكتلات من النمو والتطور حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن كثير من هذه التكتلات الاقتصادية والاتحادات السياسية. واسترشاداً باتحاد البينولكس الأوروبي بين هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ نبين فيما يلي أهم المراحل التي لا بد من توفرها لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الأطراف التي تصبو لإقامة تكتل اقتصادي، بحيث يُسترشد من خبرات هذا الاتحاد في التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص مقارنة ما مر به اتحاد البينولكس مع ما تمر به العلاقات الاقتصادية الثلاثية بين فلسطين والأردن وإسرائيل.

لقد مر اتحاد البينولكس بمراحل عدة ناجحة، وما زال يصبو لتحقيق إنجازات أكثر عمقاً مما هو عليه الآن. وفيما يلي إيجاز لأهم هذه المراحل[٢]:

---

(٢) لمزيد من المعلومات، انظر: BENELUX, «Past, Present and Future,» (General Secretariat of the Benelux Economic Union, Brussels).

ـ مرحلة الترتيبات الاقتصادية: وتتمثل في الاتحاد الجمركي، ومنطقة التجارة الحرة، والسوق المشتركة، وتوحيد السياسات التجارية.

ـ مرحلة أكثر توسعاً من مرحلة الترتيبات الاقتصادية، وتشتمل على تنسيق أو توحيد النظم السياسية والسياسات الاقتصادية، وتقليل الفجوات الاجتماعية، واستخدام الشفافية في تعامل الأطراف الأعضاء في الاتحاد أو التكتل.

ـ مرحلة مساواة الفرص بين الشعوب التي تتمثل في إعطاء مواطني دول التكتل فرصاً متساوية في جميع أرجاء الدول الأعضاء استناداً إلى المنافسة النزيهة والمقدرات الشخصية.

١ ـ مرحلة الترتيبات الاقتصادية

أ ـ ترتيبات الاتحاد الجمركي

استهلت الدول الثلاث الترتيبات الاقتصادية فيما بينها عام ١٩٤٣ حين وقعت اتفاقاً نقدياً وضعت بموجبه أسس ومبادئ صرف عملات الدول الثلاث ومبادئها، وقوانين موحدة للتعامل مع العملات المنقولة (العملات الصعبة). وبعد سنة واحدة من هذا الاتفاق، تمكنت الدول الثلاث من إبرام اتفاقية الترتيب الجمركي فيما بينها. إلا أن تأخر استقلال هولندا حال دون تطبيق هذا الاتفاق في الوقت المناسب. وقد طبق الاتفاق النقدي لأول مرة عشية استقلال هولندا، عندما قامت بلجيكا ولوكسمبورغ بإقراض هولندا لإعادة بناء اقتصادها المنهار. وفي عام ١٩٤٧ تمكنت الدول الثلاث من التوصل إلى وحدة جمركية على أساس اتفاق الترتيب الجمركي الذي سبق ذكره، لكن الخلاف حول توحيد ضريبة المقاصة استمر حتى عام ١٩٥٠، حيث تمكنت الدول الثلاث في هذا العام من توحيد هذه الضريبة بشكل مرضٍ لجميع الأطراف.

وفيما يخص القطاع الزراعي، فقد تم توقيع بروتوكول تعاون في عام ١٩٤٨، ثم عدل في عام ١٩٥٠. وبموجبه أصبحت المنتجات الزراعية تنقل بشكل حر بين الدول الثلاث.

أما فيما يخص السياسات الاقتصادية والصناعية، فقد توصلت الدول الثلاث في عام ١٩٤٨ إلى اتفاق تم بموجبه تخفيض المعونات الحكومية على المواد الاستهلاكية، لكن السياسات التسعيرية ونظم الرواتب والأجور بقيت عقبة أمام التوصل إلى سوق مشتركة بين الأعضاء. حتى تمكنت في عام ١٩٥٣ من القضاء على هذه العقبات، والميل نحو توسيع نطاق الاتحاد الجمركي إلى سوق مشتركة، وخصوصاً أن القطاعات التي كانت بحاجة إلى تنسيق مسبق بين الدول الثلاث تقلصت من ثلاثين قطاعاً إلى قطاعين اثنين فقط.

ب ـ ترتيبات على طريق التوصل إلى سوق مشتركة

في أثناء تطبيق مرحلة الاتحاد الجمركي اصبح اتحاد البينولكس مشرفاً على سوق مشتركة يتم بموجبه تحرير جميع الفعاليات الاقتصادية فيما بين الأطراف، وتوحيد السياسات الاقتصادية الخارجية مع الدول غير الأعضاء في اتحاد البينولكس.

فعلى الصعيد التجاري، استمر التصعيد في تحرير التجارة فيما بين الأطراف الثلاثة، وتوحيد السياسات التجارية الخارجية، حتى استكمل في عام ١٩٤٨. وبموجبه استخدمت الأطراف الثلاثة لغة اقتصادية وتجارية واحدة في جميع المحافل الدولية، وخصوصاً في الترتيبات الأولية للسوق الأوروبية المشتركة.

وبخصوص عوامل الإنتاج كالعمل ورأس المال، استمرت الأطراف في بذل الجهود للتوصل إلى ترتيب منفتح لتنقل هذين العاملين بين الأطراف الثلاثة. أما العمالة، فقد مرت في مراحل عدة، بداية بالسماح للعمال من أي طرف للانتقال إلى الطرف الآخر (بموجب اتفاق ١٩٥٦) بشرط توفر تصريح عمل لدى العامل المنتقل. لكن بعد عام من هذا الترتيب تم تحرير التنقل بين الأطراف الثلاثة دون الحصول على إذن مسبق من الجهات الرسمية (اتفاق ١٩٥٧). وأما رأس المال، فقد أبرم اتفاق خاص بهذا الشأن (عام ١٩٥٤) وأوجد أرضية مناسبة لتنقل رأس المال بين دول الاتحاد، حيث ينص الاتفاق على حرية تنقل الأصول المالية للحركات التجارية والاستثمارية، أما حقوق ملكية السندات المالية أو الأصول المالية لطرف آخر في الاتحاد فأصبحت بحاجة إلى موافقة مسبقة، كذلك الإقراض المالي الذي بقي وطنياً، ولم تشترك الدول الأعضاء في ترتيبات حوله.

ج ـ اتفاق البينولكس الاقتصادي

لقد جاءت جميع الترتيبات والاتفاقيات السابقة بادئة للتوصل إلى اتحاد البينولكس الذي خطط له عند بدء المفاوضات بين هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ في عام ١٩٤٤. وبعد مضي أربعة عشر عاماً على هذه الترتيبات تمكنت الأطراف الثلاثة بتاريخ ٣ شباط/فبراير سنة ١٩٥٨ من التوصل إلى اتفاق شامل لإنشاء اتحاد البينولكس الاقتصادي.

د ـ ما بعد مرحلة الاتحاد (التنفيذ الفعلي لاتفاقية اتحاد البينولكس)

لم تقف الأطراف الثلاثة عند الحدود التي تم إجمالها في اتفاق اتحاد البينولكس، ولكنها استمرت في تقليل الفجوات فيما بينها، وما تزال تعمل حتى يومنا هذا نحو هذا الهدف وباتجاه توافق شؤون اتحاد البينولكس مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الاتحاد الأول جزءاً لا يتجزأ منه.

فعلى صعيد الاتحاد الجمركي، استمرت بعض الأمور الإجرائية على الحدود الداخلية بين الدول الثلاث، حتى عام ١٩٧١ حين توصلت هذه الدول إلى نظام جمركي موحد يفتقد إلى أدنى المعيقات الحدودية باستثناء البيانات الإحصائية الروتينية، كما توصلت في وقت لاحق إلى اتفاق تم بموجبه توحيد ضرائب القيمة المضافة والمقاصة. وحتى نهاية عام ١٩٩٢ استمرت بعض الضوابط التجارية على الحدود الداخلية بين دول اتحاد البينولكس، ولكنها اقل إعاقة من الضوابط القائمة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي. وفي بداية عام ١٩٩٣ اعتمدت دول اتحاد البينولكس الترتيبات التجارية المعمول بها في الاتحاد الأوروبي كونها عضواً فيه.

وفيما يخص تنقل الخدمات بين الدول الثلاث، توصلت الأطراف إلى اتفاق في عام ١٩٦٥ تم بموجبه السماح للقطاع الخاص والمهنيين من أي طرف العمل في أي مجال وأي دولة من هذه الدول مع مراعاة القوانين والنظم المعمول بها في الدولة المضيفة. وبالنسبة لتنقل العمالة، توصلت الدول الثلاث تدريجياً إلى اتفاق تم بموجبه توحيد قوانين ونظم العمل كالأتعاب وحقوق العمال وصناديق الادخار... الخ. كما سمح بموجبه تنقل العمال بين الدول الثلاث دون قيد أو شرط. أما بخصوص العمالة الأجنبية الواردة للاتحاد، فيكتفى بحصول العامل الأجنبي على تأشيرة عمل من أي عضو في الاتحاد ليتمكن من العمل في أي من الدول الثلاث.

وفي عام ١٩٩٢، قامت الأطراف الأعضاء بتحرير النقل البري والبحري والجوي فيما بينها، وسمح لممارسي هذه المهنة من أي طرف التنقل بحرية عبر أراضي الأطراف الثلاثة ومجالاتها.

أما حرية تنقل رأس المال، فاستمرت قائمة على أساس بروتوكول عام ١٩٥٤، حتى جاءت اتفاقيات الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن، مما أدى إلى وقف العمل بهذا البروتوكول، وتبني اتفاقيات الاتحاد الأوروبي بديلاً منه.

٢ ـ تنسيق النظم السياسية والسياسات الاقتصادية وتقليل الفجوات الاجتماعية واستخدام الشفافية في تعامل الأطراف

إن الاتحادات أو التكتلات الاقتصادية العديدة أثبتت فشلها نتيجة لعوامل داخلية كاختلاف السياسات الاقتصادية والاجتماعية أو تضاربها بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات. إلا أن اتحاد البينولكس أثبت نجاعة ليس لها مثيل في العالم بسبب العمل من أجل التكامل وليس التنافر، وتنسيق السياسات المختلفة للأطراف الأعضاء والشؤون الإقليمية التي تهمها. ومن ضمن السياسات التي يتم تنسيقها بين هذه الدول: البيئة والمياه والسياحة والطاقة وسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات النقدية ونظم التدريب المهني، كما تعمل على تنسيق المواقف في المحافل والترتيبات الدولية، وخصوصاً في الاتحاد الأوروبي. وهو الأمر الذي مكن دول اتحاد البينولكس من الحصول على مكاسب اقتصادية اكثر من أي دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي.

٣ ـ مرحلة تساوي الفرص وتقاسم المنافع

تعتبر التكتلات الاقتصادية بداية لدمج الشعوب حتى لو اختلفت ثقافاتها. وتستهدف هذه التكتلات العامل البشري بالدرجة الأولى، ولذلك يجب عند القيام بإنشاء أي ترتيب اقتصادي التحقق من تساوي الفرص بين المواطنين، بمعنى لا بد من غياب التمييز العنصري بين الدول والشعوب، جنباً إلى جنب مع تفضيل مصلحة الاتحاد على المصلحة الفردية للدولة أو لشعبها. وهذا يتطلب كثيراً من العوامل مثل حسن النيات، والوضوح في التعامل، والاستقلال الجغرافي والسياسي للدول المشاركة... الخ. ويعني تغيب المساواة وتقاسم المنافع بشكل مرض اعتلاء دولة على أخرى، الأمر الذي يتسبب في ضعف التكتل وخرقه. ولعل الاتحاد الجمركي في جنوب أفريقيا من أهم التكتلات التي تشهد تذمراً وجموداً كبيرين بسبب اعتلاء جنوب أفريقيا على باقي الدول الأعضاء في هذا الاتحاد. وفي المقابل، يعتبر اتحاد البينولكس أعظم مثال على تقاسم الفرص بين الحكومات وشعوب الأطراف الثلاثة المشاركة فيه، والتي عادت بالمنفعة المتساوية عليها جميعاً.

لقد أشبع اتحاد البينولكس مواطنيه بالحرية الكافية للعمل ضمن نطاق الاتحاد والاستفادة من الفرص المتاحة دون قيد أو شرط. ويمكن الاسترشاد من الدراسات المتاحة أن دول الاتحاد تمكنت من تنظيم جميع الشؤون التي تهم الاتحاد بشكل مرض لجميع الأطراف. وعملت على فتح سوق العمل لجميع المواطنين وتوحيد سياسات العمل في الدول الثلاث. وتمكنت من توحيد النظم الاستثمارية والتجارية والجمركية الداخلية والخارجية مما مكنها من أن تكون قوة اقتصادية عالمية لا يستهان بها. كل ذلك الإنجاز كان سببه التراضي بين جميع الأطراف، والتعامل بمبدأ المساواة وبذل الجهود المضنية لتقليل الفجوة التي كانت واسعة فيما بينها خلال القرون الماضية والثلث الأول من القرن الجاري.

وعلى رغم ذلك الإنجاز، ما زال اتحاد البينولكس يفتقد إلى بعض الأمور المهمة. فلا يوجد حتى الآن عملة موحدة للاتحاد، حيث إن الشؤون النقدية العالمية وترتيبات العملة الأوروبية

الموحدة التي أصبح إصدارها وشيكاً يحول دون إصدار عملة البينولكس الموحدة. إلا أن الأطراف الثلاثة تمكنت من التوصل إلى اتفاق مرض بخصوص تداول عملاتها في نطاق الاتحاد وأسعار الصرف والشؤون الاقتصادية ذات الأبعاد النقدية، ويطبق هذا الاتفاق بشفافية متناهية، كما يفتقد اتحاد البينولكس إلى سياسات موحدة بخصوص كثير من القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة. إضافة إلى أن الدول الثلاث لم تتمكن حتى الآن من توحيد القنوات السياسية والاستراتيجية كالتمثيل الدبلوماسي والسياسات الخارجية والأمن، والتي من المؤكد أنها ستقلل المصروفات الجارية لهذه الدول.

ثانياً: العلاقات الاقتصادية القائمة بين فلسطين والأردن وإسرائيل

حتى عام ١٩٦٧ شكلت الضفتان الشرقية والغربية من نهر الأردن كياناً اقتصادياً واحداً، وقد استمرت حركة السلع الفلسطينية بعد الحرب باتجاه واحد نحو الأردن إلى جانب ما يحمله القادمون إلى الأراضي المحتلة عبر الجسور. وقد ترتب على هذا الوضع عجز كبير في الميزان التجاري الأردني لصالح الأراضي المحتلة نظراً إلى تحكم إسرائيل بالجسور، ومنعها دخول السلع الأردنية أو السلع العربية والإسلامية الواردة على الأردن إلى السوق الفلسطيني، واحتكارها للسوق الفلسطيني الذي قدر حجم استهلاكه من السلع الإسرائيلية بما يزيد عن مليار دولار سنوياً، حيث تم إتباع السوق الفلسطيني قسراً للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بموجب اتحاد جمركي وتجارة حرة مفروضة على السوق الفلسطيني بسبب الاحتلال.

لكن الاتفاقات الاقتصادية الموقعة بين الأطراف الثلاثة سمحت بمرونة تنقل السلع فيما بينها، وتشجيع عملية التبادل والتعاون الاقتصادي في مجالات مختلفة. وعلى الرغم من ذلك يُلاحظ أن حركة السلع والتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الأطراف لا تقف عند الإعاقة فحسب، وإنما تُمنع في بعض الاحيان لأسباب مختلفة سنأتي إلى ذكرها في سياق هذه الدراسة.

لم تحقق التجارة الأردنية ـ الفلسطينية المستويات المرجوة حتى الآن، حيث بقيت الصادرات الأردنية إلى فلسطين في مستوىً متدن بلغ ١٦,٥ مليون دولار في سنة ١٩٩٥، وفي أحسن الظروف لم تزد هذه الحركة عن ٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦. أما الصادرات الفلسطينية للأردن فقد انخفضت انخفاضاً كبيراً منذ توقيع الاتفاقات الاقتصادية، واستخدمت ضدها السلطات الأردنية سياسة صارمة لإحلال المنتجات الأردنية للمنتجات الفلسطينية الواردة، وذلك بفرض رسوم جمركية على جزء من الصادرات الفلسطينية ومنع الجزء الآخر من دخول الأسواق الأردنية.

كذلك الحال بالنسبة للحركة التجارية الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي، فقد استمرت هذه الحركة تواجه صعوبات باتجاه تسويق البضائع الفلسطينية في إسرائيل أو من خلالها، ولكن السوق الفلسطيني بقي مفتوحاً للمنتجات الإسرائيلية أو المنتجات المستوردة التي يتم تسويقها عبر وسطاء إسرائيليين في الأراضي الفلسطينية.

١ ـ العلاقات الاقتصادية بحسب الاتفاقات

تعتبر الاتفاقات الاقتصادية بين الأطراف الثلاثة والمعمول بها حالياً ترتيبات اقتصادية ثنائية تفتقد إلى الشمولية والانسجام فيما بينها. ففي حين تشكل الاتفاقية الموقعة بين الجانبين

الفلسطيني والإسرائيلي اتحاداً جمركياً قسرياً ومنقوصاً، تمثل الاتفاقية الاقتصادية بين فلسطين والأردن ترتيبات تجارة حرة تصل ذروتها بعد الاستقلال الفعلي لفلسطين. أما في الوقت الحالي فيفتقد الطرفان إلى كثير من المؤهلات للوصول إلى هذا الترتيب، كما أن الاتفاق الأردني الإسرائيلي يقتصر على ترتيب اقتصادي منخفض الوتيرة، وذلك كونه يعتمد على بعض الترتيبات السلعية والإجرائية بين البلدين، ونرى بأنه لا يشكل انطلاقة لعلاقة اقتصادية ذات أبعاد تكتلية أو اتحادية. ومن أجل تفهم العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول الثلاث لا بد من قراءة موجزة للاتفاقات الموقعة فيما بينها، وذلك لتدعيم حجتنا التي سنبنيها في مجريات التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقات. وفيما يلي نعرض بداية هذه الاتفاقات ثم ننتقل إلى مرحلة التطبيق الجارية في البند اللاحق.

أ ـ اتفاقية التعاون في الشؤون التجارية بين السلطة الفلسطينية والأردن

وقع الطرفان بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٤ اتفاق تعاون في الشؤون التجارية برزت فيه الملامح التالية:

ـ تأكيد الالتزام بالعمل بمبدأ التجارة الحرة لانتقال السلع والخدمات ذات المنشأ الوطني بإعفائها من الرسوم الجمركية باستثناء ما يفرض على السلع المحلية مثل ضريبة المبيعات في الأردن وضريبة القيمة المضافة في فلسطين.

ويجري الاتفاق كل ستة أشهر على تحديد أنواع السلع المتبادلة بين البلدين ويجري توسيع القوائم تدريجياً لحين الوصول إلى تحرير نهائي كامل للتجارة بين البلدين.

ـ تشكيل لجنة مشتركة، وتشكيل لجنة خبراء، وتسهيل حركة النقل والترانزيت.

ـ وضع برنامج تصدير للسلع الزراعية بين الطرفين وعبر الأردن.

ـ إنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين.

ـ تزويد الجانب الفلسطيني باحتياجاته من المشتقات النفطية والأسمنت والحديد.

ـ الشروع في دراسة ربط الشبكات الكهربائية.

ـ تسري الاتفاقية على الضفة الغربية وقطاع غزة.

وخلال الفترة ٢ ـ ١٩٩٥/٥/٤ عقدت اللجنة الفلسطينية الأردنية المشتركة اجتماعاتها في عمان ووقعت محضراً مشتركاً تم فيه الاتفاق على تعديل اتفاقية التعاون التجاري التي وقعت في وقت سابق بين الطرفين. وفيما يلي ابرز التعديلات التي تمت في هذا الشأن:

١ ـ قوائم السلع:

ـ إعفاء قوائم السلع (٢،١) الملحقة بمحضر الاجتماع من الرسوم الجمركية لدى تصديرها للطرف الآخر.

ـ إعفاء القائمة رقم (٤) الملحقة بمحضر الاجتماع من الرسوم الجمركية لدى تصديرها إلى الطرف الآخر باستثناء الرسوم والضرائب المفروضة على السلع المحلية.

ـ تسهيل تبادل باقي السلع مع خضوعها للرسوم الجمركية المتبعة في الطرفين.

٢ ـ **السلع الزراعية** من الخضار والفواكه الطازجة معفاة من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب باستثناء ما يفرض على المنتجات الزراعية المحلية من رسوم محلية.

٣ ـ تطبيق شروط وقواعد وشهادات المنشأ المتبعة في كلا الطرفين.

٤ ـ تشجيع إقامة المعارض والمراكز التجارية.

٥ ـ التأكيد على ضرورة الإسراع بتوقيع اتفاق خاص بتجارة الترانزيت.

٦ ـ الإسراع بوضع الترتيبات الخاصة بتصدير مشتقات النفط إلى فلسطين.

وقد تبع ذلك الاتفاق اجتماعات كثيرة بين الطرفين تمخض عنها عدد من الاتفاقات الخاصة بالبنود السابقة وخصوصاً توسيع قوائم السلع وتنسيق السياسات التجارية بين البلدين. وقد اتسمت هذه اللقاءات بمحاولات الضغط على إسرائيل لتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقات. وقد شهدت بداية النصف الثاني من العام الجاري اجتماعات مكثفة للجنة الفلسطينية الأردنية المشتركة واللجان التي تمخضت عنها. وأثناء كتابتنا لهذه الدراسة اختتمت آخر جلسات اللجنة الاقتصادية الفلسطينية الأردنية المشتركة اجتماعاتها في عمان. وقد صدر عن اللجنة بيان مشترك خاص بما يلي[٣]:

ـ الالتزام بتنفيذ الاتفاقات الثنائية دون إبطاء أو إعاقة.

ـ إزالة المعوقات أمام التبادل السلعي والخدماتي ولا سيما أن حجم المبادلات التجارية بينهما دون المستوى المطلوب.

ـ مطالبة الغرف الصناعية والتجارية والفعاليات الاقتصادية ببذل الجهود لزيادة حجم التبادل التجاري إلى مستوى جيد تنشيطاً لحركة الاقتصاد الوطني الفلسطيني والأردني.

ـ ضرورة العمل على إقامة منطقة حرة للتجارة بين البلدين لإعفاء السلع والخدمات الأردنية والفلسطينية من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى فوراً.

ـ تفعيل الرقابة على شهادات المنشأ والى حين تحقيق ذلك العمل على توسيع قوائم السلع المتبادلة وخاصة المعفاة منها والعمل على تخفيف الرسوم الجمركية.

ـ تنظيم المعارض المتبادلة وتقديم الخدمات والتسهيلات لها وإقامة معارض مشتركة في الخارج.

ـ مطالبة إسرائيل بالتوقف عن وضع العراقيل التعسفية المطبقة أمام حركة نقل البضائع وتسهيل مرور الشاحنات الأردنية وانسيابها خلال ساعات على المعابر والجسور والسماح للسيارات المبردة بنقل حمولتها من السلع التي تحتاج إلى تبريد، وكذلك تسهيل تنقل رجال الأعمال والسلع والخدمات بين البلدين انسجاماً مع متطلبات تحقيق السلام واعتماد المواصفات القياسية الأردنية للسلع ذات المنشأ لدى تصديرها إلى فلسطين، وعدم اشتراط تطبيق المواصفات الإسرائيلية عليها.

---

(٣) انظر على سبيل المثال: «المواصفات والمقاييس تشارك بندوة في عمان،» **القدس**، ١٩٩٨/٧/٢٠؛ «لدى بدء اجتماعات اللجنة المشتركة في عمان: دعوة إلى توحيد القوانين الاقتصادية الفلسطينية الأردنية،» **القدس**، ٢١/٧/ ١٩٩٨، و«اللجنة الاقتصادية الأردنية الفلسطينية تختتم اجتماعاتها،» **القدس**، ١٩٩٨/٧/٢٢.

ـ إجراء الفحوصات المخبرية على عينات من السلع المصدرة ضمن مدة معقولة.

ـ العمل على توحيد المواصفات بين البلدين.

ـ دعوة البنوك إلى تسهيل فتح اعتمادات مستندية للمستوردات والصادرات بين البلدين وبخاصة لأصحاب الفعاليات الاقتصادية الفلسطينيين وتسهيل الضمانات اللازمة لإقامة المشاريع المشتركة من خلال التعاون مع البنوك الخاصة بالإنماء الصناعي والبنك الإسلامي للتنمية.

ـ دعوة السلطات الفلسطينية إلى إلغاء اذونات الاستيراد أسوة بالإجراءات الأردنية.

ـ دعوة المكاتب السياحية في الدولتين للتنسيق بينها مباشرة تحقيقاً لتشجيع النشاطات السياحية المحلية والدولية، ووصولاً لإقامة مشاريع سياحية مشتركة.

ـ العمل على تشجيع وتسهيل الاستثمارات وإقامة المشاريع الصناعية المشتركة وإعطاء الأولوية في الرزنامة للحاصلات الزراعية الفلسطينية وبالعكس.

ـ تنسيق متبادل بين القطاع الخاص في كلا البلدين.

ـ العمل على تسهيل إجراءات النقل والترانزيت ودخول الشاحنات الأردنية إلى المناطق الفلسطينية.

ـ دعوة غرف التجارة والصناعة في كلا الجانبين للتعاون في تبادل المعلومات والبيانات والأنظمة المتعلقة بالاستيراد والتصدير وسائر الشؤون الاقتصادية، وإقامة برامج توعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة، ووضع ترتيبات خاصة لتدريب كوادر فلسطينية عامة في غرف التجارة والصناعة لدى الغرف الأردنية، وعقد اجتماعات دورية بين الجانبين كل ستة أشهر.

ب ـ البروتوكول الاقتصادي بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل

وقع الطرفان بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٩ هذا البروتوكول بعد جهود تفاوضية مضنية بينهما في العاصمة الفرنسية–باريس. ففي حين استهدف الفلسطينيون الانفصال التام عن الاقتصاد الإسرائيلي والتركيز على البعد العربي والتعامل مع العالم الخارجي دون التدخلات الإسرائيلية، استهدف الإسرائيليون إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، وعدم التنازل عن الموضوعات التي قد تضعف الهيمنة الإسرائيلية على حركة الاقتصاد الفلسطيني. وقد تمخض عن هذه المفاوضات بروتوكول اقتصادي متضارب الأهداف؛ ففي حين نجحت إسرائيل في إبقاء الاقتصاد الفلسطيني مرتبطاً بسياساتها الاقتصادية، نجح الفلسطينيون نجاحاً طفيفاً في بعض الأمور الانفصالية عن الاقتصاد الإسرائيلي أهمها قوائم السلع التي يحق للفلسطينيين استيرادها من الدول العربية والإسلامية، والإشراف المشترك على حركة السلع عبر المعابر البرية، وتحصيل الإيرادات الجمركية على البضائع الواردة لمناطق السلطة الفلسطينية. وبلغة التكتلات يشبه الاتفاق ما يسمى بالتجارة الحرة والاتحاد الجمركي بين الفلسطينيين والإسرائيليين بما في ذلك توحيد الضرائب الجمركية على المستوردات من أي طرف ثالث، بل ان الاتفاقية تعدت ذلك بفرض السياسة الجمركية الإسرائيلية والضرائب غير المباشرة على المناطق الفلسطينية. وتعتبر هذه الاتفاقية الآن السقف الذي يسمح للفلسطينيين إقامة أي علاقة اقتصادية خارجية بما فيها العلاقة التجارية القائمة بين فلسطين والأردن.

وفيما يلي أهم ملامح هذه الاتفاقية:

١ ـ الجمارك وسياسة الاستيراد:

أ ـ ستملك السلطة الفلسطينية كل الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بسياسة وإجراءات الاستيراد والجمارك لمجموعة من السلع المتفق عليها في قوائم خاصة.

ب ـ سيقوم كل طرف بإشعار الطرف الآخر فوراً بشأن التغييرات التي يجريها في الرسوم وفي أمور أخرى متعلقة بسياسة وضوابط وإجراءات الاستيراد.

ج ـ ستفرض السلطة الفلسطينية ضريبة القيمة المضافة اقل من النسبة المتبعة في إسرائيل بما لا يقل عن ٢ بالمئة.

د ـ ستخضع السلع المستوردة من الأردن ومصر وبلدان عربية أخرى (حسب القوائم المحددة) لقواعد المنشأ المتفق عليها من قبل لجنة فرعية مشتركة في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع على الاتفاقية، والى حين التوصل إلى اتفاق، ستعتبر السلع منتجة محلياً في أي من تلك البلدان إذا تحققت بعض الشروط كالإنتاج الكلي، وأن لا تقل نسبة القيمة المضافة في المنتجات المستوردة عن ٣٠ بالمئة، وان ترفق بها شهادة منشأ.

٢ ـ السياسة النقدية والمالية: ينص الاتفاق على صلاحية الفلسطينيين في إنشاء سلطة نقد فلسطينية تقوم بإدارة الشؤون المصرفية والنقدية على أن يكون الشيكل الإسرائيلي أحد العملات الرسمية المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية. كما ينص هذا البند على فصل المقاصة وشؤون الترخيص في مناطق السلطة الفلسطينية عن النظم المتبعة في إسرائيل.

٣ ـ الضرائب: بموجب هذه المادة اتفق الطرفان على فصل السياسات والنسب الضريبية المباشرة في كلا الطرفين. واتفقا على أن تقوم إسرائيل بتحويل ١٠٠ بالمئة من ضرائب العمال الفلسطينيين في داخلها و٨٥ بالمئة من ضرائب هؤلاء العاملين في المستوطنات.

٤ ـ الزراعة: تنص الاتفاقية على حرية كاملة لنقل المنتجات الزراعية بين الطرفين باستثناء ستة أنواع وحتى عام ١٩٩٨.

٥ ـ الصناعة: نص الاتفاق على حرية كاملة لتنقل السلع الصناعية بين الطرفين وحرية نقل المنتجات الصناعية الفلسطينية إلى الخارج وعلى أساس شهادات المنشأ الفلسطينية.

٦ ـ وقد شملت الاتفاقية كذلك بنوداً تخص قطاعات السياحة والعمل ومسائل التأمين، حيث تشير هذه البنود إلى فصل كامل بين السياسات والنظم الإسرائيلية وبين تلك المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية.

٢ ـ مجريات التطبيق الفعلي للاتفاقات الاقتصادية ومحدداتها من وجهة نظر فلسطينية

دون الخوض في مدى استفادة الدول الثلاث من الاتفاقات المبرمة، تعتبر هذه الاتفاقات بالمقاييس الدولية ترتيبات اقتصادية بشكل ثنائي بين فلسطين وإسرائيل، وفلسطين والأردن، والأردن وإسرائيل. وبذلك يمكن الاستدلال بأنها تفتقد إلى الشمولية المطلوبة لإقامة ترتيب اقتصادي إقليمي ثلاثي في الشرق الأوسط، كما أنها عززت من المقدرات الإسرائيلية في غزو

الاقتصادين الفلسطيني والأردني. وعند الحديث عن الأجواء التي جاءت هذه الاتفاقات فيها يمكن القول بأن العوامل السياسية والمصلحة الفردية لكل دولة هي التي سادت، ولم ينظر في شراكة حقيقية قابلة للاستمرار وتقسيمات متساوية للمنافع، وقد طغت التخوفات من فقدان المصالح على هذه الاتفاقات. فلذلك نرى كثيراً من الثغرات فيها، وكثيراً من الخروقات أثناء التطبيق الفعلي لها.

وفيما يلي أهم ما تمكنا من التوصل إليه من محددات في العلاقات الاقتصادية القائمة بين فلسطين والأردن وإسرائيل:

أ ـ الثغرات البنيوية في الاتفاقات

من خلال قراءة متعمقة للاتفاقات تمكنا من التوصل إلى الثغرات التالية:

(١) أن الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية السقف للعلاقات الاقتصادية بين فلسطين وأي دولة أخرى. ولذلك لا يمكن للفلسطينيين والأردنيين تحديد علاقاتهم الاقتصادية دون الاستناد إلى الاتفاقية الاقتصادية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

(٢) أن الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية مرتبطة بشكل واضح بالاتفاقية التجارية بين الأردن وإسرائيل من حيث السلع المرفقة بالقوائم والإعفاءات الممنوحة عليها. حيث تفتح هذه الاتفاقيات مجالاً لتسرب السلع الأردنية عبر إسرائيل إلى الأسواق الفلسطينية دون استفادة الطرف الفلسطيني من الاتفاقية الاقتصادية مع الطرف الأردني[٤]. ولا بد من الإشارة إلى أن الاتحاد الجمركي القسري مع الطرف الإسرائيلي لا يمنع هذه السلع والسلع الأخرى المستوردة من دول أجنبية لصالح التجار الإسرائيليين من دخول الأسواق الفلسطينية.

(٣) تقوم الاتفاقية على أساس فكرة التجارة الحرة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وكذلك الاتحاد الجمركي بينهما بما في ذلك توحيد الضرائب الجمركية على المستوردات من أي طرف ثالث. بل أن الاتفاقية تعدت ذلك بفرض سياسة الجمارك الإسرائيلية والضرائب غير المباشرة على المناطق الفلسطينية. أما الاستثناءات، فقد تمثلت بالسماح باستيراد بعض السلع من الدول العربية والإسلامية دون التقيد بالنظام الجمركي الإسرائيلي، ولكن تم تحديد كميات هذه السلع بصورة لا تسمح بمنافسة المستوردين والمنتجين الإسرائيليين. كما أن الاتفاقية لم تعطِ الجانب الفلسطيني صلاحية منع السلع الإسرائيلية المشابهة من دخول السوق الفلسطيني. كما جاءت عملية الاستيراد من الدول العربية بشروط تتعلق بالمنشأ والقيمة المضافة إلى الإنتاج النهائي في الدول المصدرة. وتبين كذلك أن معظم هذه السلع معفى من الجمارك عند استيرادها في إسرائيل من إحدى الدول العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

(٤) لقد نصت المادة الثالثة من الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية على أن تحديد الكميات المسموح باستيرادها سيتم بناء على تقديرات خبراء اللجنة المشتركة، وتبنى هذه التقديرات على

---

(٤) حيث قمنا بمقارنة عشوائية لقوائم السلع في الاتفاقيتين الفلسطينية ـ الإسرائيلية والأردنية ـ الإسرائيلية ولاحظنا ازدواجية أكثر من نصف هذه السلع في كلتا الاتفاقيتين. وهذا بطبيعة الحال يعني أنه باستفادة المصدرين الأردنيين من التسهيلات الاستثنائية الإسرائيلية يمكن تهريب نصف السلع المدرجة في الاتفاقية الفلسطينية ـ الإسرائيلية بدون قيود إلى الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يكبد الفلسطينيين خسائر كبيرة جراء فقدانهم للقيمة المضافة والأرباح والرسوم المستحقة.

أفضل المعلومات المتاحة بشأن الاستهلاك والإنتاج والاستثمار والتجارة الخارجية. وهناك شكوك كبيرة حول دقة ومصداقية المعلومات التي قدمها الجانب الإسرائيلي حول هذا الموضوع، حيث إن تقدير الكميات المسموح باستيرادها يقل بكثير عن حاجة السوق المحلي الفلسطيني، ومثال ذلك كمية الإسمنت التي حددت أساساً ثم عدلت فيما بعد، وعلى رغم ذلك بقيت لا تكفي لسد احتياجات مناطق السلطة الفلسطينية التي يقدر استهلاكها بأكثر من مليون طن سنوياً.

(٥) لقد سلبت إسرائيل من خلال اللجنة المشتركة استقلال القرار الاقتصادي الفلسطيني، وتمكنت من خلق آلية رقابة دائمة على الجانب الفلسطيني، حيث إن تشكيل اللجنة بالشكل الذي اتفق عليه لم يكن موضوعياً لأنه أعطى إسرائيل الحرية والقدرة على عرقلة جميع بنود الاتفاقية، فتنفيذ بنود الاتفاقية والمشاكل التي تظهر ستكون بناء على قرارات هذه اللجنة. كما أن آلية اتخاذ قرارات هذه اللجنة تتطلب اتفاق الجانبين وفي حالة الاختلاف على قضية معينة فإنها تبقى معلقة حتى يتفق الطرفان على حلها مما يخلق العديد من المشاكل والتأخير لبعض القضايا، وبخاصة الملحة منها.

ب ـ المعيقات الإجرائية التي تفرضها إسرائيل

لقد قام المجلس الاقتصادي الفلسطيني في السابق بإصدار تقرير مفصل عن المعيقات الإجرائية على الحدود والمعابر الفلسطينية[٥]، ولا نود الإسهاب مرة أخرى في هذا الموضوع، ولكن ـ إجمالاً ـ هناك سلسلة طويلة من المعيقات الإجرائية التي تفرضها إسرائيل على الحركة التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي وتحديداً الأردن. وتأتي هذه المعيقات لأسباب كثيرة أهمها الذرائع الأمنية وثغرات الاتفاقات الاقتصادية واستمرارية التحكم الإسرائيلي بالسوق الفلسطيني كونه يشكل أهم ثاني مستورد للمنتجات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. فيما يلي إيجاز لأهم المعيقات الإسرائيلية أمام التجارة الفلسطينية، وخصوصاً مع الأردن:

(١) استمرار التحكم الفردي الإسرائيلي بالمعابر والحدود الفلسطينية واستخدامه لإجراءات إدخال وتفتيش صارمة أثرت سلباً في الشفافية المطلوبة في الترتيبات الاقتصادية القائمة بين فلسطين والأردن، وفلسطين وإسرائيل.

(٢) استمرار التحكم الإسرائيلي بالنقل والشحن البري بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومنع الشحن التجاري الفلسطيني من الوصول إلى الأراضي الإسرائيلية بهدف نقل البضائع من والى مناطق الشحن الخارجي الإسرائيلية. من جانب آخر تُمنع مركبات الشحن الفلسطينية من قطع الحدود من والى الجانب الأردني بهدف نقل البضائع من والى الأردن أو عبرها، من والى الدول العربية والإسلامية.

(٣) استخدام المزاجية والذرائع الأمنية بهدف التنصل من تطبيق الاتفاقات الاقتصادية التي تنص على انفتاح تجاري فلسطيني مع الخارج.

(٤) المطامع الإسرائيلية في السوق الفلسطيني حالت دون تحرير هذا السوق بالصورة التي تتطلبها نزاهة التكتلات الاقتصادية العالمية. ولذلك يصعب على الجانب الفلسطيني التحرر

---

(٥) بحث ميداني قام به الباحث خلال عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧. لمزيد من المعلومات، انظر: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، «من ظهر إلى ظهر: واقع التجارة الفلسطينية على المعابر،» (القدس، ١٩٩٧).

المطلوب في ظل هذه الهيمنة الإسرائيلية والمعيقات الكثيرة التي تفرضها على نقل البضائع من والى السوق الفلسطيني.

(٥) الإغلاقات الأمنية التي تفرضها إسرائيل بين الحين والآخر تفقد السوق الفلسطيني أهم مقوماته التسويقية وتجبره على الاعتماد على البضائع الإسرائيلية.

ج ـ المعيقات الأردنية

لقد جاءت الاتفاقات الفلسطينية الأردنية في ظروف غامضة تفتقد إلى الحرية المطلوبة لجهة تحكمات اتفاقية باريس الاقتصادية بأي علاقة يقيمها الجانب الفلسطيني مع العالم الخارجي بما فيها الأردن. بالإضافة إلى ذلك تفتقد العلاقات الاقتصادية الفلسطينية ـ الأردنية التكامل والمساواة المطلوبين على غرار الترتيبات الاقتصادية القائمة في العالم. كما أن لدى الجانب الفلسطيني تخوفات على سوقه، فإن للأردن كذلك تخوفات على سوقها من المنتجات الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك هناك كثير من المعيقات الأردنية التي تحول دون وجود طفرة تجارية بين فلسطين والأردن. وتفيد التقارير الإحصائية أن فترة السلام الجارية شهدت تراجعاً ملموساً في حركة تصدير المنتجات الفلسطينية إلى الأردن أو عبرها إلى الأسواق العربية[٦]، وذلك بسبب فرض الأردن لسياسات إحلال الواردات من البضائع الفلسطينية من خلال اهتمامها بإنتاج البضائع التي كانت تستورد من فلسطين، وتلاقي رواجاً كبيراً في السوق الأردني. من جانب آخر، وفرت اتفاقية باريس الاقتصادية أرضية ملائمة لإمكانية تصدير الأردن للسلع التي تحتويها القوائم (١أ، ٢أ وب). ولذلك تحول الميزان التجاري لصالح الأردن بعد أن كان لصالح فلسطين قبل بدء العملية السلمية الجارية[٧]. ومع ذلك لم تتمكن المنتجات الأردنية حتى الآن من غزو السوق الفلسطيني بالشكل المطلوب، بالرغم من تمتع المنتجات الأردنية بميزات نسبية في نواح متعددة مقارنة بالمنتجات الفلسطينية أو الأجنبية التي تباع في السوق الفلسطيني[٨]. وذلك لعدد من المسببات الإسرائيلية والأردنية والفلسطينية.

وقد عرضنا المعيقات الإسرائيلية في البند السابق من هذا المبحث وسنعرض المعيقات الفلسطينية لاحقاً وفيما يلي المسببات الأردنية:

(١) عدم توافق الاتفاقية التجارية التي أبرمت بين الجانبين الفلسطيني والأردني مع الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية التي تشكل سقف العلاقة الفلسطينية مع طرف ثالث.

(٢) قلة استجابة المستثمرين الأردنيين بالصورة الطموحة التي تحاول الدول باستمرار الترويج لها سعياً وراء زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القادر على خلق توعية لكافة مرافقه وأنشطته.

---

(٦) انظر: وزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية، الإدارة العامة للتجارة الخارجية، **التقرير السنوي لعام ١٩٩٦**.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) انظر نتائج: **دراسة أسواق إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة**، ٤ ج ([د. م.]: جمعية رجال الأعمال الأردنيين، ١٩٩٦)، ج ١: **البنية الاقتصادية والتجارية لأسواق إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة**؛ ج ٢: **المسح الميداني للشركات الأردنية**؛ ج ٣: **المسح الميداني للسوق الإسرائيلي**، وج ٤: **المسح الميداني لأسواق الضفة الغربية وقطاع غزة**.

(٣) ما يزال النظام الجمركي الأردني يعاني اختناقات خلال مراحل تطبيقه. وما يزال يفرض رسوماً جمركية عالية على الصادرات الفلسطينية بما فيها قوائم السلع المتفق على إعفائها.

(٤) ضعف القدرات التسويقية لدى السوق الأردني وتغيب المنتجين الأردنيين عن السوق الفلسطيني.

(٥) ما زالت الصناعات الأردنية بحاجة إلى الاستجابة إلى المواصفات والمقاييس الدولية. حيث إن الصناعات الأردنية تحتاج إلى إعادة تأهيل وتبني أنماط تكنولوجية حديثة تواكب العصر وبما يلبي المقاييس والمعايير الدولية في مجال الجودة والنوعية. ومما تجدر الإشارة إليه أن تصدير المنتجات الأردنية للسوقين الفلسطيني والإسرائيلي مشروط بتوفر المواصفات والمقاييس الإسرائيلية في هذه المنتجات(٩).

(٦) تؤدي اعتمادية الصناعة الأردنية على المدخلات المستوردة إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق الخارجية مما يفقدها جزءاً من ميزاتها النسبية. وقد دلت البيانات الإحصائية على أن الصناعات الكيماوية والدوائية وصلت مدخلاتها المستوردة إلى ٧٠ بالمئة من إجمالي مدخلات الإنتاج، والصناعات الهندسية ٦٧ بالمئة والسلع الاستهلاكية والغذائية ٦٣ بالمئة(١٠).

د ـ المعيقات الفلسطينية

لقد شكل بروتوكول باريس الاقتصادي جانباً آخر من الهيمنة الإسرائيلية على السوق الفلسطيني مما كبل إمكانية الاتجار الفلسطيني مع الخارج. وعودة إلى الواقع الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية المحتلة يمكن تحميل إسرائيل كامل المسؤوليات لضعف الإمكانات الفلسطينية في المجالات الإنتاجية والتسويقية أو ترجمة الأمل الفلسطيني في البعد العربي على أرض الواقع. ويتوفر لدى الفلسطينيين الآن بعض الهوامش المتاحة ولكنها غير مستغلة لأسباب مختلفة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(١) تعاني المنتجات الفلسطينية في الوقت الحالي غياباً للميزات النسبية مقارنة مع المنتجات الأردنية والإسرائيلية، وتفتقد الاستثمارات الفلسطينية كثيراً من السلع الحيوية للسوق الفلسطيني نفسه، وكذلك للأسواق الخارجية بسبب سوء الأوضاع السياسية وتغيب الأمن الإنتاجي المتمثل في شفافية الاستيراد والتصدير.

(٢) استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي التي كُرست ورُسخت منذ الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ بحيث أصبح السوق الفلسطيني سوقاً إسرائيلياً إجبارياً متمثلاً في إعاقة الاستقلال التجاري الفلسطيني مع الخارج، وإعاقة التصدير إلى إسرائيل ومع تسهيل الاستيراد منها.

(٣) ضيق السوق الفلسطيني وتدني دخل الفرد وتراجعه في ظل معدلات البطالة المرتفعة، ومن ثم انخفاض القوة الاستيعابية للمنتجات الأردنية التي تمتاز عن كثير من المنتجات

---

(٩) هذا على الرغم من المحاولات التي يبذلها الطرفان الفلسطيني والأردني للاستغناء عن مقاييس الجودة الإسرائيلية وتبني مقاييس جودة فلسطينية. انظر: **القدس**، ١٩٩٨/٧/٢٢.

(١٠) **دراسة أسواق إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة**، ج ٢: **المسح الميداني للشركات الأردنية**.

الإسرائيلية والمستوردة من الخارج في السوق الفلسطيني.

(٤) عدم وضوح وتعقد إجراءات الاستيراد والتصدير المتفق عليها بين السلطة الوطنية وإسرائيل يعيق الاستغلال الأمثل للاتفاقية التجارية بين فلسطين والأردن.

(٥) بحسب بروتوكول باريس الاقتصادي استمرت السلطة الفلسطينية بتطبيق نظم الاستيراد والرسوم الجمركية والضرائب المختلفة الإسرائيلية مما يحد من منافسة المنتجات الأردنية للسلع الإسرائيلية المباعة في السوق الفلسطيني.

(٦) غياب التوافق والانسجام بين الاتفاقات الثنائية الفلسطينية والأردنية من جهة والفلسطينية والإسرائيلية من جهة أخرى، ودخول الأردن في اتفاقية تعاون اقتصادي مع إسرائيل يتيح للمنتجات الأردنية المجال بدخول الأسواق الفلسطينية دون الالتزام بالاتفاقية التجارية الفلسطينية الأردنية. كما ان تغيب الجانب الفلسطيني عن ضبط السوق المحلي والتحكم الإسرائيلي في تنفيذ الاتفاقات يجعل السوق الفلسطيني مرتعاً للبضائع الواردة من خلال قنوات ملتوية.

(٧) ضعف الإدارة الفلسطينية للسياسات الاقتصادية بسبب التحكمات الإسرائيلية في مدخلات ومخرجات الاقتصاد الفلسطيني، وضعف آليات الإرشاد الشعبي لضرورة معاملة الشركاء الاقتصاديين بالمثل. فمن غير البديهي أن تعاقب المنتجات الفلسطينية بهذه الطرق، مقابل استغلال كبير للسوق الفلسطيني من قبل الشريكين الأردني والإسرائيلي.

ثالثاً: إمكانية إقامة تكتل اقتصادي مستقبلي بين فلسطين والأردن وإسرائيل على غرار اتحاد البينولكس

تمت الإشارة سابقاً إلى أن العلاقات الاقتصادية القائمة بين كل من فلسطين والأردن وإسرائيل هي عبارة عن ترتيبات اقتصادية، لكنها تفتقد إلى أهم الأسس الرئيسية لنظم التكتلات الاقتصادية القائمة في هذا العالم. فمن ناحية، تشكل الاتفاقات القائمة ترتيبات ثنائية تفتقد الانسجام الثلاثي، بمعنى أن الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية لا تنسجم مع الاتفاقية الفلسطينية الأردنية، والاتفاقية الإسرائيلية الأردنية ليس لها علاقة لا من قريب ولا من بعيد مع باقي الاتفاقات. أما من الناحية الأخرى فلم تأتِ هذه الاتفاقات تعبيراً عن طموحات الأطراف الثلاثة، حيث إن الطموح الفلسطيني في العمق العربي يتعاكس مع التوجهات الإسرائيلية للهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني التي ترجمت في بروتوكول باريس الاقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كذلك الحال بالنسبة للاتفاقات الفلسطينية الأردنية التي استهدفت الغزو الأردني للسوق الفلسطيني من جهة، والتخلص الفلسطيني من الهيمنة الإسرائيلية بأثمان عالية تتمثل في إتاحة الفرصة أمام غزو السلع الأردنية للسوق الفلسطيني، من جهة أخرى.

وفيما يخص الترجمة الواقعية لهذه الاتفاقات، فحتى الآن تفتقد إلى أدنى المتطلبات الإجرائية بسبب تخوف الأطراف الثلاثة على مصالحها. فإسرائيل تختلق العقبات لإبقاء السوق الفلسطيني مرتعاً لبضائعها، والأردن لم تتمكن حتى الآن من غزو السوق الفلسطيني بمنتجاتها التي تتفوق على المنتجات الفلسطينية. أما الفلسطينيون فلم يتمكنوا من الوصول إلى البعد العربي بسبب المعيقات الإسرائيلية والأردنية ولجهة تحكم الاتفاقات الاقتصادية بحرية هذا الهدف. وعليه، لا يمكن اعتبار الترتيب الاقتصادي الجاري بين الأطراف الثلاثة على انه تكتل اقتصادي بالمعنى الإيجابي، والذي يترجم طموحات مشتركة تطفو عليها الشمولية والأهداف الموحدة وتقاسم الفرص. ولكن يمكن اعتباره ترتيباً اقتصادياً بمعطيات جديدة، وذات أهداف متعاكسة

للأطراف الثلاثة، ويفتقد إلى أدنى المتطلبات التي تحددها التكتلات الاقتصادية القائمة في أطراف مختلفة من العالم، وتحديداً في اتحاد البينولكس.

وفي الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني (المتمثلة في استمرار الاحتلال) والتقلبات السياسية في الأوساط الإسرائيلية (كتجرد اليمين الإسرائيلي من مسؤوليات الدولة تجاه العملية السلمية التي أبرمها حزب العمل أثناء ولايته) يصعب تحديد تكتل اقتصادي مثالي بين فلسطين والأردن وإسرائيل دون الاستقلال السياسي والجغرافي الفلسطيني، والتكيف الفلسطيني بالواقع الجديد، ورسم المناهج الأكثر مردوداً للفلسطينيين. وفي هذا الصدد اتفق مع بعض الباحثين[١١] فيما يخص أهمية الأمور التالية للفلسطينيين قبل التفكير بالدخول في ترتيبات اقتصادية مع إسرائيل والأردن:

ـ القضاء على تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ليس بمعنى الاعتماد المتبادل والمتكافئ، وإنما بمعنى التحول إلى هذا النوع الأخير من العلاقة وبشكل يخدم المصالح الفلسطينية وتجنب إيقاع الأضرار بها، ومن منطلق الإرادة المستقلة، وليس من منطلق الإملاء من جانب واحد.

ـ استعادة البعد العربي للاقتصاد الفلسطيني، ليس فقط من منطلق الانتماء القومي الضروري لانطلاقة التنمية الاقتصادية في فلسطين، وإنما أيضاً من منطلق تحقيق المنفعة المتبادلة للشعوب العربية، وبحثاً عن الكفاءة الاقتصادية، إذ سيتيح هذا التوجه إمكانيات لتقليص تكاليف الإنتاج وتحقيق وفورات الحجم الكبير.

ـ الاستفادة من الترتيب التجاري الأمثل الذي يسمح لفلسطين بجعل تجارتها مع الوطن العربي خصوصاً والعالم عموماً محركاً للنمو الاقتصادي فيها والذي يعتبر شرطاً ضرورياً، وان لم يكن كافياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

ـ تقليص حساسية الاقتصاد الفلسطيني للتقلبات الاقتصادية الدولية والإقليمية إلى الحد الأدنى، فلقد ضاقت إمكانيات تصدير العمالة سواء إلى إسرائيل أو إلى البلدان العربية المنتجة للنفط، وينبغي التحول إلى استراتيجية تشجيع الصادرات السلعية، والتطلع إلى زيادة القدرة التنافسية لهذه السلع تمهيداً للحصول على ركن موثوق به من الأسواق التصديرية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف لا بد أولاً من استقلال جغرافي وسياسي للفلسطينيين، وفتح قنوات خارجية كتلك التي فتحت مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واتحاد النافتا. كذلك لا بد من الاهتمام الأمثل في البنية التحتية الفلسطينية المشجعة للاستثمار، ويعتبر إعادة البعد العربي من أحد المقومات الرئيسية لتطوير الميزات النسبية للمنتجات الفلسطينية سواء من خلال الحصول على المواد الخام (النفط مثلاً) وإنتاج سلع تناسب الأسواق العربية.

وهناك محاولات بحثية محددة حول إمكانية إقامة تكتل اقتصادي بين فلسطين والأردن وإسرائيل على أساس الوضع القائم أو ما بعد التوصل إلى سلام شامل. فمن الباحثين من كان في صالح إنشاء هذا التكتل وان اختلفوا في شكله، وهناك استبعاد كبير لإنشاء مثل هذا التكتل في معظم الدراسات وخصوصاً الدراسات العربية. وبالنسبة لبعض الكتاب الغربيين؛ هناك درجة عالية من التفاؤل حول أهمية اقتصاد السلام ومكاسبه للدول الشرق أوسطية. وقد أعد فريق

---

(١١) انظر على وجه الخصوص: عادل زاغة، «منظور فلسطين لمستقبل العلاقات الاقتصادية بين فلسطين والأردن وإسرائيل،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي: نظرة مستقبلية، عمان، ٢٦ ـ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦.

خبراء بتنسيب من جامعة هارفرد، تقريراً حول هذا الموضوع يتضمن اقتراحاً خلاصته ما يلي «يتعين خلال خمس سنوات العمل على إلغاء جميع القيود التجارية، ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن، وكذلك القيود على صادرات الأردن إلى إسرائيل، وأن يقرر الأردن بعض التحفظات الجمركية على عدد من السلع المستوردة من إسرائيل. وبحلول عام ٢٠١٠ ستلغى جميع القيود المطبقة في الأردن أمام الصادرات الإسرائيلية، وسيتم تنسيق التعرفة المطبقة في الأردن مع تلك المطبقة في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الوقت نفسه، تدخل البلدان الثلاثة في ترتيبات مماثلة مع الدول الأخرى التي ترغب في تقديم التزامات تجاه التجارة الحرة»[١٢]. على أن هناك كتاباً غربيين آخرين استبعدوا إقامة أي تكتل اقتصادي في المنطقة على أساس السلام الشامل المنشود[١٣]، وذلك لأسباب كثيرة ذكرنا منها جزءاً كبيراً في هذه الدراسة، كاختلاف الخطط والتوجهات وصعوبة الجمع فيما بينها لتصب في مصالح مشتركة.

أما الدراسات العربية التي ظهرت مؤخراً حول إمكانية إقامة شكل من أشكال التكتلات الاقتصادية في الشرق الأوسط، وتحديداً بين فلسطين والأردن وإسرائيل، فإنها غالباً ما تركز على المصالح الفردية للدول الثلاث، والاستفادة النسبية لكل دولة من أي تكتل اقتصادي مستقبلي. فمثلاً، يستبعد تيسير عبد الجابر إقامة مثل هذا التكتل أو أي تكتل آخر في المنطقة حيث إن الأهمية النسبية للتجارة مع الأردن ستظل محدودة جداً بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي الذي تتركز تجارته مع الدول الأوروبية والأمريكية، ولذلك يتوقع أن تتبع إسرائيل سياسة انتقائية في علاقاتها الاقتصادية مع الأردن. وان تعمل على الوصول إلى علاقة تقارب ما فرضته على فلسطين مثل تشجيع الصناعات التعاقدية (Sub-contracting) مع الصناعات الإسرائيلية، وتشجيع دور إسرائيل في الوساطة بين الأردن والأسواق الخارجية، وهو ما لا يتفق مع مصلحة الاقتصاد الأردني، وليس هناك ما يستوجب اللجوء إليه إلا من خلال صفقات محددة[١٤]. وبسبب اختلاف المآرب لدى الدول الثلاث يستبعد عادل زاغة إقامة أي تكتل اقتصادي في المنطقة تدخل فيه إسرائيل كشريك، إلا إذا تحققت الأهداف الفلسطينية المستقلة. ويختتم دراسته بأن التشاؤم الذي يفرضه علينا العقل بسبب الوضع الراهن ينبع من عدم الرضا عن المكاسب المتحققة من التجربة العربية العربية نفسها، ومن التجربة الفلسطينية الإسرائيلية في مجال التكتلات الاقتصادية، وخصوصاً أن كل هذه التكتلات لم تؤسس على إرادة حرة للأطراف المعنية، ولكن هذا التشاؤم يجب مقاومته بتفاؤل الإرادة. ولهذا الغرض يلزمنا نحن الفلسطينيين أولاً، والعرب ثانياً، التمسك بالأمل في استنهاض فكرة القومية العربية التي يبدو للوهلة الأولى بأن زمنها قد ولى، مع أن الأمر يتعلق بالإرادة السياسية وليس بأمر آخر[١٥].

وبحسب النظريات الاقتصادية المعروفة؛ هناك أشكال عدة للترتيبات الاقتصادية بين

---

(١٢) روبرت لورنس، «نحو تجارة حرة في الشرق الأوسط بدءاً من البلدان الثلاثة،» (جامعة هارفرد، ١٩٩٥).

(١٣) Dirk Vandewalle, «The Middle East Peace Process and Regional Economic Integration,» *Survival,* vol. 36, no. 4 (Winter 1994-1995).

(١٤) تيسير عبد الجابر، «نظرة على الاقتصاد الأردني وموقعه في إطار السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي: نظرة مستقبلية، عمان، ٢٦ ـ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦.

(١٥) زاغة، «منظور فلسطين لمستقبل العلاقات الاقتصادية بين فلسطين والأردن وإسرائيل».

الدول، تبدأ بتعامل الدولة مع السلع والخدمات الواردة بنظم الاستيراد المعمول بها في تلك الدولة دون فرض العوائق الاستثنائية على تلك السلع مقارنة بالسلع الواردة من جهات أخرى، وتنتهي عند إقامة سوق مشتركة يتم بموجبها ضمان حرية كاملة لتنقل السلع والخدمات والأشخاص بين الدول التي تدخل في هذا الترتيب، وفيما بين الاثنين ترتيبات اقتصادية متعددة. فعلى سبيل المثال لا الحصر نستعرض فيما يلي أهم السيناريوهات أو البدائل لإقامة تكتل اقتصادي بين فلسطين والأردن وإسرائيل بحسب النظريات الاقتصادية المعروفة واستناداً إلى العلاقات القائمة بين هذه الأطراف:

١ ـ **عدم فرض معيقات استثنائية على السلع المنقولة بين دولتين أو اكثر أو ما يسمى بالدولة الأولى بالرعاية:** وهي لا تشكل ترتيباً اقتصادياً بالمعنى المطلوب، ولكنها نتيجة لعلاقات جيدة بين الدول، وفيه تتعهد الدول المتفقة على هذا الترتيب بألا تفرض على الواردات من بعضها البعض تعرفات جمركية أعلى مما تفرضه على الواردات من الدول غير المشتركة في هذا الترتيب. وقد نصت الاتفاقات الاقتصادية بين الأطراف الثلاثة على ترتيبات تفوق هذا النوع من العلاقات التجارية سنأتي على توضيحها في هذا العرض. إلا أنه يستدل من الواقع بأن حتى هذا النوع من الترتيب غير مكتمل الأطوار؛ فمن ناحية تفرض السلطات الإسرائيلية قيوداً إجرائية على دخول السلع والخدمات الفلسطينية على الرغم من الاتفاق على الاتحاد الجمركي والتبادل التجاري الحر بين الطرفين. ومن الجانب الآخر تفرض السلطات الفلسطينية مقاطعة لبعض المنتجات الإسرائيلية كخطوة احتجاجية على المعيقات الإجرائية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على تصدير المنتجات الفلسطينية. أما فيما يخص تطبيق هذا السيناريو على الترتيبات الفلسطينية ـ الأردنية؛ فان الاتفاقات الموقعة بينهما تهدف إلى سيناريو اكثر تقارباً من ذلك المطروح، ولكن استمرارية التحكمات الإسرائيلية بالمعابر الفلسطينية ـ الأردنية ومحددات اتفاق باريس الاقتصادي تحول دون استغلال ما هو متفق عليه. أما من الجانب الآخر؛ فهناك انسجام كبير بين الاتفاقات الاقتصادية الأردنية ـ الإسرائيلية وبين التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقات.

٢ ـ **ترتيبات تجارية تفضيلية:** تفرض بموجبها الدول المعنية تعرفات جمركية منخفضة على الواردات من بعضها البعض بالمقارنة مع العالم الخارجي. ويمكن تمثيل هذا السيناريو من خلال قوائم السلع المتفق عليها بين الطرفين الفلسطيني والأردني من جهة وبين الطرفين الأردني والإسرائيلي من جهة أخرى. وتتفوق الترتيبات الاقتصادية (بحسب الاتفاقات) بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على هذا السيناريو، لكن كما ذكرنا سالفاً فيما يخص الواقع التجاري بين الطرفين فإنه يعاني اختناقات سياسية تتمثل في الإعاقة الإسرائيلية لتصدير المنتجات الفلسطينية والمقاطعة الفلسطينية لبعض المنتجات الإسرائيلية.

٣ ـ **مناطق التجارة الحرة:** فإما أن يشمل هذا السيناريو جميع أراضي الدول المشاركة في هذا الترتيب، وبموجب ذلك تزال العوائق كافة أمام السلع المنقولة بين الدول، وتترك لكل دولة على حدة ترتيب سياستها الجمركية بالنسبة للدول الأخرى والتي ليست طرفاً في الاتفاقية. أو أن يتم تحديد مناطق حدودية بين الدول المشتركة في هذا الترتيب لأهداف مثل عرض السلع وتسهيل مقابلات رجال الأعمال وتفعيل حركة التبادل التجاري فيما بينها. إلا أنه في حالة نقل السلع من هذه المناطق يطبق عليها أحد السيناريوهين (١) أو (٢). وتنص الاتفاقية الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على تجارة حرة بينهما وتشمل جميع أراضي الدولتين، لكن المعيقات الإجرائية التي يفرضها الجانب الإسرائيلي تحول دون شفافية تنقل السلع الفلسطينية باتجاه الجانب الإسرائيلي. ومن جهة أخرى، هناك توجهات فلسطينية أردنية لإنشاء

مناطق تجارة حرة بين البلدين، ولكن المعيقات الإسرائيلية تحول دون إقامتها، وقد أصبحت إقامة مثل هذه المناطق وشيكة على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية.

٤ ـ **اتحاد جمركي**: وهو عبارة عن منطقة تجارة حرة تطبق فيها تعرفة جمركية وسياسة تجارية واحدة متفق عليها بين الدول الأعضاء في الاتحاد تجاه بقية العالم. ويمكن أن يتطلب هذا النظام إنشاء صندوق موحد للإيرادات الجمركية بحيث يتم توزيعها على دول الاتحاد بحسب معادلة يتفق عليها الأطراف مثل ما هو حاصل في اتحاد البينولكس والاتحاد الأوروبي واتحاد جنوب أفريقيا. وتشكل الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية اتحاداً جمركياً بين البلدين باستثناء بعض السلع التي تحدد تعرفتها من قبل الجانب الفلسطيني. ولكن هذا الترتيب يعتبر من وجهة النظر الفلسطينية قسرياً، فرض على الجانب الفلسطيني ولا يوجد من ورائه الميزات التي يهدف إليها مثل هذا الترتيب، كما أن تطبيقه يفتقد الشفافية المرجوة. كذلك الحال بالنسبة لتقاسم الإيرادات؛ فنتيجة للتحكمات الإسرائيلية بسياسات الاستيراد والنظم الجمركية وتحكماتها بالإيرادات الجمركية للبضائع الواردة لمناطق السلطة الفلسطينية تتكبد الخزينة الفلسطينية خسائر كبيرة جداً[١٦].

٥ ـ **سوق مشتركة**: ويعتبر هذا السيناريو من أوسع الترتيبات الاقتصادية ويعبر عن شراكة حقيقية للدول الأعضاء فيه. ويمكن أن يكون محدوداً ليشمل تنقلاً حراً للسلع والخدمات والأشخاص عبر دول الاتحاد دون قيد أو شرط، أو يتسع ليشمل توحيد التشريعات والقوانين والنظم لقطاعات معينة أو لجميع القطاعات والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء سواء بخصوص العلاقات الداخلية للاتحاد أو علاقات الاتحاد الخارجية أو كليهما معاً.

وبغض النظر عن أفضلية أي ترتيب على الآخر بالنسبة لكل دولة، فإنه يجب في نهاية المطاف التأكد من انسجام السياسات وتوافقها وتوزيع أمثل للمكاسب بين الأطراف الأعضاء. إلا أنه يمكن أن تستفيد أطراف من التكتل اكثر من الأطراف الأخرى. وفي هذه الحالة هناك خياران، إما ترك الأمر على ما هو عليه أو تخصيص معونات إضافية للأطراف الأقل حظاً. ومن هذا المنطلق يعتقد بان الجانب الفلسطيني سوف يكون الطرف الأكثر خسارة في أي ترتيب قد ينشأ بينه وبين الطرفين الأردني والإسرائيلي، ولذلك يجب أن يقرر الفلسطينيون إما ترك العنان لمثل هذه الخسائر ومن ثم الاستفادة من باقي الإيجابيات التي يوفرها الترتيب، أو المطالبة بالتعويضات المناسبة.

ولا بد أيضاً من الإشارة إلى أنه لا يمكن إقامة مثل هذا الترتيب في ظل الظروف السياسية القائمة في المنطقة، ويعتبر الاستقلال السياسي والجغرافي لفلسطين من المقومات الرئيسية لإقامة مثل هذا الترتيب عن تراض لجميع الأطراف. ومن الطبيعي ألا يفكر الفلسطينيون بمثل هذا الترتيب في المدى القصير أو المتوسط، حتى يتسنى للجانب الفلسطيني بعد مرحلة الاستقلال النهائي القيام بعدد من الخطوات التي تضمن له مكاسب مماثلة للأطراف الأخرى.

أما المرحلة **الأولى** من هذه الخطوات فتتمثل في التركيز الفلسطيني على تقليل الخسائر

---

(١٦) لتقدير الخسائر، انظر: منى الجوهري، «الترتيبات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية: البحث عن العدالة في توزيع الإيرادات الجمركية،» **ماس** (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥).

الممكنة إلى أدنى حد، ويشمل على سبيل المثال لا الحصر الأمور التالية:

١ ـ ضمان الحرية المطلقة للفلسطينيين في تحديد المناهج والسياسات الاقتصادية والتجارية المختلفة وتقليل التأثيرات الخارجية في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

٢ ـ تطوير الميزات النسبية للمنتجات الفلسطينية في الأسواق الداخلية وكذلك الخارجية على حد سواء.

٣ ـ ضمان أعلى مستوى من الحرية التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي وحرية في تحديد العلاقات التجارية الخارجية.

٤ ـ استكمال أسس ومقومات الدولة الفلسطينية من خلال استقلال جميع الأراضي الفلسطينية بما في ذلك الإشراف الفلسطيني الكامل على المعابر والحدود وإصدار عملة وطنية وضبط جميع الشؤون الاقتصادية.

وتشمل المرحلة **الثانية** من إنشاء الترتيب الثلاثي بين فلسطين والأردن وإسرائيل، جميع العوامل التي تضمن للفلسطينيين المساواة في تقاسم المنافع وعلى وجه التحديد الشؤون التالية:

ـ الاتفاق بين الأطراف على تكامل إنتاجي (وليس تنافسياً) من خلال اتفاقات ثلاثية بهذا الشأن.

ـ التركيز الفلسطيني على تعويضات الخسائر التي قد تنجم عن دخولها في ترتيب ثلاثي مع الأردن وإسرائيل بسبب ضعف المقدرات الفلسطينية في جني ثمار هذا الترتيب بالحجم الذي ستجنيه إسرائيل والأردن. وتجب الإشارة هنا إلى أن التعويضات سوف تتناسب مع حجم الخسائر الفلسطينية على أن ينظر فيها خلال فترة زمنية محددة، حتى تتلاشى كلياً في نهاية المطاف.

ـ ضمان الاستفادة الفلسطينية من العلاقات والترتيبات الثنائية القائمة حالياً بين طرفي الاتحاد (الأردن وإسرائيل) وبين الدول الأخرى.

أما في المرحلة **الثالثة**، فيتم تحديد الخطوات العملية لإقامة مثل هذا الاتحاد بالشروط المرضية لجميع الأطراف استمراراً للعلاقات الاقتصادية القائمة بينها، مع إدخال التعديلات المناسبة عليها بناء على العدالة في توزيع الأدوار والمكاسب، واستناداً إلى المرحلتين السابقتين. ففي هذه المرحلة يتم تحديد المنهجية التي يمكن إتباعها بين الأطراف في حالة الموافقة السياسية على إقامة مثل هذا الترتيب. وتتضمن هذه المرحلة ما يلي:

١ ـ الاتفاق المبدئي بين الأطراف على الدخول في تكتل ثلاثي بغض النظر عن نوعه، إلا أنه يجب تحديد الأبعاد المهمة والهوامش الرئيسية لمثل هذا التكتل.

٢ ـ ضرورة توفر الإرشادات والاستشارات المناسبة لإنجاح هذا التكتل. وفي هذا الصدد لا بد من استخدام خبرات اتحاد البينولكس والاتحادات الناجحة الأخرى.

٣ ـ تحديد نوع التكتل المناسب لهذه الأطراف، والخطوات العملية لتطويره بحسب مقاييس وأسس يتفق عليها بين الأطراف الثلاثة. فيمكن بداية الدخول في ترتيبات تجارية تفضيلية، ومن ثم الانتقال إلى منطقة تجارة حرة حتى يتم في نهاية المطاف إنشاء اتحاد جمركي بين البلدان الثلاثة.

٤ ـ إنشاء مؤسسة انتقالية من الأطراف الثلاثة لتشكل العصب الرئيسي، والتي تعنى بإنشاء البنية المؤسساتية للاتحاد والقضايا الانتقالية التي تظهر في الأطوار الأولى من إنشاء هذا الاتحاد.

٥ ـ التأكد من نجاعة الاتحاد وتراضي جميع الأطراف وتكامل النشاطات وتقاسم المنافع قبل المضي قدماً في توسيع قاعدة الاتحاد. حيث إنه من المعلوم أن اتحادات عديدة أخفقت بسبب عدم تكامل المناظير المختلفة لدى الأطراف المشتركة فيها.

٦ ـ ضرورة وجود جسم قضائي ذي صفات حيادية لحل النزاعات والخلافات التي قد تظهر بين الدول الثلاث.

فإذا اقتصرت عملية التكامل بين مجموعة من الأقطار المتخلفة على مجرد إزالة العوائق والقيود على انتقال المنتجات وعناصر الإنتاج، فسوف يكون من شأن ذلك أن تحصل الأقطار الأطراف الأكثر نمواً على قدر كبير من منافع التكامل، في حين لا تحصل الأقطار الأطراف الأقل نمواً إلا على قدر محدود منها. ويرجع ذلك إلى أن الصناعات الجديدة سوف تميل إلى التوطين في المناطق الأكثر نمواً، أو التي تكون، بسبب سبق نموها، اكثر إغراء من ناحية التكاليف. وهذه المشكلة وان كانت موجودة كذلك في تجربة تكامل الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، إلا أنها ليست بالحدة التي تفرض نفسها بها في التكامل بين الأقطار المتخلفة. ولكي تواجه هذه الأقطار هذه المشكلة على النحو الذي يمنع أو يحدد من انعكاساتها على رغبة الأقطار الأطراف في إقامة التكامل أو في الاستمرار فيه، يتعين تطبيق إجراءات وحلول يكون من شأنها تحقيق قدر من العدالة في توزيع منافع التكامل وتكاليفه بين هذه الأقطار، مع مراعاة عدم التضحية بسبب ذلك باعتبارات الكفاءة تضحية كلية[١٧].

وعلى غرار ذلك، فإن الأساس في إقامة أي تكتل شرق أوسطي بين فلسطين والأردن وإسرائيل هو ضمان مساواة المنافع وتقليل الأضرار واستغلال وفورات الحجم الكبير. فعلى الرغم من هشاشة التكتلات القائمة في كثير من الأقاليم إلا أنها ما زالت مستمرة. فالاتحاد الجمركي في جنوب أفريقيا بين جمهورية جنوب أفريقيا وبوتسوانا وسوازي لاند وناميبيا، ما زال مستمراً رغم تذمر جميع الأطراف، حيث تبنى السياسة الجمركية لجمهورية جنوب أفريقيا من قبل باقي دول الاتحاد. فجمهورية جنوب أفريقيا تدعي تسرب جزء لا يستهان به من إيراداتها لدول الاتحاد الأخرى، في حين تدعي باقي دول الاتحاد ارتفاع أسعار مستورداتها بسبب اتباع التعرفة الجمركية لجمهورية جنوب أفريقيا، وعدم التوازن في توزيع مراكز الإنتاج الصناعي بين دول الاتحاد حيث إن معظم المصانع يتم إنشاؤها في دولة جنوب أفريقيا، وعدم توفر الحرية لدول الاتحاد لاتخاذ قرارات مالية فيما يتعلق بالتعرفة الجمركية بسبب أحقية جنوب أفريقيا في تجديد هذه التعرفة وتغييرها. إلا أنه مقابل إشراك باقي دول الاتحاد في حماية صناعات جمهورية جنوب أفريقيا، فإنها تحصل على حصة معينة من الإيرادات الجمركية، ولا تتحمل أعباء إقامة أنظمة جمركية خاصة بها، كما أنه بإمكانها إدخال منتجاتها إلى جمهورية جنوب أفريقيا بحرية كاملة[١٨].

---

(١٧) لمزيد من المعلومات، انظر: محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ١، ص ٥٧ ـ ٦٦.

(١٨) انظر: الجوهري، المصدر نفسه. وفي الدراسة مقارنة بين اتحاد جنوب افريقيا والاتحاد الجمركي القائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث تستعرض الباحثة الخسائر الفلسطينية التي تترتب على إقامة هذا الاتحاد في شكله الحالي.

أما من الجانب الآخر، فيقوم الاتحاد الأوروبي بمعالجة مشكلة العدالة في تقاسم المنافع من خلال صناديق أنشأت خصيصاً لإعادة توزيع المكاسب من الاتحاد الأوروبي على الدول الأقل حظاً كاليونان والبرتغال. وبهذه الطريقة تمكن الاتحاد من تطبيق العدالة في توزيع المكاسب وتقليل الأضرار الناجمة عن الاتحاد.

وقد عمل اتحاد البينولكس أيضاً منذ تأسيسه على تقليل أضرار لوكسمبورغ مثلاً جراء إقامة الاتحاد، وذلك من خلال توفير المقومات الرئيسية للتكامل الاقتصادي بين الدول الثلاث كما تمت الإشارة إليه سابقاً. ومع ذلك تظهر في أحيان كثيرة بعض الخلافات حول هذا الأمر.

وعلى افتراض توفر المقومات الحقيقية لإقامة تكتل اقتصادي ثلاثي في المنطقة، وعلى وجه الخصوص استكمال مرحلة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وما يتبعها من استقلال فلسطيني غير منقوص، فهل ستتمكن فلسطين والأردن وإسرائيل من إقامة مثل هذا التكتل؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال بنعم. فالمشكلة ليست بإرضاء إسرائيل للموافقة على إقامة مثل هذا التكتل، ولكنها تكمن في تراضي الأطراف الثلاثة حول الأدوار التي ستلعبها كل دولة. فبالنسبة لإسرائيل، يعتبر هذا الترتيب، وترتيبات أوسع تضم جميع الدول الشرق أوسطية من الطموحات الإسرائيلية التي بينت في كثير من الدراسات الإسرائيلية (من أهمها نظرية الشرق أوسط الجديد والسوق الشرق أوسطية المشتركة) والغربية الخاصة بالتعاون الأوروبي المتوسطي. فبمثل هذا التكتل تتمكن الدولة العبرية من الوصول إلى الأسواق العربية، وتعزيز قدراتها الإنتاجية من خلال الحصول على النفط الرخيص، أو بتسويق منتجاتها إلى الأسواق العربية الجديدة، أو بالحصول على الأيدي العاملة الرخيصة. إلا أنه لا بد من التساؤل حول مدى جدية إسرائيل في تقاسم الفرص مع الدول الأعضاء الأخرى على أساس العدالة، وبالتالي فقدانها لكثير من الميزات التي تنفرد بها في الشرق الأوسط في الوقت الحالي، أم أنها تصبو من وراء مثل هذا الاتحاد لتعزيز قدراتها على حساب الدول الأعضاء مقابل تنازلات بسيطة ذات مردودات كبيرة في المدى البعيد على اقتصادها؟ وهل ستجازف هذه الدولة بالمنظور الأمني (الذي يشكل شغلها الشاغل في الوقت الحالي) مقابل تحرير التجارة بينها وبين الأعضاء في الاتحاد وما يحتاجه هذا التعامل من شفافية في تنقل السلع والأشخاص؟ وهل من الممكن الاعتماد على سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي أثبتت للعالم اجمع أنها تفتقد إلى الاستمرارية لمجرد تغير يطرأ على الأحزاب الحاكمة في إسرائيل؟

أما الهم الأردني فهو حتى الآن متذبذب حول اختيار أفضل تكتل يناسب الاقتصاد الأردني. وهناك تساؤلات أردنية حول مدى أفضلية التكتل الثلاثي الغربي بينها وبين فلسطين وإسرائيل على البعد الشرقي الذي يتمثل في تكتل اقتصادي عربي. وماذا يعني السوق الإسرائيلي بالنسبة للمنتجات الأردنية التي تفتقد كثيراً من المقدرات التنافسية للمنتجات الإسرائيلية، على الرغم من أن العلاقات التجارية بين الأردن وإسرائيل تشهد تطورات ملحوظة؟ كما أن إمكانية ابتلاع السوق الفلسطيني تحصيل حاصل في نهاية المطاف، فلماذا ستفكر الأردن بالدخول في ترتيب اقتصادي ثلاثي يمكن أن يشكل خطراً على أهدافها في السوق الفلسطيني؟ كذلك يعتقد بأن يتمخض عن العلاقات السياسية الأردنية ـ الإسرائيلية كثير من النتائج التي من المؤكد أنها ستدر على الاقتصاد الأردني أموالاً طائلة، ولربما تكتفي الأردن بطموحات آنية كتوفير فرص عمل في نشاطات صناعية وتجارية من الباطن مع إسرائيل. ومن جانب آخر، تمكنت الأردن في اتفاقياتها المنفصلة مع السلطة الفلسطينية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى من ضمان علاقة حسنة ومردودات مع كلا الطرفين، كل على حدة، فهل سيجدي، والحالة هذه،

مثل هذا التكتل أكثر من الإنجازات الأردنية التي تحرزها مع الطرفين، كل على حدة؟

أما هموم الفلسطينيين، فتتمثل في إحراز الاستقلال الاقتصادي والتجاري ما بعد الحل الدائم وضمان مساواتها بدول الاتحاد (في حالة إقامته) والخوف على مصالحها الوطنية، وخصوصاً الإنتاجية التي من الممكن أن تضرب في حالة دخولها في ترتيبات اقتصادية متعددة أو تجارية محدودة مع الأردن وإسرائيل. كما تشكل الأبعاد الإسرائيلية التي ذكرناها سابقاً أهم المخاوف الفلسطينية في حالة موافقتها على الاتحاد. ولذلك يجب تيقن الفلسطينيين من الخطوات القادمة التي تضمن لهم أولاً الاستقلال الفعلي قبل الدخول في ترتيبات اقتصادية مع الأردن وإسرائيل على غرار اتحاد البينولكس، حيث سيوفر مثل هذا الترتيب كثيراً من النتائج الإيجابية التي ستنعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

ومن وجهة نظري كباحث اقتصادي متخصص في الشؤون الاقتصادية الفلسطينية، اعتقد بان انضمام فلسطين لأي تكتل اقتصادي سيكون إيجابياً إذا ما ضمن للدولة الفلسطينية حقوقاً اقتصادية ذات مردودات تنسجم مع ما ستحققه الأطراف الأعضاء الأخرى. إلا أنه ولتفادي حجم كبير من خسائر الطرف الفلسطيني وتقليل التكاليف لباقي الأطراف لا بد من إعطاء الدولة الفلسطينية المستقلة فترة نقاهة حتى يتسنى لها القيام بعدد من الخطوات، أهمها إعادة الاقتصاد الفلسطيني للمسار الصحيح.

وإذا خيرت في أمر انضمام الكيان الفلسطيني المستقل إلى أحد التكتلين؛ الغربي أو الشرقي فسأختار الأخير لما له من مردودات كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني، حيث إن إغلاق الحدود الغربية مع إسرائيل مقابل انفتاح الحدود الشرقية مع الوطن العربي لا يشكل خطراً على الاقتصاد الفلسطيني[١٩]، بل يؤدي إلى ازدهار كبير في المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية جراء استغلال أمثل للموارد المتاحة[٢٠]. أما تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط فسيكون مرهوناً بحجم مردودات السلام لجميع الأطراف، وخصوصاً إسرائيل □

---

(١٩) حيث إنه من المؤكد أن إسرائيل توفر فرص عمل ودخلاً لأكثر من ثلث الأيدي العاملة الفلسطينية وتسيطر على نحو ٩٠ بالمئة و٧٠ بالمئة من الواردات والصادرات السلعية الفلسطينية على التوالي. حيث افترضنا في إحدى الدراسات التي قمنا بها أن إغلاقاً كاملاً للحدود الفلسطينية الإسرائيلية مع انفتاح كامل للحدود مع الوطن العربي سوف يعوض الاقتصاد الفلسطيني عن ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي، ولا يعرضه للانهيار. لمزيد من التحاليل، انظر: حمدي شكري الخواجا، «مأزق الاقتصاد الفلسطيني والأمل بالبعد العربي،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣٧ (شتاء ١٩٩٩)، ص ٦٢ ـ ٨٢.

(٢٠) وعلى وجه التحديد من خلال قطاعي السياحة والتجارة والصناعة. فالانفتاح على الوطن العربي سيؤدي إلى تطور الحركة السياحية العربية في فلسطين بشكل لم يسبق له مثيل، وستوفر الأسواق العربية بدائل كاملة للمنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية، وسيؤدي استيراد النفط وبعض المواد الخام إلى تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي مما يساعد على اكتساب المنتجات الفلسطينية ميزة نسبية سعرية بجانب ما تمتاز به من جودة تتفوق في صناعات كثيرة على الجودة الإسرائيلية. انظر: المصدر نفسه.

الاحتفاء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسط الظلام العالمي

عبد الله عبد الدائم

مفكر تربوي قومي ووزير سابق - سوريا.

مدخل

كنت في سبيلي إلى إعداد دراسة حول اللقاء الدولي الذي تمّ في باريس (يومي ٧ و٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، والذي دعت إليه منظمة اليونسكو بالاشتراك مع الحكومة الفرنسية، احتفاءً بالعيد الخمسين لولادة **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** (في العاشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨). وعلى حين غرة فوجئت كما فوجئ العالم كله، بأنباء ذلك الزلزال المصطنع العابث والمرعب، زلزال العدوان على العراق، مهد الحضارات العالمية، ومسقط رأس حقوق الإنسان على نحو ما صاغتها شريعة حمورابي في بابل عام ١٧٠٠ قبل الميلاد، وموئل الحضارة العربية الإسلامية في أوج ازدهارها، فأظلمت في عيني دعاوى حقوق الإنسان الزائفة التي تملأ صفحات الكتب وأدراج منظمات الأمم المتحدة، وتعطلتْ لدي لغة الكتابة، وحلت محلها لغة الجوارح الجريحة الثائرة، وتمنيت أن أقوى على تمزيق سَدَنة حقوق الإنسان وأدعيائها وحماتها المزعومين بأظافري وأسناني.

إعلان عالمي لحقوق الإنسان، سبقه أمثاله، وتلته اتفاقات وعهود لا تحصى خلال خمسين عاماً، يدوس عليها جميعها إنسان حاقد ملدوغ ودولة متغطرسة تُحِلّ محلها النار والدمار، ضاحكة ملء فيها من أولئك السذّج الذين يدأبون من أجل بناء عالم جدير بالإنسان، مذكّرة إياهم أن الحق هو القوة وأن القوة وحدها هي الحق.

لقد تبارت شتى النصوص المتصلة بحقوق الإنسان (وعلى رأسها «الاتفاق العالمي الخاص بحقوق الطفل» الذي تم إقراره في نيويورك في السادس والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٩٠) في التأكيد على **حقوق الطفل واليافع** وحمايتهما من أي أذى مادي أو معنوي. وقد ورد في المادة (١٩) من ذلك الاتفاق التأكيد على ضرورة حماية الطفل من كل أشكال العنف، ومن التعرض لأي إساءة جسدية أو عقلية. فما عساها تقول اليوم في ما تعرّض له ما لا يقل عن عشرة ملايين طفل ويافع في العراق من ليالي الذعر والجنون الأحمق والموت، ومن الألعاب النارية حقاً التي ملأت سماء العراق وأرضها وهبطت على البلاد والعباد لتقتل وتدمّر، في أيام يستعد فيها معظم أطفال العالم لاستقبال أعطيات عيد الميلاد التي تنزل إليهم من السماء فرحةً وألعاباً وأضواءً.

ولم تغفل أي شرعة أو شريعة منذ آلاف السنين حتى اليوم **حق الإنسان في الحياة** واعتبرته رأس الحقوق جميعها. أولم يلخص القرآن الكريم هذا الحق المقدس في آية واحدة: **﴿من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكانما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكانما أحيا الناس جميعاً﴾**[1]، أولم يرد في المادة الثالثة من «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»: «إن لكل فرد الحق في الحياة وفي الحرية وفي الأمن»؟ فما بالنا إذا لم يقتصر المجرمون على قتل مئات الآلاف من الشيوخ والمرضى والعجزة، بل عاثوا قتلاً وفساداً وإبادة جماعية لشعب بأسره، عن طريق الجوع والمرض والبؤس خلال سنوات ثمانٍ؟

إن ما جرى أيام النازية من إبادة جماعية، كما يقال، كان كما نعلم، أهم ما دفع إلى وضع «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، بل إن «اتفاقاً حول الوقاية من جريمة الإبادة وحول مقاومتها» قد سبق ذلك «الإعلان العالمي» وتبنته «الجمعية العامة للأمم المتحدة» قبل يوم واحد، نعني في التاسع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وقد حدد ذلك الاتفاق **معنى الإبادة الجماعية**، مبيناً أنها تعني تدمير جميع أو بعض أعضاء جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، وضرب أمثلة على ذلك نشير إلى أهمها:

أ ـ قتل أعضاء هذه الجماعة.

ب ـ الإساءة البالغة للسلامة الجسدية أو العقلية لأعضاء تلك الجماعة.

ج ـ إخضاع الجماعة عمداً لظروف من الحياة من شأنها أن تؤدي إلى تدميرها الجسدي الكامل أو الجزئي.

ولا حاجة إلى القول إن **معاني الإبادة الجماعية كلها متوافرة في الحصار المضروب على العراق**، ناهيك عن الإبادة المكشوفة الوقحة عن طريق الصواريخ والقنابل. ولا شك في أن ما جرى لليهود وللغجر أيام النازية يتضاءل أمام ما يجري في العراق على نحو متصل دائب منذ حوالى ثلاثة آلاف يوم. وإذا نحن رجعنا إلى نصوص واتفاقات أحدث حول حقوق الإنسان، وجدنا، فيما وجدنا، «الميثاق العالمي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» الذي تبنته هيئة الأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، ووقعنا فيه ـ وفي كثير سواه من العهود والمواثيق الدولية ـ على المادة الثانية منه التي تنص على أن من حق أي شعب أن يتصرف بحرية في ثرواته وموارده الطبيعية، والتي ورد في آخرها بالحرف الواحد: «**في أي حال من الأحوال، لا يجوز أن يُحرم شعب من وسائل عيشه والإبقاء على حياته.** ومثل هذا النص نجده في مواثيق دولية أخرى كثيرة، ونقع عليه بحرفيته في المادة الثانية من القسم الأول من «الميثاق العالمي حول الحقوق المدنية والسياسية» الذي تم تبنيه أيضاً في السادس عشر من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦٦، بل إن المواثيق العالمية الكثيرة في ميدان حقوق الإنسان تحرّم الدعوة إلى الحرب والدعاية لها، وتحرم الدعوة إلى الحقد القومي أو العرقي أو الديني وما تشتمل عليه من حضٍ على التمييز والتفرقة، وعلى العداء والعنف (على نحو ما ورد في «الميثاق العالمي حول الحقوق المدنية والسياسية» الذي أشرنا إليه (المادة العشرون من القسم الثالث).

على أننا قد نفتح أبواباً مفتوحة. فحقوق الإنسان، كما وردت على الورق، تكاد تكون

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة المائدة»، الآية ٣٢.

شاملة، ولعلها أيضاً جميلة، ولا سيما إذا جمعنا شتى الإعلانات والمواثيق والاتفاقات التي صدرت عن الأمم المتحدة في هذا المجال. ولسنا ههنا في معرض نقدها وتفنيدها، فلنا عليها مآخذ كثيرة ولا سيما إذا قارنا بينها وبين ما تم في العالم من جدائد لا تحصى سواء كانت علمية أو تقانية (تكنولوجية) أو بيئية أو جينية أو إعلامية أو مالية أو غير ذلك. والمتحدثون عنها اليوم يشيرون إلى نقائصها في هذه المجالات جميعها، مطالبين بتحديثها وتجديدها وتحقيق مزيد من التكيف بينها وبين ما يجري في العصر من تغير مذهل. ولقد كنا عقدنا النية، عندما بدأنا الإعداد لهذه الدراسة، على الإشارة إلى وسائل تجديدها، بل إعادة كتابتها، كما نراها وكما يراها العديد من الباحثين، غير أن كابوس تدمير العراق، شفاءً لما في صدور الصهيونية والإمبريالية من غلّ لا يرتوي، غلٍّ على العرب والمسلمين، وإضعافاً للوجود العربي ونهباً لثرواته، وطمعاً في الاستيلاء على البقية الباقية من نفط العرب (تلك البقية التي تمثل ثاني احتياطي للنفط في العالم)، نقول إن ذلك الكابوس دفعنا إلى أن نتصدى مباشرة لصلب الموضوع وجوهره، وأن نهجر الدراسة التحليلية والنقدية.

أولاً: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إعلان معطَّل

وصلب الموضوع عندنا أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تلاه من إعلانات (ومواثيق دولية) إعلان معطَّل، يمثل في أفضل الأحوال أمنيات طيبة ومثلاً علياً ونوراً هادياً لمن شاء أن يهتدي. وبعض التقدم الذي حققه في بعض المجالات، وفي معالجة بعض المشكلات العالمية، لم يتم في حقيقة الأمر إلا في الأحوال التي توافرت فيها إرادة سياسية تؤيدها القوة. وترجع عطالته هذه إلى السببين الرئيسيين الآتيين:

١ ـ فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليست له ـ بحكم نصوصه نفسها ـ قوة قانونية ملزمة للدول الأعضاء، وإن تكن «المواثيق» (Pacts) التي انبثقت منه قد حاولت أن تضمن تطبيقه عن طريق دفع الحكومات والدول إلى احترام ما ورد فيها من نصوص. وهو دفعٌ لم يكتب له إلا حظ ضئيل من النجاح. وكما يقول جان ـ كلود مونو (J. C. Mono) في مقدمة الوثيقة الأساسية التي تمّ إعدادها لمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان: «**ما الفائدة من إعلان الحقوق إذا كنا لا نملك الوسائل التي تحميها وتبقي عليها؟**».

٢ ـ ومن هنا فإن هذا «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الذي أراد أن يمثل المشروع الذي يود المجتمع الدولي أن يبني العالم من خلال مبادئه، في حاجة إلى سلطة قادرة على إنفاذه. وفي إطار هيئة الأمم، ليس ثمة من يمثل هذه السلطة سوى هيئة تُلحق بمجلس الأمن الدولي. ولا حاجة إلى القول إن مجلس الأمن الدولي سلطة في يد الأقوياء، بل في يد القوي الأوحد. وإقدام الولايات المتحدة ـ التي تجر وراءها بريطانيا ـ على ضرب العراق في السابع عشر من شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي من دون استشارة مجلس الأمن، أطلق رصاصة الرحمة على ما تبقى من هيبة ومصداقية ودور لمثل هذا المجلس. وبديهي أن العالم الذي يقوده قطب واحد ـ حتى ولو لم يكن في مثل شراسة الولايات المتحدة وعدوانيتها وغرورها ـ لا يمكن أن يأبه لحقوق الإنسان إلا من خلال تسخيرها لأغراضه ومطامعه.

ثانياً: «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» غربي الطابع

ثم إن «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» ـ على ما فيه من مزايا في مجال الحريات الفردية ـ وُلد بعد الحرب العالمية الثانية، وعبّر عن وجهة نظر الدول الغربية الظافرة، وعلى رأسها

الولايات المتحدة. وقد كان همه الأساسي التأكيد على **حرية الفرد**، من دون التأكيد في الوقت نفسه على حرية المجموع كما فعل الاتحاد السوفياتي. ومما يثير الانتباه عند قراءة نصوص هذا الإعلان، أن مواده الثلاثين جميعها تبدأ بكلمة «كل شخص»، أو «كل فرد»، ولا نكاد نجد فيها سوى مواد محدودة جداً تشير إلى الحريات والحقوق الاجتماعية، ولكن من زاوية الحريات الفردية أيضاً. إن «الأنا» في هذا الإعلان يطغى على «النحن». والحرية الفردية التي يمعن في الحديث عن أهمية صيانتها، هي فيه **حرية مجردة**، حرية «في ذاتها» و«لذاتها» وليست لها مقومات تحفظها، أو مضمون يجعلها «حقيقية» وملموسة. وإذا أردنا مزيداً من التوضيح، قلنا إن تلك «الحرية الفردية» التي تعني في «الإعلان» حق كل إنسان في أن يفعل ما يشاء، لا يمكن أن يكون لها معنى إلا إذا استندت إلى مبدأين أساسيين: مبدأ المساواة، ومبدأ العدالة. وهذا ما أكد عليه «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» في فرنسا منذ عام ١٧٩٣، وملحق ذلك الإعلان عام ١٩٣٦. فقد أشار الإعلان وملحقه إشارة واضحة ـ منذ ذلك التاريخ المبكر ـ إلى أهمية الديمقراطية الاجتماعية والحقوق الاجتماعية (كحق العمل، وحق التعلم، وحق إطعام المعوزين، وسواها).

ومن المفيد أن نذكر عابرين، ما دمنا نتحدث عن «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» وعن ملحقه، ونحن في أجواء العدوان على العراق، ما ورد في المادة الثانية عشرة من الملحق بهذا الشأن «**ليس هنالك أي ظرف يجعلنا نعذر شعباً معيناً يتحدّى شعباً آخر.** والخلافات بين الشعوب جميعها ينبغي أن تسوّى عن طريق المصالحة أو التحكيم، أو عن طريق محكمة دولية يعتبر حكمها قاطعاً. وأي دولة لا تراعي هذا القانون تصبح خارجة على المجتمع الدولي».

ولنعد إلى موضوع حقوق الإنسان وحقوق المجتمع، لنقول إن الحقوق الاجتماعية أكّد عليها أيضاً، «إعلان حقوق الشعب العامل والمستغَلّ» الذي أقره الاتحاد السوفياتي في الثاني عشر من شهر كانون الثاني/يناير ١٩١٨، كما تريثت عنده بعد ذلك معظم الوثائق الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، مصححةً إلى حد ما الطابع الفردي للإعلان الأصلي. ولا غرابة، فالإعلان الأصلي لحقوق الإنسان، وضع عام ١٩٤٨ يوم كان عدد الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة لا يتجاوز ٥٦ عضواً معظمهم من الدول الغربية[٢]. يضاف إلى هذا أن اللجنة الخماسية التي وضعته كان أبرز أعضائها من الدول الغربية أيضاً (رئيستها أمريكية وهي أرملة الرئيس الأمريكي روزفلت، وأحد أعضائها فرنسي وهو «كاسان» (Cassin) الذي حرر مسودة المشروع)، أما الأعضاء الثلاثة غير الغربيين فيها (وهم «تشانغ» الصيني، والهندية «هانسامهتا»، و«شارل مالك» اللبناني) فهم من أصحاب النزعة الغربية الليبرالية أيضاً.

ثالثاً: «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» لا يستجيب لمشكلات العصر

ويكفي ـ كيما ندرك نقائص «الإعلان العالمي» وعطالته في الوقت نفسه ـ أن ننظر إلى واقع العالم اليوم، متسائلين: ماذا تعني حقوق الإنسان» لمليار وثلث المليار من الكائنات الإنسانية

---

(٢) صوتت ٤٨ دولة مع الإعلان، وامتنعت عن التصويت ثماني دول هي: الاتحاد السوفياتي وخمس من الدول التي في فلكه، وافريقيا الجنوبية والعربية السعودية.

التي تقتات بأقل من دولار واحد في اليوم؟ وماذا تعني لخمسة وثلاثين ألف طفل يموتون كل يوم بسبب سوء التغذية، أو لمليار من الراشدين، معظمهم من النساء، لا يعرفون القراءة والكتابة، أو لأولئك الذين لا يتوافر لديهم الماء اللازم للشرب؟ والإحصاءات في هذا المجال كثيرة ومبذولة، تذكرنا كلها، بالإضافة إلى البؤس الذي تعانيه أربعة أخماس الإنسانية، بالهوة المتزايدة بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات التي توصف بأنها نامية. وفوق هذا وذاك فإن عولمة الاقتصاد، كما ذاع وشاع، تقود بحكم طبيعة اللعبة إلى اضطراب كبير باسم «حرية المنافسة» التي يحركها دافع أوحد هو دافع الربح الشرس، الأمر الذي يمنح في خاتمة المطاف مزيداً من الغنى ومن الحقوق لفريق من الناس، ومزيداً من الاستبداد والبؤس لفريق آخر. وندرك مأساة حقوق الإنسان في عالم العولمة المالية «الوحشية».

إذا نحن أشرنا إلى تقرير صدر عن منظمة الأمم المتحدة في التاسع من شهر أيلول/ سبتمبر الماضي يبين أن ٤ بالمئة من الثروة المتراكمة لدى أكبر أصحاب الثروات الضخمة في العالم (وعددهم ٢٢٥) تكفي من أجل أن نوفّر لسكان الكرة الأرضية جميعهم الحاجات الأساسية والخدمات الاجتماعية الأولية (كالصحة والتعليم والغذاء). ومن هنا، قد لا نغلو إذا قلنا إن تراكم الثروة هذا في يد قلّة من الناس ـ وهو تراكم يعززه تقدم التقانة الحديثة ولا سيما التقانة الالكترونية ـ ينذر بالوصول إلى **مجتمع عالمي إقطاعي الطابع.** وهكذا، تتداعى، أمام مخاطر تهديم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، «حقوق الإنسان» على نحو ما نصّت عليها الإعلانات والمواثيق والاتفاقات الدولية. إن من حقنا أن نقول إن الذي يقسم العالم شطرين لم يعد جدار برلين الذي كان يفصل الشرق عن الغرب، بل هو جدار من طراز آخر، يصعب تجاوزه، نعني جدار المال الذي يقسم الكرة الأرضية إلى شمال وجنوب. ولا بديل إذن بالتالي إلا وضع «إعلان جديد لحقوق الإنسان» **أساسه وقوامه حق الشعوب في الامتلاك الحر لثرواتها.**

رابعاً: «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» يغفل الثقافات الخاصة للشعوب

وفوق هذا وذاك، وقبل هذا وذاك، فإن **أي إعلان لحقوق الإنسان،** إذا أراد أن يكون قابلاً للتطبيق، **لا بد من أن ينطلق من الهوية الخاصة والثقافة المتميزة، لكل شعب.** والطابع العالمي لحقوق الإنسان ـ وهو مطلب لا جدال فيه ـ لا يمكن أن يتحقق عن طريق إهمال الثقافات الخاصة للشعوب المختلفة، وعن طريق فرض نمط واحد ووحيد من الثقافة، هو ثقافة الأقوى.

والمسألة مسألة تواصل وحوار، لا مسألة صراع وصدام، **بل إن كل ثقافة قومية حقيقية لا بدّ من أن تكون عالمية الغايات بالضرورة.** أما فرض حقوق عالمية تهمل الثقافات الخاصة، فيعني أحد أمرين: إما جعل تحقيق تلك الحقوق متعذراً لتعارضه مع الثقافات القومية والظروف القومية السائدة، وإما محاولة فرض ثقافة الأقوى، مع ما يجره هذا من تحويل معركة حقوق الإنسان إلى معركة بين الإنسان والإنسان، **ولا سيما أن حقوق الإنسان ليست من عطاء شعب دون آخر.** فلقد عرفتها سائر الشعوب منذ أقدم الأزمنة، ودعت إليها الديانات المختلفة والفلسفات المختلفة والشعوب المختلفة، ولم تنبثق فجأة في ذهن الإنسان الغربي المعاصر، كما يعتقد بعضهم، **وليست حصاد «الحضارة اليهودية المسيحية» كما يقولون.**

فلقد أشرنا منذ بداية كلمتنا إلى **شريعة حمورابي البابلية** التي وضعت عام ١٧٠٠ قبل الميلاد. وهي أول محاولة إنسانية من أجل حماية الإنسان من طغيان السلطة. وقد استهدفت «إشاعة العدالة من أجل منع الأقوى من الإساءة إلى الأضعف».

ومعظم الديانات الكبرى أكدت حقوق الإنسان بأوسع معاني هذه الكلمة. هذا ما نجده، على سبيل المثال لا الحصر، في الديانة الكونفوشيوسية منذ القرن الخامس قبل الميلاد، وفي الديانة البوذية التي قضت على «الطبقات» الاجتماعية. وهذا ما نجده في الديانة اليهودية في «ألواح موسى الاثني عشر»، وفي الديانة المسيحية. وهذا ما نجده لدى فلاسفة اليونان والرومان وسواهم.

وللدين الإسلامي شأنه الخاص في هذا المجال. فهو حقاً دين حقوق الإنسان، وهو الذي سعى إلى تحرير الرق قبل الولايات المتحدة بألف عام، ودعا إلى المساواة بين البشر والقضاء على شتى ضروب التفرقة والتمييز، على نحو ما ورد صريحاً واضحاً في حجة الوداع، حين خاطب الرسول (ﷺ) الناس قائلاً: «يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى». وقد لخص القرآن الكريم الدعوة إلى المساواة والإخاء والحوار بين الشعوب في الآية الكريمة: ﴿**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾[٣]. وكلنا يذكر قولة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الشهيرة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».

والشواهد على رعاية الدين الإسلامي لحقوق الإنسان بأوسع معاني هذه الكلمة تستغرق سفراً برأسه. ولا يقتصر مفهوم حقوق الإنسان في الدين الإسلامي على الحقوق الفردية، بل يؤكد تأكيداً خاصاً متميزاً حقوقه الاجتماعية، مبيناً الواجبات الملقاة على الأفراد وعلى المجتمع من أجل صيانتها وحفظها. ويلخص الحديث الشريف الدعوة إلى التكافل الاجتماعي بقوله: «مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد الذي إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمّى».

وفوق هذا وذاك وضع الإسلام **مبدأ الشورى** الذي يعني كما يقول فهمي هويدي «أن كل أمور الأمة الإسلامية ينبغي أن يناقشها كل ممثلي المجتمع»[٤]. كما وضع مبدأ «مساءلة الحكام» وحق «قوامة الأمة على حكامها» كما يقول الفقهاء. ومحط الرحال في هذه الدعوة الإسلامية إلى احترام حقوق الإنسان أن **يعمّ العدل**، وأن **تتحقق المساواة**، بل إن تباشير حقوق الإنسان قد ظهرت في العصر الجاهلي نفسه. وأبرز تجلياتها، «**حلف الفضول**»[٥] وهو اتفاق تمّ بين عدد من القبائل على نصرة المظلوم وصلة الأرحام. وقد شهده الرسول (ﷺ) في الجاهلية وذكر بعد بعثته أنه لو دُعي إلى مثله لأجاب. وقال في هذا: «وأيما حلف في الجاهلية لم

---

(٣) **القرآن الكريم**، «سورة الحجرات»، الآية ١٣.

(٤) فهمي هويدي، «الإسلام والديمقراطية»، **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)، ص ١٧.

(٥) نشر د. جورج جبور دراسات قيمة عديدة حول «حلف الفضول» وتولى التعريف بأهميته وسبقه لدى المنظمات الدولية ولدى سائر المعنيين بحقوق الإنسان.

(٦) راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٣٦٢.

يزده الإسلام إلا شدة». ويُستخلص من هذا القول، كما يقول الشيخ راشد الغنّوشي[٦]: «أنه يمكن لأي جماعة مؤمنة أن تتفق على إقامة حكم يضمن دفع الظلم وتحقيق عدد من المصالح، مثل احترام حقوق الإنسان، وتحكيم إرادة الشعب، والتداول على السلطة عبر الانتخابات، أو الاتفاق على ذلك مع آخرين من غير الجماعات الإسلامية». وهذا هو كما نعلم أساس مبدأ المصالح المرسلة في الإسلام، وقوامه، كما بيّن الفقيه ابن تيمية وابن قيم الجوزية، أن **كل ما كان فيه مصلحة الأمة فهو من الدين**، ولو لم ينزل به القرآن ولم يقله الرسول.

ونخشى أن يشطح بنا القلم في هذا المجال، مجال السبق الإسلامي في ميدان حقوق الإنسان، سواء في ذلك حقوقه الفردية وحقوقه الاجتماعية. وجل ما أردناه أن نُسقط ذلك الاعتقاد الشائع لدى الكثير من الكتّاب الغربيين، نعني الاعتقاد بأن الدعوة إلى حقوق الإنسان ابتكار غربي، وأن كل ما هو شرقي يعني الظلم والتسلط.

وهيهات أن تجوز المقارنة بين «إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية» بتاريخ ٤ تموز/يوليو عام ١٧٧٦ الذي هو «مثال صارخ لنفاق الحرية»، كما يصفه روجيه غارودي في كتابه **أمريكا طليعة الانحطاط**[٧]، وبين حقوق الإنسان في الإسلام. فلقد أعقبت «إعلان الاستقلال» هذا ـ كما نعلم ـ عبوديةُ السود لمدة قرن كامل (ولّما تزلْ قائمة حتى اليوم)، وقيامُ حرب أهلية، والإبادةُ الجماعية للهنود الحمر. وما تزال حقوق الإنسان ـ حتى إن عنينا بها حرية الفرد فقط ـ بعيدة التحقيق في الولايات المتحدة نفسها، كما يبين ذلك العديد من مفكريها، فضلاً عن أنها تعني لديها على المستوى العالمي شيئاً واحداً هو «**حرية السوق**» المتوحشة السائبة.

خاتمة

إن كلمتنا هذه حول «الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان» رافقها، كما قلنا منذ البداية، التحطيم الكامل لأي مبدأ من المبادئ الإنسانية من قبل القنابل والصواريخ التي أطلقها دعاة حقوق الإنسان وحماته المزعومون على العراق. وهذا التزامن كاشفٌ ما بعده، كاشف عن زيف الحضارة الحديثة كلها، وعن إفلاسها المتزايد، بسبب افتقارها إلى القيم الخلقية بوجه خاص.

فمهما تكن الضوابط التي توضع من أجل حماية حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، فإنها تظل واهية وكاذبة إذا لم يرافقها إيمان حقيقي بها لدى القيمين على حياة العصر ولدى سائر الناس ينطلق من وجود سلّم للقيم تجمع عليه الإنسانية. أما حين تتزامن الدعوة إلى السلام مع الحرب، وحين تقوم الدعوة إلى حرية الأفراد والجماعات جنباً إلى جنب مع غلبة السلاح والمال والإعلام وسيطرتها على كل شيء، وعندما يصبح الدين الجديد «**وحدانية السوق**»، وحدانية قوامها المخدرات والسلاح، فإن البحث في حقوق الإنسان يغدو ضرباً من الألهية أو التخدير.

لقد صدر «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» بعد الحرب العالمية مباشرة، معلناً ـ كما يدّعون ـ الحرب على البربرية. ومنذ ذلك الحين حتى اليوم قام في العالم حوالى مائة وخمسين نزاعاً ذهب ضحيتها سبعون مليون قتيل وجريح. ومن الواضح اليوم أن ما هو آت أشد ظلمة،

---

(٧) روجيه غارودي، **أمريكا طليعة الانحطاط (كيف نجابه القرن الحادي والعشرين)**، ترجمة صياح الجهيم وميشيل خوري (بيروت: دار عطية، ١٩٩٨)، ص ٣٠.

وأن حروب المستقبل ستكون مستمرة بين المركز (نعني الغرب) وبين المحيط (نعني البلاد المستعمرة سابقاً)، بعد أن كان الصراع يجري من قبل بين الغرب والشرق. وما جرى في البوسنة وفي رواندا وفي الصومال وفي كمبوديا ـ فضلاً عن العراق وليبيا ولبنان ـ أمثلة قليلة صارخة تشهد على ذلك.

إن من حق إنسان اليوم أن يتساءل: **ما فائدة التقدم المادي والتقاني الضخم إذا كان على الإنسان أن يحيا في البؤس والمصائب ويخشى المستقبل؟**

ومن هنا فإن الفكرة التي تقول بأن تقدم العلم يضمن مستقبلاً أفضل فكرة غدت مجرَّحة، بل أملٌ يحطّمه الزمن. **فالعلم بلا ضمير لا يعدو أن يكون تقويضاً للإنسان وللحضارة الإنسانية الجديرة بهذا الاسم.** ولا أدل على ذلك أيضاً مما نشهده من آثار الثورة الإعلامية التي لا يوجهها وازع خلقي، والتي يستوي في أجهزتها وبثها الإعلامي موتُ إنسان غربي واحد في جبال الألب وموتُ آلاف الناس تلو الآلاف في العراق، أو موتُ مليوني شخص في كمبوديا.

لقد قرأت في الأيام الأخيرة لوحة كبيرة في أحد أسواق باريس الكبرى كتب عليها: «يا تقنيو (تكنولوجيو) العالم اتحدوا» وكأنها البديل من الشعار الشيوعي القديم: «يا عمال العالم اتحدوا». وعجبت لما قرأت وتساءلت ماذا يعني هذا الشعار الجديد، ومن أجل ماذا هذه الدعوة إلى اتحاد تقنيي العالم؟ وكان ذلك أيضاً أيام القصف الهمجي الأخير على العراق. ووجدت الجواب جاهزاً لدى مشاهدة القصف التقاني المزود بأحدث مبتكرات التقانة الحربية، التي «تمكن مالكها من أن يربح الحرب دون أن يحارب» (ولا فخر)، والتي اتصفت على حدّ قول توني بلير، رئيس وزراء بريطانيا، بـ «الدقة» الجراحية (ويلٌ للطب والجراحة حين يُقرنا بالموت!).

وإذا نحن أردنا مثالاً صارخاً عما يؤدي إليه عالمنا حين يبيع نفسه للشيطان في سبيل الثروة والقوة، وجدناه في تعليق ظهر منذ أيام في صحيفة **لموند** الفرنسية بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وعنوانه «**جائزة نوبل والمجون**». والتعليق ينطلق من خبر نشرته مجلة **الأوبزرفر** الأسبوعية البريطانية تؤكد فيه أن مؤسسة نوبل للسلام توظف مئات ملايين الفرنكات، عن طريق البورصة، في الصناعات الحربية! فلديها مثلاً أموال موظفة مثمرة في شركة «إيروسبيس» البريطانية التي باعت مطاردات وصواريخ «هاوكس» (Hawks) إلى أندونيسيا، وفي شركة ج. ك. ن. (G.K.N.) التي قدمت لجاكارتا تجهيزات عسكرية لمقاومة حركات الشغب، ولمؤسسة نوبل، هذه أيضاً استثمارات موظفة لدى شركات السلاح التي تتعامل مع «برمانيا»، ومع كثير من مؤسسات الموت والدمار.

وكلنا يعلم أن جائزة نوبل للسلام أنشأها مؤسسها ألفريد نوبل، مخترع الديناميت وتاجر الأسلحة، من أجل التكفير عن خطيئته، عن طريق مكافأة الذين يقدمون من أجل خدمة الإنسانية أفضل الأعمال. ويعلّق المسؤولون عن الشؤون المالية لمؤسسة نوبل هذه في الولايات المتحدة وبريطانيا قائلين بأن ليس ثمة أي توجيه أخلاقي مفروض عليهم في ممارسة عملهم وفي اختيار مجالات استثمارهم. وقد ثنّى على ذلك مدير المؤسسة مايكل سولمان (Michael Sohlman) الذي أكد أن التعليمات الموجهة إلى مراكز التوظيف التي تتعامل مع المؤسسة لا تطلب إليها إلا التوظيف في مؤسسات مالية رصينة ووافرة الأرباح ومعروفة. ويضيف مدير المؤسسة قائلاً: «**إن من الممكن أن نفعل هذا وأن نعمل في الوقت نفسه من أجل السلام**»!

هذا التناقض، وهذه الازدواجية، وهذا التداخل، بين الخير والشر مظاهر وصفات من صلب طبيعة عالم اليوم. ومن هنا غدا الحصول على لقمة العيش وعلى الحاجات الأساسية ـ ناهيك عن الغنى والبحبوحة ـ مطلباً عسيراً للكثرة الكاثرة من سكان العالم، بل مطلباً مختلطاً بالدم، **بل إن البؤس يولد العنف، والعنف بدوره يولد البؤس.** وثمة شعوب كثيرة تجد نفسها مدفوعة إلى أن تفضّل العنف على الفقر، على ما في ذلك من مخاطر.

ومن هنا يخلص الفيلسوف الأمريكي المعروف راولز (J. Rawls) صاحب الكتاب الشهير **نظرية العدالة** *(Theory of Justice)* إلى القول بأن ما يجري في العصر يدفعنا إلى أن نتجاوز الأخذ بنظرية مثالية في ميدان حقوق الإنسان، وأن نبحث في ظروف عصرنا التي لا تمت إلى المثالية بشيء. أما نحن فنزيد على ذلك ونقول أن لا مندوحة من تبني **موقف إنساني مقاتل ومناضل،** في مواجهة مسيرة التطور الداروينى الجديد الذي يهدّد الضعفاء بالزوال.

ومنطلقنا في ذلك علمي وفلسفي في آن واحد. فالطبيعة الإنسانية، كما تنبئنا دراسات علم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة، ثلاثية الأوجه. فهنالك «**الطبيعة الغرزية**» (الجسدية والبيولوجية) التي لا تختلف عن طبيعة الحيوانات كلها (والتي تدفعنا إلى الطعام والشراب وسوى ذلك). وهنالك «**الطبيعة الاجتماعية**» التي يستمدها الإنسان من مجتمعه ومن تراث المجتمعات الإنسانية، والتي تهذّب طبيعته الغرزية وتعلو بها وترسم لها حدوداً وضوابط. وهنالك أخيراً لا آخراً ما يمكن أن نسميه «**الطبيعة الإنسانية**» للإنسان، نعني ذلك التوق الشديد لديه **إلى عالم القيم الروحية والإنسانية المثلى،** الذي يتجاوز الطبيعة الغرزية، والذي يحكم على الطبيعة الاجتماعية من خلال عالم القيم هذا ويدفع بها بالتالي وبالمجتمع والإنسانية إلى مزيد من التقدم الجدير بالإنسان كإنسان. وقد بيّن علماء النفس والفلاسفة وسواهم أن الإسهام في عالم القيم، عالم الحقيقة والخير والأخلاق والجمال والمحبة، أمرٌ متضمن في طبيعة الكائن نفسها. فالإنسان كائن لا يكتمل ولا يبلغ منتهى تفتحه وازدهاره وسعادته إلا بالإسهام في التعالي عن حمأة الأرض والتطلع إلى إغناء القيم الإنسانية «المتعالية»، على حد تعبير الفلاسفة، التي يشرئب إليها بحكم كونه إنساناً. على أن هذا التحول في البنية النفسية للإنسان لا يتم من تلقاء ذاته، وأداته الضرورية هي المجتمع، بكل ما فيه من تراث القرون.

وقد يبدو هذا التحليل مفرطاً في المثالية. ولا نظنه كذلك. فنحن ننطلق من طبيعة الإنسان نفسه، ونتكئ على طبيعته البيولوجية وطبيعته الاجتماعية لنرقى به شطر طبيعته الإنسانية التي هي في صلب تكوينه، شأنها في ذلك شأن الوجهين الآخرين لطبيعته. ولا يعني ذلك أن هذه المهمة يسيرة، إذ لا بد لبلوغ عالم القيم من مغالبة الطبيعة البيولوجية والطبيعة الاجتماعية والاتكاء عليهما في آن واحد. غير أن المهم أن ندرك الطريق، وأن ينتزع المفكرون العالم، شيئاً بعد شيء، من بين يدي مخرّبيه، وأن تعمل الثقافات الإنسانية كلها متآزرة متفاعلة من أجل بناء وتعزيز القيم الإنسانية الحقة.

وما نجده من رفض الكثرة الكاثرة من سكان العالم لما يجري في عالم اليوم، ومن إنكارها الحادّ له، أفصح دليل على أن الإنسان، كما قلنا ونقول، تواق بطبيعته إلى الحق والخير. ونعود فنقول إن هذه الدعوة إلى الرجوع إلى القيم الإنسانية الحقة وتطويرها ينبغي أن تكون دعوة مقاتلة مناضلة. ومن حسن الحظ أن ثمة منظمات غير حكومية لا تحصى في العالم، وجمعيات ونوادي لا حصر لها، تضطلع بهذه المهمة، وعليها بالتالي أن تعبئ جهودها مجتمعة من أجل بناء عالم تسوده حقوق الإنسان الحقيقية. يضاف إلى ذلك، أن هنالك منظمات

وجمعيات أخرى تترقب وتنتظر، ومن شأن التعبئة النضالية أن تدخلها إلى ساحة الجهاد. فالدعوة الإنسانية الصادقة تنتشر انتشار النار، وتمتد امتداد الضياء.

ولا حاجة إلى القول إن **للنظم التربوية دوراً أساسياً في هذا الشأن**، شريطة أن توجه بنيتها ومناهجها وطرائقها فلسفةٌ إنسانية مكينة. والرهان الذي تنطلق منه النظم التربوية في سعيها هذا يستند إلى حقيقة قوامها أن **الطبيعة الأساسية للكائن الإنساني طبيعة بناءة وجديرة بأن نطمئن إليها ونثق بها.**

إن المهمة الأساسية، كما قال ذلك توفلر في أول وأشهر كتبه **صدمة المستقبل**، هي أن ننزع قيادة العالم الفكرية من أيدي البيروقراطيين ورجال المال وتجار السياسة وسواهم وأن نوكلها إلى أربابها من رجال الفكر ودعاة الحق.

شؤون وشجون كثيرة يثيرها الحديث عن حقوق الإنسان ـ ولا سيما عندما يتزامن هذا الحديث مع ذلك التدهور الخطير الجديد الذي تمّ في ميدان حقوق الإنسان وفي ميدان الدعوة الإنسانية، بعد إقدام الولايات المتحدة وبريطانيا على ضرب العراق، وعلى ضرب مجلس الأمن الدولي في آن واحد، وكأنهما بذلك تعلنان بداية النهاية للنظام العالمي الحالي الذي تضبطه نظرياً منظمة الأمم المتحدة ـ ولا سيما أن العدوان على العراق، حصنِ الأمة العربية، هو عدوان على الأمة العربية كلها وعلى تاريخها وقيمها وتراثها الإنساني العريق، وعدوان على الشعوب الإسلامية وعلى رسالتها الإنسانية العالمية، وعدوان على الأمم المستضعفة جميعها، بل على العالم كله الذي غدا عرضةً لشريعة الغاب، بعد أن سقط القناع وتهاوى الخداع وبدأ الوهن والضياع.

وقراءة دقيقة لتصريحات كلينتون عند بدء العدوان تشير بوضوح إلى سقوط النظام العالمي، وإلى إصرار القوة العظمى على أن تقود العالم وحدها. فهذه التصريحات قيلت كلها بلغة المفرد، بلغة «الأنا» دونما اكتراث بالآخر:

«لقد **أعطيتُ** فرصة أخيرة لصدام حسين. لقد **بيّنتُ** له بوضوح أن رفضه للتعاون سوف يقود إلى أن **أقوم** بأعمال وردود دونما إنذار سابق». أجل، إن هيئة الأمم المتحدة أصبحت في نظر كلينتون «أنا»، أي هو. ولقد حرص حرصاً خاصاً على أن يظهر بمظهر السيد الوحيد للعبة، للأنا، الأنا الخطيرة، «الأنا البغيضة» على حد قول مشرع الشعر الفرنسي بوالو (Boileau). ومن هنا يكتب النائب الفرنسي الاشتراكي بول كيليس (Paul Quilès) في كلمة له في جريدة **ليبراسيون**[٨] متسائلاً: أولم يكن أحد الأهداف غير المباشرة للقرار الأحادي الذي اتخذه كلينتون بشأن ضرب العراق جعْلَ مهمة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان صعبة، وإضعاف مصداقية مجلس الأمن؟ ولقد زادت مأساته الجنسية الخاصة في تشبثه بالأنا، بشكل شعوري أو لاشعوري. وهنا نجدنا على رغم كل شيء مضطرين إلى أن نعيد ما قاله أحد الكتّاب الفرنسيين: «لو لم يوجد صدام حسين لاخترعته مونيكا»! على أن للأمر دون شك أبعاداً وعوامل وأسباباً أخرى كثيرة وعريقة في السياسة الأمريكية تجاه العرب.

وبعد، لا بد من أن نختم حديثنا. وختامه جملة واحدة هي: **أن علينا أن نناضل من أجل حقوق الإنسانية إذا أردنا صيانة حقوق الإنسان الحقة** □

---

(٨) *Libération*, 22/12/1998.

الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع

إسماعيل قيرة

معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة ـ الجزائر.

حظيت ظاهرة الفقر باهتمام واسع على مختلف المستويات الدولية والجهوية والمحلية، وبخاصة منذ الخمسينيات عندما بدأ المسؤولون والمخططون ومقدمو المساعدات يولون عناية كبيرة للتفاوتات السوسيو ـ اقتصادية المتزايدة يوماً بعد يوم في البلدان النامية التي شرعت الكثير من دولها في وضع برامج وخطط تنمية تعتمد على ما توافر للبشرية من إنجازات علمية وتقدم تقاني (تكنولوجي)[1]. وغير خاف أن هذا الاهتمام لا ينبع فقط من الاعتبارات الإنسانية، لكن أيضاً من عدم استقرار وضعف التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسعي الأنظمة الحاكمة إلى لفت الانتباه إلى منجزاتها التنموية، وخوف بعضها من إشعال الفقراء فتيل الثورة.

وفي هذا السياق، أثار الانتقال من الحكم الاستعماري إلى الاستقلال السياسي آمالاً عريضة لدى الفئات الاجتماعية الدنيا لتحقيق مزيد من الرقي والتقدم، لكن ظروف الاستقلال الاقتصادية والاجتماعية وتولي السلطة السياسية نخبة متسلطة زاد من حدة تراكم المشاكل وتدهور أوضاع الفئات التي تشغل قاع السلم المهني، وتعيش على هوامش الاقتصاد المنظم وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش والاستغلال. ومما يزيد في تردّي أوضاعها الراهنة والمستقبلية في المجتمعات العربية، هو سقوط قناع حملة المشروع التحديثي العربي ووصول أنماط التنمية العربية إلى أفقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها، وفشل الطبقة الحاكمة في تجسيد وعودها، وبخاصة المتعلقة منها بمكافحة الفقر واستيعاب الفئات الدنيا في العمالة المؤجرة. ولعل أولى الحقائق الرقمية التي يجب تأكيدها هنا، هي أن ٦٠ مليون عربي يعانون الأمية و٧٣ مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر مع وجود ١٠ ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي، إلى جانب حرمان نصف سكان المناطق الريفية العربية من المياه النقية وعدم حصول ثلثي سكان هذه المناطق على الخدمات الصحية الأساسية.

وفي هذا السياق، تشدد الدراسة الموسعة التي أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية

---

(١) اسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، **الفقر والأزمة الاقتصادية** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٧)، ص ٢٨.

والاجتماعية لغرب آسيا عن السكان والموارد الغذائية والبيئة في الوطن العربي، على أن العرب يعانون مشكلات جوهرية أهمها البطالة والكساد واتساع مساحة الفقر والأمية الثقافية والتخلف التقني وفقدان الأمن الغذائي والمائي. ولقد استغربت هذه الدراسة في بحثها عن سوء التغذية في الوطن العربي من أن العرب يستوردون ١٧ بالمئة من حجم التجارة العالمية للحبوب، في حين أنهم يشكلون فقط ٤,٦ بالمئة من مجموع سكان العالم(٢). وتبدو الأدلة شديدة التأكيد لفكرة تنامي عدد الفقراء والمحرومين في البلدان العربية، ومنها الجزائر التي تشغل فيها هذه الفئات مساحات ومناطق واسعة ضمن الخريطة الطبقية. وهناك شواهد عديدة تشير إلى أن هذه الفئات قد أخذت في النمو المحسوس في الحجم المطلق والوزن النسبي خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٩، ثم واصلت تلك الفئات توسعها بوتيرة عالية ابتداءً من بداية الثمانينيات؛ بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتعرض الاقتصاد الجزائري لاختلالات هيكلية. وثمة أدلة وافية توحي بتزايد وتعقد هذه الاختلالات التي بدأت انعكاساتها السلبية تظهر على التركيبة الاجتماعية، وبخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة التي ازدادت أوضاعها تردياً وتدهوراً في ظل التحول المفاجئ والسريع من نمط اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة في ظل وجود جهاز إنتاجي ضعيف أحدث رجة كبيرة في مستوى معيشة المواطنين.

ففي الوقت الراهن، هناك ٧٠٠,٠٠٠ عائلة لا تتوفر على أي دخل منتظم، كما أن انحراف القدرة الشرائية قد مس بقوة ١٠ بالمئة من السكان أصحاب المداخيل المحدودة، فضلاً عن عودة المظاهر الدالة على الفقر، ومنها الأمراض التي لها علاقة بظروف معيشة المواطن التي كانت الجزائر قد قلصت منها وقضت على بعضها عن طريق البرامج الصحية وحملات التلقيح المنظمة منذ الستينيات(٣). ومن هنا تزايد التأكيد في السنوات الأخيرة على ضرورة مواجهة التزايد السريع في عدد الفقراء والمحرومين في البلدان العربية التي تواجه تحديات ضخمة، حالت دون تحقيق آمال شعوبها في حياة أفضل، وبخاصة شعب العراق الذي يتعرض لمؤامرة دنيئة أدت إلى وفاة ١,٥ مليون عراقي نتيجة الحصار، علماً بأن هذا الرقم يقوم على بيانات عراقية تقتصر على الضحايا المباشرين لنقص الغذاء والدواء وأن ٧٠ بالمئة من الضحايا أطفال دون الخامسة.

ومن اللافت للنظر أن الدراسات المعنية بالفئات الدنيا في البلدان العربية تطرح مسألتين مهمتين: تتعلق **الأولى** بما يفرخه واقعنا العربي من أعداد تتردى أوضاعها يومياً بفعل فشل المشروع التنموي والتركيز على جوانب النظام والانتظام والتناغم بين عناصر الواقع؛ الأمر الذي يزيد من قهر الإنسان العربي الذي يتطلع إلى إعادة توزيع وخلق النظام الذي يلائم الواقع العربي الجديد. أما المسألة **الثانية** فتدور حول طمس البحث العلمي للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي تتعرض لها الكتلة الهائلة المهمشة من سكان المجتمعات العربية.

لهذا يبدو من الضروري التأكيد على أن هذه الفئات المهمشة ليست كينونات خاصة قائمة بحد ذاتها، وإنما هي وحدات اجتماعية وعلاقات سياسية تحدد طبيعتها واتجاهاتها العامة حركة الصراع الاجتماعي في المجتمع، ومن ثم فهي ليست أمراً معزولاً عن مجمل الأوضاع

---

(٢) محمد عباس، «٧٣ مليون عربي تحت عتبة الفقر،» **النصر**، العدد ١٥١ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)، ص ١٢.

(٣) محفوظ بنون، «رسالة مفتوحة إلى السيد اليامين زروال رئيس الجمهورية ووزير الدفاع،» **الخبر**، العدد ٢١١٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)، ص ٩.

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان العربية، بل هي من أبرز الأعراض التي تدل على تناقضات أبنيتها الاجتماعية وعجزها عن تحقيق تطلعات الفقراء والمحرومين الذين يشغلون حيزاً اجتماعياً كبيراً في البنية الطبقية العربية المعاصرة.

ومن هنا تتأتى ضرورة التأمل في واقعنا العربي المتردي ليس بتوصيفه وتبيان حجم كارثته ومأساته، وإنما بإعادة قراءته في ضوء تحولات نهاية القرن وتغير الفكر السياسي والاجتماعي وما صاحبه من ظهور العديد من المصطلحات التي تحاول أن تعبّر عن ظاهرة الفقر مفهومياً وواقعياً. من هذا المنطلق تسعى الدراسة الراهنة إلى محاولة فهم واقع الفئات الدنيا في ضوء الصياغات النظرية الجديدة والتحولات التي يشهدها عالمنا المعاصر.

أولاً: الفقر والعلم الاجتماعي

على رغم التوسع الملحوظ في الاقتصاد العالمي خلال العشريات الأربع الماضية، إلا أن عدد الفقراء ظل يتزايد بوتائر عالية، حيث بلغ عدد السكان الذين يندرجون في فئة الفقراء فقراً مطلقاً ١,٣ مليار نسمة في عام ١٩٩٣، على أن الفقر ليس مطلقاً فحسب، وإنما هو نسبي أيضاً. فالإملاق الذي يعيش فيه عدد قد يقترب من خمس البشرية هو مؤشر على تردي الأوضاع المعيشية، وبخاصة في البلدان النامية حيث نجد في جنوبي الصحراء وجنوب آسيا فقط حوالى ٨٠٠ مليون نسمة يفتقرون إلى إمدادات الغذاء الكافية والمنتظمة. هذا ويقدر البنك العالمي عدد من يفتقرون لفرص الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي بـ: ١,٥ مليار و٢ مليار على التوالي[٤]، في حين تؤكد إحصاءات ١٩٩٦ التي أصدرها المكتب الدولي للشغل أن ٧٣ مليون طفل في العالم تتراوح أعمارهم ما بين ١٠ و١٤ سنة يمارسون نشاطات مهنية مختلفة، وأن الكثير منهم تحولوا إلى عبيد في بعض المناطق الآسيوية والافريقية. وفي هذا الصدد تؤكد الشواهد الكمية أن عدد هؤلاء الأطفال العاملين قد بلغ في آسيا ٤٤,٦ مليون وفي افريقيا ٢٣,٦ مليون... الخ. ومما يزيد في قتامة هذه الظاهرة، هو ميل هذه الأرقام إلى الارتفاع إلى أكثر من ١٠٠ مليون طفل عامل، إذا أحصينا الأطفال العاملين الذين لا تتعدى أعمارهم العشر سنوات، والفتيات القابعات في المنازل واللواتي يرغمن على إنجاز الأعمال المنزلية، وكذلك الأطفال الذين تجاوزوا سن ١٤ سنة[٥].

ونظراً لخطورة انتشار ظاهرة الفقر، فقد حاول عدد من الباحثين و«الرسميين» تشخيصها وتفسيرها بغرض التحكم فيها وتوجيهها. وبهذا الخصوص، يشير غولدنر (Gouldner) إلى أن ما قامت به السلطات الفدرالية في المجتمع الأمريكي من تدعيم قوي للعلوم الاجتماعية كان ينطوي على أهمية بالغة بالنسبة للنظرية السوسيولوجية عموماً، والوظيفية خصوصاً؛ على اعتبار أن هذه السلطات كانت بحاجة ماسة إلى مساعدة العلم الاجتماعي لحل المشاكل الواقعية المتشعبة، وبخاصة ما تعلق منها بتصميم وتوجيه السياسات الوطنية، وإيجاد الإجابات المناسبة للتساؤلات التالية:

---

(٤) لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي، **جيران في عالم واحد: نص تقرير لجنة «إدارة شؤون المجتمع العالمي»**، مراجعة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٠١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥)، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٥) المكتب الدولي للشغل، «٧٣ مليون طفل عامل، وبعضهم تحول إلى عبيد»، **الخبر**، العدد ١٦٨٣ (حزيران/يونيو ١٩٩٧)، ص ٦.

١ ـ كيف تتحسن ظروف المجتمع؟

٢ ـ كيف يمكن التقليل من حدة المشاكل الاجتماعية؟

٣ ـ كيف يمكن حماية القوة الأمريكية في الخارج؟

٤ ـ ما هي الوسائل الناجعة لتدعيمها وتوسيع نطاقها؟

ومما يدل على تدعيم العلوم الاجتماعية منذ منتصف الخمسينيات هو ظهور أعمال كثيرة تهتم بتحليل المشاكل الاجتماعية. ولقد اشتق هذا التدعيم من المساندة الحكومية لهذه العلوم وارتفاع معدلات الاستثمار في مختلف مجالاتها، فضلاً عن الصراعات الكبرى التي كانت تدور رحاها حول الحقوق المدنية وحركة الحرب على الفقر (War on Poverty) في الستينيات. وفي ظل هذه الظروف وفي أقل من عشرية ظهر فرع متميز يستخدم منظور علم الاجتماع وأدواته التصورية ونظرياته ومناهجه في تناول المشكلات الاجتماعية وتغيير الواقع المعيشي. إنها سوسيولوجيا الفقر (The Sociology of Poverty) التي كانت آنذاك تمثل الفرصة الجديدة للنشاط وإضفاء طابع التفسير المؤسسي الرسمي على علم الاجتماع في الولايات المتحدة(٦).

وتذكر الوقائع التاريخية والشواهد الواقعية أن الانثروبولوجيا قد لعبت دوراً كبيراً في بدء الاهتمام بالفئات المدينية الدنيا، ولفت الانتباه لبعض الموضوعات مثل الثقافة الفرعية الاثنية في المجتمع الحضري ومجتمع النواصي والأسر الفقيرة في المناطق الحضرية المتخلفة، وبخاصة في البلدان التي أصبحت مشكلة الفقر فيها من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. بيد أنه من الملاحظ أن الاهتمام الانثروبولوجي بتقصي وتحليل واقع هذه الفئات قد استند في عمومه إلى منظور محدود فشل في ربط المشاكل الجزئية للفقراء بالظواهر الاجتماعية الكلية(٧). غير أنه في الوقت نفسه استطاعت نظرية الهامشية التي تطورت في أمريكا اللاتينية من تحويل الاهتمام المعاصر للعلم الاجتماعي من العناية بالفقر على نطاق ضيق للبحث الميكرو ـ إمبريقي إلى دراسة أوسع وأشمل للإجابة عن مشاكل وتطلعات الفقراء(٨).

وعلى رغم أهمية هذه النظرية من الناحية العملية، إلا أنه قد ثارت من جديد في الدوائر الغربية المعنية بالدراسات الحضرية، مناقشات كثيرة حول الوزن النسبي والدور المركزي الذي تحتله الفئات الاجتماعية التي تعيش على هوامش تقسيم العمل المنظم في البنية الطبقية لمجتمع المدينة.

ولقد فطن علماء الاجتماع والاقتصاد منذ بداية السبعينيات لأهمية الأنشطة التي يمتهنها الفقراء سواء في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل أو المساهمة في عملية التنمية الحضرية. ومما لا شك فيه أن أي شخص يكون على اطلاع بالوضع السوسيو ـ إقتصادي لمدن البلدان النامية لا يندهش لظاهرة محدودية مناصب العمل في القطاع الرسمي. فالقسم الأكبر من

---

(٦) Alvin W. Gouldner, *The Coming Crisis of Western Sociology* (London: Heineman, 1973), pp. 344-351.

(٧) Ray Bromley and Chris Gerry, «Who Are the Casual Poor,» in: Ray Bromley and Chris Gerry, eds., *Casual Work and Poverty in Third World Cities* (Chichester, UK; New York: John Wiley, 1979), pp. 3-15.

(٨) L. Lomnitz, «Mechanisms of Articulation between Shantytown Settlers and the Urban System,» *Urban Anthropology*, vol. 7, no. 2 (1978), pp. 185-203.

السكان يحصل على قوته اليومي من أنشطة اقتصادية واجتماعية اعتبرت ولمدة طويلة أنشطة تافهة إلى أن ظهر مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي (The Urban Informal Sector) في كتابات كايت هارت (Keith Hart) سنة ١٩٧١ ليضع حداً للمناقشات الدائرة حول القطاعين «العصري ـ التقليدي»، فضلاً عن أهميته التحليلية في فهم مكونات البناء الاجتماعي الحضري، ووصف وتشخيص مشاكل الفئات الاجتماعية الفقيرة التي تعمل في إطار غير منظم وغير محمي وتسكن في غالب الأحيان مناطق متخلفة، وكذلك نظرته لما هو تقليدي على أنه جزء لا يتجزأ من ثقافة الأمة وهويتها، ودافع قوي لعملية التنمية[٩].

ومنذ هذا التاريخ (١٩٧١) أصبحت أنشطة القطاع الحضري غير الرسمي التي يمتهنها فقراء المدن محل اهتمام الوكالات الدولية والحكومية، حيث ظهر العديد من الكتب والمقالات والأوراق البحثية والوثائق التخطيطية والاقتراحات النظامية لتؤكد الدور الاستيعابي ـ الانتاجي ـ الخدمي لهذه الأنشطة. وقد دفع الاهتمام المكثف بهذه الظاهرة الحضرية إلى محاولة وضع الأسس الأولى لمدخل متميز يهتم بتخطيط التنمية وعلم اجتماعي متخصص في دراسات التنمية. وعلى رغم اختلاف هذين المدخلين، إلا أنه من الممكن تحديد اهتمامهما بصفة عامة. فقد سعى هذان المدخلان إلى تفسير ظاهرة الفقر واقتراح البدائل الممكنة للتخفيف من حدتها، وطرحا بذلك تساؤلات عديدة يتعلق بعضها بتزايد عدد الفقراء وتدهور أوضاعهم؛ وارتفاع عدد الأحياء المتخلفة ومستويات البطالة؛ والهجرة الريفية ـ الحضرية ونقل الفقر الريفي إلى المناطق الحضرية، وتكوين جماعات جديدة من الفقراء، ويتعلق البعض الآخر بانعكاس ذلك كله على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع. وهذا ما دفع الكثير من الباحثين إلى إعادة التفكير من جديد في المرتكزات الأساسية لسوسيولوجيا الفقر الحضري ومدى قدرتها على فهم معاناة الفئات المدينية الدنيا من أجل تغيير وضعها في البناء الاجتماعي.

وفي إطار هذه المراجعة يجب الاعتراف منذ البداية أن هناك محاولات عديدة تبذل في مختلف الدوائر الأكاديمية للمساهمة في بلورة هذا الاتجاه المتنامي بفعل الديناميكية الداخلية للبيئات الحضرية وتحول الفقراء إلى مخلب يقلق «الجالسين» في قمة الهرم الاجتماعي، فضلاً عن تزايد عدد الأصوات المنادية بحق المواطنة والمساواة والحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر والحرمان الاجتماعي وتشجيع ومساعدة الفئات الدنيا التي تمارس أنشطة إقتصادية غير رسمية. بيد أن الشواهد الواقعية تؤكد أن هذه الأنشطة قد أصبحت شكلاً إقتصادياً جديداً يتناوله مختلف المتخصصين في كل من العالم المتقدم والنامي على حد سواء. فالتركيز على ديناميات اقتصاد الفقراء غير الرسمي، يلفت الانتباه إلى عملية واقعية ومعاصرة تنمو باستمرار لإعادة تنظيم الأنماط الاقتصادية المتخلفة، من أجل تغيير الاتجاه نحو سوق عمل تعاقدي ومنظم. وعليه فإن نتائج مختلف الأبحاث تثير عدداً من التساؤلات التي تدور حول ملاءمتها في توجيه الدراسات الحضرية الراهنة والمستقبلية، وإثراء النظرية السوسيولوجية المعاصرة التي تشكلت أنساقها المعرفية وفق البعد الرسمي. ولقد تأكدت هذه الشكوك من خلال الاهتمام بموضوعات حرص المشتغلون بالدراسات الحضرية على وصفها باللارسمية واللامنتجة. إنها الأنشطة التي يمارسها الفقراء والمعدمون، وتستوعب نسبة مرتفعة من قوة العمل تتجاوز في كثير من مدن المغرب العربي ٤٠ بالمئة من مجموع العمالة الحضرية. وثمة شواهد واقعية تؤكد

---

(٩) S. W. Sinclair, «Ease of Entry into Small Scale Trading in African Cities: Some Case Studies from Lagos,» *Manpower and Unemployment Research*, vol. 10, no. 1 (1977), pp. 79-90.

استغلال بعض هذه الفئات المهمشة في ضرب استقرار المجتمع الجزائري، وتخريب بنيته التحتية وزيادة وتيرة العداء تجاه المؤسسات الرسمية، في ظل ظروف اجتماعية صعبة تتميز بتزايد معدلات البطالة (٢٨ بالمئة) والفقر، حيث يعيش ٧,٥٩ مليون جزائري في فقر مطلق، منهم ٢,٧٦ مليون مواطن يعيشون في حالة قصوى من الحرمان و٤,٨٣ مليون شخص لا يتوفرون على أي دخل منتظم(١٠).

وعلى ذلك يمكن القول إن الباحثين الاجتماعيين مدعوون لإعادة دراسة الأوضاع الواقعية للفئات الدنيا التي شاركت في الأمس القريب في ثورة التحرير، وشكلت رافداً من روافد تطور علم الاجتماع الراديكالي، واليوم وفي ظل التحولات التي يخبرها البناء الاجتماعي الجزائري وما ينطوي عليه من تناقضات صارخة، نلاحظ تشكل فئات اجتماعية منقسمة على نفسها وتنتمي إلى قاع المدينة، توظف العنف الكلامي والفيزيقي للتعبير الاجتماعي عن الذات، إلى جانب تزعم بعض أفرادها للجماعات الإرهابية. لهذا فإن دراسة ايديولوجيا وبنية هذه الفئات يندرج ضمن المسعى العام الذي يقوم به باحثون جزائريون حول سوسيولوجيا الفقر والفئات الدنيا التي ما زالت تتعرض لظروف اجتماعية واقتصادية قاسية ترتبط بعملية التهميش والاستغلال التي تقع ضحية لها. وغير خاف أن هذا الاهتمام بالأوضاع الواقعية للفقراء، قد دفع هؤلاء الباحثين إلى إثارة جملة من القضايا النظرية والامبريقية حول تزايد عدد المحرومين في ظل الاختلالات الهيكلية الناجمة عن حقن الليبرالية في دماء النسق الاجتماعي. ويرتبط هذا الاهتمام، بطبيعة الحال، بتغير المفاهيم والمداخل النظرية التي تحاول إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن واقع هذه الفئات التي تعودنا على تسميتها بالهامشية أحياناً، أو الرثة أحياناً أخرى، ومثل هذه الأوصاف ليست سوى أوصاف تنتمي إلى حقول تختلط بالجوانب السلبية لتلك الظواهر، وليس توصيفها توصيفاً علمياً(١١).

ثانياً: من الفقر إلى الحرمان

على رغم كثرة الأدبيات والجهود الأكاديمية المستمرة حول مشكلة الفقر، إلا أن حدتها تنذر بعواقب وخيمة قد تهدد مستقبل الإنسانية. ومما يزيد هذا التهديد وضوحاً هو ما يقدمه الإحصائيون والدوائر الرسمية من أرقام مذهلة، تشير كلها إلى ذلك التزايد المطرد في عدد الفقراء والمعدمين.

وهذا ما تؤكده الشواهد الكمية التي تبين أن عدد الأفراد الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم يربو على مليار شخص في العالم، في حين يزيد عدد الذين يعيشون في أماكن لا تتوفر فيها وسائل مناسبة للصرف الصحي على ١,٧ مليار نسمة، أما عدد الذين يعانون الحصول على المياه الصالحة للشرب (١ مليار) ويتعرضون لمآسي تلوث الهواء (١,٣ مليار) ويعانون الحرمان فهو الآخر في تزايد مستمر، آخذين بعين الاعتبار التزايد المخيف في أعداد سكان العالم والذي يزيد بما يعادل ٩٠ مليون نسمة كل عام. ولقد ارتبط هذا التزايد بانتشار ظاهرة الجوع ووفاة الأطفال في كثير من البلدان النامية، بسبب قلة الموارد أو سوء التغذية وضعف الرعاية الصحية(١٢). وفضلاً عن ذلك، تشير تقارير المنظمات الدولية إلى أن توقعات

---

(١٠) بنون، «رسالة مفتوحة إلى السيد اليامين زروال رئيس الجمهورية ووزير الدفاع،» ص ٩.

(١١) صالح ياسر حسن، «بعض الإشكاليات المرتبطة بمفهوم الفئات الهامشية في البلدان النامية: نحو معالجة منهجية منتظمة،» **جدل: كتاب العلوم الاجتماعية**، العدد ٤ (١٩٩٣)، ص ٤٠.

(١٢) سراج الدين ويوسف، **الفقر والأزمة الاقتصادية**، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

الحياة في اليابان تقارب الثمانين عاماً، في حين لا تتعدى الخمسين عاماً في افريقيا جنوب الصحراء، كما أن نسبة وفيات الأطفال دون الخمس سنين تصل إلى حوالى ١٧٠ في الألف في جنوب آسيا، بينما لا تتعدى ١٠ في الألف في السويد. وما زال هناك ١١٠ ملايين طفل في الدول النامية لا يحصلون على أي نوع من التعليم، وما زالت المرأة أكثر عرضة للتهميش والحرمان والفقر والضغوط الاجتماعية القاسية. وهناك شواهد كمية حديثة تشير إلى أن حوالى ٦٠ بالمئة من فقراء العالم هم من النساء، كما أن عدد اللائي يقمن بالإنفاق على أسرهن هو في تزايد مستمر، وقد يصل في بعض البلدان إلى الثلث. ومما يزيد المشكلة تعقيداً في البلدان النامية هو الزيادة السكانية السريعة وهدر الإمكانات المتاحة. الأمثلة على هذا كثيرة، لكننا نكتفي هنا بذكر تعداد افريقيا جنوب الصحراء (٥٠٠ مليون) وناتجها القومي (١٣٥ مليار سنة ١٩٨٧) الذي يعادل ناتج بلجيكا التي لا تتعدى ١٠ ملايين نسمة[١٣]. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الفقر ينحصر في مناطق معينة، بل إنه ينتشر على النطاق العالمي بدرجات متفاوتة. ويبدو أن الدراسات الاجتماعية تميل إلى تأكيد هذا الانتشار. فمرثا (Mertha) وريتش (Riche) يؤكدان وجود شخص واحد من بين كل سبعة أمريكيين يعيش تحت مستوى خط الفقر، وبخاصة بين المواطنين السود. أما برغر (Berger) ونوهوز (Neuhaus) فيشيران إلى بقاء خمس الأمريكيين أو حوالى خمسين مليوناً يعيشون في ظل الفقر. وإذا كان يحلو للبعض تأكيد وجود ثقافة خاصة بالفقراء أينما وجدوا، فإن أوسكار لويس (O. Lewis) يرى أن خمس أولئك الذين يقعون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة هم الذين يشتركون فقط في السمات التي تشملها ثقافة الفقر.

هذا، وتكشف النظرة المدققة في تراث الدراسات الاجتماعية عن وجود اهتمام كبير بظاهرة الفقر التي تنتشر وتتزايد بطريقة مخيفة ومطردة. ويعكس هذا الاهتمام التغييرات في الفكر السياسي الأوروبي خلال العشريتين الأخيرتين. وإذا كنا نلمس في الوقت الحاضر اتجاهات نظرية متعددة ومتصارعة في دراسة الفقر، فإن هذا الأخير يعبّر دائماً عن ظروف معيشية متدهورة ووضع اجتماعي متدنٍ وهامشي. ولتشخيص وتفسير هذا الوضع، قدم فريدمان (Friedman) تصوراً رباعياً يتمحور حول طروحات الأكاديميين وعلماء الأخلاق والبيروقراطيين والاستراتيجيين[١٤]، ويثير في الوقت نفسه مسألة الفقر والآليات الواسعة للحماية الاجتماعية التي يقوم عليها النموذج الاجتماعي الأوروبي. ويمكن تبين ملامح هذه الآليات ليس في القضاء على ظاهرة الفقر، وإنما في انبعاثها من جديد ووصفها بأوصاف عديدة نالت اهتمام الباحثين الذين اتجهت جهودهم نحو صك مفاهيم جديدة تتماشى وتحول الفكر السياسي الغربي الحديث، وذلك بعد فشل الأطروحات المتفائلة حول العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي المتواصل والحماية الاجتماعية الشاملة. ويتجلى هذا التحول في تحديد الدوائر الأوروبية الرسمية لظاهرة الفقر، وتغير المواقف والمقاربات النظرية والسياسية تجاه هذه الظاهرة التي ارتبطت في الأدبيات الفرنسية خلال السبعينيات بالحرمان الذي اقتصر آنذاك على التقليل التدريجي من تناقضات النظام لإعادة التوزيع بغرض تحقيق المساواة.

وهذا ما دفع الباحثين الأوروبيين إلى محاولة تشخيص واقع مجتمعاتهم المعاصرة

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٦٩ ـ ١٧١.

(١٤) جون فريدمان، «إعادة التفكير في الفقر: تخويل السلطة وحقوق المواطنين،» ترجمة جلال عباس، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد ١٤٨ (حزيران/يونيو ١٩٩٦)، ص ١٦ ـ ١٧.

واقتراح البدائل النظرية والعملية والسياسية لمواجهة تحديات مجتمعاتهم (البطالة الهيكلية؛ انتشار أشكال جديدة للفقر والتهميش وانهيار الروابط الاجتماعية... الخ) الراهنة والمستقبلية من ناحية، ومعالجة اختلالات البناء الاجتماعي وإعادة توازنه وتحقيق التماسك الاجتماعي الأوروبي من ناحية أخرى.

ولتحقيق هذا المسعى وتجسيد دولة التوازن الاجتماعي العام (فرنسا) أو دولة العمل الاجتماعي (أمريكا) انكب الباحثون من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية على دراسة مجتمع الأجراء وحقوق الإنسان، ومسألة انهيار الروابط الاجتماعية وتضاؤل نطاق الحماية الاجتماعية، وذلك لإثارة مسألة محورية في التنظير السوسيولوجي الغربي تتعلق بإعادة دراسة مبادئ وأشكال تدخل الدولة، وبخاصة بعد اتساع حجم الفئات المختلفة الواقعة تحت تأثير عدم الأمان الاقتصادي والاجتماعي أو المعرضة لخطر أشكال معينة من التهميش(١٥).

ومن بين المفاهيم التي صيغت للتعبير عن وضع هذه الفئات هو مفهوم الحرمان الاجتماعي الذي تعددت تحديداته وتباينت أطره التصورية. ففي الاستخدامات العامة يشير إلى الحاجة غير المشبعة أو إنكار الحقوق الأساسية، إلى جانب قصره في بعض الأحيان على الفئات القابعة في قاع السلم الاجتماعي. وإذا خرجنا من دائرة التصورات العامة لمفهوم الحرمان الاجتماعي، استطعنا أن ندرك على الفور أن المعضلة الأساسية التي واجهت الدارسين تتعلق بمسألة التغييرات في التفكير السياسي الأوروبي الذي أنتج مفاهيم جديدة، وكذلك الحدود والاندماج بين هذه المفاهيم وقضية الفقر. على أن الشيء الجدير بالتأكيد هنا هو أن تحليلات الباحثين الأوروبيين لهذه المفاهيم، وبخاصة مفهوم الحرمان الاجتماعي قد استندت في الغالب إلى طروحات دوركايم (Durkheim) حول التضامن وانهيار الروابط الاجتماعية.

وقبل البدء بتناول مختلف التحديدات والنماذج النظرية التي تناولت ظاهرة الحرمان الاجتماعي، يجدر بنا أن نشير إلى أن الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة يرتبط بالمجهودات التي تبذل للمحافظة على تناغم مكونات البناء الاجتماعي وتوازنه، وجعل الفقر ـ كما يرى سروبل (Srobel) ـ ظاهرة طبيعية، وتحويله إلى حالة معينة مؤقتة(١٦). وما الحوار الاجتماعي الجاري في فرنسا ـ منذ الستينيات إلى يومنا هذا ـ إلا تدعيم لآليات النظام الاجتماعي واستمراره وتجدده. ففي الستينيات والسبعينيات تمحور هذا الحوار حول عدم المساواة في ظروف المعيشة، ثم امتد ليشمل موضوعات أخرى تتعلق بالمساواة في الفرص المتاحة، ليستقر في السنوات الأخيرة على ظاهرة الحرمان الاجتماعي بأبعادها المادية والاجتماعية، وبخاصة الدوركايمية منها المرتبطة بانقطاع الصلة بين الفرد والمجتمع ككل.

ويعتبر هذا التحول في نطاق المعالجة ـ من التوزيع إلى قضايا الترابط والتكامل الاجتماعي ـ استجابة لتغير الفكر الاجتماعي والسياسي الأوروبي المرتبط بأبنية اجتماعية، متغيرة ومحكومة بأطر نظامية تقوم على التوازن والتناغم والانسجام والتكامل. ومما يدعم هذا التصور هو تراكم الإنتاج الرسمي حول الفقر، وفشل مزاعم مؤسسي دولة الرفاهية (القضاء

---

(١٥) Larissa Alder de Lomnitz, *Networks and Marginality: Life in a Mexican Shantytown* (New York: Academic Press, 1994), pp. 110-121.

(١٦) بيير ستروبل، «من الفقر إلى الحرمان: مجتمع الأجراء أم مجتمع حقوق الإنسان»» ترجمة حسين شكري، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد ١٤٨ (حزيران/يونيو ١٩٩٦)، ص ٣١.

على الفقر، استمرارية النمو الاقتصادي، العمالة الكاملة، الحماية الشاملة)، وكذلك تحليلات الباحثين الاجتماعيين للأشكال الجديدة من الفقر والحرمان. ولعله من المناسب هنا أن نبدأ بموقف المؤسسات الأوروبية الرسمية تجاه هذه الأشكال، ثم نتدرج بعد ذلك إلى مناقشة التنظير الجديد وعلاقته بما يفرخه واقع التشكيلات الاجتماعية الطرفية من أعداد متزايدة من الفقراء والمحرومين والمعدمين والجياع.

ففي ما يتعلق بالنقطة الأولى، يبدو جلياً من خلال استعراض أدبيات الفقر والحرمان أن المجموعة الأوروبية قد تغيرت مواقفها تغيراً كبيراً خلال العشرين سنة الأخيرة. ففي عام ١٩٧٥ أقر مجلس وزراء المجموعة الأوروبية التعريف التالي للفقر: «يوصف بالفقر الأفراد أو الأسر ذات الموارد التي تقل إلى درجة تبعدهم عن الحد الأدنى المقبول للحياة للدول الأعضاء التي يعيشون فيها»[١٧]. أما في سنة ١٩٩٤ فقد حدد المجلس الأوروبي المحرومين على «أنهم فئة كاملة من البشر تخرج عن مجال التمتع بحقوق الإنسان جزئياً أو كلياً»[١٨].

ويلقى هذا التغير تدعيماً في كثير من الدوائر الأوروبية، مثل هيئة مراقبة السياسات الوطنية التي تشير إلى أنه بالإمكان تحليل الحرمان الاجتماعي بمفهوم إنكار أو عدم توفير الحقوق الاجتماعية أو حق كل مواطن في مستوى أساسي للمعيشة، والمشاركة في المؤسسات الاجتماعية والمهنية الكبرى في المجتمع. ويزيد روم (Room) هذه النقطة توضيحاً عندما يربط بين عجز المواطنين عن الحصول على حقوقهم الاجتماعية وتعرضهم للمعاناة من إجراءات تعميم الحرمان الذي يسيء إلى مشاركتهم الاجتماعية والمهنية[١٩].

ومن الواضح أن هذه التصورات تكشف عن تغير المفاهيم المستخدمة وتغير مضامينها (عدم التركيز على الجانب الاقتصادي وحده)، إلى جانب أن هذا التغير ـ كما يرى سروبل ـ ليس مجرد نتيجة لمواكبة الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية، بل انه ترتب بالأحرى عن التغير العميق بالأفكار الخاصة بالتكامل الاجتماعي وبتدخل الحكومة لتحقيق التضامن الاجتماعي. وترتبط هذه النقطة باهتمام آخر أولاه منظرو الاتجاه التعددي الوظيفي عنايتهم يتمثل في دراسة مشكلات الفقر والحرمان من منظور التغير الدينامي المتوازن. وهنا نجد بريليس (Prélis) وافرارد (Euvrard) يعرفان الحرمان بأنه إخفاق واحد أو أكثر من أنساق الانتماء الذي يعد أساسياً في أداء المجتمع لوظيفته[٢٠] (مثل نظم الحماية الاجتماعية)، أما تاوسند (Townsend) فيعرف المحرومين نسبياً في ضوء عدم استطاعتهم الحصول على ضرورات الحياة (الغذاء، الخدمات... الخ)، أما إذا كانوا يفتقرون إلى الموارد أو يحرمون من الحصول على مستلزمات الحياة الضرورية التي توفر لهم حق عضوية المجتمع، فإنهم في هذه الحالة يقال عنهم إنهم في حالة فقر. ولم يتوقف تاوسند عند هذا الحد، بل ذهب أبعد من ذلك عندما ربط الحرمان بمستوى معيشة أدنى من المستوى المتاح لأغلبية أبناء الوطن أو المقبولة اجتماعياً أو

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١٩) G. Room [et al.], *Observatory on National Policies to Combat Social Exclusion: Second Annual Report Commission of the European Communities,* DGV, 1992, p. 16.

(٢٠) F. Euvrard et A. Prélis, «La Lutte contre la pauvreté dans la construction européenne,» *Recherche et prévisions,* no. 38 (1994), p. 75.

الذي يقرره الدستور[٢١].

ومن الطبيعي نتيجة لذلك أن تجرى دراسات تحليلية ومعمقة حول الفقراء والمعدمين، لكن أكثر النقاشات حيوية هي تلك المتداولة بين المنظرين الراديكاليين والماركسيين الجدد، والتي تتمحور حول إشكالية محددة هي إشكالية التناقض ـ الظلم ـ اللامساواة. وعلى رغم معالجتي لهذه الإشكالية في دراستين نشرتا في مجلة **المستقبل العربي** وفي **جدل: كتاب العلوم الاجتماعية**، إلا أنني أكتفي هنا بالإشارة إلى مسألة محورية أثارها لاندا (Landa) في عدد من دراساته حول الفئات المدينية الدنيا، وهي قضية الحدود والتداخل بين هذه الفئات. وفي هذا الإطار، يشير لاندا إلى أن المحرومين يشغلون مكانة تكاد تكون وسطاً بين العناصر الرثة (المنسلخين نهائياً) والفقراء العاديين الذين يشغلون حيزهم المتواضع، في الطبقات الدنيا من الهرم الاجتماعي، أما المعدمون (العاطلون وأشباه العاطلين والعاملين في البيوت... الخ) من الفقراء فيمتازون بأنهم يعيشون دون خط الفقر، ويقتربون بمستوى دخلهم ونمط حياتهم من العناصر الرثة الذين لا يفصلهم عنهم إلا احتفاظهم بالقدرة على العمل والأمل بالخروج من قاع المدينة، والسعي إلى تحقيق هذا الأمل. وهنا يقر لاندا صراحة بأن الحدود الاجتماعية بين العناصر الرثة والمعدمين والفقراء العاديين، هي حدود على درجة كافية من المجازية السهلة الانزياح والزوال؛ الأمر الذي قاده إلى تصنيفهم تحت غطاء مفهوم واحد، وهو: «فئات المدينة الدنيا»[٢٢].

ومن دون الدخول في الجدل الدائر حول تنميط هذه الفئات (الهامشيون، دون الطبقات، المنزوعون طبقياً، البروليتاريا الرثة، العمالة غير الرسمية... الخ) وميلها نحو التطرف للتعبير الاجتماعي عن الذات، فإن الشواهد الواقعية تؤكد أن هذه الفئات ما زالت تتعرض لظروف اجتماعية واقتصادية متدنية ترتبط بعملية التهميش والاستغلال.

ومن المعلوم أن تلك الفئات تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن نظام سياسي إلى آخر، لكن تزايد وزنها وتعاظم دورها في تحديد اتجاهات التطور، بعد أن ظلت لفترة طويلة على هامش التاريخ، قد جعلها موضوعاً للرهان والصراع والخطابات الراديكالية الساعية لجذبها إلى حلبة الصراع وتغيير ميزان القوى.

هكذا، إذن، يتعين على الصعيد النظري الانشغال بالقضية المتعلقة بالوضوح النظري، أما على الصعيد العملي فيتعين علينا بلورة مصطلح قد يساعد في ضبط مفهوم الفئات الفقيرة والمحرومة. ومن اللافت للنظر في هذا السياق أنه على الرغم من صلاحية قياس الفقر بمنظور الحرمان، إلا أن المتتبع للتراث الاجتماعي، يلاحظ ما يعتري مفهوم الحرمان من تعديل وتنقيح تارة، وإعادة صياغة وصك مفاهيم بديلة تارة أخرى. فكاستيل (Castel) يقترح مثلاً مفهوم عدم الانتساب أو الانسلاخ، وبوغام (Pougam) يعطي بديلاً آخر سماه عدم الاعتراف الاجتماعي، أما دوغلجاك (De Gaulejac) وليونتي (Leonetti) فيركزان على ظاهرة التفكك. ومن الطبيعي أن ترتبط هذه المفاهيم بنماذج نظرية محددة (منها نماذج التضامن والتخصص والاحتكار) تنطلق من تصورات متداولة في المجالين السياسي والأكاديمي، وتدور في مجملها حول المواطنة والتكامل الاجتماعي.

---

(٢١) P. Townsend, *The International Analysis of Poverty* (Harvester Wheatsheaf: Hamel Hempstead, 1993), p. 36.

(٢٢) ر. غ. لاندا، «ايديولوجيا وبنية الفئات الهامشية في المدينة الشرقية،» **جدل: كتاب العلوم الاجتماعية**، العدد ٤ (١٩٩٣)، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

وكما يشير اسم النموذج الأول ـ التضامن ـ فإن أصحابه أكثر تعاطفاً وتحيزاً لمبادئ البنائية الوظيفية، لذلك جاءت محاولتهم عبارة عن جهود لتدعيم استمرار توازن المجتمع (آليات الحماية الاجتماعية، الديمقراطية... الخ) أكثر من اهتمامهم بإيجاد صيغة نظرية جديدة. ومع ذلك، كان لسيلفر (Silver) وغيرها إسهاماتهم الواضحة في ربط الحرمان بانهيار الروابط الاجتماعية والتفكك في نسيج العلاقات الاجتماعية، وكذلك قطع الصلة بين الفرد وبيئته. وهذا ما أكده أنصار نموذج التخصص عندما نظروا إلى الحرمان في ضوء الفصل غير المناسب بين المجالات الاجتماعية (تعد الحقوق الأساسية والحريات أساس التنقل بين هذه المجالات)، وكذلك الانحراف الفردي والتمييز الاجتماعي. وفوق هذا وذاك فإن نموذج الاحتكار ينظر إلى الحرمان في ضوء آليات الانغلاق الاجتماعي، واحتكار بعض الموارد[٢٣]. وفي هذا الصدد يكشف تحليل ماكلوف (Maclouf) لظاهرة الحرمان المتنامية في المجتمعات الأوروبية عن أن عدم المساواة في تقسيم العائدات تؤدي بآلياتها المتجددة إلى توليد تمايزات وانحرافات جديدة[٢٤]، كما تكشف في الوقت ذاته تحليلات نماذج الفقر المطلق (أساسيات الحياة) والنسبي (متوسط الأحوال المعيشية لمجتمع معين) والذاتي (إدراك الوضع الاجتماعي) والعزل عن معاناة المحرومين نتيجة تأصل عدم المساواة في الهيكل الأساسي للنظام الرأسمالي.

وهذا ما دفع الباحثين الأوروبيين إلى العودة من جديد إلى إثارة الإشكالية الارتكازية التي تدور حول ترسيخ العمالة الكاملة ودعم مجتمع العمل المأجور، وكذلك دعم أفكار التضامن وتعميم مظلة التأمين الاجتماعي. وفي هذا السياق، يشير ستروبل إلى أن تزايد ظاهرة الفقر بلا ضابط تثير في أوروبا اليوم نقاشاً حاداً حول مسائل اجتماعية جوهرية تتعلق بالبحث عن بديل لمجتمع الأجراء المتجه إلى التفكك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ظاهرة عدم الاستقرار المزمنة لم تعد مبنية على العمل، ولكن على توزيع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية. ولقد أضاف ستروبل إلى ذلك قضية أخرى تدخل في صميم معضلة الفقر وتكامل أو تفكك مجتمع العمل المأجور، هي مستقبل دولة الرفاهية.

ونستطيع أن نجد تأييداً لهذا الموقف في بعض الدراسات الحديثة. فلقد دعا فريدمان إلى إعادة تحديد ملامح تفكيرنا حول الفقر الهيكلي في الشمال والجنوب، وناقش مسألة تخويل السلطة وحقوق المواطنين، وكذلك قدم نموذجاً لدعم الفئات الفقيرة أساسه اقتصاد الأسرة والموارد التي يحتاج إليها أي منزل أو أسرة لإنتاج مستلزمات الحياة من دون أن يغفل الجهود المحلية ومشاركة الدولة.

وترتبط هذه القضايا باهتمام آخر أولاه ستروبل عنايته يتمثل في دراسة مشكلات الحرمان، مجتمع الأجراء وحقوق الإنسان. وهنا نجد ستروبل يثير مسألة انتشار نوع جديد من الفقر في أوروبا على رغم المستوى العالي الذي توفره دولة الرفاهية) نتيجة لضعف التضامن الاجتماعي الذي قد يؤثر في بنيان المجتمع. ويبدو أن ذلك هو ما دفع ستروبل إلى مناقشة مظاهر الفاقة الاجتماعية وعمليات تفكك الروابط الاجتماعية وتهميش وحرمان أو عزل بعض الفئات الاجتماعية.

وإذا ما أمعنا النظر مرة أخرى في تحليلات فريدمان وستروبل لاحظنا أنها تنطوي على عناصر مشتركة لعل أهمها اتساع نطاق معالجتهما لظاهرة الفقر ودعوتهما إلى إعادة التفكير من جديد في هذه الظاهرة ومحاولة صياغة أطر نظرية جديدة لمعالجتها، إلى جانب سن

---

(٢٣) ستروبل، «من الفقر إلى الحرمان: مجتمع الأجراء أم مجتمع حقوق الإنسان،» ص ٤٣.

(٢٤) Pierre Maclouf, «Etat et cohésion,» *Recherche et prévisions*, no. 38 (1994), p. 39.

السياسات المناسبة، ومشروعية إعادة التوزيع على من هم أكثر فقراً، وإعادة دراسة مبادئ وأشكال تدخل دولة الرفاهية، إلى جانب إعادة دراسة سياسات التوظيف والتغييرات في علاقات العمل.

إن المشكلة الأكثر إلحاحاً اليوم في المجتمعات الغربية تتعلق بكيفية المحافظة على آليات الاتجاه التعددي الوظيفي، كما أنتجها الواقع الأوروبي أمام التغيرات التي تعتريه، وبخاصة تزايد وانتشار ظاهرة الحرمان والعزل وانهيار الروابط الاجتماعية. ولتمكين هذا الواقع من استعادة فعاليته صيغ العديد من السياسات والنظريات لإعادة إقامة نظم متعددة الأوجه للتكامل الاجتماعي (مد مظلة الحقوق السياسية والاجتماعية والسياسات التعليمية والثقافية والاجتماعية، وسياسات الحد الأدنى للدخل + نظام شامل للتنظيم البيروقراطي يحقق التماسك بقدر الإمكان) ومواجهة التهديدات الناجمة عن تفكك التجمعات القديمة ونشوء النزعة الفردية على نطاق واسع، وبخاصة الخوف من اجتياح مجتمع حقوق الإنسان كارثة الجدال حول حدوده الرمزية أو الحقيقية[٢٥].

إن بحث العالم الغربي عن بدائل نظرية وعملية للمحافظة على استمراره وتوازنه، وعن صيغ جديدة للتعامل مع الفئات الدنيا، هو في الواقع بحث متواصل عن تدعيم هيمنة النمط المركزي وترسيخ تخلف وتبعية التشكيلات الاجتماعية الطرفية التي يفرّخ واقعها أشكالاً متعددة من الفقر والحرمان الاجتماعي، وكذلك تجسيد المقولة التاريخية التي مفادها أن هناك حرباً واحدة مستمرة منذ بدء الحياة على الأرض هي حرب الفقراء والأغنياء، فكل الحروب تنتهي إلا حرب الفقراء.

ومن الواضح أننا نرى من وراء هذا القول بأن الفقر متأصل في الأبنية الاجتماعية، وثمة تراكمات تاريخية أسهمت في وجود نظام عالمي يتميز بانقسامه البنيوي إلى تشكيلات اجتماعية منظورة وغنية، وتشكيلات اجتماعية تبعوية، متخلفة وفقيرة. وهناك شواهد تاريخية وامبريقية معاصرة تصف الوضع المتردي لهذه الأخيرة التي يعاني جل مواطنيها الفقر والحرمان.

ففي الجزائر يلاحظ أنه بعد أن تسارع نمو البلاد في سنوات الستينيات والسبعينيات وارتفع عدد المشاريع الاستثمارية بشدة، تدهورت الوضعية في السنوات العشر الأخيرة، مما انعكس سلباً على سوق العمل والأجور وتفشى الفقر بشكل لافت للانتباه. وقد بيّن **دليل التنمية البشرية** المعد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ١٩٩٦ أنه بخصوص الملامح الأساسية للحرمان البشري في الجزائر، أظهرت البيانات أن السكان من دون خدمات صحية بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٥ بلغ نصف مليون، ووصل عدد السكان من دون حياة مأمونة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) إلى ٥,٦ مليون، فيما وصل عدد السكان من دون مرافق للصرف الصحي إلى ٦,١ مليون، وبلغت نسبة الأمية (عام ١٩٩٥) بين الكبار ـ ١٥ سنة فأكثر ـ ٦,٦ مليون، ونسبة الأمية بين الإناث ـ ١٥ سنة فأكثر ـ ٤,٣ مليون، أما عدد الأطفال خارج المدارس الابتدائية فقد وصل (عام ١٩٩٢) إلى ٥٣٤ ألفاً، وبلغ عدد الأطفال (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) دون الخامسة الذين يعانون سوء التغذية ٣٣٤ ألفاً، فيما بلغ عدد الأطفال الذين يموتون دون سن الخامسة (عام ١٩٩٤) ٥٠ ألف طفل[٢٦].

---

(٢٥) ستروبل، المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٧.

(٢٦) علي حين، «التنمية البشرية في الجزائر بالأرقام: تقليص عدد الفقراء مرهون بعمق الإصلاحات»، **النصر**، العدد ١١١ (نيسان/ابريل ١٩٩٧)، ص ١٤.

والواقع أن تحول الاقتصاد الجزائري المخطط والمبني على أساس الصناعات المصنعة والمتسم بالرسمية إلى اقتصاد السوق المشوه والتابع قد زاد من حدة التحديات الكبرى التي بدأت تفرز ظواهر غابت عن شوارعنا سنين عديدة، مثل تفشي ظاهرة التسول في موازاة تفاقم حدة البطالة وموجة التسريح التي شملت آلاف مناصب الشغل، إلى جانب التحول الواضح للاقتصاد نحو اللارسمية من خلال الاتساع المتزايد للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تستوعب جل القادمين إلى سوق العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية تحاول (في خضم المؤامرات الرامية إلى ضرب الاقتصاد وتجزئة المجتمع الجزائري) إنجاح الإصلاحات الهيكلية الجارية حالياً، ووضع آليات لحماية الفئات المتضررة من هذه الإصلاحات، وذلك من خلال ما يسمى بالشبكة الاجتماعية التي تنقسم إلى فرعين اثنين، هما: المنحة الجزافية للتضامن الموجهة إلى أرباب العائلات العديمي الدخل والمعوقين وغير القادرين على العمل، والتعويض المرتبط بالنشاط ذي المنفعة العامة.

ومع الاعتراف بحقيقة أن هناك تباينات واضحة في توزيع الفقر عبر الرقعة العربية، إلا أن معدلاته تتزايد على رغم الإمكانات المتاحة. ومن الشواهد اللافتة للنظر أن معدلات التمايز الاجتماعي لا تزال تسجل ارتفاعاً مخيفاً، في الوقت نفسه الذي تعمل فيه القوى المهيمنة على تدعيم الوضع القائم وتوسيع رقعة الفقر والحرمان بمختلف صوره وأشكاله؛ الأمر الذي يجعل طروحات النخبة العربية تنصب في خانة: «مجافاة واقع الأمر». وما من شك في أن صور الحرمان تزداد تفاقماً في مجتمعاتنا العربية التي تكرس أنظمتها التهميش والاستغلال والظلم؛ الشيء الذي يؤدي عادة إلى إعاقة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإلى ظهور صور عديدة من الأمراض الاجتماعية.

ثالثاً: التنمية ومشكلة الفقر

إن الأمر الجوهري الذي يحاول دارسو الفقر إبرازه هو الوضع المتردي الذي يعيشه ملايين البشر في عالم يتزايد فيه عدد الفقراء والمعدمين والجياع، وبخاصة في جزئه الجنوبي الذي يعاني كثير من بلدانه تدهوراً شديداً في الظروف الاجتماعية، مع تزايد سوء التغذية والبطالة الحضرية والفقر المطلق، وبطء التحسينات في مجال الصحة أو حتى تراجعها.

وأمام هذا الوضع المتردي، اتسمت الجهود النظرية والسياسية والامبريقية في تعاملها مع الفقر بالتردد بين الإجراءات القمعية ومحاولات التحكم فيه والاهتمام به، أو بعبارة أخرى، بين القسوة والرحمة، وبالحوار الدائر بين المؤيدين لأعمال الخير الفردية والمؤيدين لضرورة تدخل المجتمع[٢٧]، وبخاصة أولئك الذين يستندون في تحليلاتهم إلى تجارب البلدان النامية التي أثمر بعضها عن تأكيد وجود علاقة ارتباطية بين التقليل من عدد الفقراء والنجاح بعملية التنمية. وهذا ما أكده **تقرير البنك العالمي** (عام ١٩٩٤) الذي ربط بين النمو الاقتصادي وتحسين حال الفقراء، ولفت انتباه المهتمين إلى أن قضية الفقر ليست قضية مستعصية على المجتمعات التي تجند طاقاتها حقاً لمكافحتها. ولقد أعطى محررو هذا التقرير أمثلة على النجاح الذي حققته بعض البلدان النامية في المجال الاقتصادي وما صاحبه من ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في جميع قطاعات توزيع الدخل وفي انخفاض مستويات الفقر. ففي اندونيسيا

(٢٧) سراج الدين ويوسف، **الفقر والأزمة الاقتصادية**، ص ٣٩.

انخفضت نسبة الفقر المطلق (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠) من ٦٠ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة من مجموع السكان، وفي الصين من ٣٣ بالمئة إلى ١٠ بالمئة، وفي كوريا من ٢٣ بالمئة إلى ٥ بالمئة، وفي ماليزيا من ١٨ بالمئة إلى ٥ بالمئة، أما في الهند فقد انخفضت مستويات الفقر (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩) من ٥٥ بالمئة إلى ٣٩ بالمئة، وفي باكستان من ثلث السكان في أوائل الثمانينيات إلى حوالى الربع في عام ١٩٩١[٢٨]. وإلى جانب هذا، تؤكد الشواهد التاريخية والواقعية أنه في ما بين الحرب العالمية الثانية وأوائل الثمانينيات، سار النمو الاقتصادي السريع في أمريكا اللاتينية جنباً إلى جنب مع التحسينات الاجتماعية الكبيرة، حيث ارتفع المستوى المعيشي لأغلب الفقراء بمتوسط معدل ارتفاعه نفسه بالنسبة للسكان في مجموعهم تقريباً[٢٩].

والجدير بالذكر أن هناك العديد من الدراسات الاجتماعية التي أوضحت العلاقة الإيجابية بين ترشيد التنمية وتحسين ظروف معيشة السكان، ومن بينهم أفقر الفقراء في الريف والمدينة، كما أثار بعض المهتمين بالفقر جملة من القضايا الجديرة بالتأمل والتمحيص، فويجنارجنا (Wijanarjna) يشير في دراسته عن استئصال الفقر إلى أهمية الأنماط التنموية المناسبة ثقافياً ودور الدولة الاستراتيجي (الدعم، إقامة تنظيمات للفقراء... الخ) للقضاء على الفقر، أما مقصود علي وسيريفاردانا (Sirifardana) فيركزان على أهمية التخطيط الموجه لصالح الفقراء ومبادرات التعبئة الاجتماعية. وهذا ما تصوره دراسة آزاد عن كفاح المرأة الهندية وكيف استطاعت النساء الفقيرات الخروج من حالة الفقر والإنسانية المسلوبة عن طريق عملية التعبئة والتوعية والتنظيم. وفي هذا السياق، أكدت دراسات أخرى قدرة الفقراء على انتشال أنفسهم من براثن الفقر إذا ما أتيحت لهم فرصة للعمل المنتج، وشجعت سياسات وبرامج الاستثمار التي تساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء (القروض الصغيرة، تمويل المشروعات الخاصة بالفقراء، تأسيس شبكة تضامن بين الفقراء، إنشاء المؤسسات التي تساعد الفقراء والمعدمين، دور المنظمات غير الحكومية، إقامة شبكات واسعة للحماية الاجتماعية... الخ).

ومهما تباينت سياسات مكافحة الفقر، فإن التصدي لهذه المشكلة يحتاج إلى رؤية تاريخية ـ واقعية ـ مستقبلية مصحوبة بعمل دؤوب معقلن في مختلف مجالات الحياة. بيد أن هذا المسعى يعتبره بعض المتخصصين بشؤون البلدان النامية ضرباً من الخيال، وبخاصة بعد وصول أنماط التنمية إلى أفقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها، ومن ضمنها إشكالية العمالة وبروز إشكالية الإفقار المعمم كإحدى العلائم المميزة لهذه الأنماط التنموية. ومع تفاقم الأزمات الداخلية ودرجة الاحتواء في النظام الرأسمالي العالمي، أصبحت البلدان النامية مهددة في وحدتها ووجودها، وتقوم بوظيفة محددة تتمثل في إعادة إنتاج واقعها المادي والاجتماعي المتخلف وما يبطنه من صراعات اجتماعية ودينية وإثنية وعشائرية وقبلية وجهوية، وتمايزات صارخة تزيد من هوة الخلاف والتخلف.

من هذا المنطلق، إذن، ومن هذا الوضع المتردي للبلدان النامية، يبدو جلياً أن الفقراء هم ضحايا الاستغلال واللامساواة، وهم نتاج أبنية اجتماعية تنطوي على عدد من ميكانزمات القهر والاستغلال. لهذا فإن إنهاء واقعهم المتردي يكمن في تغيير هذه الأبنية، وفي إصرارهم على الاستمرار في الوجود، ومواجهة التحديات والتمايزات وظلم الأنظمة ذات النزعة السلطوية ـ

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٢٩) هوانج ونيكولاس، «التكاليف الاجتماعية للتكييف،» **التمويل والتنمية** (حزيران/يونيو ١٩٨٧)، ص ٢٢.

القمعية. ويتجلى هذا الإصرار بوضوح في بحث الفقراء المتواصل عن لقمة العيش خارج حدود الاقتصاد الرسمي، وكذلك دورهم في إحداث التكامل أو التفكك[٣٠] والعنف الذي يعكس في الواقع ممر التنمية المسدود والتبعيات والإكراهات الدولية.

وعلى رغم معالجتي لهذه الظاهرة في عدد من الدراسات المنشورة، إلا أنني أؤكد مرة أخرى أن هؤلاء الفقراء هم نتاج مجتمع يعيشون فيه واقتصاد يناضلون في ظله للحصول على قوتهم اليومي. فهم ليسوا أفراداً هامشيين يقومون بأعمال «وضيعة» و«غير رسمية»، إنهم مندمجون في النظام السوسيو ـ إقتصادي بكيفية مؤقتة، متقطعة ـ استغلالية؛ الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن تشخيص أوضاعهم الواقعية وتغييرها يكمن في إطار الصراع الطبقي وتعرية البناء الاجتماعي القائم بما ينطوي عليه من تناقضات ومثالب، وليس في التنظير الأكاديمي وسن السياسات المختلفة.

خاتمة

تشكل الفئات الدنيا الكتلة الأكبر في اللوحة الاجتماعية الراهنة للبلدان النامية، حيث يتنامى عدد العاطلين والمهمشين والمحرومين والفقراء والمعدمين في سياق يتميز بوصول التنمية إلى آفاقها المسدودة مستنفدة كل إمكانياتها المادية، فضلاً عن انهيار الخطاب الشعبوي للقوى المهيمنة، ومحاولات جذب هذه الفئات إلى حلبة الصراع واستخدامها في بعض الأحيان لضرب استقرار المجتمع كما هو جارٍ حالياً في الجزائر.

إن سيرورات التحول الجارية الآن في البلدان النامية وفقاً لمنطق التراكم المحيطي وقوانينه، وكذلك الانعكاسات الخطيرة التي تعيشها هذه البلدان من جراء الأحادية القطبية والعولمة، قد دفعت الكثير من المحللين إلى النظر إلى غد الفئات الدنيا بمنظور كارثي يركّز على تردي الأوضاع الراهنة وامتداداتها المستقبلية. ولذلك ليس بمستغرب أن يهتم غيرنا بالتنظير وسن السياسات الملائمة لتحسين أوضاع الفئات المحرومة، وكذلك بقيم المواطنة والمساواة والحقوق، ونحن منهمكون في خلافاتنا القبلية وانتهاكاتنا لآدمية الإنسان. ومن هنا كانت النتيجة المنطقية: تراكم التخلف وتعقد المشكلات وتزايد عدد الفقراء والمحرومين □

---

(٣٠) بدأ الحديث في الآونة الأخيرة عن الفقراء والسياسة وإمكانية تأسيسهم لأحزاب سياسية: لو كان حزب الفقراء موجوداً حقيقة لما كان للآخرين حق التمتع الاستثنائي بالسياسة، ولو كان للفقراء من الوقت ما يجعلهم يجنحون نحو السياسة لما بقوا فقراء.

العلم الطبيعي والفكر العربي: هل ثمة علاقة؟

محمد محمد المفتي

استشاري جراحة عامة، بنغازي ـ ليبيا.

خلاصة

يتميز العلم الطبيعي الحديث بمنهجه الاستقرائي، وبالتالي إمكان تسخيره للسيطرة على البيئة، ولمضاعفة إنتاجية الجهد الإنساني. ولهذا ولد العلم والتقنية الطاقة الأساسية لعملية التحديث الحضاري في المجتمعات الصناعية، بل إن كثيراً من قيم هذا العصر، وبالذات قيم الليبرالية، مستمدة أساساً من الموضوعية العلمية، إلا أن هذا الدور المركزي للعلم والتقنية في عملية التحديث الاجتماعي لم يحظ بأي اهتمام فعال، وبالتالي كثيراً ما أغفل في الفكر النهضوي العربي. ولعل ذلك عائد إلى انطباع خاطئ يرى أولوية الفكر الفلسفي على العلم والتقنية، وبالتالي أسبقية الفكر النظري والايديولوجيا على توطين العلم والتقنية. ولهذا بقي المشروع النهضوي العربي طيلة القرن الماضي، وعظياً تبشيرياً، من دون برامج واقعية، ومن هنا سر إخفاقه. ولعل السبب الرئيسي لعدم اكتراث ثقافتنا العربية بالعلم والتقنية نابع من المفارقة التاريخية التي تمثلت في تزامن الاستعمار مع مقدم التقنية الحديثة، الأمر الذي قاد إلى زرع وترسيخ استجابات متفاوتة من الشك والحذر والرفض لكل ما هو «غربي»/تحديثي.

وتبقى هناك جوانب أخرى مغفلة في الفكر العربي الحديث، على رغم جدارتها وأهميتها، مثل ديمومة النسيج الاجتماعي التقليدي، المتمثل في استمرار الولاءات العصبية (القبلية/الجهوية/الطائفية). ويمكن أن نرى أن كثيراً من «أمراض» المجتمعات العربية تستمد جذورها من هذه الروح العصبية: (١) سيادة معيار الولاء قبل الكفاءة وما يترتب عليه من فساد في إدارات المجتمع وتدنٍ في كفاءة المؤسسات من المدرسة إلى الجامعة إلى أجهزة الدولة. (٢) هشاشة الممارسات الديمقراطية.

مقدمة

يتسم كثير من الدراسات المهتمة بالنهضة العربية بـ «إعادة إنتاج» ما سبق أن قيل، وإن ازدادت درجة الوضوح والتفاصيل مع كل كتابات جديدة. غير أن العلم الطبيعي وتأثيراته الانقلابية في تطور الفكر الإنساني، ما يزال مستبعداً عن ساحة النقاش العربي. وحتى اليوم

يمكن القول إن موقف الحذر والريبة إزاء العلم يبدو القاسم المشترك، بين غالبية النخبة العربية من التأصيلية الدينية الرافضة للحداثة إلى المستنيرين المتوجسين في حيرة من العولمة!

وسأحاول هنا أن أطرح ما يبدو لي منشأ كل أشكال الخلط والإحباطات. وعسى أن تحفز هذه «التشخيصات الأولية»، جدلاً أكثر جرأة وعمقاً وأكثر اتصالاً بالواقع، وربما ترشدنا إلى طريق أقصر نحو علاجات أنجع.

ثمة تعميم لا أعتقد أن أحداً يعترض عليه، وهو أن المشروع النهضوي العربي الذي امتد على مدى قرن ونصف، قد فشل، أو بعبارة مخففة، لم يحقق المستهدفات أو الأحلام المرتجاة. فنحن كمجتمعات عربية، لم نحقق مثلاً التحول المؤسسي وصولاً إلى الوحدة السياسية والديمقراطية. وعلى المستوى الاقتصادي نبقى مجتمعات مستهلكة. وبمعيار القوة العسكرية ما زلنا هامشيين. وهكذا نبقى في إطار النظام العالمي القائم مجتمعات أو دولاً تابعة. أما ما اكتسبناه من مؤسسات وتقنيات وسلوكيات حديثة، فتندرج تحت باب الاستعارة أكثر منه تمثلاً واستيعاباً.

ولهذا تبقى الأسئلة القديمة قائمة: ما النهضة؟ هل يمكن التوفيق بين المجتمع المدني والدين؟ كيف يجب أن نتعامل مع الآخر؟ وهل الدفق المعرفي القادم من المجتمعات المتقدمة والمتجددة، نوع آخر من الغزو الذي يجب أن يقاوم؟ ما التقدم؟ وكيف يمكننا استيعاب العلم والتقنية؟ وإلى أي درجة نسمح للتراث أو الدين أو مقتضيات الهوية، أن تحدد تعاملنا معها؟ هل يستلزم توطين العلم والتقنية، تمثل الحضارة الغربية بكل صورها، ومن ثم الانسلاخ عن هويتنا؟ الأسئلة نفسها التي كانت تطرح في بداية القرن العشرين.

لكن طرح هذه الأسئلة قد أصبح أكثر إلحاحاً، وللأسف أكثر مدعاة للسخرية والفزع في آن واحد، بالنظر إلى انبلاج عصر ما بعد الصناعة: عصر ثورة المعلومات والهندسة الوراثية والمواد الذكية والتقنية الجزيئية لتصنيع آلات ومحركات لا ترى حتى بالمجهر من ذرات وجزيئات المادة (Molecular or Nano-technology).

وستحاول هذه الدراسة تقصي الخلل في مفهوم التحديث أو النهضة لدى النخبة العربية بشرائحها من مثقفين وسياسيين ورجال دين وصانعي القرار الإداري في أجهزة الدولة، والعقبات التي حالت دون طرح برامج عمل فعالة.

وتنطلق الدراسة من قناعة بأن مواطن الخلل الرئيسية كانت ولا تزال في طرق التفكير والآليات الاجتماعية السائدة لدينا الآن، وأن العوامل الأخرى الخارجية (بما فيها الاستعمار) ربما لم تلعب إلا أدواراً محدودة في إعاقة تطور المجتمعات العربية، وأن تضخيمها ربما جاء لتبرير الإحباط.

العوامل التي سنحاول التنبيه إليها أملاً في طرحها لنقاش أوسع، متداخلة ومتشابكة. ولذلك قد يخالط عرضها شيء من الانقطاع المتعسف، لكنه أمر ضروري إذا أردنا تحاشي الغرق في بحر راكد من النثر المتصل.

أولاً: رفض الآخر

كانت معاداة الغرب في النصف الثاني من القرن العشرين، هي القاسم المشترك لكل الحركات السياسية التي كانت حائزة تأييد الشارع في المجتمعات العربية. لقد عادته الحركات

القومية لضلوعه في تأسيس إسرائيل ودعمها، وعادته التيارات الإسلامية لأن الغرب حضارة كافرة، فضلاً عن أنه ما زال يحمل في نظرها وزر الحملات الصليبية... وأخيراً عادته الأحزاب الشيوعية بالطبع بحكم ارتباطها بالاتحاد السوفياتي. ما كان لهذه التطابقات أن تنشأ بمحض صدفة!

حقاً لم تمنع هذه التوجهات السيكولوجية من تبني العرب كثيراً من سمات الحضارة الغربية، وبخاصة منتجاتها الاستهلاكية، لكن تلك التوجهات أعاقت أي تثاقف جاد وفعال.

وتعود جذور هذا الحاجز الثقافي ـ في اعتقادي ـ إلى مفارقة العصر الحديث.. ألا وهي ترابط وتوازي الثورة العلمية والصناعية مع نشأة الاستعمار. فقد جاءت بداية تعرف المجتمعات التقليدية على العلم والتقنية، مع مقدم جيوش التوسع الأوروبي. وترتب على هذا التزامن سلبيات عديدة، شوهت استجابة المجتمعات التقليدية ـ وليس العربية فقط ـ للتطور الحضاري الذي تنامى في أوروبا والذي هو ملك للإنسانية جمعاء.

التقنية النامية التي فجرت الثورة الصناعية، وما وراءها من معرفة علمية، كانت هي نفسها القوة الدافعة إلى التوسع الأوروبي بحثاً عن مواد خام أو أسواق جديدة. وهذه التقنية هي التي منحت دول أوروبا التفوق العسكري الذي مكنها من هزيمة الجيوش التقليدية وبسط سيطرتها في العالم.

ومن هنا نبعت المفارقة التاريخية: فبقدر ما كان التطور العلمي والتقني تقدماً في حد ذاته، ومصدراً للثراء والقوة، بقدر ما قوبل بالشك والحذر، بل والرفض والمقاومة في المجتمعات التقليدية. واعترضت هذه الأبعاد السيكولوجية كل دعوة للتحديث وكل جهد لتبني العلم والتقنية في المجتمعات التقليدية. تلك الشكوك جعلت الناس والنخب القديمة (الحكام ورجال الدين) تنظر إلى دعاة التحديث بعين الريبة، وكأنهم طابور خامس يمهد لمقدم الجيوش الاستعمارية.

كان بعض الرفض الذي أظهرته المجتمعات التقليدية مبرراً ومتوقعاً، رفضاً تلقائياً نابعاً من رفض الغريب ولغته وعاداته، وتمسكاً بالتقاليد والمعتقدات المحلية الراسخة. وتعاظم هذا الرفض من باب الدفاع عن النفس، حين وصلت بواكير الحداثة على ظهور الأساطيل وهدير المدافع، كما حدث في التوسع البرتغالي في بحر العرب والحملة الفرنسية على مصر، ثم تطويق دولة محمد علي بتدمير أسطوله في معركة نافارينو (عام ١٨٢٧)، وأخيراً حملات الاستعمار المباشر.

وأعمق من الهزائم العسكرية، كان تدمير الاقتصادات المحلية من جراء احتكار الأوروبي للنشاط التجاري في السلع الاستراتيجية، أو من جراء منافسة المنتجات الأوروبية للسلع المحلية. وقاد التدهور الاقتصادي إلى خلخلة وتفكك البنية الاجتماعية القديمة، فولدت قلقاً ومشاعر عدائية ترفض كل وافد. وفي مثل تلك المناخات أمست (ولا تزال؟) الدعوة إلى التحديث ـ مهما كانت بريئة ـ موضع شك وتشاؤم.

وساعد على ترسيخ نظرة الشك والتردد إزاء دعوات التحديث، علاقة النخب المثقفة المستنيرة بأوروبا، وهي علاقة ذات تلافيف كثيرة. صحيح أن كثيراً من رواد التحديث دعوا إلى «الأخذ بأسباب الحضارة الأوروبية» من باب الإعجاب والاقتناع.. لكن بعضهم انحاز إلى الحداثة الأوروبية الوافدة من باب المصلحة التجارية مثلاً، أو طلباً للحماية.. أو أخيراً من باب العمالة المباشرة.

التيار الثقافي التنويري الذي أطلقه كتّاب ومفكرون، شوام في أغلبهم، اضطر كثير منهم إلى الفرار من الاضطهاد العثماني والاستقرار في مصر في ظل نظام الحماية الإنكليزية. وكان اطلاعهم على الثقافة الجديدة أصلاً في مدارس الإرساليات التي لم تكن بعيدة عن أطماع الدول الأوروبية. وبينما نادى الكثير من هؤلاء بالتحديث عن صدق وبراءة، انجر بعضهم إلى الدفاع عن الوجود الاستعماري بحجة مناوأته للخلافة العثمانية المتشبثة بالقديم. وأشار بعض هؤلاء مثلاً إلى «ان مصر تحت سيطرة الإنكليز انتظم ريها، واتسعت زراعتها وانتظمت ماليتها، وازدهرت بها الحريات»، كما كان يجري على صفحات كبريات الصحف العلمانية مثل **المقطم** اليومية و**المقتطف** الشهرية اللتين أصدرهما يعقوب صروف وفارس نمر في القاهرة، و**الأهرام** التي أسسها بشارة تقلا، و**الهلال** التي أسسها جورجي زيدان. وجميعهم انتصروا للعقل وجهدوا لزرع الذهنية العلمانية وساهموا في تشكيل الهوية العربية المعاصرة. وللأمانة فإن مواقف المرونة والتصالح مع الوجود الأجنبي شملت أيضاً رائد الإصلاح الديني الشيخ محمد عبده الذي تعهد للسلطات الإنكليزية بعدم الخوض في السياسة مقابل السماح له بالعودة إلى مصر.

وأدرك آخرون ضرورة التمييز بين الغرب المتقدم والليبرالي والغرب الاستعماري، وجسد هذا التوجه سلامة موسى (ت ١٩٥٨)، مع إصراره على ضرورة تمثل النموذج الغربي بالكامل حتى انزلق إلى تبني دعوات مثل القول بفرعونية مصر وكتابة العربية بأحرف لاتينية. وحدد مشروعه المزدوج حين قال: «... أكافح الإنكليز حتى يجلوا عن وطننا، وأيضاً أكافح تاريخنا، أكافح هذا الهوان الذي يعيش فيه أبناء وطني: هوان الجهل وهوان الفقر. أجل، إني عدو الإنجليز وعدو لآلاف من أبناء وطني، لهؤلاء الرجعيين الذين يعارضون العلم والحضارة العصرية». وبعد نصف قرن من التبشير المتحمس داعياً إلى تبني العلم والحداثة عبر أربعين كتاباً، قوبل من النخبة المهيمنة بالتنديد حتى اتهم بالخيانة أو بالتجاهل الرسمي في عهد الثورة، ذلك أن سلامة موسى، إذ تبنى العلمانية استفز رجال الدين المسيحي وعلماء الدين الإسلامي في آن واحد.

لكن كل هذه الملابسات وإن حدت من اندفاع التيار التحديثي، إلا أنها لم تمنعه من حرث الأرض وتخصيب التربة الثقافية لأن تتقبل ـ ولو جزئياً ـ معطيات مثل أنظمة الإدارة والتعليم والجيش، وتحرير المرأة، ومنجزات التقنية كالآلة والسيارة والكهرباء والهاتف... الخ، وإن كان تبني هذه المنجزات يعود بقدر كبير، إلى طبيعة تلك المنجزات نفسها... فضلاً عن المنتجات التقنية الأخرى كالبندقية والمدفع المقنعة في حد ذاتها!

لقد تلخص الموقف العربي العام منذ بداية التعرف على أوروبا الحديثة (وإلى الآن؟) في أن الغرب عدو وينبغي التصدي له ورفض كل ما يمت له بصلة. وهكذا رفض التحديث (ولو بشكل مبطن) كعامل مهدد للبقاء والهوية.

ويبلغ التوجس من أوروبا درجة الشك الوسواسي الواسع الانتشار، في «التفسير التآمري» للأحداث السياسية (بل حتى لتعليل خسارة مباراة كرة قدم!). لا شك في أن تجربة العرب مريرة مع الجانب الاستعماري للغرب، لكن القول بوجود «مؤامرة» لتفسير كل عثرة يعني قطع الطريق على أي محاولة لتجاوزها، لأنها خارجة عن الإرادة. وبالمقابل لا يمكن استبعاد التدخل الخارجي، بل من الغباء أن نتصور، مثلاً، أن مخابرات الدول الكبرى وإسرائيل غير موجودة في العواصم والإدارات العربية حتى ساعة كتابة هذه الدراسة. الأخطر في الفرضية

التآمرية، يكمن في أن قبولها يعني التعامي عن الأسباب الحقيقية النابعة من بنية المجتمع العربي، والتعامي يقود إلى عدم التصدي لها وتصحيحها.

ثانياً: العلم كمصدر للتطور الفلسفي

المفارقة الثانية في تاريخنا الحديث هي كالآتي: لقد كانت الدعوة إلى الحداثة على المستوى الفكري والنظري، في بداياتها وربما إلى اليوم، دعوة فيها الكثير من الافتعال تعبيراً عن انجذاب شرائح مثقفة بحكم تعليمها أو خبراتها الخاصة نحو العقلانية والتحديث والتقدم. وهي بالتالي لم تعبر عن حركة شاملة في المجتمع.

الفكر وحده، في أي مجتمع، بما في ذلك عصر النهضة الأوروبية، لم يكن هو صانع التغيير، كما يتوهم كثير من مفكرينا، بل على العكس، فقد جاءت كل الانتقالات الكبرى في الفكر نتيجة تحولات أولية في المعرفة العلمية، وما ترتب على ذلك من تقنية مستحدثة، وما قاد إليه كل ذلك من تحولات اجتماعية. وهنا وجه المفارقة، فقد أعطت النخبة العربية الفكر النظري الإنسانوي أولوية على العلم الطبيعي كعنصر اختزال في تحقيق النهضة، ودخلت بذلك متاهة لم تخرج منها بعد. والأدلة على ذلك كثيرة. فما زلنا نجد مثلاً، في كتابات اليوم من يقول بكل ثقة «ولن يجد من يجادله» إن «العقلانية تأسست في أوروبا مع ديكارت» مغفلاً أن يحدد هذه العقلانية، هل المقصود العقلانية في الفلسفة؟ أم العقلانية كإطار نظري لأغلبية أفراد المجتمع؟

وربما احتج القارئ، وهل هذه التفاصيل مهمة؟ وليكن ثمة خطأ، فما جدوى التفصيص؟ لكني أناشده الصبر قليلاً حتى نصل إلى النتائج البعيدة لهذا الخلط. والأمر من الجدية والخطورة بحيث يبرر شيئاً من الاستطراد.

رينيه ديكارت (١٥٩٦ ـ ١٦٥٠) مؤسس الهندسة التحليلية، نشر كتابه **حول المنهج** سنة ١٦٣٧ وكتابه **التاملات** سنة ١٦٤١، أي بعد قرن من وضع كوبرنيق (١٤٧٣ ـ ١٥٤٣) لنظريته القائلة بمركزية الشمس في الكون، ودوران الأرض حولها. وفي بداية القرن السابع عشر اكتشف غاليليو (١٥٦٤ ـ ١٦٤٢) أن مسار المقذوفات قوسي، وبذلك هدم التفسير الأرسطي، وفي سنة ١٦٠٩ صنع تلسكوبه واكتشف توابع زحل، فهدم الصرح النظري في الفلك الذي يعود إلى بطلميوس، والتصورات القديمة القائلة بأن السماء كيان كامل (من الكمال) يختلف عن الأرض ولا يطاله التغيير. وفي عام ١٦٣٢ نشر كتابه **حوار حول نظامين للكون** الذي دافع فيه عن نظرية كوبرنيق. وفي العام التالي (١٦٣٣) استدعي غاليليو إلى التحقيق من قبل محكمة التفتيش. وهكذا دمرت تلك الكشوف العلمية صرح الفلسفة القديمة، فجاء ديكارت ليصوغ الرؤية الجديدة.

الانتقالة الفلسفية التالية جاءت في كتابات جون لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) التي كانت محصلة لتحولين رئيسيين في ثقافة عصره: طفرة العلوم والثورة نحو الديمقراطية في انكلترا.

على الصعيد الفلسفي، كان لوك ابناً لمناخ البحث العلمي نفسه الذي أنجب نيوتن الذي أبصر أبعد من غيره، كما قال، لأنه كان يقف على أكتاف عمالقة علم الفلك! ولا ننسى أن دعم المجتمعات الأوروبية آنذاك للدراسات الفلكية مثلاً لم يأت من باب التفتح النظري وحسب، بل كان بسبب ما كانت تعد به تلك العلوم من مساندة للملاحة في أعالي البحار، وما يترتب على ذلك من تأمين التجارة العالمية.

كان لوك طبيباً، عاصر تدفق سلسلة من الاكتشافات التي كانت لها تأثيرات واسعة وساهمت في تدمير النظريات القديمة. وفي مجال الطب والبيولوجيا فقط نشير إلى ترسيخ منهج المشاهدة والملاحظة المباشرة (منهج الطب السريري)... على يد سيدنهام (Sydenham) (١٦٢٤ ـ ١٦٨٩) الصديق الشخصي لجون لوك. وطبق آخرون المنهج العلمي (الاستقرائي) القائم على القياس الكمي والتجريب. فاكتشف توماس ويليس (Willis) المذاق الحلو لبول مرضى السكري، ووصف التشريح الدقيق للدماغ. وابتكر سانكتوريوس (Sanctorius) في بادوا بإيطاليا بندولاً لقياس النبض، ثم وصف مبدأ الترمومتر لقياس درجة حرارة المرضى. ووصف فابريشوس (Fabricious) وجود الصمامات في الأوردة التي توجه سريان الدم نحو القلب... فقدم وليم هارفي (Harvey) الأساس لاكتشاف الدورة الدموية (عام ١٦٢٨) وأدرك الأطباء أن النبض نتاج لحركة الدم وليس لطاقة الروح، كما كان يقول القدماء! وتواصلت الاكتشافات/الاختراقات: مالبيجي (Malpighi) في بولونيا اكتشف سريان الدم في الشعيرات الدموية (عام ١٦٦١) ووصف مراحل تخلق الجنين، مستخدماً عدسة مكبرة. ليفنهوك (Leuwenhoek) الهولندي رأى ورسم الحيوانات المنوية بالمجهر، ووصف البكتيريا (عام ١٦٨٣) على رغم أنه لم يدرك دلالتها. روبرت بويل (Boyle) مؤسس الكيمياء الحديثة أثبت أن الهواء مادة لها وزن، وأن الهواء ضروري للتنفس والحياة، واكتشف قانون ضغط الغازات المعروف باسمه إلى يومنا هذا. وعشرات آخرون من العلماء الرواد... وعشرات من الاكتشافات... المذهلة آنذاك، بديهيات اليوم.

كانت تلك الاكتشافات مهمة لدلالاتها الطبية المحضة... لكنها أطلقت موجات هزت كثيراً من القناعات القديمة الراسخة، فمهدت لرؤى جديدة... وأسئلة جديدة. وسط هذا المخاض الرائع، وجد جون لوك أن مستغلقات كثيرة أمست مفهومة... أفلا يمكن إخضاع العقل للمنهج نفسه؟ أن ننظر إلى الأشياء من زاوية جديدة؟

رفض لوك مقولة ديكارت عن وجود أفكار فطرية/قبلية أو بديهيات مبدئية يكتشفها العقل. فقرر أن الطفل يولد وذهنه «ورقة بيضاء» (بالتعبير الحديث) لا تحوي حتى معرفة الرب أو الخير أو الشر. بالخبرة فقط، وبما يتعلمه عن طريق حواسه عن العالم الخارجي تتراكم المعرفة ويبدأ عقل الطفل/الإنسان في التكون، ومنها تتوالد الأفكار الأكثر تعقيداً. كل أفكارنا... كل ما في العقل مستخلص مما نكتسبه من الحواس. حواسنا هي التي توحي لنا بأفكارنا الأولية عن مفاهيم المكان؛ الشكل؛ الأبعاد؛ الحجم؛ الوزن؛ الكثافة؛ الحركة؛ اللون؛ الصوت؛... وبعد ذلك يقوم العقل بتحليل الانطباعات بالمقارنة؛ التوليف؛ الربط بين الأشياء والأحداث من خلال ما بينها من تشابه أو توالي زمني... وهذا بدوره يقود إلى الأفكار المجردة... ثم تنضاف عملية التأمل الاستبطاني إلى الأحاسيس المستمدة من الخارج. وهكذا اقترح لوك في كتابه الفلسفي **مقالة حول الفهم الإنساني** (سنة ١٦٩٠) تحويل المنهج التجريبي إلى نظرية عامة للمعرفة.

١ ـ أسبقية التحول الاجتماعي

وفي مجال التغيير السياسي بالذات، تجسدت النقلة التاريخية في المجتمع الأوروبي، في الثورة على مؤسسات المجتمع الإقطاعي القديم (الملكية الاستبدادية، حكم النبلاء والكنيسة)، واستبدالها بالمؤسسات الديمقراطية المنتخبة وحرية العمل والملكية والاعتقاد والتعبير، واستقلالية القضاء، وهذه الرؤى والممارسات تشكل معاً ـ كما نعرف ـ المذهب الليبرالي.

وتقع المغالطة مرة أخرى حين تنسب الليبرالية إلى جون لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) (John

(Locke. ولا شك في أنه وضع صياغتها النظرية. ولكنه كان بذلك يعبر عن تيار اجتماعي منتصر فعلاً، وعن حركة شاملة يافعة قامت للدفاع عن مصالحها وفرضت الخيارات الديمقراطية.

كان المجتمع الإنكليزي قد بدأ يتحسس طريقه نحو إرساء القيم والضمانات ضد الاستبداد الملكي. فأقر سنة ١٦٢٨ (أي قبل ولادة لوك بأربع سنوات) وثيقة الحقوق التي أكدت على سيادة البرلمان، وتقييد سلطات الملك في فرض الضرائب، وحرية التجارة، والديمقراطية، ومنع السجن من دون سبب، والتسامح الديني، لكن الملك شارل الأول جمد الوثيقة، مما سيؤدي إلى اندلاع الحرب الأهلية الانكليزية في منتصف القرن (١٦٤٢ ـ ١٦٤٨) التي انتهت بهزيمة الملك على يد البرلمانيين وإعدامه وتأسيس الكومنولث الجمهوري، نظاماً شبه ديمقراطي، تحت هيمنة كروميل (١٥٩٩ ـ ١٦٥٨). لكن هذا التحول قاد إلى تأكيد دور الطبقة الوسطى في بنية الدولة ومواقع اتخاذ القرار، وترسيخ مبدأ التسامح الديني وسلطة البرلمان.

وقد عاصر لوك وشارك في المراحل الأخيرة من الثورة الإنكليزية («الثورة المجيدة» عام ١٦٨٩) التي تعهد فيها الملك الجديد وليم بقبول وثيقة الحقوق... وتولى لوك إثر ذلك مناصب سياسية واقتصادية. وفي سنة ١٦٩٠ نشر لوك **مقالات عن الحكم المدني** يدحض فيها حق الملوك المقدس والاستبداد ويدافع فيها عن الحكم الدستوري... و**رسالة عن التسامح** عبّر فيها عن القيم التي بدأ معاصروه يحسون بأهميتها: العقلانية، والتسامح ورفض التطرف، وحرية الاعتقاد والتسامح الديني، وحق الإنسان في الحياة والحرية والامتلاك. لكن الفكرة المركزية التي طورها لوك هي أن جذور الدولة المدنية إنما تكمن في مبدأ التعاقد بين أفراد المجتمع. ببساطة، المجتمع عند لوك جماعة من الأفراد يعيشون معاً... ويتعايشون من أجل رخائهم وأمنهم المشترك. الدولة ليست كياناً علوياً مستقلاً بذاته أو مؤسسة مقدسة سواء باسم الدين أو المجد القومي! إنها مجرد مؤسسات تنظيمية، تتحدد سلطاتها بما يسبغه أفراد المجتمع عليها من صلاحيات. وكانت الدولة التي وصفها دولة الطبقة الوسطى التي كانت تجني ثرواتها من الصناعة والتجارة، والتي ما حققت قوتها إلا بفضل التقنية، أو كما قال فولتير المعجب بالتحول الديمقراطي في انكلترا والمناوئ للاستبداد في فرنسا، إن «التجارة التي أثرت أبناء انكلترا جعلتهم أيضاً أحراراً... والحرية التي غنموها هي التي وسعت من تجارتهم». ولكن تلك الصناعة والتجارة ما كانت لتتطور وتتوسع من دون التقدم العلمي والتقني.

الخلاصة أن آراء لوك كانت صياغة لتطورات تحققت فعلاً على أرض الواقع، وتعبيراً لاحقاً منظماً وفلسفياً لرؤى الشرائح الجديدة: رجال العلم مقابل الكنيسة كمصدر للمعرفة، والتجارة ورجال الصناعة مقابل نبلاء الإقطاع والفلاحين كمصدر لثروة المجتمع.

وكما نعلم قام مونتسكيو (١٦٨٩ ـ ١٧٥٥) بتطوير فكرة الدولة الديمقراطية بمنهجية أعمق في كتابه الشهير **روح الشرائع** الذي طرح فيه مبدأ فصل السلطات. لكن تعاليم لوك وجدت طريقها إلى الانتشار العالمي في عطاء المفكر الفرنسي فولتير (١٦٩٤ ـ ١٧٧٨)، الذي جسد عصر التنوير بكتاباته الساخرة المتحمسة للعقل والحرية والعلم:

- إن العالم تحكمه قوانين طبيعية.
- إن العقل والخبرة المحسوسة هما مصدرا كل معرفة يهتدي بها الإنسان.
- إن الحرية الفردية هي أساس الحياة المتمدنة ونافذة الإبداع البشري.

ـ إن العسف وخنق حرية الرأي والتعبير هي أبشع مظاهر تسلط الإنسان على أخيه الإنسان، ولا تقود إلا إلى عقم الثقافة.

٢ ـ الثورة الفرنسية.. الفكر أم الموضوع؟

ما زلنا نقرأ لمفكرينا عبارات مثل «قارع الموسوعيون سلطان الكنيسة الفكري واستبداد الملكيات في أوروبا، منتزعين فكرة الديمقراطية الحديثة...»، أو «ما كان للنظام السياسي الديمقراطي أن ينشأ لولا... تلك الثورة الفكرية التي أنجزها مفكرو عصر التنوير».

نعم كانت أصوات المفكرين المهيجين، مثل فولتير أو روسو، عالية في فرنسا القرن الثامن عشر، لكن بواعث التغيير الحقيقية، والتي بلغت ذروتها في الثورة، جاءت أساساً من تناقضات وشروخ البناء الاجتماعي تحت ضغط التطور العلمي والتقني.

كان النظام الملكي الفرنسي القديم في الحقيقة أقرب إلى الفوضى منه إلى النظام: تفسخ الإدارة، وتعدد القوانين المدنية، والضرائب العالية والمتكررة من مقاطعة إلى أخرى. وكان الملك وحلفاءه من النبلاء ورجال الكنيسة يحتكرون كل السلطات. وقد ساهم المفكرون في تنوير الرأي العام (ديدرو) وتهييجه (فولتير)، ورفع الشعارات النارية مثل «السيادة للشعب» (روسو). وقدمت الثورة الأمريكية ضد الإنكليز والتي انتهت بالاستقلال وتأسيس الولايات المتحدة (سنة ١٧٨٣)، نموذجاً يحتذى للتحرك الشعبي.

لكن الأسباب المباشرة والأعمق للثورة الفرنسية كانت مزيجاً من معاناة الناس وتنخر الدولة:

ـ هزيمة فرنسا في حرب السنوات السبع (١٧٥٦ ـ ١٧٦٣)، التي أدت إلى فقدان فرنسا لمستعمراتها في أمريكا والهند لصالح بريطانيا.

ـ تراكم ديون الدولة (جزئياً بسبب هزيمة حرب السنين السبع ولدعمها لحرب الاستقلال الأمريكية نكاية في منافستها بريطانيا). وبلغ الأمر ذروته قبيل الثورة، إذ كان نصف دخل الدولة ينفق في تسديد الفوائد على تلك الديون.

ـ بذخ البلاط الذي عادة ما يحظى باهتمام المؤرخين، لكنه لم يتجاوز ٦ بالمئة من دخل الدولة السنوي. وربما أهميته كانت إعلامية تؤجج سخط وحقد الناس.

ـ تعرض الصناعة الفرنسية لخسائر كوارثية إثر إغراق السوق ببضائع إنكليزية أرخص، بعد توقيع معاهدة باريس بين فرنسا وبريطانيا التي سمحت برفع القيود عن التبادل التجاري.

وهكذا انتهى الأمر إلى إفلاس الدولة الفرنسية وفشلت محاولات وزراء الملك في السيطرة على الوقف الاقتصادي المتفاقم. وفي عام ١٧٨٨ تسارعت وتيرة الانهيار من جراء سلسلة من الأزمات الاقتصادية العامة: جفاف الصيف دمر المحاصيل فانتشرت المجاعة، وجاء الشتاء اللاحق (بداية عام ١٧٨٩) قارساً حتى تجمدت أنهار فرنسا. ونزحت الألوف الجائعة من الأرياف والمدن الصغيرة إلى باريس بحثاً عن الطعام والمأوى. وهكذا تنامت في باريس جموع عاطلة بائسة يائسة، متوثبة للتظاهر والتمرد، والانتقام من حكومة مفلسة، ظالمة وفاقدة للكفاءة في تسيير أمور البلاد، وأسرة حاكمة كريهة. وكان هناك التحريض الذي قام به رجال الفكر عبر سنين، لكنه كان عنصراً بين أخرى عديدة.

توالت الأحداث بدعوة الملك (حزيران/يونيو ١٧٨٩) مجلس ممثلي الفئات الثلاث (النبلاء، رجال الكنيسة والعامة) لمناقشة الأزمة والإصلاحات الممكنة... ثم مُنع ممثلو العامة من الاجتماع مع الآخرين، فيقررون الاجتماع في ملعب كرة تنس، ويعلنون تحت رئاسة ميرابو أنهم هم «الجمعية العامة» للبلاد... ويسري الهيجان في الشارع الباريسي: خطباء الساحات، وتوزيع المناشير، والجموع الجائعة في مواجهة القوات التي أنزلتها الحكومة لحفظ الأمن... وتتعاظم المظاهرات لتجتاح سجن الباستيل الرهيب رمز الاستبداد (١٤ تموز/يوليو). وهكذا كانت الثورة نتيجة محتومة ومحصلة كل تلك الظروف، وكانت ستقوم حتى ولو لم يكن هناك أولئك الفلاسفة والمفكرون.

وقامت الثورة في عام ١٧٨٩ لتدشن سنوات من الشعارات المثالية وإصلاح النظام الإداري والفوضى الدموية والمجازر وآلاف الضحايا الذين ساقتهم إلى المقاصل الجموع الهائجة وقيادات مشوهة جمعت بين الذكاء والسفالة المرعبة مثل ميرابو، والطبيب مارا، والمحامي دانتون الذي أسس «المحكمة الثورية» و«لجنة الأمن العام»، وروبسبير المحامي الذي لم يمنح ذكاء، فاستمد قوته من التعصب والإرهاب...! وفي تلك المخاضات صدر بيان حقوق الإنسان وضمن كمقدمة للدستور الفرنسي (سنة ١٧٨٩) مؤكداً على مساواة كل البشر، وسيادة الشعب وقدسية حقوق الأفراد في الحرية والتملك والأمان.

لكن فهم العالم، وبخاصة فهم مثقفي المجتمعات التقليدية، للثورة الإنكليزية، ثم الفرنسية، جاء عبر الدراسات الإنسانية والأدبية التي بالغت في تصوير دور الفكر وطمست إلى حد كبير العوامل الموضوعية وراء أحداث ذلك الزمن، وأسباب ذلك التشويه المعرفي كثيرة يضيق المقام عن مناقشتها هنا. بيد أن المحصلة تمثلت في ترسيخ الوهم القائل بأولوية التحريض الفكري والتبشير على تبنّي العلم والتقنية. وهذا الوهم سمة نجدها في كتابات دعاة النهضة في الثقافة العربية بدءاً من الطهطاوي إلى الشيخ محمد عبده، إلى الليبراليين العلمانيين، إلى ميشيل عفلق، إلى أحمد زكي، إلى المفكرين المعاصرين. الكل يدعو إلى العلمانية والديمقراطية في مجتمعات تفتقد القوى والشرائح الاجتماعية التي يمكن أن ترى في المشاركة السياسية استثماراً يحقق لها الحماية ويعزز مصالحها.

لقد طرح المشروع النهضوي العربي من قبل مفكرين، بغض النظر عن أطرهم النظرية، شاءت خبراتهم أن تقنعهم بجدوى المجتمع المدني... في ثقافة أو مجتمعات غير معنية وغير مكترثة بما يقال. هنا نسأل: هل غياب التجربة الصناعية القائمة على العلم والتقنية هو السبب الرئيسي لتلكؤ النخب الاجتماعية العربية في تقبّل العلمانية (فصل الدين عن الدولة) والديمقراطية والعلم كإطار عام لرؤية الكون والعالم؟ وهل توطين العلم يجب أن يأخذ الأولوية على التبشير الفكري؟ وهل كان وما زال من الأجدى توظيف الطاقات لتحقيق استيعاب العلم الطبيعي في ثقافتنا؟

٣ ـ أولوية العلم

العلم والتقنية، وليس الفلسفة أو الفكر النظري، كانا نقطة البداية في تطور الحضارة الإنسانية في العصر الحديث، بل وفي كل العصور، لكن ذلك أمر تطول مناقشته هنا وسنتناوله في دراسة أخرى.

والأسباب عديدة لتفسير هذه الرؤية المشوهة الأبعاد والأشبه بصورة في مرآة مقعرة.

ومن باب الوصف فقط، الأمر شبيه بما يحدث في أيامنا هذه. فحجم الوقت الذي تحتله السياسيات (من أخبار وتصريحات وتحاليل) في وسائط الإعلام، يوهم المتتبع بأن أولاء السياسيين هم الذين يصنعون التاريخ ويشكلون مسار التطور البشري. والواقع غير ذلك بالطبع؟ فعبر المائة سنة الماضية أدار السياسيون المفاوضات والحروب، لكن التطور الحقيقي حققته اختراعات وكشوف لآلاف العلماء: اختراع آلة الاحتراق الداخلي والسيارة (عام ١٨٨٥)، وبالتالي اكتساب النفط أهميته كمصدر ثروة وسلعة استراتيجية... اختراع التلفون (عام ١٨٧٦) والراديو (عام ١٨٩٥) وأشعة إكس (عام ١٨٩٨) والطيران (عام ١٩٠٣)... وتدشين عصر المضادات الحيوية باكتشاف البنسيلين (عام ١٩٢٨)... وتطور نظم التحصين ضد الأمراض الفتاكة كالسل وشلل الأطفال والسعال الديكي والحصبة، وبالتالي رفع معدلات تكاثر السكان... واختراع الرادار والقنبلة الذرية اللتين حسمتا نتيجة الحرب العالمية الثانية... ولا أحد يعرف فرق العلماء التي طورت الأقمار الصناعية التي سمحت بهذا الدفق الإعلامي والاتصالي ووفرت للدول الكبرى منصات متفوقة لمراقبة كوكب الأرض، ومن ثم السيطرة. واليوم، وسط كل الصخب الإعلامي لكثير من القضايا، الصحيح منها والمفتعل، قليلون من سمعوا عن اختراع المجهر المسباري، وقلة أقل تعرف اسم مخترعه، لكننا أو أولادنا سيستعملون نواتج هذا الاختراع الذي يدشن عصر الصناعات الجزيئية.

مثل هذه التفاصيل ضرورية للتأكيد على أولوية العلم في تطور المجتمع الإنساني، ولتشخيص هذا الوهم العضال الذي عشعش في الذهن النخبوي العربي طيلة قرن ونصف، فقلب رؤيته لآليات التطور، وجعله يغفل عن تأمل دور العلم والتقنية في المشروع النهضوي. وهي تفاصيل ضرورية لتحديد مدى توغل الفكر العربي في تلك المتاهة، وما ترتب عليها من تعقيدات وسوء توجيه للجهود!

وقد كان ثمن هذا الوهم الخاطئ باهظاً، إذ قاد إلى:

- إهمال توطين العلم الطبيعي: فمجتمعنا العربي عبر المائة وخمسين سنة، بين الانبهار والاستهلاك، لم يفكر بعد حتى في تغيير المناهج الدراسية بفعالية تسمح فقط باستيعاب ما يحدث في العالم من حولنا. ولا داعي للخوض في مستنقعات تدني الأداء العلمي لمعاهدنا والزيف الأكاديمي في جامعاتنا.

- التوجه إلى «تغيير الفرد» بدلاً من المؤسسات، وتكريس الجهود للتوعية وتثقيف الأجيال الشابة. لكن ذلك الجهد البطولي كان مؤشراً إلى عدم توفر قنوات جماعية أو آليات لطرح البرامج العملية.

- المواجهة - ربما غير المطلوبة - مع المؤسسة الدينية (رجال الدين والفكر الديني).

لا بد من التمييز بين توطين العلم والتقنية وتمثل الثقافة الغربية. لقد شهد كمال أتاتورك تطبيق برنامج التمثل الساذج للثقافة الأوروبية (مع إغفال توطين العلم والتقنية) في تركيا، وهو البرنامج الذي قاد بعد قرابة قرن إلى انبعاث الأصولية التي طمح الكماليون إلى طمسها. لماذا؟ لأن الدولة الكمالية، وإن ألغت العمامة وعممت استخدام البرنيطة، واستبدلت الحرف العربي بالأبجدية اللاتينية... الخ، فقد فشلت في نهاية الأمر في تحقيق طموحات الناس التي لا تتأتى إلا من زيادة الإنتاج لخلق الرفاهية والقوة، وكلاهما لا يتحقق من دون توطين العلم والتقنية. لقد توهم الكماليون أن تجاوز التخلف يتحقق بالتبرؤ منه!

إن ما نقترح طرحه للنقاش أقرب إلى النموذج الياباني، الذي ظل المثقفون العرب يتجاهلونه ويجهلونه!

ثالثاً: العصبية وهشاشة الديمقراطية وانحراف الدولة

من أين جاءت «القيم الديمقراطية»؟

بالإمكان أن نحيلها مباشرة إلى العطاء الفكري لرواد الديمقراطية، وبالإمكان اشتقاقها من أخلاق الطبقة الوسطى... ولكننا نستطيع أن نذهب أبعد من ذلك، ونرى أن اكتشاف المعايير الجديدة للتواصل والتعامل بين البشر ربما جاء مع العلم الذي لعب دور الإنزيم أو عامل الاختزال الذي حقق النقلة من لغة الأمر الكنسية والملوكية إلى لغة الحوار المتكافئ.

١ ـ العلم والمصنع والديمقراطية

تنتج الموضوعية العلمية من نقاش، ونقد متبادل، ونقض، وتعاون، وتوليف... آراء مجموع العلماء في حقل تخصصهم. ويترتب على هذا البعد الجماعي للممارسة العلمية سمات وسلوكيات معينة:

أ ـ إقرار حق النقد، والمعارضة، والنقض... انطلاقاً من أن كل الأحكام والنظريات والقوانين العلمية تبقى احتمالية، أي أنها صادقة في ضوء المعلومات المتوفرة، لكنها قابلة للتعديل إذا ما استجدت بيانات جديدة. وبالمقابل، يمكن ـ على الأقل نظرياً ـ استنتاج فرضيات مغايرة، من كمية المعلومات نفسها.

ب ـ ظهور «لغة مشتركة» بين العلماء عموماً، حتى ولو اختلفت ألسنتهم التي يتحدثون بها. وعماد هذه اللغة المشتركة اصطلاحهم، واتفاقهم، وإدراكهم أن البيانات المستمدة من المشاهدة والتجربة (الخبرة) يجب أن تستند إلى قياس حسابي بشكل أو آخر، ولا يجدي لتأكيد آرائك أن تستنجد بعلو مقامك أو بالبلاغة الخطابية أو ببيوت الشعر أو أن تحلف يميناً... وهكذا! وعلى هذه الأسس يسعى العلماء إلى صياغة نتائجهم، واكتشافاتهم، ونظرياتهم، صياغة تسمح لزملائهم باختبار صحتها، ومن ثم تأكيدها أو دحضها.

الموضوعية العلمية باختصار، تعني المراجعة المستمرة والانتخاب المتجدد وليس المبايعة!

بالمقارنة تنتفي الموضوعية ويسود خطر التزمت، والتعصب، والدوغمائية... خارج مجال العلم، مثلاً، حين يفسر المحلل النفسي أي اعتراضات على تحليله بأنها وليدة مكبوتات لدى منتقديه. وفي مجال آخر، نجد الايديولوجيات السياسية سرعان ما تنزلق إلى إدانة منتقديها بتصنيفهم ضمن معسكر الأعداء. ومثل هذه النظريات قد تسبغ على نفسها صفة «العلمية». لكنه محض ادعاء، لأنها تزعم بتبجح أنها فريدة، وصحيحة، ويقينية، ومعصومة من الخطأ... وهي صفات لا مكان لها في ميدان العلم. والدليل على ذلك سلوكها إزاء خصومها إذا ما وصل معتنقوها إلى السلطة.

يمكننا صياغة المعادلة بشكل آخر:

ـ عبر السنين تأكد المردود الإيجابي المادي (ازدهار وقوة...) للعلم والتقنية.

ـ الشق الآخر للمعادلة يقول إن حرية النقاش والخروج على السائد... شروط جوهرية لتطور العلم والتقنية.

ـ هل نستغرب إذن أن نرى المجتمعات الصناعية تبنت تدريجياً (عبر حملات الإصلاح، وصراعات القوى الاجتماعية) «حرية الرأي والنقد والاعتقاد» كمبادئ وقيم أساسية تجب حمايتها والدفاع عنها، وتلك هي جذور المجتمع المفتوح، والمستنير، والعلماني، والليبرالي القائم على أكبر قدر من التسامح؟

لننظر إلى علاقة العلم والتقنية بالديمقراطية من زاوية أخرى:

النظام الديمقراطي هو نظام المجتمع الحديث... الحديث ليس بنشاطه الاقتصادي فقط، وإنما بتمثله للعلم الطبيعي كمرجعية نهائية. ولدينا ما يشبه التجربة المختبرية، لمقارنة متغيرات عدة. فإذا نظرنا إلى الازدهار والديمقراطية والقوة كنتائج نهائية لتبني العلم والتقنية، وبالتالي كمعايير لنجاح التجربة التحديثية... عندئذٍ نستطيع أن نفهم لماذا:

ـ نجحت اليابان التي تبنت العلم والتقنية على رغم رفضها للتأورب الاجتماعي (على الأقل في مراحل نهضتها الأولى). هل ـ إضافة إلى عوامل أخرى عديدة ـ لأنها نجحت بتحكيم العقل وكبح وساوسها واستطاعت أن توائم بين الحفاظ على هويتها والأخذ بمقتضيات التقدم؟

ـ أخفقت التجربة الكمالية في تركيا سواء على صعيد التقدم الصناعي أو بناء مجتمع ديمقراطي، لأنها قامت أساساً على تبني مظاهر الحياة الأوروبية، على حساب توطين العلم والتقنية.

ـ حققت التجربة الروسية ابتداء من عصر بطرس الأكبر، نجاحاً جزئياً... وصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفياتي على رغم تطوره العلمي والتقني، أو بسببه، إذ يبدو أنه كلما ارتفع المستوى العلمي ـ التقني لأي مجتمع، ازداد نزوع ثقافته نحو مزيد من الديمقراطية. ولعل انهيار الأنظمة الشيوعية تعبير عن عدم إمكان تعايش نمط السلطة الاستبدادية مع اقتصاد وثقافة العلم والتقنية.

الديمقراطية تتطلب إذن وجود ثقافة متحررة، إضافة إلى اقتصاد صناعي. فالاقتصاد الصناعي يفرض معايير عقلانية كثيرة منها: النقاش الحر وأهمية النقاش الصريح والصادق (لأنه متحرر من الخوف وشبح التنكيل والانتقام)، ورفض التعصب، والطاعة التي تعني اتباع تعليمات رئيس فريق العمل وليست الانصياع الأعمى لشيخ قبيلة، والمساواة: فليست هناك فوارق بين البشر إلا بقدر ما يمتلكون من معرفة وقدرات ومهارات ومواهب... وفي هذا السياق تتضاءل أهمية أية فوارق أخرى، مثل الجذور السلالية (العائلة أو العرق) أو الانتماءات المذهبية أو الدينية. وعليه، فإننا نجد في أي ثقافة أنه كلما ازداد نصيبها من العلم والتقنية، ازداد نزوع أبنائها نحو القناعات المتحررة والتململ من أساليب الحكم الأبوية، والمشيخية، والمنفردة بالسلطة... وهذه إحدى أسباب التوتر في المجتمعات التقليدية!

لعل أهم جانب في فهمنا للديمقراطية، وهو جانب كثيراً ما يغفل أن الديمقراطية كنمط للمشاركة الحرة بين أطراف المجتمع ليست نظاماً أولياً. إنها صيغة تنظيمية في مجتمع قائم على الصناعة المستمدة من العلم والتقنية، ومن الصعب، وربما من المستحيل، أن تستعار في صورتها النقية منفصلة عن قاعدتها الاقتصادية. هل هذا التعميم يقود إلى مفارقة ومعضلة أم أنه تبرير للرضى بالاستبداد بحجة أنه ليس لدينا صناعة؟؟!!

لا شك في أن بعض التسويات وحلول الوسط والتكيفات (مع البيئة الاجتماعية السائدة) ممكنة، لكن الاحتفاظ بهذا التعميم في خلفية الذاكرة من شأنه أن يساعدنا على فهم الأزمات

والمشاكل، ومن ثم حلولها الصحيحة.

٢ ـ الميكرو ـ مجتمع الخفي

نوسع هنا مفهوم العصبية الذي نستعيره من المصطلح الخلدوني، بحيث يعني الإحساس بالانتماء إلى جماعة فرعية داخل مجتمع أكبر، وما يترتب عليه من حميمية وثقة ومصالح مشتركة بالنسبة للجماعة. وعادة ما يتأسس انتماء العصبية على علاقات قربى الدم (الأسرة) أو «السلالة» (القبيلة) أو الجهة أو الإقليم أو الطائفة العرقية أو المذهبية أو الدينية أو اللغوية. أما على المستوى الفردي، فإن العصبية توجه سلوكه نحو تفضيل «الأقارب» على «الغريب» حتى ولو كان ذلك على حساب الكفاءة.

بالمقابل، فإن أي استعراض للتاريخ العربي الحديث يؤكد مدى هشاشة الممارسات الديمقراطية في المجتمع العربي. وبتعميم مشروع، يمكننا القول، إن هشاشة الديمقراطية لدينا تكمن في غياب طبقات حديثة وفاعلة في المجتمع العربي، طبقات يمكن أن تجني فائدة وأرباحاً من الممارسة الديمقراطية وقادرة على إرغام النخب الحاكمة على قبولها.

لكن ثمة سبب آخر أكثر خفاء... إنه انجذاب المواطن العربي إلى الجماعات الفرعية العشيرية (القبيلة والجهة والطائفة...). وهو ليس انجذاباً عاطفياً (كما قد يتصوره من يمارسه)، بل هو في حقيقة الأمر، انشداد عبر روابط تحقق المنفعة والحماية. ففي حين يجد المواطن في المجتمع العصري الحماية عبر مؤسسات فعالة (الشرطة والقضاء والضمان الاجتماعي...)، ومن ثم لا يجد صعوبة مثلاً في الانتقال من منطقة أو مدينة إلى أخرى... فإن مواطن المجتمعات التقليدية يجد صعوبة «نفسية» في الابتعاد عن أهله وذويه ومسقط رأسه، إلا إذا أرغمته الظروف القاسية جداً، مستنيراً بالمثل القائل «حزنك مع أهلك فرح»!

إن ديمومة البنى التقليدية هذه تشكل عائقاً مهماً لممارسة الديمقراطية في المجتمع العربي. فعلى مستوى المشاركة الفعلية، سينتخب المواطن أبناء عشيرته أو قبيلته أو ملته (سني وماروني وشيعي وقبطي...). وعلى مستوى الممارسة الفعلية، يبقى الحوار والتوازنات والتوترات بين السلطات التشريعية والتنفيذية، على المحاور التقليدية نفسها!.

٣ ـ الولاء قبل الكفاءة

السلوك العشيري ظاهرة عامة في مجتمعاتنا!... تأمل صلات القربى بين موظفي مصلحة حكومية ومديرها، وبخاصة إذا كان قد مضى عليه في موقعه سنوات عدة! النسيج الخفي هو الارتباط العشيري، والمبرر هو الولاء (ضمان تطبيق تعليمات المدير وكتمان أسراره وتجاوزاته) مقابل المعاملة اللينة. العشيرية تنخر جوف الممارسة الديمقراطية ونظام الإدارة معاً!

هذا السلوك التلقائي محكوم بمبادئ وقيم بدوية (في الأصل) تحض على تكافل ذوي القرابة في وجه الغير، وتكريس مفهوم المشيخة كمصدر للحكمة... وهي قيم تتعارض مع آليات الدولة الحديثة. تلك الموجهات السلوكية هي جزء من النظام القبلي، ذلك أن شحة الموارد والحاجة إلى الماء والكلأ والأرض للزراعة الموسمية، تتطلبان تجمعات صغيرة تتنقل في رقعة محدودة جغرافياً، كما تتطلبان درجة عالية نسبياً من الانضباطية تسمح بالترحال والدفاع. ففي جماعة صغيرة مرتحلة مهددة من الجار أو الوافد الغريب الذي قد يزاحمها على موارد الماء

والأرض، تصبح الزعامة الفردية (الشيخ) والولاء، آليات أساسية لأمن الجماعة وبقائها.

ولقد تطور المجتمع العربي في العصر الحديث في جوانب كثيرة كما نعلم. لكن التحول لم يكن بالجذرية التي نتوهمها. استوردنا الكثير، من نظام الإدارة إلى التعليم، إلى السيارة والهاتف، لكن المجتمع العربي بما في ذلك القطاع المديني (من مدينة) ما يزال يحتفظ بكثير من قيمه القديمة... قيم البادية!

التأثير السلبي في الإدارة والممارسة الانتخابية للعصبية واضح. ولكن هل تسعفنا هذه المفاهيم لتفسير ظاهرة أبعد، مثل «إقليمية الوحدويين في السلطة»؟

دواعي الوحدة العربية العملية كثيرة وبديهية، وقائمة من حلموا بها أو دعوا إليها طويلة. فلماذا لم تتحقق الدولة العربية القومية؟ التدخل الخارجي (بما في ذلك «الرجعية وأذناب الاستعمار»... وإسرائيل والشركات الاستثمارية)، عوامل عائقة ولا شك، يستغلها السياسي عادة لأنها تعينه في التمويه والمناورة. الظاهرة الأكثر مدعاة للحيرة هي انزلاق القيادات الوحدوية إلى مواقف أكثر تشبثاً بـ «الإقليمية»!

كيف نفسر انتهاء الأنظمة «الوحدوية» إلى التشبث بالإقليمية أكثر من «الرجعية» التي سبقتها؟ ليست الإدانة هي المقصد هنا. نحن نصادف صمت الفكر النهضوي العربي إزاء هذه الظواهر وتحاشي مواجهتها، لكننا لن نصل إلى حل إذا غفلنا عن الأسباب الأعمق للمشاعر الإقليمية. مثلاً، إن الوطن في داخل كل منا، لا يتجاوز أرض عشيرته، والحساسيات والخصومات المحلية (من الحاكم إلى رجل الشارع) وما يترتب عليها من شكوك، وبخل النخب الحاكمة بما أوتيت من ثروات وسلطات إقليمية (ولو كانت تلك النخب مستندة إلى شرائح صناعية لرأت جدوى الوحدة في تنويع مصادر الخام وتوسيع أسواقها).

في ضوء مفهوم العصبية نرى أن «إقليمية» الأنظمة القطرية، ليست نابعة من «رجعية» الحكام أو «انحرافهم» أو «سقوطهم في براثن الاستعمار»... بل على العكس: إن ما يسمى انحرافاً، هو في الواقع موقف أكثر اتساقاً مع الثقافة السائدة، كما أنه أكثر فعالية في إطار آليات الحكم والسلطة؟!

من دون العلم والصناعة سيبقى نسيج المجتمع القديم... ولذلك وجب تجاوزه، لا لأنه قديم وتقليدي، وإنما لأنه لا يتسق مع شروط النهضة التي نطمح إليها □

خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي

عباس فاضل السعدي

أستاذ في قسم الجغرافيا، كلية الآداب ـ جامعة بغداد.

مقدمـة

التنمية عملية تغيير لمرفق عام أو نشاط خدمي يتم التخطيط له بهدف زيادته ورفعه إلى مستوىً أعلى من مستواه السابق من أجل خدمة الإنسان وتحقيق غاياته. وعلى أساس ما تقدم فإن التنمية تعني عملية تحول ديناميكي لتحقيق أهداف مرجوة تتمثل بالحداثة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية التي تدفع بالمجتمع نحو التجديد(١).

وتتناول تنمية الموارد البشرية وفق مفهومها الشمولي جوانب مترابطة عديدة، تهدف إلى الارتقاء بالإنسان المنتج المستهلك باعتباره هدف النشاط الاجتماعي العام ووسيلته معاً. ويدخل ضمن هذا المفهوم لتنمية الموارد البشرية كل ما له علاقة بالسياسات السكانية المرتبطة بمختلف الجوانب الكمية منها والنوعية والهيكلية(٢).

ومن هذا المنطلق عُرّفت التنمية البشرية بأنها عملية توسيع نطاق خيارات الناس، مما يعني اهتماماً بالمشاركة الشعبية. وبهذا أصبح مفهومها ينصب على «تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس». وتنمية الجانب الأول تعني الاستثمار في قدرات البشر في مختلف المجالات بما فيها المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق. والتنمية من أجل الناس معناها ضمان توزيع ثمار النمو الاقتصادي المتحقق بعدالة. وتعني التنمية بواسطة الناس إعطاء كل امرىء فرصة المشاركة فيها(٣). ومنهم من عبّر عن ذلك المفهوم بأنه يعني المشاركة في ثمار التنمية وفي

---

(١) عباس فاضل السعدي، «التباين المكاني للتنمية وسكان الريف في منطقة أهوار جنوبي العراق،» **مجلة البحوث والدراسات العربية** (القاهرة)، العدد ٢١ (١٩٩٣)، ص ١٨٩.

(٢) منصور الراوي، **دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي** (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر؛ جامعة الموصل، ١٩٩١)، ص ١٩٧. انظر أيضاً: إحسان محمد الحسن وفاضل عباس الحسب، **الموارد البشرية** (الموصل: مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر؛ جامعة الموصل، ١٩٨٢)، ص ٧.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٣.

أعبائها واتخاذ القرارات الخاصة بها(٤).

وينصب الهدف الذي تسعى إليه التنمية البشرية على إشباع حاجات الإنسان المتنوعة في مختلف مراحل حياته بحيث يتمكن من تحقيق إنسانيته، وليس فقط إعداد قوى عاملة منتجة(٥).

وعندما تتوفر المعونة لأغراض التنمية البشرية ينبغي توجيهها إلى القضايا ذات الأولوية، مثل الصحة والتعليم الأساسي، والأمن البيئي، والحد من النمو السكاني، وتقليل التفاوت بين الريف والحضر، وتحقيق الأمن الغذائي. ووجود أهداف واضحة ومحددة في هذه المجالات من شأنه أن ينال تأييداً جماهيرياً وتشريعياً أكبر في البلدان المانحة، ولا سيما إذا ما تم تخصيص ما لا يقل عن خمس المعونة للاهتمامات البشرية ذات الأولوية، وهي تعادل ثلاثة أمثال النسبة الحالية البالغة ٦,٥ بالمئة(٦).

وعلى رغم أن مفهوم التنمية البشرية ينصب أساساً على التطور النوعي، غير أنه وفي المجال الديمغرافي بخاصة يؤدي بالنتيجة إلى تطور كمي وتطور هيكلي كذلك. فالتحسن النوعي للعنصر البشري، بفضل التنمية، يقود إلى جملة نتائج من بينها ارتفاع إنتاجية العمل، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومعالجة بعض المشاكل، عندما تبرز الحاجة إليها، ومنها مشاكل العمالة الأجنبية كما في أقطار الخليج العربي. ومن النتائج الأخرى ارتفاع القدرة على التكيف للظروف المستجدة والتطورات المختلفة. ان مثل هذه النتيجة سوف تعني من وجهة النظر الديمغرافية تضاؤل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تترتب على عملية الهجرة. وتساعد التنمية أيضاً على التطور الإيجابي للسلوك الديمغرافي للأفراد بحيث يصبح أكثر تطابقاً واستجابةً للتطورات الموضوعية للمجتمع المستندة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبخلاف ذلك تتفوق معدلات النمو السكاني على معدلات النمو الاقتصادي في معظم الأقطار النامية، وبذلك يصبح «التطور السكاني» نتيجة وليس سبباً للتطور الاقتصادي(٧).

وكنتيجة لما سبق فإن تحسناً هيكلياً للسكان سوف يتحقق سواء في مجال التوزيع العمري والنوعي للسكان، أو في مجال التوزيع الجغرافي أو المهني. ويترتب على ذلك جملة نتائج ديمغرافية إيجابية من بينها انخفاض نسبة الإعالة، وارتفاع نسبة المشاركة للعنصر النسوي في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتصبح الهجرة بمثابة عملية لإعادة توزيع السكان.

والوطن العربي منطقة تعد من أكثر المناطق حاجةً لتنمية مواردها البشرية في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فالإنتاج الزراعي مثلاً متدنٍ فيها، ونسبة القوى العاملة في الزراعة منخفضة، ولم يتم استبدالها بآلات كما هي الحال في الدول المتقدمة. لذلك تنخفض إنتاجية العامل العربي إلى ٦٩٢٨ دولاراً وهي أقل من المتوسط العالمي حيث تكوّن ٧٧ بالمئة من مستواه(٨). وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد العربي من الناتج الإجمالي الحقيقي (بالدولار

---

(٤) عادل حسين [وآخرون]، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٤٧.

(٥) حسان محمد حسان، «التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم ـ المؤشرات ـ الأوضاع»، **شؤون عربية** (القاهرة)، العدد ٧١ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٢)، ص ١٨٠.

(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣**، ص ٧.

(٧) الراوي، **دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي**، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٨) United Nations Development Programme [UNDP] and Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA], *Human Development in the Arab World* (New York, 1995), p. 208.

بحسب تعادل القوة الشرائية) من ١٣١٠ إلى ٤٦٤٥ دولاراً خلال المدة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٣، إلا أن هذا النصيب لا يتجاوز أربعة أخماس المتوسط العالمي ولا يزيد على ٣٠ بالمئة من متوسط نصيب الفرد في الدول الصناعية. والأسوأ من ذلك وجود مدى شاسع ما بين قطر وآخر. فقد يصل المدى إلى أكثر من ٢٩ ضعفاً ما بين جيبوتي وقطر. كل ذلك يتطلب القيام بتنمية بشرية في أقطار الوطن العربي، وقد يساعد توفير التعليم بأنواعه القيام بهذه المهمة.

وعليه يتحدد هدف البحث بتشخيص مؤشرات التنمية البشرية في الوطن العربي، والكشف عن تباينها المكاني، إذ يساعد ذلك على رفع مستوى التنمية المشار إليها وتقليل الفوارق بين السكان، وتقليص المدى ما بين قطر وآخر.

ولكون مؤشرات التنمية البشرية عديدة (ديمغرافية، اقتصادية، صحية، تعليمية، غذاء... إلخ)، لذا يقتصر البحث على المؤشرات الديمغرافية فقط، على أن تعالج بقية المؤشرات في بحث آخر. وقد أكدت هذه الدراسة على خصائص المؤشرات المدروسة، وبيان أهميتها، وتوزيعها المكاني، إذ ان ذلك يساعد على تشخيص مشاكلها تمهيداً لعلاجها وتنميتها.

ويعتمد المنهج التحليلي المكاني المستخدم في هذه الدراسة على تحليل البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، والاستعانة بأحدث البيانات التي أمكن الحصول عليها من مصادر أخرى. وتم تصنيف الأقطار العربية إلى مجاميع مناسبة لها خصائص ديمغرافية مشتركة، وذلك باستخدام مقاييس كمية من بينها الدرجات المعيارية واختبار (t)[٩].

أولاً: التوزيع الجغرافي والتحضر

إن عرض الملامح الديمغرافية الأساسية للوطن العربي يوضح بجلاء حاجة سكانه إلى تنمية بشرية لخلق التحسن النوعي للعنصر البشري. فالوطن العربي، على رغم أن مساحته واسعة، تزيد على ١٤ مليون كلم^{٢}، إلا أن عدد سكانه لا يتناسب وهذه المساحة. فقد ازداد العدد من ٩٠ مليوناً إلى ٢٥٠ مليون نسمة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٤، ويتوقع أن يصل العدد إلى ٢٧٠ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠[١٠]، وإلى ٤٤٩ مليون نسمة سنة ٢٠٢٠ وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة[١١].

ويتركز أكبر تجمع سكاني عربي في مصر حيث يقطن فيها أقل من ربع سكان الوطن العربي. وإذا أُضيف إليها سكان السودان يصبح وادي النيل يشكل أكثر من ثلث السكان. وبإضافة أقطار المغرب العربي الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب) تصبح خمسة أقطار عربية، وتقع جميعها في أفريقيا، تضم أكثر من نصف سكان الوطن العربي. ويتوزع النصف الآخر في

---

(٩) معادلة الدرجة المعيارية هي: د = $\frac{\text{س} - \text{سَ}}{\text{ع}}$ حيث أن س = أي قيمة من قيم المتغير، سَ = الوسط الحسابي لقيم المتغير، ع = الانحراف المعياري، أما اختبار (t) فيتم التصنيف على أساس الفرضية القائلة بعدم وجود تباين بين كل قطر (للظاهرة المدروسة) والمتوسط الحسابي لإجمالي الوطن العربي وذلك بتطبيق المعادلة:

ت = $\frac{\text{س} - \text{سَ}}{\text{ع}/\sqrt{\text{ن}}}$ وهي نفس الرموز بمعادلة الدرجة المعيارية علماً أن $\sqrt{\text{ن}}$ = الجذر التربيعي لعدد المشاهدات. وبعد أن تستخرج قيمة (ت) تقارن بمستوى ثقة ٩٩ بالمئة أو ٩٥ بالمئة بدرجات حرية معلومة (حسب مشاهدات منطقة الدراسة) ثم توجد القيمة الجدولية وعلى أساسها تصنف إلى ثلاثة مستويات: أعلى من المتوسط الحسابي، قريبة من المتوسط الحسابي، ودون المتوسط المذكور.

(١٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣**، الجدول رقم (٢٣).

(١١) ESCWA, UNFPA and League of Arab States, Arab Population Conference, Amman, 4-8 April 1993, Second Amman Declaration on Arab Population Conference, p.1.

بقية الأقطار العربية، ومنها أربعة أقطار عربية آسيوية (العراق، وسوريا، والسعودية، واليمن) يتركز فيها أكثر من ربع السكان (٢٧ بالمئة) تبعاً لعام ١٩٩٤.

إن عدم تناسب عدد سكان كل قطر ومساحته انعكس على تباين الكثافات من مكان لآخر. ففي الأقطار ذات المساحات الصغيرة ترتفع فيها الكثافة إلى أرقام عالية تصل في البحرين إلى ٧٩١ نسمة/كلم^{٢}، أي بأكثر من متوسط الوطن العربي البالغ ١٧ نسمة/كلم^{٢} بنحو ٤٦ مرة، بينما تنخفض الكثافة في الأقطار التي تضم مساحات شاسعة كما في ليبيا أو السعودية إلى ٣ نسمة/كلم^{٢} في الأولى، وإلى ٨ نسمة/كلم^{٢} في الثانية(١٢).

أما التحضر فإن نسبته تتجه نحو الارتفاع بدرجات سريعة بسبب هجرات السكان المتواصلة من الريف إلى المدن، واستمرار ارتفاع معدلات المواليد مقابل انخفاض تدريجي للوفيات. فبعد أن كانت النسبة المذكورة تبلغ ٣٠ بالمئة سنة ١٩٦٠، وهي بقدر المتوسط العالمي حينذاك، ارتفعت في عام ١٩٩٣ إلى ٥٠ بالمئة فأصبحت أكثر من المتوسط العالمي البالغ ٤٤ بالمئة. وتزيد نسبة التحضر عن متوسط الوطن العربي في جميع الأقطار العربية باستثناء عُمان واليمن ومصر والسودان والصومال والمغرب.

وسجل نمو السكان الحضر معدلاً قدره ٤,٤ بالمئة خلال المدة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٣، يتوقع أن ينخفض إلى ٣,٥ بالمئة في الفترة (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠). وتبقى أقطار الخليج العربي ذات معدلات نمو مرتفعة خلال المرحلة الحالية وأكثر من معدل إجمالي الوطن العربي باستثناء البحرين، ويرتفع المعدل أيضاً في كل من العراق وليبيا والجزائر وموريتانيا وجيبوتي. كما يتساوى أو يقل المعدل في بعض أقطار بلاد الشام ومصر وتونس والمغرب والصومال عن المعدل العام. وشهدت كل من اليمن والسودان ارتفاعاً في معدل نمو السكان الحضر فيها، بحيث جاوز معدل نمو إجمالي الوطن العربي على رغم أن نسبة التحضر فيها سنة ١٩٩٣ كانت أقل من إجمالي نسبة التحضر في الوطن العربي.

وبلغت نسبة السكان في المدن التي يزيد سكانها على مليون نسمة في عموم الوطن العربي نحو ٣٨ بالمئة من إجمالي السكان الحضر عام ١٩٩٠، وهي أكثر من نسبة المتوسط العالمي ومتوسط البلدان النامية. ويزيد على هذه النسبة كل من الكويت وسوريا وليبيا ومصر، وتقل عنها بقية الأقطار العربية.

وإذا نظرنا إلى نصيب «المدن الكبرى» ـ التي يتجاوز سكانها نصف مليون نسمة ـ من مجموع السكان الحضريين نجد أن هناك نسبة عالية من التمركز تصل في بعض الأحيان إلى ٧٩ بالمئة من مجموع السكان الحضريين كما هو الحال في لبنان و٦٤ بالمئة في ليبيا و٥٥ بالمئة في العراق و٣٩ بالمئة في مصر و٣٧ بالمئة في الأردن. وهذا التكدس المستمر في العواصم والمدن العربية الكبرى يؤدي إلى تدهور مستمر في نوعية الحياة، نتيجة الضغط على المرافق القائمة، وبالتالي عجز المرافق العامة عن الوفاء بالحاجات الأساسية للسكان، ناهيك عن تآكل الأحزمة الخضراء في المدن العربية الكبرى(١٣).

---

(١٢) عباس فاضل السعدي، «تباين توزيع السكان في الوطن العربي،» **دراسات عربية**، السنة ٢٩، العددان ٥ ـ ٦ (آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٩٣)، ص ٥٦. انظر أيضاً: United Nations [UN], *Demographic Yearbook, 1994* (New York: UN, 1996), table no. (3).

(١٣) إبراهيم سعد الدين، محرر، **التنمية العربية**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢٣١.

ويمكن تمييز ثلاثة مستويات لدرجات التحضر في الوطن العربي على أساس اختبار قيمة (t) وهي كما يلي:

١ ـ الأقطار ذات المعدل المرتفع للتحضر (أعلى من ٧٥ بالمئة): وتشمل أساساً ما يُعرف بدول المدينة (City State) كما في أقطار الخليج العربي ما عدا عُمان، وكذلك في ليبيا وجيبوتي ولبنان.

ومما يميز التحضر في أقطار الخليج العربي أنه لا يرتبط بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بقدر ارتباطه بالتحول الديمغرافي. ويتصف بالتمركز الشديد في المدينة الواحدة الرئيسة، وسيطرة العامل الاقتصادي المنفرد (مورد النفط) كعامل رئيس، بالإضافة إلى ظاهرة العمالة الوافدة غير المستقرة. وتعد مجتمعات الخليج العربي من المجتمعات المستحدثة التي أخذت بأسباب التحديث خلال العقود الثلاثة الأخيرة، بعد أن كانت سمتها الثقافة البدوية، والبناء الاجتماعي القبلي، وتقسيم العمل البسيط الذي يعتمد على الصيد البحري والبري والتجارة البسيطة[١٤].

٢ ـ الأقطار ذات المعدل المتوسط للتحضر (٤٠ ـ ٧٥ بالمئة): تشمل الأقطار التي يتزايد فيها معدل التحضر بدرجات عالية، وإن كان أقل من المجموعة الأولى، وتتمثل بالعراق والأردن وسوريا ومصر وأقطار المغرب العربي ومن ضمنها موريتانيا التي قفز معدل تحضرها من ٦ بالمئة إلى ٥١ بالمئة خلال المدة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٣[١٥].

٣ ـ الأقطار المتدنية التحضر (أقل من ٤٠ بالمئة): تشمل الأقطار التي يغلب عليها الطابع الريفي، وهي عمان واليمن والسودان والصومال.

الخريطة رقم (١)
نسبة التحضر في الوطن العربي (١٩٩٢)

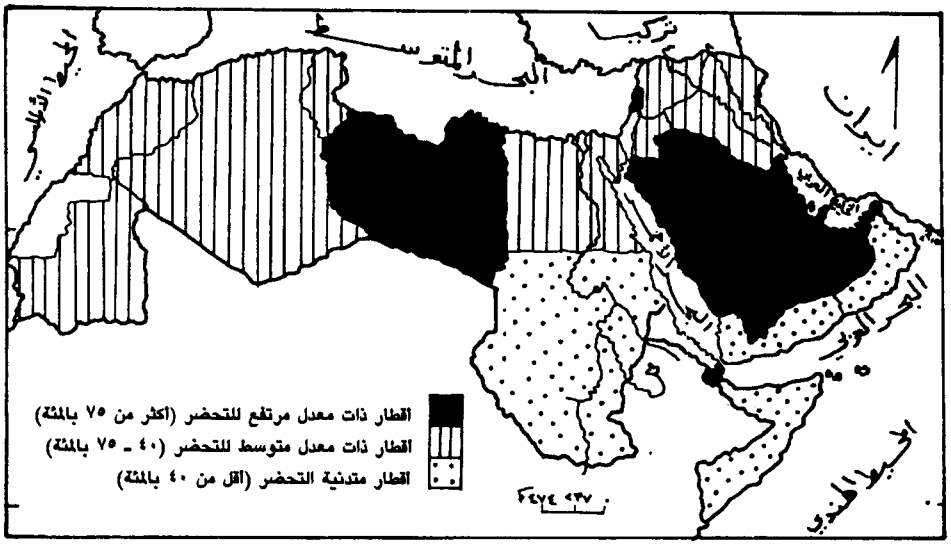

(١٤) إسحق يعقوب القطب، **خصائص النمو الحضري في دول الخليج العربي** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ١٨٢.

(١٥) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1996* (New York: Oxford University Press, 1996), table no. (20).

يتضح مما تقدم أن هناك اتجاهاً قوياً نحو تزايد النمو الحضري في أقطار الوطن العربي. فقد ارتفعت نسبة القاطنين في المدن في أغلب الأقطار العربية منذ عام ١٩٦٠، خصوصاً الأقطار المصدرة للنفط مثل ليبيا والإمارات، وكذلك العربية السعودية التي تغيرت من مجتمع ريفي بحيث لا تزيد فيه نسبة القاطنين في المدن على ٩ بالمئة عام ١٩٥٠ إلى مجتمع حضري ارتفعت فيه النسبة إلى ٧٩ بالمئة عام ١٩٩٣، وذلك نتيجةً لتوطين البدو، وزيادة الهجرة إلى المدن، ورفع مستوى المراكز القروية إلى مراكز حضرية.

وتختلف طبيعة التحضر في أوروبا عنها في الوطن العربي، ففي الأولى نجد التحضر موازياً للتحديث وللتقدم الحضاري. وهو ليس كذلك في الوطن العربي، حيث إن التحضر ينتج من تضخم حجم المدن أكثر منه تغيراً موازياً في درجة التحديث.

ثانياً: النمو وتنظيم الأسرة

يبلغ معدل النمو السنوي للسكان في الوطن العربي للمدة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٣ نحو ٢,٨ بالمئة، وعلى أساس هذا المعدل يتوقع أن يتضاعف عدد السكان في عام ٢٠٢١. وتشير التوقعات المستقبلية إلى انخفاض معدل النمو المذكور إلى ٢,٥ بالمئة إبان المرحلة القادمة (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠).

ويعد معدل النمو للمرحلة المعاصرة مرتفعاً قياساً بمعدل نمو البلدان النامية البالغ ٢,٢ بالمئة والمتوسط العالمي ١,٩ بالمئة، ويزيد على متوسط الوطن العربي في جميع الأقطار العربية الواقعة في قارة آسيا باستثناء لبنان (١,٣ بالمئة). أما اليمن فهي بقدر المتوسط المذكور. ويرتفع المعدل بدرجة عالية في أقطار الخليج العربي (٣,٨ ـ ٩,٥ بالمئة). ويقل معدل النمو في جميع الأقطار العربية الواقعة في أفريقيا عن ٢,٨ بالمئة باستثناء ليبيا وجيبوتي. أما الجزائر فيتساوى معدلها مع متوسط الوطن العربي، ويعود ارتفاع معدل النمو في أقطار الوطن العربي إلى تحسن الأحوال الاقتصادية والصحية، بالإضافة إلى عامل الهجرة الخارجية إليها ولا سيما إلى الأقطار النفطية.

ومن خلال عرض موقف الأقطار العربية إزاء تنظيم الأسرة ووسائل انتشار منع الحمل، يلاحظ وجود تباين مكاني حول ذلك الموقف. فقد سمحت نصف الأقطار العربية والتي تضم نحو ثلاثة أرباع السكان باستعمال الوسائل الحديثة لتنظيم النسل، كما هيأت دعماً مباشراً لتوفيرها وتوزيعها[١٦].

وقد بلغ معدل انتشار وسائل منع الحمل في عموم الوطن العربي للفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٣) نحو ٣٤ بالمئة وهو أقل من المتوسط العالمي ومتوسط الدول الصناعية والدول النامية. ويرتفع المعدل إلى ما بين ٥٠ ـ ٥٣ بالمئة في كل من البحرين وتونس، وينخفض إلى أدنى نسبة له في كل من موريتانيا والصومال واليمن وعمان والسودان بما يتراوح ما بين ١ ـ ٩ بالمئة، وما بين ٣٢ ـ ٤٧ بالمئة في كل من الكويت وقطر والأردن ومصر والجزائر والمغرب[١٧].

---

(١٦) محمد علي فاعور، «سياسات الخصوبة في العالم العربي،» **النشرة السكانية** (الاسكوا، بغداد)، العدد ٣٢ (حزيران/يونيو ١٩٨٨)، الجدول رقم (٤)، ص ٧٣.

(١٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، الجدول رقم (٢٣)، و **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥** (القاهرة: دار العالم العربي للطباعة، ١٩٩٥)، الجدول رقم (١٦)، و UNDP, Ibid., table no. (21).

ومن بين الأقطار المذكورة ليس هناك سوى ثلاثة منها، لها برامج قومية لتنظيم الأسرة. ولم تعد وسائل منع الحمل صعبة المنال في الأقطار العربية باستثناء ليبيا والسعودية. كما لا يحظى استعمال موانع الحمل بأي دعم حكومي في الصومال وأقطار الخليج العربي باستثناء البحرين التي تسعى مع حكومات جيبوتي ولبنان إلى تدعيمه بصفة غير مباشرة.

ويعد سن الزواج من بين المتغيرات المؤثرة في تنظيم الأسرة، إذ يؤدي خفض هذه السن إلى إطالة العمر الإنجابي للمرأة والعكس صحيح. وعموماً يعد متوسط سن الزواج منخفضاً في عموم الوطن العربي (٢١,٢ سنة عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) قياساً بالبلدان الصناعية التي تزيد على المتوسط المذكور بنحو ٢,٣ سنة. ويقل العمر عند أول زواج في جميع الأقطار التي توفرت عنها البيانات عن متوسط الوطن العربي باستثناء الكويت والأردن ومصر والسودان وتونس والمغرب.

وهناك اتجاه واضح لرفع سن الزواج للأجيال الحديثة مقارنةً بالأجيال السابقة. فقد ارتفع سن الزواج أربع سنوات في تونس والمغرب، وثلاث سنوات في مصر والأردن، وحوالى سنة ونصف في سوريا والسودان، وأقل من سنة في اليمن وموريتانيا[١٨]. ومن بين أسباب هذا الارتفاع غلاء المعيشة، وتعدد لوازم الأسرة بالنسبة للزوج، وتعليم البنت وتطلعها لحياة عصرية أكثر من الأجيال السابقة.

١ ـ الخصوبة

تشير البيانات المتيسرة عن الخصوبة إلى عدم حدوث تغير كبير في مستوياتها منذ عام ١٩٦٠ في ١٢ قطراً عربياً، وأن ١١ قطراً منها شهدت أعلى معدلات للنمو السكاني في العالم[١٩].

وظلت معدلات الخصوبة الكلية تزيد على متوسط الوطن العربي البالغ ٤,٩ طفل/امرأة في أكثر من نصف الأقطار العربية حتى عام ١٩٩٢، منها خمسة أقطار يزيد فيها المعدل على ٦ أطفال. ولم تنخفض مستويات الخصوبة خلال العقود الثلاثة الماضية سوى في تسعة أقطار عربية: أربعة منها تتراوح نسبة الانخفاض فيها ما بين ٥٠ ـ ٥٤ بالمئة (وهي تونس ولبنان والكويت والبحرين)، أما الأقطار الخمسة المتبقية فقد تراوحت نسبة الانخفاض فيها ما بين ٦٠ ـ ٦٩ بالمئة وتشمل كل من مصر والمغرب وقطر والإمارات والجزائر.

وقد بينت دراسة فريد (Farid) التفاوت الحاصل في مستويات الخصوبة الحالية في الوطن العربي، والتفاوت في مقدار انخفاضها[٢٠]. وهي على العموم تتميز بارتفاعها متمثلةً بمعدل المواليد الخام الذي يزيد على ٣٤,٢ بالألف في جميع الأقطار العربية باستثناء تسعة منها،

---

(١٨) عبد الرحيم عمران، **سكان العالم العربي: حاضراً ومستقبلاً** (نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ١٩٨٨)، ص ٢٠٣.

(١٩) United Nations [UN], *World Population Prospects: Estimates and Projects as Assessed in 1982* ([New York]: United Nations Publications, 1985), Sales No. E 83, X III, 5.

(٢٠) Samir Farid, «Trends and Projections of Fertility in the Arab World», paper presented at: Arab Conference on Population Policies, Arab Demographers Associations and League of Arab States, Population Research Unit, Tunisia, 9-13 March 1987.

حيث يقل المعدل فيها عن الرقم المشار إليه عام ١٩٩٣ وتشمل: لبنان ومصر وأقطار المغرب العربي وأقطار الخليج العربي (عدا عُمان والسعودية).

معدل المواليد والوفيات في مجاميع الأقطار العربية ذات الخصائص الديمغرافية المشتركة

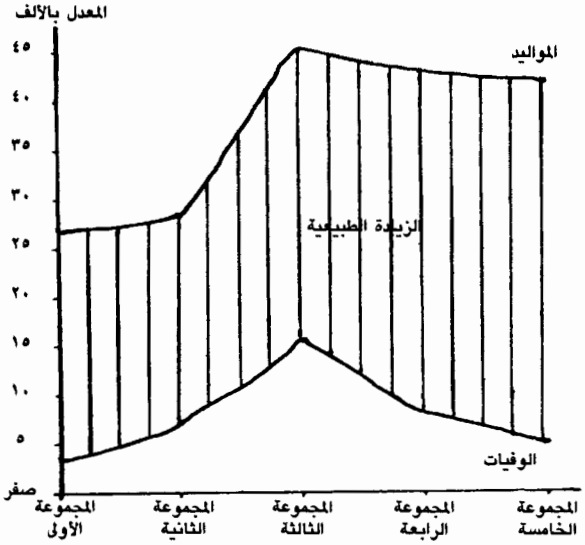

ويبدو أن تطبيق برامج تنظيم الأسرة من قبل الحكومات وارتفاع مستوى المعيشة والتعليم الذي يؤخر سن الزواج ودخول المرأة ميدان العمل، كان لها أكبر الأثر في ذلك الانخفاض. وقد تكون للحروب التي خاضتها مصر والحرب الأهلية في لبنان دور آخر في انخفاض مستوى الخصوبة فيهما.

٢ ـ الوفيات والعمر المرتقب

يتباين مستوى الوفيات بين الأقطار العربية، ويتمثل أدنى مستوى في عام ١٩٩٣ في أقطار الخليج العربي والعراق وبلاد الشام، بالإضافة إلى تونس والجزائر حيث يتراوح المعدل ما بين ٢ ـ ٧ بالألف ويرتفع إلى ٨ بالألف في كل من مصر وليبيا والمغرب وما بين ١٣ ـ ١٩ بالألف في القرن الأفريقي (الصومال وجيبوتي) وموريتانيا واليمن والسودان[٢١].

وعموماً ينخفض معدل الوفيات أو يكون بمستوى متوسط في الأقطار النفطية، ويرتفع في الأقطار الأخرى، إذ تمكنت الأقطار النفطية من استثمار مبالغ كبيرة في مجالات الخدمات الصحية، وزيادة عدد المراكز الطبية وتحسين مستوى الغذاء، ورفع مستوى المعيشة، وتوفير السكن المناسب، ونشر الخدمات التعليمية، ولا سيما في تلك الأقطار التي تتميز بقلة عدد سكانها. لهذا سجل مؤشر متوسط العمر المرتقب عند الولادة، الذي يعكس المستوى الصحي

---

(٢١) UNDP, *Human Development Report, 1996*, table no. (21), and صندوق الأمم المتحدة للسكان، **وضع السكان في العالم عام ١٩٩٠** (نيويورك: [الصندوق]، ١٩٩٠)، ص ٤٥ ـ ٤٧.

والاجتماعي، في بعض تلك الأقطار (النفطية) مستويات متقاربة مع مستويات الدول المتقدمة مثل الكويت والبحرين والإمارات وقطر (٧٠ ـ ٧٣ سنة)[٢٢]، ارتفع في بعضها إلى ٧٥ سنة في عام ١٩٩٣، حيث تمتعت هذه الأقطار بظروف عيش أكثر رغداً وأقل شظفاً عن ذي قبل.

وفي عموم الوطن العربي بلغ العمر المرتقب عند الميلاد ٦٢,٨ سنة عام ١٩٩٢، وهو أقل من المتوسط العالمي ومتوسط الدول النامية والصناعية. وقد ارتفع هذا العمر بمقدار ١٧,٦ سنة عن عام ١٩٦٠، وشملت الزيادة جميع الأقطار العربية، ولكن بدرجات متفاوتة. ففي عُمان والسعودية تراوحت الزيادة ما بين ٢٥ ـ ٢٩,٥ سنة وهي أعلى زيادة، في حين تراوحت الزيادة في بعض أقطار المغرب العربي والأردن ما بين ١٩ ـ ٢٢ سنة، وبعض أقطار الخليج العربي والعراق وسوريا ومصر ما بين ١٥ ـ ١٧,٥ سنة، وفي القرن الأفريقي والسودان واليمن ما بين ١١ ـ ١٤ سنة[٢٣]. وتنخفض الزيادة كثيراً في لبنان حيث تبلغ ٨,٩ سنة، ذلك أن لبنان كان بعمر مرتقب مرتفع نسبياً خلال المرحلة الأولى، وأثرت فيه أحداث الحرب الأهلية خلال المرحلة الثانية، مما جعل الزيادة فيه متدنية.

ويلاحظ أن الإناث يفقن الذكور منذ الستينيات في توقع الحياة بعدة سنوات، وأن الفرق يزيد مع الزمن. ويصل العمر المتوقع للمرأة في عموم الوطن العربي (سنة ١٩٩٠) نحو ٦٣,٦ سنة. والمجال لا يزال مفتوحاً للتقدم الصحي، خصوصاً في الأقطار ذات التوقعات الوسطى أو المنخفضة.

٣ ـ التوزيع العمري والقوى العاملة

بلغت نسبة مَنْ هم دون ١٥ سنة من العمر ٤٤ بالمئة من مجموع سكان الوطن العربي، بحسب تقديرات الأمم المتحدة عام ١٩٨٥. وتعد هذه النسبة مرتفعة بالمقارنة مع المعدل العالمي الذي يقدر بنحو ٣٤ بالمئة و٢٢ بالمئة في الدول المتقدمة و٣٨ بالمئة في الدول النامية. وهذا يعني ارتفاع نسبة الإعالة في عموم الوطن العربي. وتعد نسبة السكان الذين بلغوا سن ٦٥ سنة فأكثر منخفضة، وتقدر بحوالى ٣ بالمئة من مجموع السكان مقابل ١١ بالمئة في الدول المتقدمة و٤ بالمئة في الدول النامية[٢٤].

أما **القوى العاملة** فإنها تنحصر ضمن فئة من السكان تمثل عرض العمل من أجل إنتاج السلع أو تقديم الخدمات الاقتصادية وبلغت عمراً أدنى يختلف بحسب الأقطار والمجتمعات وفقاً للتطور الاجتماعي الذي بلغه كل قطر[٢٥].

وتعد نسبة السكان العاملين من إجمالي السكان مؤشراً مهماً يعكس البنية الاقتصادية للبلد. وبهدف دعم هذه البنية ورفع مستوى المعيشة وزيادة دخل الفرد تولي الحكومات

---

(٢٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧**، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٥٨.

(٢٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥**، الجدول رقم (٤).

(٢٤) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، **كتاب مرجعي في التربية السكانية** (عمان: الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، ١٩٩٠)، ج ٦: **السكان والصحة والتغذية في الوطن العربي**، ص ٩٤.

(٢٥) الشاذلي طريفة، «القوى العاملة في تونس: مفهومها وأهم خصائصها ـ تعداد ١٩٧٥،» في: **القوى العاملة والاستخدام في بلدان المغرب العربي** ([د. م.]: منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، ١٩٨٢)، ص ٦٢.

وخططها التنموية عنايتها الكاملة لتوفير فرص العمل لكل طالبيه[٢٦].

والتنمية البشرية الخاصة بالقوى العاملة تتطلب التأكيد على تنمية المهارات الضرورية في المجتمع المحلي المعني، والاهتمام بالتطورات التقنية الخاصة بالعمالة (الميكنة)، وزيادة تشغيل الإناث كوسيلة لتحسين دخل الأسرة، وتشجيع نمط الأسرة الأصغر حجماً[٢٧].

ولما كان حجم فرص العمل ونمطها يعتمدان على بنية وحجم اقتصاد المستوطنة المعنية بالتطوير، لذا تعد سياسات التنمية الريفية الشاملة بما فيها تنمية الصناعات الزراعية الريفية هي النهج العملي المفضل القابل للتطبيق للحد من الهجرة الريفية إلى المدن، مما يتعين تكييف تنمية القوى العاملة لصالح تكوين المهارات والقدرات المناسبة للتنمية الريفية الشاملة.

وعلى مستوى الوطن العربي بلغت نسبة القوى العاملة من إجمالي السكان للمدة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ نحو ٢٨,٢ بالمئة، وهي أقل من المتوسط العالمي ومتوسط الدول النامية والصناعية. وإذا ما استثنينا عُمان التي تتساوى نسبتها مع المعدل العام، فإن الأقطار التي ترتفع نسبتها عن هذا المعدل تتمثل في جميع الأقطار العربية باستثناء العراق والأردن وسوريا واليمن وليبيا والجزائر.

أما العمالة الأنثوية فإن تعدادات السكان عادةً ما تُضيف الإناث ضمن القوى العاملة طالما أنهن يمارسن عملاً خارج المنزل. ويتأثر دخول المرأة لسوق العمل بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية مرتبطة في ذلك بمدى مكانة المرأة في المجتمع وحالتها المدنية ومستوى التعليم الذي بلغته، والدور الذي تلعبه في النشاط الاقتصادي[٢٨].

وقد بلغت نسبة الإناث العاملات نحو ١٧ بالمئة من إجمالي القوى العاملة العربية، وهي أقل من نسبة ما يماثلها في العالم والبلدان النامية والصناعية. وترتفع عن النسبة المذكورة في جميع الأقطار العربية باستثناء: عمان وقطر والإمارات والسعودية والأردن واليمن وليبيا والجزائر، وأقل نسبة لها في قطر والسعودية (٧ بالمئة) وأعلى نسبة في الصومال. وقد تكون هجرة أعداد كبيرة من الذكور إلى خارج الصومال سبباً في رفع تلك النسبة من الإناث العاملات.

أما القوى العاملة العربية التي تشتغل بالزراعة فإن نسبتها كانت تبلغ ٥٩ بالمئة في عام ١٩٦٥، انخفضت إلى ٤٠ بالمئة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢، وهي أقل من المتوسط العالمي. وترتفع عن تلك النسبة في كل من: السعودية وعمان واليمن والمغرب وموريتانيا والسودان ومصر والصومال حيث تزداد أهمية الزراعة في هذه الأقطار. وتتراوح النسبة فيما بين ٢٠ ـ ٢٦ بالمئة في كل من سوريا وتونس وليبيا. أما بقية الأقطار العربية فأهمية الزراعة فيها أقل.

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة النساء في القوى العاملة الزراعية العربية منخفضة، إلا أن الدراسات التي أُجريت في بعض مناطق الوطن العربي قد بينت بأن مساهمة النساء أعلى مما

---

(٢٦) عباس فاضل السعدي، «التحليل الجغرافي الكمي للمتغيرات المرتبطة بتباين وفيات الأطفال الرضع في اليمن،» **دراسات عربية**، السنة ٣٠، العددان ٩ ـ ١٠ (تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٩٤)، ص ٧٢.

(٢٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي: الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات**، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠)، ص ٢٥٦.

(٢٨) فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية السكان**، ط ٢ (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٠)، ص ٤٣٩.

تشير إليه تلك الإحصاءات في المناطق التي ترتفع فيها هجرة الذكور من الريف كما في اليمن[٢٩]. ومن أسباب عدم توفر البيانات الكافية عن الإناث أن معظم عملهن يكون دون أجر في أراضي العائلة، أو موسمي لا يمكن حصره في التعداد الزراعي.

إن انخفاض نسبة العاملين في الزراعة بين المدتين دليل على ارتفاع نسبة التحضر وتحول كثير من العاملين من قطاع الزراعة إلى قطاعي الصناعة والخدمات. ففي مجال الصناعة ارتفعت نسبة العاملين فيها من ١٥ بالمئة سنة ١٩٦٥ إلى ٢١ بالمئة في عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ بزيادة قدرها ٥٠ بالمئة.

وترتفع نسبة العاملين في الصناعة خلال المرحلة المعاصرة عن متوسط الوطن العربي في أربعة أقطار خليجية (قطر والكويت والإمارات وعمان) وأقطار بلاد الشام وأقطار المغرب العربي باستثناء موريتانيا، وتقل النسبة في بقية الأقطار العربية باستثناء مصر التي تتساوى نسبتها مع المتوسط العام.

أما العاملون في الخدمات فقد ازدادت نسبتهم بين المدتين من ٢٦ بالمئة إلى ٣٩ بالمئة. وترتفع النسبة عن معدل الوطن العربي في بعض أقطار الخليج العربي وبلاد الشام وبعض أقطار المغرب العربي. وتقل النسبة عن المتوسط العام في الأقطار العربية الأخرى مثل عُمان والسعودية واليمن والسودان وموريتانيا والصومال والمغرب.

خاتمة

أوضحت الدراسة أن الوطن العربي من الأقاليم التي يرتفع فيها معدل النمو السكاني والخصوبة والزيادة الطبيعية، وينخفض فيها العمر المرتقب للإنسان عند الميلاد ونسبة القوى العاملة (من إجمالي السكان)، وكذلك الدخل الفردي قياساً بالمستويات العالمية والدول الصناعية. أما التحضر فهو مع كونه يزيد على المتوسط العالمي والدول النامية، إلا أنه يعد منخفضاً قياساً بالدول الصناعية. وهو ينتج من تضخم حجم المدن أكثر من ارتباطه بالتحديث.

وقبل التطرق إلى ما انتهت إليه هذه الدراسة من وجود مجاميع من بعض الأقطار العربية بحسب خصائصها الديمغرافية، لا بد من الإشارة إلى أن تقرير التنمية البشرية لعامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ قد صنف دول العالم ومن ضمنها الأقطار العربية إلى ثلاثة مجاميع: تنمية بشرية عالية ومتوسطة ومنخفضة[٣٠].

وفي ضوء التصنيف المذكور أصبحت البحرين والإمارات وقطر والكويت ضمن أقطار التنمية البشرية العالية، وكل من اليمن والسودان وموريتانيا وجيبوتي والصومال ضمن أقطار التنمية البشرية المنخفضة. وما تبقى، وعددها ١١ قطراً، ضمن التنمية البشرية المتوسطة، وغالبية هذه الأقطار تقع في آسيا العربية.

أما هذه الدراسة فقد توصلت إلى تصانيف مغايرة أحياناً لبعض مؤشرات التنمية البشرية

---

(٢٩) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، **السكان والصحة والتغذية في الوطن العربي**، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٣٠) اعتمد التصنيف على مقياس أطلق عليه اسم دليل التنمية البشرية، واختير له ثلاثة مؤشرات هي: طول الأجل والمعرفة والدخل. لمزيد من التفاصيل، انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥**، ص ١٣٤ ـ ١٣٥، و UNDP, *Human Development Report, 1996*.

في الجانب الديمغرافي. فقد أظهرت وجود خصائص ديمغرافية مشتركة لجاميع من بعض الأقطار العربية[٣١]، كما في بعض أقطار الخليج العربي (الكويت وقطر والإمارات وإلى حد ما البحرين) حيث تتميز بانخفاض معدل الخصوبة الكلية، والزيادة الطبيعية فيها بين متوسطة إلى منخفضة، ومعدلات نموها مرتفعة، كذلك يتميز العمر المرتقب ونسبة التحضر ونسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان بارتفاعها.

ويزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه المجموعة **الأولى** بأكثر من مثيله في الوطن العربي والبالغ ٤٦٤٥ دولاراً بنحو أربع مرات. فهي بلاد نفطية، وأعداد السكان فيها قليلة (٢ بالمئة من سكان الوطن العربي).

ومجموعة **ثانية** تضم كل من لبنان ومصر وتونس والمغرب، وتتصف بانخفاض معدلات نموها. كما أن الزيادة الطبيعية ومعدل الخصوبة الكلية فيها متدنية، ونسبة القوى العاملة في مستوى متوسط. وتتصف هذه المجموعة بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي البالغ ٣٥٨٠ دولاراً. وأقطار هذه المجموعة زراعية، وتضم ٣٨ بالمئة من مجموع سكان الوطن العربي.

ومجموعة **ثالثة** تضم اليمن والسودان وموريتانيا والصومال، وتتصف بانخفاض معدلات النمو، والزيادة الطبيعية فيها بين متوسطة إلى مرتفعة. ويتميز العمر المرتقب والتحضر بانخفاضهما. وتعد هذه المجموعة من أفقر الأقطار العربية، إذ يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو ١٤٤٨ دولاراً، أي بما لا يزيد على ثلث نصيب الفرد في الوطن العربي. وأقرب الأقطار إلى هذه المجموعة جيبوتي، وهي أقطار زراعية وبعضها يتأثر بالجفاف، وتضم أكثر من خمس سكان الوطن العربي (٢١ بالمئة).

وتتصف المجموعة **الرابعة** (السعودية وعُمان وليبيا) بارتفاع معدلات الخصوبة، كما أن الزيادة الطبيعية فيها مرتفعة. وتأتي أقطار هذه المجموعة في المرتبة الثانية بعد المجموعة الأولى من حيث ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبالغ ١٠٤٥٧ دولاراً. وأقطار هذه المجموعة نفطية وأعداد السكان فيها قليلة (أقل من عُشر سكان الوطن العربي).

وتشترك مجموعة **أخرى** بخاصية انخفاض نسبة القوى العاملة، تضم كل من العراق وسوريا والأردن. كما أن معدلات النمو والتحضر فيها بمستوى متوسط. ولا يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي ٤٢٥١ دولاراً، أي بأقل من نصيب الفرد في الوطن العربي. وهي أقطار زراعية باستثناء العراق الذي يجمع بين الزراعة والنفط. ولا تتجاوز نسبة السكان في هذه المجموعة ١٧ بالمئة من إجمالي سكان الوطن العربي.

وتنتهي الدراسة بجملة توصيات، أبرزها الآتي:

١ ـ إعطاء أولوية عالية للتنمية البشرية من خلال تحسين خصائص السكان في إطار السياسة السكانية وجوانبها الإنمائية، والاهتمام بتوفير الاحتياجات المتعلقة بالتغذية والرعاية الصحية وتوفير سُبل التعليم ومكافحة البطالة، وضرورة تحقيق توزيع عادل للدخول، والنهوض بوضع المرأة وتعزيز مكانتها، وتوفير المشاركة الشعبية وحماية حقوق الإنسان.

---

(٣١) تم التصنيف على أساس الدرجة المعيارية ولثلاثة مستويات: أعلى من المتوسط الحسابي، وقريب منه، وأدنى من المتوسط الحسابي، إلا أنه تعذر تصنيف الجزائر وجيبوتي ضمن المجاميع المذكورة.

الخريطة رقم (٢)
مجاميع الأقطار العربية ذات الخصائص الديمغرافية المشتركة

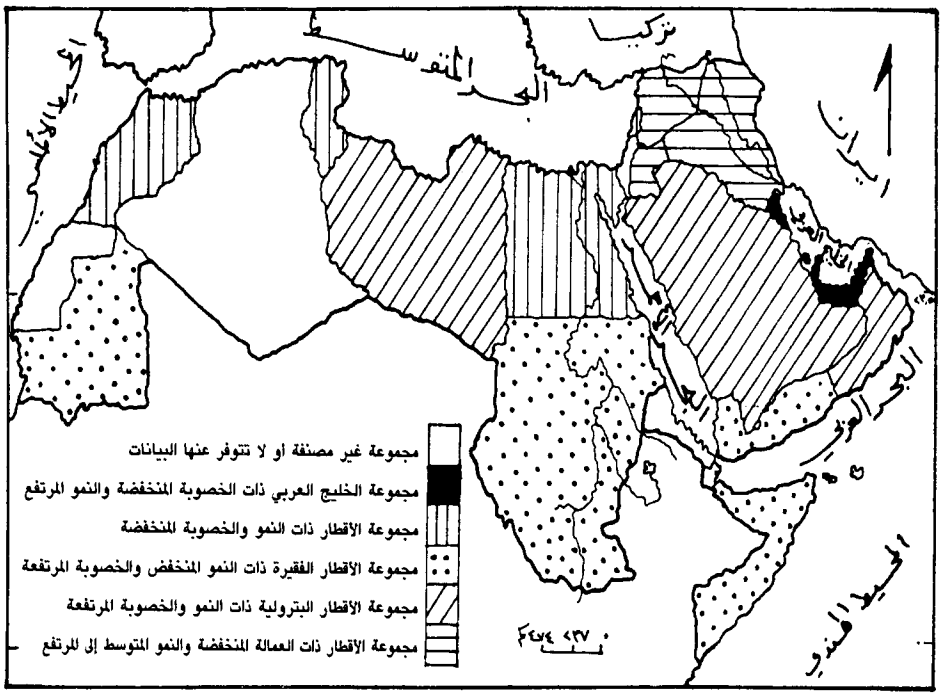

٢ ـ تحقيق توزيع جغرافي للسكان وفقاً لمتطلبات التنمية والبيئة السليمة عن طريق ترشيد النمو الحضري والاعتناء بالريف لتحسين نوعية الحياة، ودمج جهود التنمية الريفية المتكاملة ذات الأبعاد الاقتصادية بما يحقق الاستقرار السكاني في هذه المناطق ويحد من الهجرة الريفية إلى المدن. والقيام بنشر مواقع الإنتاج الجديدة بعيداً، قدر الإمكان، عن مناطق الكثافات السكانية المرتفعة في إطار التخطيط على المستوى الوطني وصولاً لتوزيع أفضل للسكان في الأقطار العربية.

٣ ـ اتخاذ التدابير لتحسين نوعية الحياة في البيئة الحضرية والريفية والمناطق الصناعية وإعطاء أولوية خاصة لتنفيذ مشروعات الإسكان الشعبي وتوفير المياه النقية، والصرف الصحي في المناطق ذات الكثافات السكانية العالية وتبني التقنيات المناسبة لتحقيق ذلك.

٤ ـ تحقيق معدلات نمو سكانية مناسبة من خلال توفير متطلبات تطوير وتحسين خدمات تنظيم الأسرة وحمايتها ورعاية الأمومة والطفولة ووضع السياسات التي تسهم في توفير المناخ الملائم للزوجين لتقبل هذه الأهداف والتفاعل معها.

٥ ـ توفير البيئة المناسبة لتحقيق معدلات إنجاب تتلاءم مع معدلات النمو السكاني المرغوبة.

٦ ـ وضع وتنفيذ برامج مناسبة لخفض معدلات الوفيات إلى أدنى حد ممكن، وبخاصة وفيات الأمهات (بسبب الحمل والولادة) ووفيات الرضع والأطفال.

٧ ـ التنسيق بين السياسات السكانية العربية لتنظيم انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية، بما يكفل زيادة العائد الإنمائي سواء في الأقطار العربية المرسِلة أو المستقبلة لهم.

٨ ـ إن إطلاق قوى التنمية، بما فيها القوى البشرية، في المرحلة القادمة، يستلزم إعطاء أهمية خاصة لرفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي وتصحيح التشوهات الهيكلية التي توجد في الأقطار العربية وصياغة السياسات المناسبة مع مراعاة التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الديمغرافية ـ الاجتماعية وفقاً لخصوصية كل قطر، ولا بد من التعاون مع المنظمات الإقليمية العربية والدولية في المجال السكاني، مثل جامعة الدول العربية في مجال المسوحات والدراسات السكانية، ودعم جهود (الاسكوا) في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما السكانية منها، والطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكثف دعم البرامج والأنشطة السكانية في المنطقة العربية من خلال الآليات الثنائية والإقليمية، وذلك بتوسيع وتعزيز برامج التعاون الفني مع كل قطر، ولا سيما مع أقلها نمواً بغية مساعدتها في معالجة مشاكلها السكانية[٣٢] □

(٣٢) ESCWA, UNFPA and League of Arab States, Arab Population Conference, Amman, 4-8 April 1993, Second Amman Declaration on Arab Population Conference, pp. 18-21.

ملحق
بعض المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية في الوطن العربي

القطر	نمو السكان (بالمئة) ١٩٦٠ ـ ١٩٩٣	الخصوبة طفل/امراة ١٩٩٢	معدل المواليد (بالألف) ١٩٩٣	معدل الوفيات (بالألف) ١٩٩٣	التحضر (بالمئة) ١٩٩٣	العمر المرتقب (سنة) ١٩٩٣	القوة العاملة (نسبة مئوية من مجموع السكان) ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣	النساء كنسبة من القوة العاملة ١٩٩٤	النسبة المئوية للقوة العاملة في		
									الزراعة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢	الصناعة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢	الخدمات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢
البحرين	٣,٨	٣,٨	٢٧,٨	٤,٠	٨٩	٧١,٧	٤٥	١٨	٣	١٤	٨٣
الإمارات العربية المتحدة	٩,٥	٤,٢	٢٢,٧	٢,٧	٨٣	٧٣,٩	٥٠	٩	٥	٣٨	٥٧
قطر	٧,٨	٤,٣	٢٠,٤	٣,٤	٩١	٧٠,٦	٤٢	٧	٣	٢٨	٦٩
الكويت	٥,٨	٣,١	٢٤,٥	٢,١	٩٧	٧٥,٠	٣٩	٢٤	..	٢٦	٧٤
ليبيا	٤,١	٦,٤	٤١,٨	٧,٩	٨٥	٦٣,٤	٢٤	٩	٢٠	٣٠	٥٠
السعودية	٤,٤	٦,٤	٣٥,٢	٤,٦	٧٩	٦٩,٩	٢٩	٧	٤٨	١٤	٣٨
الجزائر	٢,٨	٣,٩	٢٨,٧	٦,٣	٥٤	٦٧,٣	٢٤	١٠	١٨	٣٣	٤٩
الأردن	٣,٣	٥,٦	٣٨,٩	٥,٤	٧٠	٦٨,١	٢٤	١١	١٠	٢٦	٦٤
تونس	٢,٢	٣,٢	٢٥,٢	٦,٣	٥٦	٦٨,٠	٣٠	٢٤	٢٦	٣٤	٤٠
عُمان	٣,٩	٧,٢	٤٣,٧	٤,٨	١٢	٦٩,٨	٢٨	٩	٤٩	٢٢	٢٩
سوريا	٣,٤	٥,٩	٤٠,٩	٥,٧	٥١	٦٧,٣	٢٦	١٨	٢٣	٢٩	٤٨
لبنان	١,٣	٣,١	٢٦,٨	٧,٠	٨٦	٦٨,٧	٣٠	٢٧	١٤	٢٧	٥٩
مصر	٢,٤	٣,٩	٢٨,٧	٨,٠	٤٤	٦٣,٩	٣١	٢٩	٤٢	٢١	٣٧
العراق	٣,٢	٥,٧	٣٨,٠	٦,٧	٧٤	٦٦,١	٢٤	٢٢	١٤	١٩	٦٧
المغرب	٢,٥	٣,٨	٢٨,٩	٨,٠	٤٧	٦٣,٦	٣٣	٢١	٤٦	٢٥	٢٩
اليمن	٢,٨	٧,٦	٤٩,٣	١٥,٣	٣٢	٥٠,٤	٢٥	١٢	٦٣	١١	٢٦
السودان	٢,٧	٥,٧	٣٩,٧	١٣,٠	٢٤	٥٣,٢	٣٥	٢٣	٧٢	٥	٢٣
موريتانيا	٢,٤	٥,٤	٣٩,٧	١٤,٣	٥١	٥١,٧	٣٣	٢٣	٦٩	٩	٢٢
جيبوتي	٥,٩	٥,٨	٣٧,٦	١٦,٠	٨٢	٤٨,٤	..	..	..	..	..
الصومال	٢,٦	٧,٠	٥٠,٧	١٨,٥	٢٥	٤٧,٢	٢٩	٣٨	٧٦	٨	١٦
الوطن العربي	٢,٨	٤,٩	٣٤,٢	٨,٥	٥٠	٦٢,٩	٢٨,٢	١٧	٤٠	٢١	٣٩
الدول النامية	٢,٢	٣,٥	٢٨,١	٩,١	٣٧	٦٣,٣	٤٤	٣٥	٥٨	١٥	٢٧
الدول الصناعية	٠,٨	١,٨	١٣,٢	١٠,٠	٧٣	٧٤,٥	٤٩	٤٢	١٠	٣٢	٥٨
العالم	١,٩	٣,١	٢٤,٨	٩,٣	٤٤	٦٤,٨	٥٠	٣٤	٤٨	١٨	٣٤

المصـــادر: United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1996* (New York: Oxford University Press, 1996), tables nos. (4), (20), (21) and (47);

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥** (القاهرة: دار العالم العربي للطباعة، ١٩٩٥)، الجدولان رقما (١١) و(٣٩)، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥**، تحرير صندوق النقد العربي، الملحق رقم (١٢/٢)، ص ٢١٦.

مستقبل النفط العربي

حسين عبد الله

وكيل أول وزارة البترول المصرية وممثلها لدى أوابك،
وأستاذ اقتصاديات البترول في جامعة الكويت سابقاً.

مقدمة

تأخذ دراسة التوقعات المستقبلية في العادة صورة بدائل تبنى على افتراضات قد يتحقق بعضها أو لا يتحقق، وفي العادة تبنى ثلاثة احتمالات (أو سيناريوهات)، **أحدها** مرتفع ويفترض حدوث أفضل التوقعات للظاهرة موضع التوقع، **وثانيها** منخفض بافتراض حدوث الأسوأ، ثم **ثالثها** سيناريو متوسط (Reference Case) وهو ما سوف نعتمد عليه فيما نقدمه من توقعات مستقبلية. ولا يعني اختيار السيناريو المتوسط أنه الأقرب إلى ما سوف يتحقق بالفعل، بل هو مجرد مؤشر يقع في وسط دائرة الاحتمالات المقبولة وقت إعداد الدراسة، وقد يحدث من التغيرات التقانية (التكنولوجية) أو الاقتصادية أو السياسية ما يغير تلك التوقعات بشكل جذري.

ومع أن الدراسات التي تستشرف مستقبل النفط تعتبر ضرورية لوضع سياسات استراتيجية يستهدى بها عند اتخاذ القرار، سواء في المدى القصير أم المتوسط أم الطويل، فإن تلك الدراسات لا تخلو من أخطاء. وأكثر الأخطاء شيوعاً تأثر القائمين بها بالأحداث الطارئة، كالانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال ١٩٩٨، مما يجعلهم يمدون أثر تلك الأحداث إلى أبعد مما تبرره حقيقتها. ومن هنا ينبغي التمحيص بدقة في طبيعة الحدث وتفسير آثاره المتوقعة في إطار العوامل الأساسية التي تحكم الصناعة في الأمد الطويل. ومن هذا المنطلق، فإن الأزمة المالية الآسيوية، وإن بدت آثارها عميقة في بعض الدول، أو حتى لو امتدت تلك الآثار إلى عام أو عامين، فإنها لا يمكن أن تطمس توقعات الأجل الطويل والذي يمتد حتى عام ٢٠١٥ أو عام ٢٠٢٠.

وقد يعتور الدراسة عيب من جهة أن القائمين بها يستهدفون أغراضاً تخدم مصالح معينة ويروّجون لها من خلال مظهر يبدو موضوعياً، بينما هي مفصلة لخدمة تلك الأغراض. والواقع أنه لا يمكن تفضيل دراسة على أخرى بغير تحليل الافتراضات التي بنيت عليها النتائج، وتمحيص مدى توافق تلك الافتراضات مع ثوابت وأساسيات الصناعة، وما يتوقع منطقياً أن يطرأ على تلك الأساسيات من تغيرات جوهرية.

ومن أمثلة الدراسات التي استغلت الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال ١٩٩٨ لكي

تكرس الدعوة للإبقاء على أسعار النفط عند مستواها المتدني حتى عام ٢٠٠٥ تلك التي أصدرتها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ مؤسسة «بتروليوم إيكونوميكس ليمتد» (Petroleum Economics Limited (PEL)). ولكي ندرك ما تستهدفه تلك الدراسة ينبغي أن نبدأ بشرح ما طرأ على أسواق النفط من متغيرات في الآونة الأخيرة. فمن المعروف أن استقرار السوق العالمية للنفط يعتمد على عوامل أساسية أهمها التفاعل بين العرض والطلب، والموازنة بينهما بالسحب أو الإضافة إلى المخزون العالمي من النفط. ومن شأن الاختلال الذي يلحق بواحد أو أكثر من تلك العوامل أن تنعكس آثاره في ارتفاع السعر أو في انخفاضه. ومن ذلك ما حدث مطلع ١٩٩٦، إذ تجلى بوضوح أثر حركة المخزون العالمي من النفط في ارتفاع السعر عندما انخفض إلى مستوى حرج، مما دفع الشركات إلى محاولة استعادته إلى مستوى مريح. وكان دخول بعض الحقول الغربية مضمار الإنتاج قد تأخر عن موعده المتوقع خلال عام ١٩٩٦، فارتفع الطلب على نفط أوبك الذي لم يستجب بالمرونة الكافية، ومن ثم تحرك السعر ارتفاعاً خلال النصف الثاني من العام المذكور ليبلغ ذروته خلال كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ عند ٢٤ دولاراً. وبدخول النفط العراقي إلى الأسواق العالمية مطلع عام ١٩٩٧، وما تحقق من إعادة بناء المخزون في أواخر عام ١٩٩٦، ساد الأسواق شيء من الطمأنينة، فأخذ السعر في الاسترخاء لكي يتراوح حول ١٨ دولاراً حتى الربع الثالث من عام ١٩٩٧. ثم أخذ السعر في الانهيار اعتباراً من تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧ بحيث صار يتراوح حول ١٢ دولاراً أو أقل على مدى عام ١٩٩٨، وهو مستوى غير مسبوق خلال عقد التسيعينيات. وكما ارتفع السعر نتيجة ارتفاع في الطلب لم يلاحقه عرض كاف، فقد انخفض السعر نتيجة انخفاض في الطلب في وقت عجز العرض عن التكيف معه، وبذلك ارتفع المخزون لكي يضغط على السعر. ويصبح السؤال ببساطة: كيف ومتى يمكن تحقيق التوازن بين المتغيرات الثلاثة، وهل يمتد انكماش الطلب العالمي على النفط، نتيجة الأزمة الآسيوية، إلى الأجل الطويل كما تدعي بعض الدراسات؟

أولاً: النفط العربي في مهب الأزمة الآسيوية

كانت دراسات التنبؤ السائدة قبيل اجتماع أوبك في جاكارتا خلال تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ تتوقع استمرار نمو الطلب العالمي على النفط بالمعدلات نفسها التي شهدتها السنوات الأخيرة، مما شجع أوبك على رفع سقف الإنتاج بمعدل ١٠ بالمئة من نحو ٢٥ مليون برميل يومياً (ب/ي) إلى نحو ٢٧,٥ مليون ب/ي. كذلك ساد الاعتقاد في بداية الأزمة المالية، التي بدأت في منطقة جنوب شرق آسيا بتعويم العملة التايلاندية في ٢ تموز/يوليو ١٩٩٧، بأنها سوف تنحصر في إطار محدود. غير أن العدوى (Contagion) لم تلبث أن اتسعت لكي تصبح أزمة مالية اقتصادية، ثم انتشرت آثارها إلى غالبية دول جنوب شرق آسيا، كما لحقت بكل من روسيا وأمريكا اللاتينية وبخاصة البرازيل. وما زالت التكهنات تحيط بمدى وسرعة ذلك الانتشار على اختلاف بين متفائل ومتشائم.

ووجه الأهمية لهذه الأزمة بالنسبة لصناعة النفط أن منطقة جنوب شرق آسيا (أو ما يطلق عليها آسيا باسفيك بضم استراليا إليها) كانت تمثل المصدر الأساسي للنمو السريع في الطلب العالمي على النفط خلال السنوات الأخيرة، كما كانت المستورد الرئيسي لنفط الخليج العربي. ومع اتساع نطاق الأزمة، يتوقع أن ينخفض استهلاك المنطقة من النفط خلال عام ١٩٩٨ بنحو ١٢٠ ألف ب/ي مقارناً بعام ١٩٩٧ بدلاً من زيادة كانت تقدر بنحو ٧٠٠ ألف ب/ي في ظل النمط السائد قبل الأزمة. وبذلك يبلغ أثرها الانكماشي بالنسبة للطلب العالمي عام ١٩٩٨ نحو ٨٠٠ ألف ب/ي.

وتلعب منطقة جنوب شرق آسيا دوراً محورياً في تحديد الطلب العالمي على النفط، وبصفة خاصة في حجم الواردات العالمية من النفط، ومن ثم في مستوى أسعاره. فقد ارتفع استهلاك المنطقة من النفط خلال الفترة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٧) من نحو ١٥,٩ مليون ب/ي إلى نحو ١٩,٧ مليون ب/ي بمعدل نمو ٥,٤ بالمئة سنوياً في المتوسط. هذا فيما لم يتجاوز معدل نمو إنتاج المنطقة ٢,٣ بالمئة سنوياً لكي يرتفع من نحو ٧ ملايين ب/ي إلى نحو ٧,٧ مليون ب/ي خلال الفترة المذكورة. كذلك بلغت جملة واردات المنطقة من النفط عام ١٩٩٧ نحو ١٥ مليون ب/ي منها نحو ٢,٦ مليون ب/ي تم تداولها بين دول المنطقة. وباستبعاد تلك الحركة الداخلية يبلغ صافي واردات المنطقة نحو ١٢,٤ مليون ب/ي أو ما يعادل ٣٣ بالمئة من إجمالي حركة التجارة العالمية في النفط والتي بلغت نحو ٤٠ مليون ب/ي عام ١٩٩٧.

كذلك تساهم المنطقة مساهمة كبيرة في حجم الزيادة السنوية في الطلب العالمي على النفط، إذ بلغ متوسط الزيادة السنوية في استهلاك المنطقة خلال السنوات ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧ نحو ٠,٩٣ مليون ب/ي، وهو ما يعادل ٥٧ بالمئة من الزيادة في الطلب العالمي على النفط التي بلغت نحو ١,٦٣ مليون ب/ي سنوياً خلال الفترة المذكورة.

وكما تشير العلاقات الاقتصادية التي تربط الشرق الأوسط بمنطقة جنوب شرق آسيا، فإن كلاً منهما يعتمد على الآخر في التبادل النفطي بدرجة مؤثرة. ففي عام ١٩٩٧ بلغت واردات منطقة جنوب شرق آسيا النفطية من الشرق الأوسط نحو ١٠,٩ مليون ب/ي، وهو ما يعادل نحو ٨٨ بالمئة من صافي واردات المنطقة في ذلك العام. وبالمثل فإن منطقة الشرق الأوسط تعتمد بدرجة كبيرة على أسواق الشرق الأقصى لتسويق نحو ٦٠ بالمئة من إجمالي صادراتها النفطية، والتي بلغت في عام ١٩٩٧ نحو ١٨,٢ مليون ب/ي. ويتوقع أن يشهد المستقبل اتساع السوق في تلك المنطقة التي يميل إنتاجها النفطي إلى الانكماش، وبخاصة بعد أن تتحول اندونيسيا من دولة مصدرة للنفط إلى دولة مستوردة كما هو متوقع، بل إن الاعتماد المتبادل بين المنطقتين لا يقتصر على تجارة النفط، وإنما يتجاوزها إلى العديد من السلع والخدمات والاستثمارات.

ولعل تلك الرابطة القوية هي التي شجعت الخبير النفطي الأمريكي فيليب فرليجر (Philip Verleger) على أن يقترح في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ أن تقوم الدول المصدرة للنفط بخفض الإنتاج إلى الحد الذي يرفع سعر النفط إلى مستوى ٢٠ ـ ٢٥ دولاراً للبرميل، وبذلك ترتفع إيرادات تلك الدول بنحو ١٠٠ مليار دولار. وينصح الخبير الأمريكي باستخدام حصيلة الزيادة في الاستيراد من الدول التي تأثرت بالأزمة الاقتصادية، مثل كوريا الجنوبية وتايلاند واندونيسيا، وربما الصين والبرازيل. ومتى تدفقت تلك الحصيلة إلى اقتصادات الدول التي أصابتها الأزمة، بالإضافة إلى ما يتدفق إليها عبر قنوات أخرى، فإن الانكماش الاقتصادي لا بد من أن يتوقف، وربما انعكس الاتجاه إلى النمو مرة أخرى، وبذلك يسترد الطلب العالمي على النفط عافيته في وقت أسرع.

ثانياً: دراسات متحيزة[١]

في ظل تلك الظروف، تأتي دراسة مؤسسة «PEL» لكي تستشرف آفاق صناعة النفط على مدى فترة تمتد من ثلاث إلى سبع سنوات معتمدة على بديلين: **يعتمد السيناريو الأول** على

---

(١) *The Outlook for Fuel Oil, Petroleum Products and Crude Markets in an Environment of Sustained Low Prices and Asian Uncertainty.*

وتقع الدراسة في ٩٢ صفحة بالإضافة إلى ملاحق إحصائية.

افتراض عودة سعر النفط إلى المستوى الذي وصل إليه خلال السنوات الاثنتي عشرة التي انقضت منذ انهيار السعر عام ١٩٨٦، وهو ١٧ ـ ١٨ دولاراً للبرميل في المتوسط من نفط برنت، بينما يفترض **السيناريو الثاني** بقاء السعر عند مستواه المنخفض، وهو ١٢ دولاراً للبرميل لفترة ممتدة. ويتفرع السيناريو الأول إلى احتمالين: **أولهما**، أن تتحمل المجموعة العربية ممثلة بثلاث دول، هي السعودية والكويت والإمارات، مسؤولية توجيه السوق أو إدارته. أما الاحتمال **الثاني** من السيناريو الأول فيتسع ليشمل إلى جانب المجموعة العربية دولاً مصدرة أخرى.

وتتوقع الدراسة أن يؤدي ارتفاع السعر وفقاً للسيناريو الأول إلى ارتفاع الإمدادات النفطية من دول لا تنتمي إلى عضوية أوبك (متضمناً صادرات الاتحاد السوفياتي سابقاً وليس إنتاجه) من نحو ٣٧,٨ مليون ب/ي عام ١٩٩٧ إلى نحو ٤٤ مليون ب/ي بحلول عام ٢٠٠٥، بينما يرتفع إنتاج أوبك خلال الفترة المذكورة من ٢٧,٢ مليون ب/ي إلى ٣٠,٢ مليون ب/ي.

أما إذا استقر السعر عند المستوى المنخفض وفقاً للسيناريو الثاني، فإن الإمدادات النفطية يمكن أن تتمدد، نتيجة ارتفاع الاستهلاك، من نحو ٧٤,٣ ب/ي إلى نحو ٧٧,٤ مليون ب/ي، كما ينكمش إنتاج النفط خارج أوبك خلال الفترة المذكورة إلى ٤١ مليون ب/ي فقط بدلاً من ٤٤ مليوناً في ظل السيناريو الأول. وفي تلك الحالة تستفيد أوبك بارتفاع إنتاجها إلى ٣٦,٣ مليون ب/ي من ٣٠,٢ مليون ب/ي.

كذلك يستخلص من الدراسة أن الطلب العالمي على النفط، والذي سيظل لبعض الوقت متأثراً بالأزمة الآسيوية، سوف ينمو خلال الفترة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٥) من نحو ٦٩,٤ مليون ب/ي[٢]، إلى نحو ٨٠ مليون ب/ي إذا ارتفع السعر إلى معدله الطبيعي، وهو ١٧ ـ ١٨ دولاراً للبرميل. أما إذا بقي السعر منخفضاً عند معدله في عام ١٩٩٨، وهو ١٢ دولاراً، فإن الطلب العالمي على النفط يمكن أن يبلغ ٨٢,٣ مليون ب/ي، وبذلك يتسع المجال لزيادة نصيب أوبك من السوق، ليس فقط على حساب غيرها من منتجي النفط، بل أيضاً نتيجة زيادة حجم الطلب العالمي على النفط[٣].

وتحاول الدراسة بث روح الفرقة بين أعضاء أوبك بالتمييز بين الحالة التي تدار بها السوق بقيادة عربية، حيث ينخفض فيها نصيب المجموعة العربية الزائدة ويرتفع نصيب باقي أعضاء أوبك (وكذلك نصيب المنتجين خارج أوبك). وفي تلك الحالة لا تقتصر المقارنة على نصيب الفريقين عام ٢٠٠٥، بل تمتد لتبرز أن نصيب المجموعة العربية القائدة سوف ينخفض انخفاضاً مطلقاً من نحو ١٢,٥ مليون ب/ي عام ١٩٩٧ إلى نحو ٩,٦ مليون عام ٢٠٠٥. وهذا يوجد ما يدعو المجموعة العربية إلى الإحجام عن تبني تلك الحالة، سواء لانخفاض نصيبها انخفاضاً مطلقاً أم لانخفاضه بالنسبة لنصيب باقي أعضاء المنظمة.

---

(٢) تختلف تقديرات الطلب العالمي على النفط تبعاً لاختلاف الجهة القائمة بالتقدير، ويرجع أهم مصادر الاختلاف إلى ما يعرف بفوائض التكرير (Processing Gains)، إذ يزداد حجم المنتجات النفطية (معبراً عنها بالبراميل) بعد خروجها من المصافي عن حجمها في صورة نفط خام وقبل دخولها إلى المصافي. كذلك تختلف التقديرات بحسب إدخال أو عدم إدخال سوائل الغاز الطبيعي (NGL) فيها.

(٣) يتمثل الفرق بين ما سبق ذكره كإمدادات نفطية والطلب العالمي على النفط، ويبلغ نحو ٥ ملايين ب/ي عام ٢٠٠٥، في ما يستهلكه الاتحاد السوفياتي (سابقاً) من إنتاجه محلياً، وهو ما تم استبعاده من الإمدادات اكتفاء بما يقوم بتصديره من النفط. أما الطلب العالمي على النفط فيتضمن الاستهلاك المحلي للاتحاد السوفياتي (سابقاً).

أما في ظل القيادة الموسعة (الحالة الثانية من السيناريو الأول)، فإن نصيب المجموعة العربية سوف يرتفع بحلول عام ٢٠٠٥، بينما ينخفض نصيب باقي أعضاء أوبك، وإن كان نصيب المجموعة العربية سيظل أقل منه في عام ١٩٩٧. وهنا يوجد أيضاً ما يدعو باقي أعضاء أوبك إلى رفض المشاركة في مساندة الأسعار لانخفاض نصيبهم، كما يوجد ما يثبط رغبة المجموعة العربية في اختيار تلك الحالة لانخفاض نصيبها في عام ٢٠٠٥ عما كان عليه في عام ١٩٩٧.

وتضيف الدراسة إلى مزايا السعر المنخفض أن الطلب العالمي على النفط سوف يفضل في ظلها النفط المتوسط الكثافة، وهو النوع الشائع في الشرق الأوسط، وذلك على حساب النفط الفنزويلي الثقيل، وأيضاً على حساب النفط الخفيف الشائع في دول ليست أعضاء في أوبك. كذلك يؤدي السعر المنخفض ـ وفقاً للدراسة ـ إلى تفوق النفط على الغاز الطبيعي كمنافس، بالإضافة إلى مساعدة الدول التي أصابتها الأزمة الآسيوية لكي تنتعش بسرعة، مما يؤدي في النهاية إلى انتعاش الطلب على النفط.

وتأكيداً لدعوتها المستترة كي تتبنى أوبك السعر المنخفض كاستراتيجيا، تستشهد الدراسة بما حدث مطلع الثمانينيات، إذ تقول إنه حتى في ظل أسعار منخفضة للنفط، فإن التطور التقاني يمكن أن ينزل بالكلفة المرتفعة في بعض الحقول إلى الحد الذي يجعلها مربحة تجارياً، كما حدث في مستهل الثمانينيات. ومضمون الرسالة هنا أنه ينبغي ألا تفكر أوبك في مساندة السعر، وأن يظل السعر المنخفض درعاً يحميها، مما يحمله المستقبل من تحسينات تقانية يكون مؤداها زيادة تدفق النفط من دول غير أعضاء في المنظمة.

ولا يخفى ما توحي به الدراسة من إيحاءات خبيثة، إذ تزرع بذرة الخلاف في سيناريو ارتفاع السعر بحالتيه، حيث تنقسم أوبك إلى فريقين يتنازعان القيادة، وينتهي الأمر برفض السيناريو الأول واختيار السيناريو الثاني، وهو سيناريو السعر المنخفض. وفي تلك الحالة يرتفع إنتاج أوبك خلال الفترة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٥) بنحو ٩ ملايين ب/ي بدلاً من ٣ ملايين ب/ي في ظل السيناريو الأول. ويستفيد «باقي أعضاء أوبك» بارتفاع نصيبهم في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠ مليون ب/ي بدلاً من ١٨,٦ مليون ب/ي في حالة السيناريو الأول (حالة ثانية)، كما يرتفع نصيب المجموعة القيادية العربية (السعودية والكويت والإمارات) بحيث يبلغ ١٦,٣ مليون ب/ي عام ٢٠٠٥ بدلاً من ٩,٦ مليون ب/ي في السيناريو الأول (حالة أولى) وبدلاً من ١١,٦ في السيناريو الأول (حالة ثانية).

وهكذا تتبلور أهم توجهات الدراسة في التحريض على مساندة السيناريو الداعي إلى بقاء السعر عند المستوى المنخفض، وإن كانت تعود فتتحفظ بقولها إن تلك السياسة ـ على رغم أفضليتها للمجموعة العربية في المدى البعيد[٤] ـ فإن ما يحفها من مخاطر سياسية واجتماعية يجعلها تلقى معارضة شديدة في دول نفطية أخرى مثل إيران واندونيسيا ونيجيريا وفنزويلا وروسيا والمكسيك.

كذلك يكمن وجه الإيحاء الخبيث في تلك الدراسة في تشجيع الدول العربية الثلاث،

---

(٤) وفي حالة السعر المنخفض، فإن الطلب على الزيادات ستحصل عليه الدول العربية الرئيسية المصدرة، التي يتوجب عليها النظر إلى هذا الأسلوب كاستراتيجيا بعيدة المدى.

والتي تحمل أكبر الأوزان داخل أوبك وفي الصناعة عموماً، لكي تساند سيناريو السعر المنخفض[٥]. كما يكمن الإيحاء الخبيث في اختيار تلك الدول الثلاث كممثل للمجموعة العربية بدلاً من أن يشمل الاختيار جميع الدول العربية المصدرة للنفط والتي تلتحم مصالحها مع الدول الثلاث في تعظيم إيراداتها النفطية.

وتبدو أوجه الضعف في الدراسة، أولاً، في افتراضها أن الدول المصدرة للنفط تركز اهتمامها فقط حول نصيبها من السوق حتى مع انخفاض السعر. والواقع أن تلك الدول يهمها في المقام الأول تعظيم حجم الإيرادات التي تحصل عليها، وحبذا لو تحقق ذلك عن طريق سعر مرتفع نسبياً، وليس عن طريق استنزاف حقولها مع انخفاض السعر. وبديهي أن أوبك تستطيع في ظل السعر المرتفع، وهو بحسب افتراض الدراسة يعادل ١٨ دولاراً، أن تحصل في عام ٢٠٠٥ على إيراد يومي يقدر نحو ٥٤٤ مليون دولار (٣٠,٢ مليون ب/ي × ١٨ دولاراً)، بينما لا يتجاوز هذا الإيراد ٤٣٦ مليون دولار وفقاً لسيناريو السعر المنخفض (٣٦,٣ مليون ب/ي × ١٢ دولاراً). يضاف إلى ذلك ما توفره أوبك من إنتاجها وتحتفظ به كاحتياطي في أراضيها ممثلاً في الفرق بين حجم إنتاجها في الحالتين ويبلغ نحو ٦ ملايين ب/ي.

كذلك تغفل الدراسة، عند قولها بتفوق النفط المنخفض السعر على الغاز الطبيعي كمنافس، أن سعر الغاز الطبيعي يرتبط صعوداً وانخفاضاً بسعر النفط، وأن سعر الغاز ـ كما هو الحال في أوروبا والولايات المتحدة ـ يقل عن سعر النفط، كما يتمتع بخصائص بيئية أفضل.

وفي إشارة الدراسة إلى ما حدث في مطلع الثمانينيات من تنمية وإنتاج النفط في مناطق مرتفعة الكلفة خارج دول أوبك ذات الكلفة المنخفضة، فإنها تغفل أن ذلك الاتجاه كان مدبراً كسياسة غربية لكسر شوكة أوبك التي نجحت بتصحيح أسعار النفط في ظل حرب تشرين الأول/اكتوبر وثورة إيران.

وفي ادعاء الدراسة أن انخفاض سعر النفط سوف يساعد على انتعاش الاقتصادات التي أصابتها الأزمة، تغفل أيضاً أن سعر النفط لم يكن ضمن أسباب تلك الأزمة، كما أن النفط لم يعد يمثل وزناً ذا أهمية كبيرة في كلفة الإنتاج بعد تآكل أسعاره الاسمية والحقيقية منذ عام ١٩٨٦. ومن ناحية أخرى، فإن أغلب الدول المستهلكة للنفط تدأب على فرض ضرائب مرتفعة على استهلاك المنتجات النفطية، مما يحول دون انتقال أثر انخفاض سعر النفط الخام إلى المستهلك النهائي. وكما ذكرنا، فإن الخبير الأمريكي فرغلر يخالف هذا التوجه بدعوته إلى زيادة سعر النفط ـ الذي يستهلك الجانب الأكبر منه في الدول الصناعية الغربية ـ واستخدام حصيلة الزيادة في الاستيراد من الاقتصادات التي تأثرت بالأزمة. هذا على حين تدعو الدراسة إلى خفض سعر النفط الذي تستفيد منه أساساً الدول الصناعية الغربية التي تستوعب نحو ثلاثة أرباع الصادرات النفطية العالمية.

---

(٥) وقد عبرت إحدى الدوريات المتخصصة *Petroleum Intelligence Weekly* عن تلك الحالة بقولها: وإذا بقيت السعودية والكويت والإمارات العربية تتصدر المنتجين في المحافظة على الأسعار باتباع سياسة تخفيض الإنتاج، فإنها ستخاطر وقد تقع بمرور الزمن ضحية لهذه السياسية. انظر:

Petroleum Intelligence Weekly (19 October 1998).

ثالثاً: المخاطر المحدقة بالنفط العربي

هذه عينة من الآراء التي طرحت في الآونة الأخيرة متأثرة بالانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧. وقد جاءت تلك الآراء لكي تساند الدعوة التي تتبناها الدوائر النفطية الغربية ومؤداها أن الظروف صارت تدعو إلى عودة شركات النفط العالمية للمشاركة مرة أخرى في أنشطة البحث عن النفط وإنتاجه (Upstream Operations) في الدول المصدرة للنفط. وتستند تلك الدعوة إلى ما تعانيه الدول المصدرة من عجز في مواردها المالية وإلى أن شركات النفط العالمية، وكلها تقريباً شركات يقع مقرها الرئيسي في الدول الصناعية الغربية، تمتلك من التمويل والتقانة ما لا تمتلكه تلك الدول. وتأكيداً لتلك الدعوة يقول مارك مودي ـ ستيوارت (Mark Moody-Stuart)، رئيس مجموعة شركات شل العالمية، إن صناعة النفط قد عاشت السنوات العشرين الماضية في ظل أوضاع مقلوبة اقتصادياً، إذ اتجه إنتاج النفط إلى مناطق مرتفعة الكلفة، لكن تلك الحالة لم تعد الآن قابلة للاستمرار. وإذ يعتقد أن الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠ سوف تشهد العودة إلى الاستثمار في المناطق ذات الكلفة المنخفضة، ومن ثم ارتفاع الإنتاج فيها، فإنه يؤكد أن أسعار النفط سوف تظل منخفضة متى تحقق ذلك التحول(٦).

من هنا نستطيع فهم إصرار الدول الصناعية المتقدمة على أن تتضمن اتفاقيات غات نصوصاً تتيح لشركاتها أن تعامل معاملة الشركات الوطنية نفسها بالنسبة لاستثماراتها في الدول النامية. فإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة كانت في الماضي تعتبر من الحقوق الأساسية لكل دولة تنظمها وفق ما تراه محققاً لمصالحها الاقتصادية وحماية لسيادتها، وهو ما كان يقلق الشركات المتعددة الجنسية، ومن ثم دفعت تلك الإجراءات إلى اتفاقية غات بغية إزالة القيود كافة. وعلى ذلك، تضمنت اتفاقية إجراءات الاستثمار نصاً يلزم عضو المنظمة بعدم اتخاذ أي إجراء استثمار متصل بالتجارة لا يتفق مع أحكام المادة (٣) من اتفاقية غات، وهي الخاصة بالمعاملة الوطنية وعدم التمييز، والمادة (١١) من الاتفاقية نفسها، وهي الخاصة بعدم فرض قيود كمية على الواردات. وبذلك تستطيع الشركات المتعددة الجنسية أن تنتفع بالمزايا التي كانت الدولة المصدرة للنفط توفرها لشركاتها الوطنية لمساندتها في الصمود أمام الشركات العالمية العملاقة(٧).

ويبدو أن عدداً من الدول قد استجاب فعلاً لبعض تلك الدعاوى، وبخاصة الدعوة إلى عودة الشركات العالمية المشاركة في البحث عن النفط وإنتاجه. فقد خطت كل من فنزويلا والجزائر خطوات عملية واسعة على هذا الطريق، فيما تتركز الأنظار حالياً على منطقة الخليج العربي التي كان يظن حتى وقت قريب أنها بعيدة عن هذا الاتجاه بحكم ما يتوفر لديها من إمكانيات تمكنها من الحصول على احتياجات الصناعة، بما في ذلك التقانة المتقدمة. وتشير الدلائل إلى أن منطقة الخليج قد بدأت مؤخراً باستكشاف مواضع أقدامها على الطريق نفسها. ففي الكويت يتوقع أن تبدأ مع مطلع عام ١٩٩٩ مفاوضات مع الشركات العالمية للقيام بمشروعات نفطية معينة، وإن كان الأمر يتوقف على إدخال تعديلات دستورية عدة، وهو ما

---

(٦) *Petroleum Intelligence Weekly* (9 November 1998).

(٧) انظر: حسين عبد الله، **اقتصاديات البترول**، ط ٣ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦)، الباب ٤: «شركات البترول الوطنية».

يثير خلافاً سياسياً. كذلك يثور الخلاف حول ما إذا كان التعاقد مع الشركات سيتم على أساس مزايدة مفتوحة لجميع الشركات العالمية أم أن الأمر سيقتصر على المفاضلة بين قائمة محدودة من الشركات الأمريكية والأوروبية. وفي السعودية أثارت زيارة ولي العهد الأخيرة للولايات المتحدة والتقاؤه برؤساء شركات النفط العالمية التكهنات بأن السعودية على وشك دعوة تلك الشركات للمشاركة في الأنشطة النفطية فيها. ويؤكد لوسيو نوتو (Lucio Noto) رئيس شركة موبيل، التي اندمجت مؤخراً مع اكسون في أكبر عملية اندماج في هذا القرن، أن السعودية سوف تفتح حقولها النفطية للاستثمار العالمي خلال خمس سنوات. ويقال فيما يتردد حول ذلك الاتجاه إن رغبة السعودية في التوسع في تسويق نفوطها في الولايات المتحدة قد قوبل باشتراط فتح حقولها للشركات الأمريكية، وهو ما يجري على غير هوى المسؤولين عن إدارة الشركة الوطنية أرامكو التي يتوفر لديها متطلبات التوسع كافة، فضلاً عن وجود طاقة إنتاجية مغلقة، وتقدر بنحو مليوني برميل يومياً[٨].

كذلك اقترن بالدعوة إلى عودة الشركات العالمية للمشاركة في المراحل العليا من صناعة النفط، هجوم منظم على أوبك ووصفها بالعجز عن إدارة السوق. وقد يكون البعض محقاً إذا أقيمت محاكمة أوبك على اعتبارات المدى القصير في ظل ظروف قاسية كالتي تمر بها أسواق النفط خلال عام ١٩٩٨. ومن ذلك ما ذهب إليه الشيخ أحمد زكي يماني الذي استعرض الايجابيات والسلبيات التي لحقت بصناعة النفط على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية لكي ينتهي بالقول إنه متشائم بالنسبة للمستقبل المنظور. وهو يؤكد أن أسعار النفط سوف تظل منخفضة خلال ذلك المستقبل، كما يتساءل حول دور أوبك في ظل الضغوط الواقعة عليها واحتمال تفككها لكي تنشب حرب أسعار بين المنتجين. ويجيب عن هذا التساؤل بالقول إنه ليس متأكداً من أن أوبك يمكن أن تصمد، وذلك للتباين والتعارض المتزايدين بين مصالح أعضائها. ويخلص في النهاية إلى أن قدرة المنظمة على التأثير في سوق النفط قد تآكلت بدرجة كبيرة[٩].

فهذه الرؤية، وإن صادفت جانباً من الصدق، من حيث إن أوبك تتردد في حمل مسؤولية استقرار السوق وحدها، وتنادي بأن يشاركها في حمل العبء دول مصدرة للنفط، استفادت من مظلة الحماية التي ظلت أوبك تحملها لسنوات طويلة، إلا أن هذا الوصف لا يتسق مع معطيات الأمد الطويل عندما تميل أساسيات السوق إلى صالح المنتجين كما سنبين لاحقاً. كذلك لا تتسق تلك الرؤية مع تاريخ أوبك التي أشاد بدورها الخبير النفطي العالمي بول فرانكل عندما قال إبان أزمة الخليج في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ «باستثناء بعض فترات الشدة القصيرة، والتي كانت دوافعها أزمات سياسية، فإن أوبك أدت مهمتها بنجاح معقول، وبحيث استطاعت إرضاء جميع الأطراف»[١٠].

ونخلص مما تقدم أن ثمة دعاوى منسقة لإزالة أوبك من الساحة، وللإبقاء على المستوى المتدني لأسعار النفط الخام في المدى الطويل، مصحوبة بضرائب باهظة تفرضها الدول الصناعية على استهلاك المنتجات النفطية، مما يحرم الطلب على النفط من ثمار انخفاض سعر الخام. كذلك

---

(٨) *Petroleum Intelligence Weekly* (16 November 1998).
(٩) *Middle East Economic Survey* (14 September 1998).
(١٠) *Petroleum Intelligence Weekly* (24 December 1990).

تتضمن تلك الدعاوى عودة شركات النفط العملاقة إلى المشاركة في البحث عن النفط وإنتاجه في دول أوبك، وبخاصة منطقة الخليج التي ستحمل مسؤولية الوفاء بما يقرب من نصف احتياجات العالم خلال المستقبل المنظور.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: إذا تحققت أهداف تلك الدعاوى، فمن الذي ستؤول إليه مسؤولية استقرار السوق العالمية للنفط، ولمصلحة من سيكون هذا الاستقرار؟

والإجابة الواضحة عن هذا السؤال: إنه لن يبقى في الساحة لإدارة سوق النفط، والصناعة بصفة عامة، غير الدول الصناعية المستوردة له والتي تمتلك العديد من أجهزة التخطيط والتنسيق، فردية وجماعية، مؤزرة بشركاتها العملاقة وبورصاتها التي تلعب دوراً مؤثراً في حركة أسعار النفط، ومن ثم في حجم الطلب عليه، وفي نهاية المطاف في إيرادات الدول المصدرة للنفط.

رابعاً: الاعتماد المتزايد على النفط العربي

بهذه الخلفية التي تشرح توجهات الدراسات المطروحة في الساحة خلال الآونة الأخيرة، والتي لا يخفى ما تستهدفه من استعادة الهيمنة الغربية على النفط العربي، وتبديد ما استرده من حقوقه المشروعة في ظل حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، نتحول الآن إلى تحليل أهم نقاط الضعف في تلك الدراسات.

يأتي في مقدمة تلك النقاط افتراضها أن دورة الأزمة المالية الاقتصادية التي حلت بمنطقة جنوب شرق آسيا، وانتقلت عدواها إلى دول كانت تعاني اختلالات هيكلية سابقة على الأزمة، سوف تمتد بحيث تطال توقعات النمو الاقتصادي العالمي في المدى الطويل. والواقع أن أغلب الدراسات المتاحة تكاد تجمع على أن أثر الأزمة الآسيوية لن يمتد أكثر من عام أو عامين في عدد محدود من الدول، وأنه سوف يأخذ قريباً في الانحسار. وتعبيراً عن ذلك يقول مارك مودي ـ ستيوارت، رئيس مجموعة شركات شل العالمية، إنه لا يتصور بقاء العقول المبتكرة ورجال الأعمال المحنكين في منطقة جنوب شرق آسيا عاطلين عن العمل لسنوات عدة، كما أن مجموعة شل ـ كمثال ـ تستثمر في تلك المنطقة نحو ٣٠ بالمئة من أصولها التسويقية في العالم وهو ما لا يمكن إغفاله[١١]. كذلك تؤكد وكالة الطاقة الدولية في تقريرها السنوي الذي صدر مؤخراً أنه على الرغم من عمق الأزمة الآسيوية، واحتمال امتداد أثرها خلال عام ١٩٩٩، وربما لما بعد ذلك، إلا أن من المتوقع أن ينمو استهلاك النفط في المنطقة بمعدل ٣,٨ بالمئة سنوياً في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٢٠)، وأن نصيب النفط الذي يمثل نحو ٥٧ بالمئة من استهلاك الطاقة في المنطقة لن يقل عن ٥٠ بالمئة بحلول عام ٢٠٢٠[١٢].

ويعتبر النمو الاقتصادي في الدول النامية من أهم المحددات الأساسية للطلب العالمي على النفط، إذ بلغ نصيبها نحو ٧٠ بالمئة من الزيادة التي طرأت على الطلب العالمي على النفط خلال السنوات العشر الماضية. وكذلك الحال بالنسبة للدول الصناعية الغربية والتي يبلغ نصيبها نحو

---

(١١) *Petroleum Intelligence Weekly* (9 November 1998).

(١٢) International Energy Agency, *World Energy Outlook* (Paris: OECD/IEA; [Washington, DC: OECD Publications and Information Centre Distributer], 1998).

٦٣ بالمئة من الاستهلاك العالمي من النفط، كما تستوعب أسواقها نحو ثلاثة أرباع الواردات النفطية العالمية. وسنوضح لاحقاً أن هاتين المجموعتين من الدول (نامية وصناعية غربية) ستواجهان عجزاً متزايداً في احتياجاتهما النفطية عبر المستقبل المنظور.

ومن دون الخوض في تفصيلات تاريخية، فإن أسواق النفط سبق أن تعرضت لأزمات أشد مما تتعرض له الآن، ولكنها خرجت منها سليمة معافاة. ومن ذلك أن إنتاج أوبك الذي انخفض في منتصف الثمانينيات إلى مستوى ١٥ ـ ١٨ مليون ب/ي نتيجة الضغوط التي كانت تستهدف إزالتها، لم تلبث أن استردت جانباً من قوتها لكي يرتفع إنتاجها إلى مستوى ٢٥ ـ ٢٧ مليون ب/ي في الوقت الحاضر. وقد تحقق ذلك بفضل النمو المطرد في الطلب العالمي على النفط، وهي ظاهرة تؤكد أساسيات السوق أنها سوف تستمر. كذلك ارتفع نصيب أوبك من سوق النفط على الرغم مما أنفق من استثمارات كبيرة للبحث عن النفط وإنتاجه بأعلى معدلاته في مناطق خارج أوبك. وفي الوقت الحاضر يوجد ما يقرب من ٨٠ دولة منتجة للنفط، ومع ذلك فإن نحو ٨٥ بالمئة من الصادرات النفطية العالمية ما زال يتركز في أيدي عدد محدود من الدول، أعضاء في أوبك وغير أعضاء فيها، وهو ما يتيح الفرصة لتنسيق سياساتها الإنتاجية والتسويقية، كما سنوضح في ما يلي.

ويستخلص من نتائج أربع دراسات أعدتها جهات معتمدة قبل الأزمة الآسيوية[١٣]، أن معدلات النمو الاقتصادي في العالم خلال الفترة (١٩٩٣ ـ ٢٠١٠) ستتراوح حول ٣,٢ بالمئة سنوياً في المتوسط (على أساس ٢,٣ بالمئة في المجموعة الصناعية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) و٢,٩ بالمئة في الاتحاد السوفياتي سابقاً و٥,٤ بالمئة في الدول النامية). كما تتراوح معدلات نمو الطلب العالمي على الطاقة خلال الفترة المذكورة حول ٢,٣ بالمئة سنوياً في المتوسط.

ووفقاً للسيناريو المتوسط (Reference Case) في أحدث دراسة لهيئة معلومات الطاقة الأمريكية[١٤] يتوقع أن ينمو استهلاك العالم من الطاقة بمختلف مصادرها خلال الفترة (١٩٩٦ ـ ٢٠٢٠) بمعدل ٢,٣ بالمئة سنوياً في المتوسط[١٥]. وبذلك يرتفع هذا الاستهلاك من نحو ١٨٥ مليون برميل نفط مكافئ يومياً (ب/ي) عام ١٩٩٦ إلى ٢٥٥ مليوناً عام ٢٠١٠، و٢٨٣ مليوناً عام ٢٠١٥، و٣١٤ مليوناً عام ٢٠٢٠.

كذلك يتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط خلال الفترة المذكورة وفقاً للسيناريو المتوسط بمعدل ٢,١ بالمئة سنوياً في المتوسط، لكي يرتفع من نحو ٧١,٥ مليون ب/ي عام ١٩٩٦ إلى نحو ٩٥,٩ مليون ب/ي عام ٢٠١٠، و١٠٥,٦ مليون ب/ي عام ٢٠١٥، و١١٦,٤ مليون ب/ي عام ٢٠٢٠. وتأتي تلك الزيادة كمحصلة للنمو خلال الفترة المذكورة بمعدلات

---

(١٣) US Energy Information Administration [EIA], *International Energy Outlook, 1998* (Washington, DC: [EIA], 1998); International Energy Agency [IEA], *World Energy Outlook, 1996* (Capacity Constraint Case) (Paris: [IEA], 1996); Petroleum Economics Limited [PEL], *Oil and Energy Outlook to 2010* (London: [PEL], 1998), for the period 1995-2010, and Petroleum Industry Research Association [PIRA], *Annual Retainer Client Seminar World Energy* (New York: [PIRA], 1997).

(١٤) US Energy Information Administration, Ibid.

(١٥) ويتفاوت هذا المعدل من نحو ١,٢ بالمئة في الدول الصناعية الغربية إلى نحو ١,٦ بالمئة في الاتحاد السوفياتي سابقاً وشرق أوروبا، ليرتفع في الدول النامية عموماً إلى نحو ٣,٨ بالمئة ويبلغ نحو ٤,٢ بالمئة في المجموعة الآسيوية من تلك الدول.

يبلغ متوسطها السنوي نحو ١,٤ بالمئة في أمريكا الشمالية، ونحو ٠,٣ بالمئة في أوروبا الغربية، ونحو ١,٤ بالمئة في اليابان واستراليا، ثم يرتفع إلى نحو ٢,٢ بالمئة في الاتحاد السوفياتي سابقاً وشرق أوروبا، وإلى نحو ٣,٨ بالمئة في الدول النامية الآسيوية وفي أمريكا اللاتينية.

بذلك يتوقع أن يرتفع الاستهلاك النفطي في الدول الصناعية الغربية من ٤٣,٤ مليون ب/ي عام ١٩٩٦ إلى نحو ٥٣,٣ مليون ب/ي بحلول عام ٢٠١٥، و٥٥,٣ مليون ب/ي عام ٢٠٢٠. وإذ تعتمد تلك المجموعة من الدول على الاستيراد لسد فجوة العجز، فإن ذلك العجز سوف يتزايد من ٢٣,٣ مليون ب/ي عام ١٩٩٦ ليبلغ نحو ٣٢,٦ مليون ب/ي عام ٢٠١٥، و٣٥ مليوناً عام ٢٠٢٠.

أما دول الكومنولث المستقلة وشرق أوروبا، فمن المتوقع أن يرتفع استهلاكها النفطي من نحو ٥,٦ مليون ب/ي إلى نحو ٩ ملايين و١٠ ملايين على التوالي خلال السنوات المذكورة. وبذلك لا يتوقع أن تحقق بعد اكتفائها ذاتياً أكثر من ٣ ـ ٤ ملايين ب/ي كفائض للتصدير خلال المستقبل المنظور.

كذلك يتوقع أن يرتفع الاستهلاك النفطي في باقي العالم (أساساً الدول النامية بما فيها أوبك) من نحو ٢٢,٥ مليون ب/ي إلى نحو ٤٣,٢ مليون ب/ي و٥٠,٦ مليون ب/ي على التوالي خلال السنوات المذكورة. وإذ يبلغ العجز في باقي العالم نحو ٦ ملايين ب/ي عام ١٩٩٦، فإنه يتوقع أن يرتفع إلى نحو ١٥ مليون ب/ي عام ٢٠١٠، و٢١ مليوناً عام ٢٠١٥، و٢٩ مليوناً عام ٢٠٢٠.

بذلك يرتفع العجز الكلي في العالم، والذي يتوقع أن تقوم أوبك بسد فجوته، من نحو ٢٨ مليون ب/ي عام ١٩٩٦ إلى نحو ٣٥ مليوناً عام ٢٠٠٥[١٦]، ونحو ٤١ مليوناً عام ٢٠١٠، و٥٠ مليوناً عام ٢٠١٥ و٦٠ مليوناً عام٢٠٢٠.

أما بالنسبة للعرض العالمي للنفط خلال الفترة (١٩٩٦ ـ ٢٠٢٠)، فقد رأينا الأخذ أيضاً بالسيناريو المتوسط، مع استبعاد السيناريو الذي يفترض ارتفاع أسعار النفط، ومن ثم انخفاض الطلب، وبالتالي انخفاض العرض الذي يتحدد بحجم الطلب. كذلك استبعدنا سيناريو الأسعار المنخفضة الذي يفترض ارتفاع حجم الطلب العالمي على النفط، ومن ثم ارتفاع الطاقة الإنتاجية للنفط لكي تتجاوب مع الطلب المتزايد. ويتضح، وفقاً للسيناريو المتوسط، أن الطاقة الإنتاجية للنفط في العالم (Oil Producing Capacity) سوف ترتفع من نحو ٧٤,٤ مليون ب/ي عام ١٩٩٦ إلى نحو ٨٨ مليوناً عام ٢٠٠٥، و٩٧ مليوناً عام ٢٠١٠، و١٠٧ ملايين عام ٢٠١٥، و١١٨ مليوناً عام ٢٠٢٠، وذلك بمعدل نمو ٢ بالمئة سنوياً في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٦ ـ ٢٠٢٠). هذا مع ملاحظة أن تقديرات الطاقة الإنتاجية تتجاوز تقديرات الإنتاج بنحو ٢ ـ ٣ ملايين ب/ي، وهو ما جرت عليه العادة في صناعة النفط من الاحتفاظ بطاقة إنتاجية احتياطية لمواجهة الطوارئ.

وإذا تحققت تلك التوقعات، فإن نصيب أوبك من الطاقة الإنتاجية والإنتاج العالمي سيرتفع من ٣٩ بالمئة في الوقت الحاضر إلى نحو ٤٣ بالمئة عام ٢٠١٠، و٤٧ بالمئة عام ٢٠١٥، و٥٢ بالمئة عام ٢٠٢٠. وفي داخل أوبك لا يوجد غير ست دول فقط من التي سيكون لديها القدرة على توسيع وتنمية طاقتها الإنتاجية بحيث تستطيع الوفاء بنحو ٤٠ بالمئة من احتياجات العالم

---

(١٦) ويقترب هذا الرقم من تقديرات PEL التي سبقت الإشارة إليها وهي ٣٦ مليون ب/ي، وإن كانت PEL تشترط لبلوغ ذلك المستوى أن يبقى سعر النفط متدنياً عند مستوى ١٢ دولاراً الذي ساد خلال عام ١٩٩٨.

النفطية عام ٢٠١٥، وبنحو ٤٦ بالمئة من تلك الاحتياجات عام ٢٠٢٠. وهذه الدول الست هي السعودية والعراق وإيران والإمارات والكويت، ثم فنزويلا. ويتوقع أن ترتفع الطاقة الإنتاجية في تلك الدول من نحو ٢٣,٥ مليون ب/ي عام ١٩٩٦ إلى نحو ٣٣ مليوناً عام ٢٠١٠، و٤٤ مليوناً عام ٢٠١٥، و٥٥ مليوناً عام ٢٠٢٠، وذلك بمعدل نمو ٣٠,٣ بالمئة سنوياً في المتوسط. أما بالنسبة لباقي أعضاء أوبك، فمن المتوقع أن يظل مجموع الطاقة الإنتاجية لديها ثابتاً حول ٨ ملايين ب/ي تقريباً خلال الفترة المذكورة، وإن تغير نصيب كل دولة في ذلك المجموع.

أما خارج أوبك، فيتوقع أن ترتفع الطاقة الإنتاجية للنفط من نحو ٤٣,٥ ملايين ب/ي عام ١٩٩٦ إلى نحو ٥٥ مليوناً بحلول عام ٢٠١٠، لتستقر بعد ذلك حول هذا الرقم من دون زيادة حتى عام ٢٠٢٠.

ونستخلص مما تقدم، أن درجة التركز الاحتكاري في إنتاج النفط (Concentration Ratio) سوف ترتفع في مطلع القرن الحادي والعشرين، بحيث يبلغ نصيب أوبك من الإنتاج العالمي نحو نصف ذلك الإنتاج خلال الفترة (٢٠١٥ ـ ٢٠٢٠)، بل إن هذا الإنتاج سوف يتركز في ست دول فقط من أعضاء أوبك كما ذكرنا، كما يقع نحو ٩٠ بالمئة من الطاقة الإنتاجية لهذه الدول الست في منطقة الخليج العربي، ويبلغ نصيب الدول العربية الأربع نحو ٧٨ بالمئة من تلك الاحتياطيات.

في خط مواز لهذا التطور، يشير **التقرير السنوي** الأخير لوكالة الطاقة الدولية[١٧] إلى أن مجموعة الدول الصناعية الغربية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سوف تعتمد على دول أوبك الواقعة في الشرق الأوسط لتوفير نحو ٧٢ بالمئة من وارداتها النفطية بحلول عام ٢٠١٠، ونحو ٧٦ بالمئة بحلول عام ٢٠٢٠. ويتوقع التقرير أن يرتفع الطلب العالمي على الوقود السائل إلى ١١٢ مليون ب/ي بحلول عام ٢٠٢٠، إلا أن إنتاج النفط التقليدي لن يتجاوز بحلول ذلك التاريخ ٧٢ مليون ب/ي، وبذلك يلزم توفير نحو ٤٠ مليون ب/ي من مصادر غير تقليدية (منها نحو ٢٠ مليون ب/ي من سوائل الغاز الطبيعي وفوائض التكرير Processing) (Gains. كذلك يتوقع التقرير أن يرتفع إنتاج أوبك الشرق الأوسط من نحو ١٨,٥ مليون ب/ي عام ١٩٩٦، لكي يبلغ ذروته عند ٤٤ مليون ب/ي بحلول عام ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤، وربما يرتفع إلى ٤٩ مليون ب/ي بحلول عام ٢٠٢٠. ويخلص التقرير إلى أن العالم سوف يضطر إلى البحث بعد هذا التاريخ عن مصادر غير تقليدية للنفط لكي يستكمل احتياجاته المتزايدة. غير أن التقرير يقع في تناقض لا يقدم له تفسيراً، إذ يقول إن هذا التطور لن يصحبه ارتفاع في أسعار النفط، والتي ستبقى عند مستوى ١٧ دولاراً للبرميل بحلول عام ٢٠١٠، وقد ترتفع إلى ٢٥ دولاراً بحلول عام ٢٠٢٠. ووجه التناقض هنا أن الشحة المتزايدة في النفط التقليدي لا بد من أن ينعكس أثرها في ارتفاع السعر حتى إذا لم يقم المنتجون بتنسيق سياساتهم الإنتاجية.

خامساً: تآكل أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦

انتهجت الدول الصناعية، بمساندة شركاتها النفطية العملاقة، من السياسات النفطية ما ساعدها على الضغط نزولياً على أسعار النفط الخام[١٨]، ومن ثم اقتناص القدر الأكبر من الريع

---

(١٧) International Energy Agency, *World Energy Outlook*.

(١٨) في تفصيلات تلك السياسات انظر دراسة للكاتب بعنوان: «OPEC and the Oil Market after the Gulf Crisis,» *OPEC Review* (Winter 1991).

النفطي. ويعرف الريع النفطي بأنه الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق) وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي. ويتوزع الريع النفطي ـ بعد استبعاد التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة كافة ـ بين الدول المصدرة (معبراً عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام) وحكومات الدول المستوردة (معبراً عن نصيبها بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية).

ويختلف توزيع الريع النفطي بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له تبعاً لقوة أسعار النفط الخام أو ضعفها، إذ كلما انخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع، والعكس صحيح. وفي عام ١٩٧٠ كان صافي الريع يقدر بنحو ٦,٠٧ دولار للبرميل، ولم تحصل منه الدول المصدرة للنفط على أكثر من ١,٤٢ دولار، وهو ما يعادل ٢٣ بالمئة، بينما كانت حكومات الدول المستهلكة للنفط تحصل على ٤,٦٥ دولار أو ما يعادل ٧٧ بالمئة.

فلما استردت الدول المصدرة للنفط، في ظل حرب تشرين الأول/اكتوبر، حريتها في تحديد الأسعار، تحول توزيع الريع النفطي إلى صالحها. ففي عام ١٩٧٥ بلغ صافي الريع نحو ١٨,٩٠ دولار، ووزع بنسبة ٥٢ بالمئة للدول المصدرة، وبنسبة ٤٨ بالمئة للدول المستوردة. وبلغ نصيب الدول المصدرة ذروته عام ١٩٨٠ عندما كانت تحصل على ٦٤ بالمئة من صافي الريع (٣٤,٣٠ دولار للبرميل) مقابل ٣٦ بالمئة لضرائب الحكومات الأوروبية (١٨,٩٥ دولار)، بينما بلغ السعر للمستهلك النهائي في العام المذكور نحو ٦٥,٥٠ دولار.

غير أن أسعار النفط الخام لم تلبث أن أخذت في التآكل خلال النصف الأول من الثمانينيات، ثم انهارت عام ١٩٨٦ من نحو ٢٨ دولاراً عام ١٩٨٥ إلى نحو ١٣ دولاراً. عندئذٍ لم تسمح الدول الأوروبية بانتقال الانخفاض إلى المستهلك النهائي، مما كان سينعكس أثره على زيادة الطلب على النفط، بل سارعت إلى زيادة ضرائبها النفطية بحيث ارتفعت خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) من نحو ٢٢,٥٠ دولار للبرميل إلى نحو ٦٦ دولاراً[١٩]. ويأتي مشروع الاتحاد الأوروبي لفرض ضريبة الكربون بحجة حماية البيئة كعبء إضافي على هيكل الضرائب النفطية التي تتحيز لصالح الفحم على رغم أنه المصدر الأكثر تلويثاً للبيئة[٢٠].

أما سعر النفط الخام (معبراً عنه بسعر سلة أوبك تسليم أوروبا (CIF)) فقد استمر في التآكل، بحيث انخفض من ١٩,٣٣ دولار عام ١٩٩١ إلى ١٨,٢٢ دولار عام ١٩٩٢، وإلى ١٦,٠٧ دولاراً عام ١٩٩٣، فإلى ١٥,٥٣ دولار عام ١٩٩٤. وإذا كان السعر قد انتعش خلال عام ١٩٩٦، وحافظ على بعض استقراره خلال عام ١٩٩٧، إلا أنه لم يلبث أن انهار في مستهل عام ١٩٩٨ إلى أقل من ١٢ دولاراً، وهو مستوى غير مسبوق خلال عقد التسعينيات. بذلك انعكس توزيع الريع النفطي، بحيث لم تعد الدول المصدرة تحصل منه على أكثر من ٢٠ بالمئة.

وإذ تعتبر المجموعة الصناعية الغربية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الشريك

---

(١٩) Bright E. Okogu, «Sharing out the Downstream Barrel: Imbalance May Impact Investment,» *OPEC Bulletin*, vol. 26, no. 5 (May 1995).

(٢٠) انظر: حسين عبد الله، «موقف الدول المصدرة للنفط من ضرائب الكربون والطاقة،» **النفط والتعاون العربي** (الكويت)، السنة ١٨، العدد ٦٧ (خريف ١٩٩٣).

التجاري الرئيسي في مبادلة النفط بالسلع التي تصدرها المجموعة إلى دول الأوبك[٢١]، فإن تطور الأسعار في الجانبين يمكن أن يعبّر عن القيمة الحقيقية لسعر النفط. وبعبارة أخرى، فإن استبعاد أثر التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار صادرات المجموعة الصناعية الغربية، والذي ارتفع من معدل ١٠٠ إلى حوالى ٣٠٠ خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٩١)، يوضح أن أسعار النفط الخام مقومة بدولارات عام ١٩٧٣ قد انهارت إلى نحو ٥,٩٠ دولار في المتوسط خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩١). كذلك شهدت الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٨) استمرار تآكل السعر في صورتيه الاسمية والحقيقية، بحيث يكاد السعر الحقيقي في الوقت الحاضر يهبط إلى مستواه قبيل حرب تشرين الأول/اكتوبر.

ولا يتسع المجال لشرح السياسات التي أدت إلى انخفاض سعر النفط الخام، ولكننا نشير إلى واحدة منها لارتباطها بخروج أوبك عن أسلوب تحديد الأسعار وتركها لقوى السوق، ذلك أن اتهام الدول النفطية أعضاء أوبك من قبل غات بالمشاركة في إقامة تكتل احتكاري تجاري يهدف إلى رفع الأسعار وتقييد حرية التجارة، قد شجع الكونغرس الأمريكي على اتخاذ إجراءات انتقامية ضد هذه الدول وهو ما تبيحه تلك الاتفاقيات. ومن ذلك قيام الكونغرس بإدخال عدد من التعديلات بهدف حرمان تلك الدول من التمتع بمزايا نظام التفضيلات المعممة (Generalized System of Preference (GSP)) الذي أقرته غات لصالح الدول النامية[٢٢]. وقد كان من آثار ذلك الإجراء، وغيره من وسائل الضغط، أن حاولت أوبك دفع التهمة بالخروج على الالتزام بسعر معين، كما كان الحال قبل انهيار الأسعار عام ١٩٨٦، ومن ثم صار السعر يتحدد بقوى السوق والمنافسة منذ ذلك العام.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن شركات النفط العالمية، بعد أن تبين لها أن المنافسة السعرية يمكن أن تؤدي إلى انهيار الصناعة، قامت في عام ١٩٢٩ بإبرام اتفاقية استبعدت بمقتضاها المنافسة السعرية فيما بينها، وذلك حفاظاً على استقرار الصناعة التي تخضع بطبيعتها لنظرية «احتكار القلة» (Oligopoly). كذلك قامت بعض الولايات الأمريكية المنتجة للنفط (مثل تكساس ولويزيانا) بوضع وتنفيذ نظم وبرامج من شأنها تحديد كميات النفط الأمريكي الذي يضخ في الأسواق المحلية، وذلك حفاظاً على مستوى معين للأسعار ودخول المنتجين.

والخلاصة أن أوبك لا تستحدث جديداً عندما تقوم بتنسيق ما يعرض في السوق من إنتاجها، حفاظاً على استقرار الصناعة، وقد فعلت بعد تأميم مرحلة إنتاج النفط الخام ما كانت تفعله الشركات العالمية الغربية أثناء سيطرتها على تلك المرحلة.

---

(٢١) اعتمدت الدول العربية في نحو ثلثي وارداتها الإجمالية عام ١٩٩٦ على مجموعة الدول الصناعية الغربية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٧**، ص ١١٩.

(٢٢) وكان هذا النظام الذي أقرته غات في دورتها التي عقدت في طوكيو عام ١٩٧٩ يوفر مزايا واستثناءات تقتصر على الدول النامية ولا تمتد إلى غيرها من الدول الصناعية المتقدمة. ومن تلك المزايا التزام الدول الصناعية بخفض ضرائبها على المواد الكاملة الصنع وشبه المصنعة المستوردة من الدول النامية. وعلى الرغم من أن قائمة نظام التفضيل المعمم قد انطوت على البتروكيماويات التي تنتجها الدول النامية إلا أن الدول الصناعية دأبت على وضع قيود جمركية، سواء من حيث الكمية أو القيمة على تلك المنتجات، ومن ثم تعطلت من الناحية العملية تلك المزايا. ثم كان قرار الكونغرس الذي انبنى على اتهام ظالم لدول أوبك التي لم تتجاوز في سياساتها ما كانت تفعله شركات النفط العالمية كما سنوضح فيما بعد.

ويبقى أخيراً أن نشير إلى أن المادة (٢٠) من اتفاقية غات تبيح للدولة اتخاذ ما تراه من إجراءات للحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة والنادرة. واتساقاً مع تلك المادة، فإن وضع حد أعلى لإنتاج النفط بقصد المحافظة على معدل معقول للنضوب، وأخذاً في الاعتبار أن النفط يعتبر سلعة نادرة ولا سبيل لتجديدها متى نضبت، لا يصح تفسيره على أنه ممارسة لاحتكار تجاري مقيد لحرية التجارة. ولو صح أن دول أوبك تمارس احتكاراً تجارياً، فكيف يفسر الاتجاه النزولي لأسعار النفط منذ أوائل الثمانينيات وانهيارها إلى النصف منذ عام ١٩٨٦، فضلاً عن تآكل قيمتها الحقيقية على نحو ما أوضحنا من قبل؟

سادساً: أسعار النفط خلال المستقبل المنظور

تدور أغلب التوقعات الحديثة لسعر النفط بحلول عام ٢٠١٠ حول ٢٢ ـ ٢٤ دولاراً للبرميل (بدولارات عام ١٩٩٤). وهناك من الدراسات ما يرتفع تقديرها إلى ٣٤ دولاراً، كما أن هناك ما ينخفض تقديره إلى ١٦ دولاراً. وقد آثرنا عدم التعرض لهذه القيم المتطرفة، وإن كنا سنناقش بصفة عامة حجج الذين يرجحون الحد الأدنى، وهم من نطلق عليهم «المتشائمين». فهؤلاء المتشائمون يستندون إلى عدد من الافتراضات التي نوجزها في ما يلي:

١ ـ اتجاه كلفة البحث عن النفط وإنتاجه إلى الانخفاض نتيجة التحسينات التقانية التي تحققت خلال السنوات الأخيرة، ومن أهمها المساحة السيزمية الثلاثية الأبعاد، والحفر الأفقي، وتقانة الإنتاج في المياه العميقة. ففي ظل تلك التحسينات، أمكن منذ أواخر الثمانينيات إعادة تقدير الاحتياطيات العالمية بإضافة نحو ٣٥٠ مليار برميل أو ما يعادل نحو ٥٠ بالمئة من تلك الاحتياطيات. وكانت أغلب الإضافات في دول أوبك، وبخاصة في منطقة الخليج العربي.

٢ ـ إن عدداً من شركات النفط العالمية قد وضع برامجه الاستثمارية في مجال البحث عن النفط وإنتاجه مع افتراض أن سعر النفط يمكن أن يظل عند مستوى ١٦ دولاراً للبرميل بدولارات اليوم (أي مع السماح بارتفاع السعر بمقدار التضخم فقط).

٣ ـ إن الغاز الطبيعي يعتبر منافساً قوياً للنفط، وسوف تزداد قوته التنافسية في المستقبل نتيجة الاعتبارات البيئية، حيث تنخفض فيه الملوثات، مثل ثاني أكسيد الكربون ومركبات الكبريت، عنها في النفط والفحم. ولقد أمكن خلال السنوات الأخيرة تحقيق اكتشافات غازية رفعت احتياطيات الغاز العالمية إلى نحو ١٤٥ تريليون متر مكعب، وهو ما يعادل حرارياً نحو ٨٦ بالمئة من احتياطيات النفط العالمية التي بلغت في نهاية عام ١٩٩٧ نحو ١٠٣٨ مليار برميل. وللمقارنة فإن احتياطيات الغاز في عام ١٩٧٠ لم تكن تتجاوز ٤٥ بالمئة من احتياطيات النفط.

٤ ـ إن المنافسة، وليس التنسيق، سوف تسود بين منتجي النفط في أسواقه العالمية، مما يدفعهم إلى السعي لزيادة أنصبتهم من تلك الأسواق، ومن ثم تنخفض أسعار النفط إلى الحدود الدنيا.

في مواجهة هذه الحجج المتشائمة، نستطيع أن نقدم عدداً من العوامل المتفائلة، من أهمها:

أ ـ صحيح أن الكلفة الاستثمارية اللازمة لإضافة طاقة إنتاجية لبرميل واحد يومياً في منطقة الخليج العربي تتراوح بين ٢٥١٥ دولاراً و٤٨٦٦ دولاراً تبعاً لحجم الحقل المكتشف، وهو ما يؤدي إلى انخفاض كلفة الإنتاج بمعناها الضيق (الاستخراج) إلى نحو ١ ـ ١,٥ دولار

للبرميل. ولكن تلك الكلفة الاستثمارية ترتفع إلى نحو ٧٦١٠ دولارات في اندونيسيا، وإلى نحو ١٠٢٤٠ دولاراً في فنزويلا. وترتفع فوق ذلك كثيراً في المناطق الصعبة مثل الاسكا وبحر الشمال.

وحتى على فرض أن كلفة الإنتاج سوف تنخفض مستقبلاً، فإن سعر النفط، خلافاً للصناعات التحويلية، لا يتحدد في المدى الطويل بكلفة الإنتاج وحدها، وإنما يخضع لعوامل تسعير المواد الأولية الناضبة باعتباره مصدراً طبيعياً غير متجدد وتتوزع حقوله في الطبيعة بين عدد محدود من الدول. ومن المسلم به، نظرياً وعملياً، أن الدول التي حباها الله بتلك النعمة من حقها أن تحصل على نصيبها العادل من قيمتها الحقيقية حسبما تحددها المنفعة المعبّر عنها بسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي.

ب ـ إن عصر الحقول العملاقة قد ولى، وإن أغلب ما اكتشف في الماضي القريب كان من الحقول الصغيرة أو في مناطق صعبة، مما يتوقع معه اتجاه الكلفة إلى الارتفاع مستقبلاً. ولعل مما يؤكد ذلك أن بعض خبراء جيولوجيا النفط العالميين يتوقعون اتجاه الإنتاج العالمي من النفط إلى الانخفاض المطرد قبيل عام ٢٠١٠. ويؤكد هؤلاء الخبراء أن النفط التقليدي المتوفر حالياً بتكلفة منخفضة يزود العالم بنحو ٩٥ بالمئة من احتياجاته النفطية، وأن نحو ٨٠ بالمئة من الإنتاج الحالي يتدفق من حقول اكتشفت قبل عام ١٩٧٣، وبدأ أغلبها بالفعل رحلة النضوب المطرد. وإذ يرى أولئك الخبراء أن العالم قد توصل حتى الآن إلى اكتشاف نحو ٩٠ بالمئة من النفط الذي يقدر في جملته بنحو ١,٨ تريليون برميل، فإنهم يؤكدون أن العالم لم يتمكن من تعويض ما استخرج منه على مدى السنوات العشرين الماضية. ويعارض هؤلاء الخبراء التقارير التي تدّعي أن احتياطيات النفط قد ارتفعت خلال تلك الفترة ويصفون الزيادة بأنها وهمية. ولعل مما يساند هذا الرأي أن بعض دول أوبك قامت منذ عام ١٩٨٧ بزيادة حجم احتياطياتها النفطية بما يقرب من ٥٠ بالمئة، وكان أغلب تلك الزيادة ناتجاً من إعادة التقدير أكثر منه نتيجة جهود استكشافية فعلية. كذلك يؤكد هؤلاء الخبراء أن العالم بعد أن استهلك بالفعل ما يقرب من نصف الثروة النفطية، سوف يواجه صعوبات متزايدة في استخلاص الباقي، وهو ما سوف يرفع التكلفة ويعرقل الإنتاج عن ملاحقة الطلب العالمي المتزايد على النفط، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط ارتفاعاً حاداً. وقد سبق أن ذكرنا أمثلة مما أوردته مؤخراً وكالة الطاقة الدولية عن قرب النقطة التي سيقصر فيها إنتاج النفط التقليدي عن مواجهة الاحتياجات العالمية المتزايدة منه، مما سيضطر معه العالم إلى البحث عن مصادر غير تقليدية للنفط. ومع أن هناك احتياطيات كبيرة من النفط غير التقليدي في فنزويلا وكندا وروسيا، إلا أن استخلاص المنتجات النفطية منها لا يزال مرتفع التكلفة، ولا يتوقع انخفاضها خلال المستقبل المنظور.

ج ـ إن افتراض سيادة المنافسة في أسواق النفط في المستقبل يتناقض مع ما سبق توضيحه من أن التركز الاحتكاري في الصادرات النفطية سوف يزداد عما هو عليه في الوقت الحاضر، وهو ما سيفرض بالضرورة تنسيق المعروض من إنتاجه في الأسواق العالمية. وإذا كان سعر السلعة يتحدد بتلاقي العرض والطلب، إلا أن آثار ومستوى هذا التلاقي تختلف تبعاً لاختلاف هيكل السوق (Market Structure). فالسعر في إطار سوق تخضع للمنافسة الكاملة قد يقترب من كلفة الإنتاج الحدية. أما في حالة سوق تخضع بطبيعتها إلى درجة عالية من التركز الاحتكاري، أو ما يعرف اصطلاحاً بـ «احتكار القلة»، كما هو الحال بالنسبة لصادرات النفط العالمية، فيمكن أن يتضمن قدراً من الريع الاقتصادي فوق كلفة الإنتاج.

د ـ إن الفرق بين سعر النفط الخام، كما تحدده قوى العرض والطلب، وكلفة الإنتاج بمعناه الضيق، لا يعتبر ربحاً جزافياً، بل هو في الحقيقة تعويض عن نضوب الثروة النفطية،

والتي لا تتجدد مهما طال الزمن، ويعتبر هذا الفرق ثمناً لتلك الثروة مستقلاً عن كلفة الإنتاج. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الفرق يساعد على توفير فائض يمكن استخدامه في تنويع مصادر الدخل، بحيث يستعاض بها من الثروة الطبيعية الناضبة، كما يمكن استخدامه في الاستثمار المطلوب لتوسيع الطاقة الإنتاجية لكي تفي بمتطلبات العالم المتنامية من النفط.

هـ ـ إن تفاوت الكلفة بين المناطق، من شأنه تحديد السعر، في المدى الطويل وتحت ظروف مستقرة، بما يغطي الكلفة الإجمالية للمنتج الحدي ذي النفقة الأعلى، شاملة ثمن المادة الطبيعية الناضبة ومضافاً إليها عائد مجز على الاستثمار الذي تحمل مخاطره. فالمنتج الحدي لا يكتفي باسترداد نفقاته متضمنة عائد الاستثمار، بل يسعى لتحقيق فائض يمكنه من تعويض الاحتياطيات التي نضبت بالبحث عن حقول جديدة وتحمّل المخاطر المرتفعة في صناعة النفط. ومن المعروف أن الولايات المتحدة كانت تمنح الشركات العاملة في أراضيها خصماً من الضرائب يعرف بـ «مسموحات النضوب» لكي تمكنها من تكوين حصيلة تستثمر في البحث عن حقول جديدة.

ونخلص من ذلك إلى أنه ليس ثمة ما يضمن أن المنتج ذي النفقة المنخفضة سوف يتصرف في إنتاجه بسعر يقل عما يتحدد في الأسواق العالمية ويغطي الكلفة الإجمالية الشاملة للمنتج الحدي ذي النفقة المرتفعة.

و ـ إن القول بأن الغاز الطبيعي سوف ينافس النفط في أسواقه ومن ثم يهبط بأسعاره، يفتقر إلى الأسانيد القادرة على حمله. فالغاز ليس بديلاً كاملاً للنفط، ويكاد الرأي يجمع على أن النفط سيظل يحتل مكان الصدارة خلال المستقبل المنظور بنصيب يتراوح حول ٤٠ بالمئة من الاحتياجات العالمية للطاقة. ومن ناحية أخرى، فإن البنية الأساسية للغاز الطبيعي بما فيها شبكات الأنابيب الرئيسية والفرعية، لا تتوفر إلا في مناطق محدودة من العالم، مثل المجموعة الصناعية الغربية ودول الكومنولث المستقلة (الاتحاد السوفياتي سابقاً). أما بالنسبة لأغلب دول العالم، وبخاصة الدول النامية التي يتسارع فيها الطلب على الطاقة لأغراض التنمية، فإن بناء شبكات الغاز واقتناء الأجهزة المستهلكة للغاز (وكلها تقريباً أجهزة رأسمالية أو استهلاكية معمرة) يحتاج لاستثمارات باهظة وتستغرق إقامتها أو اقتنائها سنوات طويلة، مما تعجز عنه غالبية الدول النامية. وعلى ذلك فالمتوقع أن يظل النفط مصدرها المفضل.

ز ـ وأما بالنسبة للفحم، فعلى الرغم من توفره بكميات كبيرة، إلا أن آثاره البيئية الملوثة قد تعوق مسيرته، وذلك باستثناء الصين والهند وعدد قليل من الدول النامية. ومع أنه يتوقع ارتفاع استهلاك الفحم خلال الفترة (١٩٩٦ ـ ٢٠٢٠) بمعدل ٢,٢ بالمئة سنوياً في المتوسط، إلا أنه لا يتوقع أن يحل محل النفط الذي سيرتفع استهلاكه بالمعدل نفسه تقريباً.

كذلك الحال بالنسبة للطاقة النووية، إذ يتوقع أن يتقلص استخدامها خلال الفترة موضع الدراسة بنحو ٠,٤ بالمئة سنوياً في المتوسط نتيجة مخاطرها البيئية المرتفعة، وأيضاً نتيجة ارتفاع نفقاتها بسبب ارتفاع كلفة التخلص من المفاعل والمواد المشعة بعد انتهاء عمره الافتراضي(٢٣).

ولا يتوقع أن تساهم الطاقة الجديدة والمتجددة، وأهمها الطاقة المائية، مساهمة فعالة في

---

(٢٣) انظر في ذلك دراسة: حسين عبد الله، «الطاقة النووية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٢٠، العدد ٧٢ (١٩٩٥).

مواجهة احتياجات العالم المتزايدة من الطاقة، إذ لا يتجاوز نصيبها من تلك الاحتياجات نحو ٨ بالمئة في الوقت الحاضر ولا يتوقع أن يتجاوز نصيبها هذا المستوى خلال المستقبل المنظور.

سابعاً: دعم القوة التفاوضية العربية

قفز إنتاج النفط العربي قفزات كبيرة في ظل انخفاض الأسعار، والتي كان تحديدها خاضعاً لسيطرة شركات النفط الغربية إلى ما قبل حرب تشرين الأول/اكتوبر. فقد ارتفع حجم النفط العربي من ١,١ مليون ب/ي عام ١٩٥٠ إلى نحو ٢٠ مليون ب/ي عام ١٩٧٠. بذلك جاء تزويد الاقتصادات الصناعية الغربية بالنفط العربي الرخيص مكملاً ومسانداً لإعادة بناء تلك الاقتصادات عقب الحرب العالمية الثانية، حيث كانت تلك الاقتصادات تستورد نحو ٨٥ بالمئة من الواردات النفطية العالمية، وما زالت إلى الآن تستورد نحو ثلاثة أرباعها. وإذا كان إنتاج النفط العربي قد تراجع خلال الثمانينيات، إلا أنه عاد إلى الانتعاش ليبلغ نحو ٢٠ مليون ب/ي في الوقت الحاضر، وهو ما يعادل نحو ٢٨ بالمئة من الإنتاج العالمي.

وتتمتع صادرات النفط العربي في السوق العالمية للنفط بمركز تفاوضي جماعي ممتاز، إذ تبلغ في الوقت الحاضر نحو ١٦ مليون ب/ي، وهو ما يعادل ٣٦ بالمئة من إجمالي الصادرات العالمية. وترتفع تلك النسبة إلى نحو ٤٥ بالمئة إذا اقتصرنا في حساب تلك الصادرات على ما يسد فجوة العجز في أهم المناطق المستوردة واستبعدنا حركة النفط داخل كل منطقة. ومع أن تلك النسبة تحقق للمنطقة العربية قوة تفاوضية جماعية ذات فعالية كبيرة، إلا أن استخدامها على مدى نصف قرن كان يصطدم بعقبات تستنفد قوتها وتضعف فعاليتها. ولم ينجح منتجو النفط بتحديد وتصحيح أسعاره إلا عندما التحمت المصالح النفطية العربية بقضية تحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي، وأثبت الانتصار العربي في معارك تشرين الأول/اكتوبر أن شوكة العرب لم تنكسر كما كان يدّعي كل من نيكسون وكيسنجر ومن معهما.

من ناحية أخرى، فإن دول أوبك تسيطر الآن على نحو ٢٥ مليون برميل يومياً من الصادرات النفطية العالمية (خام ومنتجات ومكثفات) أو ما يعادل نحو ٦٣ بالمئة من تلك الصادرات، ويتوقع أن تزداد تلك السيطرة مع الوقت على نحو ما تقدم شرحه. ولذلك فإن في مقدور المنظمة أن تمارس ضغطاً على أسواق النفط الخام لزيادة أسعاره ولتعويض ما فقدته من إيراداتها النفطية. ولكن دول أوبك لا تحاول استثمار قدرتها الاحتكارية في هذا المجال، حيث تخلت منذ عام ١٩٨٦ عن أسلوب تحديد الأسعار وصار السعر يتحدد بقوى السوق التي تمارس فيها الدول المستهلكة وشركاتها وبورصاتها أدواراً فعالة. ولا شك في أن أوبك قد قامت في الماضي، وستظل تقوم خلال المستقبل المنظور، بقدر لا بأس به من المحافظة على استقرار الصناعة، وهو ما لا يمكن أن يتحقق في ظل مبدأ المنافسة المطلقة كما يدّعي البعض.

وكما ذكرنا، فسوف تتقلص مع مرور الوقت القدرة التصديرية لأغلب الدول المنتجة للنفط، ومن ثم سيقع عبء الوفاء بنصف احتياجات العالم من النفط على الدول الخليجية الأربع، ثم إيران التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المنطقة، وأخيراً فنزويلا. وتبلغ احتياطيات النفط في مجموعة الدول الخليجية نحو ٦٦٠ مليار برميل، أو ما يعادل ثلثي الاحتياطيات العالمية، منها نحو ٩٠ مليار برميل في إيران. ولا يدخل في ذلك نحو ٣٠ مليار برميل من احتياطيات ليبيا والجزائر. أما فنزويلا فلا تتجاوز احتياطياتها ٦٥ مليار برميل أو نحو ٦,٥ بالمئة من احتياطيات العالم. ولذلك فإنها لا تستطيع، وليس من مصلحتها، الخروج على ما تقرره المنطقة العربية، ومعها إيران، من سياسات نفطية.

وفي مجال الغاز الطبيعي، فإن المنطقة العربية تضم نحو ٢٢ بالمئة من احتياطياته العالمية،

وإذا أضيف إليها احتياطيات إيران والتي تبلغ نحو ١٥ بالمئة، فإن إجمالي تلك الاحتياطيات يصل إلى نحو ٣٧ بالمئة، وهي نسبة يمكن أن تكون ذات وزن مؤثر إذا ما قرر منتجو الغاز تنسيق سياساتهم الإنتاجية والتسويقية على النحو الذي يحقق مصالحهم المنفردة والمشتركة. ولعل مما يؤكد أهمية هذا الوزن أن بقية الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي تقع في الدول المستهلكة للغاز (روسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا)، ولا يدخل منها سوق التصدير سوى نسبة ضئيلة، وهو ما يرفع الأهمية النسبية للاحتياطيات العربية عموماً، والخليجية خصوصاً في مجال التصدير.

وهكذا يبدو واضحاً أن المنطقة العربية، وبخاصة منطقة الخليج، سوف تمسك بمفاتيح المستقبل بالنسبة لاحتياجات العالم من النفط والغاز الطبيعي. ولا تحتاج بعد ذلك سوى إلى التنسيق بين سياساتها لكي تحقق من ثروتها الناضبة ما يؤمن مستقبل شعوبها بعد النضوب الذي ستتسارع خطاه إذا مارس العالم عليها ضغطاً للوفاء باحتياجاته المتزايدة. ولا شك في أنها إن فعلت ذلك، فإنها لن تتجاوز ما تقوم به فعلاً الدول الصناعية المستهلكة للطاقة من تنسيق لسياساتها في مجال الطاقة. ولذلك نكتفي هنا بالإشارة إلى ضرورة وجود أداة عربية جماعية، قوية ومتجانسة، لكي تحمل تلك المسؤولية.

والواقع أن التعاون العربي لإيجاد تلك الأداة لا يحتاج إلى المزيد من التفاوض وإبرام الاتفاقيات، إذ يكفي أن تقوم الدول العربية العشر، أعضاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، بتنشيط المنظمة وإعادة بنائها بحيث يمكنها حمل مسؤوليات المستقبل. ومع أننا نرحب بما تقوم به المنظمة العربية، على قدر استطاعتها وفي حدود ما يرصد لها من اعتمادات ويتوفر لديها من إمكانيات، إلا أننا نرى أن تلك الجهود غير كافية لمواجهة تحديات المستقبل، وبصفة خاصة ما ينتج من ازدياد اعتماد العالم على النفط العربي، وما تضعه وتقوم بتنفيذه الدول المستهلكة للنفط من سياسات منسقة. ولعل في ما نصت عليه المادة الثانية من اتفاقية الأوابك ما يفي، إذا تم تنفيذه، بتحقيق الهدف المنشود. فتلك المادة تنص على أن هدف المنظمة هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه صناعة النفط، وتحقيق أوثق العلاقات في ما بينها، للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة، منفردين ومجتمعين. وتحقيقاً لذلك تتوخى المنظمة على وجه الخصوص اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية النفطية لأعضائها، بما في ذلك تعاون الأعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة النفط... الخ.

ونستخلص مما تقدم أن المستقبل المنظور سوف يلقي على كاهل المجموعة النفطية العربية مسؤولية إمداد العالم بالجانب الأكبر من احتياجاته من النفط والغاز. وعلى من سيحملون تلك المسؤولية أن يتعاونوا، كمجموعة متكاملة، في الدراسة والتخطيط وتنسيق السياسات، بحيث يمكنهم تحقيق المصالح المشتركة لشعوبهم كمنتجين، وأيضاً لشعوب الدول المستهلكة للنفط والتي سيتزايد اعتمادها على النفط العربي كما ذكرنا.

ومتى تم تنسيق السياسة النفطية العربية في إطار أوابك، فإنه لن يكون من الصعب تكوين فريق قائد (Core Group) من الدول المصدرة الرئيسية، عربية وغير عربية، أعضاء في أوبك وغير أعضاء فيها، لكي يحمل مسؤولية الدفاع عن هيكل أسعار النفط، ووضع استراتيجيات طويلة الأجل، مع إدخال قدر من المرونة التي تضمن استقرار السعر داخل مستويات معقولة وقابلة للتطور تبعاً للظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي وغيره من العوامل الحاكمة في صناعة النفط. وبديهي أن هذا الفريق القائد سوف ينطلق من النقطة التي تلتقي عندها مصالحه الوطنية، وليس من النقطة الخلافية التي تدعو إليها بعض الدراسات التي أشرنا إليها □

الشباب والمستقبل: صورة المستقبل كما يراها طلبة جامعة دمشق: دراسة ميدانية

أحمد علي كنعان
عبد الله المجيدل

كلية التربية، جامعة دمشق.

أولاً: الدراسة النظرية

مقدمة

يقول الشاعر الفيلسوف الألماني غوته: «مستقبل الأمة تابع لطاقات عناصرها الفتية».

إن نظرة الشباب للمستقبل تتأثر إلى حد كبير بإدراك الفرد لذاته، وللأهداف التي يسعى لتحقيقها، والعوائق التي تمنع تحقيق هذه الأهداف، كذلك تتأثر نظرته للمستقبل بالبيئة النفسية التي يوجد فيها وهي تشمل جميع الأحداث التي تؤثر بالفرد ويتأثر بها[١].

وقد تزايد اهتمام العالم بالمستقبل واستشراف آفاق التطور على مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والسياسية، لكن الشباب في هذه الأيام يعيشون أزمة تمتد جذورها بعيداً في أعماق المجتمع، فالعلاقات الاجتماعية والأوضاع السياسية والاقتصادية والعلاقات الأسرية وغيرها من المتغيرات تلعب دوراً كبيراً في تلك الأزمة. ولهذا فإن حل هذه الأزمة واحتواءها يتطلبان معرفة حقيقية بوجهة نظر الشباب لمستقبلهم المهني والعلمي والجغرافي والاقتصادي والاجتماعي.

وهنا يبرز «الدور المهم للمؤسسات التربوية وبشكل خاص الجامعة، إذ إنها لا يمكن أن تكون صورة مصغرة ساذجة عن الحياة الاجتماعية لأنها تملك هوية وجودها الخاص وتمتلك فعلها المميز، وهذا يعني أنه يمكن للجامعة أن تلعب دوراً حيوياً في عملية التجديد الاجتماعي»[٢]. فالشباب العربي يكونون قطاعاً ضخماً من السكان في عصرنا، عصر الحركة والتغيير[٣]. وهم يعانون مشكلات تحول دون تحقيق طموحاتهم. وقد تكون هذه المشكلات

(١) **علم النفس**، السنة ٦، العدد ٢٤ (تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)، ص ٤٨.

(٢) علي وطفة وعبد الله المجيدل، **بنية الاتصال التفاعلي بين الطلاب والمدرسين في الجامعة** (دمشق: دار معد، ١٩٩٦)، ص ٩٠٧.

(٣) محمود أحمد السيد «الشباب ودورهم في التنمية الشاملة»، **المعلم العربي**، السنة ٣٨، العدد ٥ (١٩٨٥)، ص ٥٨.

داخلية أو خارجية تتمثل في جوانب الحياة المعاصرة والثورة التكنولوجية والعلمية التي تتخللها، فتتطلب أن يكونوا مستعدين لها وقادرين على مواجهة مواقفها بحكمة وتمكن وإنجاز. ومشكلة بحثنا أن شبابنا يشعرون بخوف من المستقبل، لما يعيشونه من تناقضات ومن أزمات اجتماعية وثقافية واقتصادية ولا يتمكنون من ممارسة دورهم بشكل صحيح وسليم، لأن هذا الدور غالباً مسلوب منهم منذ أن كانوا صغاراً ولا يتمكنون من التعرف على ملامحه انطلاقاً من حاضرهم الآن لعوامل قد تكون داخلية أو خارجية أو الاثنين معاً، يعيشونها نتيجة الصراعات مع المجتمع والتقاليد والحالة الاقتصادية والواقع القائم، فترى مارغريت ميد: «ان مشكلة الشباب لا ترجع إلى عامل داخلي، فهي نتيجة الاضطهاد من الخارج، من مجموعة القيم والعادات التي أصبحت هي الأخرى جزءاً من الصياغات والنتاجات السلبية لمجتمع الاستهلاك»(٤).

وكما يقولون: فالماضي مثل والحاضر عمل والمستقبل أمل، وقد توجه الكثيرون إلى الشباب الذين هم نصف الحاضر وكل المستقبل، لأنهم يمثلون القوة الخلاقة والطاقة المتدفقة حيوية وعنفواناً وطموحات كبيرة وأحلاماً وحماسة وطنية، فهم بحق القوة الفعالة والمحركة لكل أمة. ومن هنا كان أفضل مقياس يمكن أن تقاس به الأمم هو مقياس الشباب، فكلما كان الشباب بخير كان المجتمع برمته بخير، يعيش حاضراً متقدماً ويتوقع له مستقبل زاهر. فكيف يبدو هذا المستقبل بنظر الشباب؟

هذا ما ستجيب عنه هذه الدراسة من خلال شريحة مهمة من شرائح الشباب تتمثل بطلبة الجامعة ونحن نعرف سلفاً أنها لا تمثل الشباب جميعهم، ولكنها تعطي مؤشراً صادقاً عن رؤية الشباب لواقعهم ومستقبلهم، ذلك لأن جامعة دمشق تمثل عينة من شباب المدينة والريف معاً، ومن مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن كلا الجنسين.

١ ـ مشكلة البحث وأهميته

الشباب شريحة من المجتمع، بل هم يشكلون شريحة مهمة من شرائحه، يعانون مشكلاته العامة، ويواجهون مشكلات خاصة بهم، ومن هذه المشكلات ما يكون جسدياً أو تعليمياً أو جنسياً أو أسرياً أو انفعالياً أو عملياً مهنياً، وهذا بدوره يعود إلى طبيعة المرحلة التي يعيشها الشباب أنفسهم.

وتظهر مشكلة البحث من خلال قلق الشباب على مستقبلهم وخوفهم من عدم تحقيقهم لأهدافهم وأحلامهم وطموحاتهم سواء أكان ذلك في إيجاد فرص العمل وتأمين السكن والزواج أم في غير ذلك كما أشارت دراستا الدكتورة ملكة أبيض اللتان أجريتا على طلاب جامعة دمشق في عامي ١٩٦٧ و١٩٨٣ بعنوان «قيم الشباب».

ولقد أصبح الشعور بالإحباط ظاهرة لافتة لدى الشباب الذين ما زالوا في مرحلة الدراسة. فالالتحاق بالعمل، والعثور على مسكن للزواج، وتكوين أسرة، والقلق من ارتفاع تكاليف المعيشة يجعلهم يعيشون مرحلة المعاناة، والمرارة أشد ما تكون.

فالأحلام قبل التخرج أكثر مجالاً والمستقبل أكثر إشراقاً، ولكن الواقع ليس له صلة

---

(٤) محمد علي حافظ، **مستقبل الشباب العربي** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣)، ص ٤٨.

بالحلم بل يناقضه تماماً. وهذا ما يدركه شباب اليوم، فالبطالة وأزمة الإسكان وتأخير سن الزواج والعمل غير المناسب هي النوافذ التي يطل منها الشباب على عالم المستقبل(٥).

وفي هذه الدراسة سنحاول الوقوف عند آراء طلاب جامعة دمشق لمعرفة نظرتهم وتصورهم للمستقبل سواء أكان مهنياً أم اجتماعياً أم اقتصادياً وذلك بغية الوصول إلى اقتراح الحلول للمشكلات التي تقف في طريق سعادتهم وطموحاتهم لبناء الوطن ورفعته وشموخه.

وتتجلى أهمية هذا البحث من خلال أهمية المرحلة التي تتعرض لها هذه الدراسة ألا وهي مرحلة الشباب الذين يشكلون شريحة كبيرة تصل في العالم إلى نحو ١٠٠٠ مليون شاب وشابة يشكلون أكثر من ١٧ بالمئة من سكان العالم وتتزايد نسبتهم بمعدل ١,٨ بالمئة سنوياً، وفي الوطن العربي تزيد نسبتهم على ٢٠ بالمئة ويشكلون من الفئة العمرية بين ١٥ و٣٠ سنة أكثر من ٥٠ مليوناً في الوقت الحاضر(٦). ولو أخذنا الشباب بمفهومه الواسع (١٥ ـ ٣٩ سنة) فإنهم يشكلون نسبة تزيد على ثلث السكان وهم يتمتعون بمستوى عالٍ من التعليم، ويشكلون شريحة اجتماعية تعدُّ جزءاً لا يتجزأ من شبكة البنى الاجتماعية الأخرى في المجتمع، تؤثر فيه وتتأثر به، ومن ثم فإن اتجاهات الشباب الغالبة وقيمه، قد تعكس إلى حد كبير اتجاهات المجتمع الذي نشأت فيه وقيمه(٧).

ومما يزيد في أهمية البحث أن طاقات الشباب لا يمكن إغفالها أو تغييبها، فإما أن تتحول إلى طاقات فاعلة منتجة ومبدعة أو أن تتحول إلى طاقة تدميرية تدمر ذاتها ومجتمعها في آن واحد إذا لم تجد لها مخرجاً مناسباً بعيداً عن كثير من الأمراض التي تفتك بها.

ومما هو جدير بالذكر أن عدد الشباب في سوريا بناءً على الدراسة الإحصائية التي جرت في المكتب المركزي للإحصاء في منتصف عام ١٩٩٦ من الفئات العمرية ١٥ ـ ٢٩ سنة والتي تمثل جيل الشباب يساوي ٤,١٣٠ مليون شاب وشابة، وتشكل بالنسبة لمجموع السكان ٢٨,٢٥ بالمئة حيث يبلغ عدد الذكور ٢,٠٩٣ مليون شاب يشكلون نسبة ١٤,٣١ بالمئة من مجمل عدد السكان، وتشكل الإناث ١٣,٩٦ بالمئة من مجمل عدد السكان.

ومن هنا فإن عدد الشباب ونسبتهم لعدد السكان لا يمكن أن يستهان به بل يتطلب الكثير من الإنفاق والجهد والرعاية والاهتمام حتى يقدم الشباب نتائج ثماره يانعة طيبة(٨). ولهذا فالواجب يقتضي أن نرعى شؤون الشباب، ونهتم بأوضاعهم التعليمية، ونؤمن لهم فرص العمل، ونساعدهم في حياتهم الاجتماعية، ولا سيما الزوجية، لا أن نتركهم فريسة همومهم وهواجسهم فيضيع جزء من حاضر الأمة، وكامل مستقبلها.

٢ ـ أهداف البحث وفرضياته وحدوده

يهدف البحث إلى ما يلي:

ـ معرفة صورة المستقبل المهني والعلمي لدى طلاب الجامعة.

ـ تقصي صورة المستقبل الاقتصادي للوطن العربي كما تبدو لدى طلبة الجامعة.

---

(٥) **علم النفس**، السنة ٦، العدد ٢٤ (تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)، ص ٥٩.

(٦) عبد اللطيف زرنجي، «التنمية والشباب،» ورقة قدّمت إلى: ندوة الثلاثاء الاقتصادي الحادية عشرة المنعقدة بدعوة من جمعية العلوم الاقتصادية في دمشق بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ص ٥.

(٧) أحمد كنعان، «الشباب ومشكلات النمو السكاني،» **بناة الأجيال**، السنة ٧، العدد ٢٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، ص ١٢٧.

(٨) زرنجي، «التنمية والشباب،» ص ٦ ـ ٧.

ـ معرفة صورة المستقبل الاجتماعي لدى طلاب الجامعة.

وللبحث ثلاث فرضيات رئيسة يتفرع عن كل منها ثلاثة جوانب فرعية على النحو الآتي:

الفرضية **الأولى**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات طلبة الجامعة في نظرتهم للمستقبل المهني والعلمي من حيث:

(أ) الاختصاص، (ب) الجنس (ذكور ـ إناث)، (ج) الانتماء للبيئة الاجتماعية (ريف ـ مدينة).

الفرضية **الثانية**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات طلبة الجامعة في نظرتهم للمستقبل الاقتصادي للوطن العربي من حيث:

(١) الاختصاص، (ب) الجنس (ذكور ـ إناث)، (ج) الانتماء للبيئة الاجتماعية (ريف ـ مدينة).

الفرضية **الثالثة**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات طلبة الجامعة في نظرتهم للمستقبل الاجتماعي من حيث:

(أ) الاختصاص، (ب) الجنس (ذكور ـ إناث)، (ج) الانتماء للبيئة الاجتماعية (ريف ـ مدينة).

ويقتصر هذا البحث على دراسة صورة المستقبل وتقصيها في نظر طلبة الجامعة. وسيشتمل على المستقبل المهني العلمي والمستقبل الاجتماعي وصورة المستقبل الاقتصادي للوطن العربي كما تبدو لطلبة جامعة دمشق، كما يشمل طلبة الكليات العلمية والإنسانية بمختلف أقسامهم وتخصصاتهم وسنوات دراستهم ذكوراً وإناثاً من المداومين في العام الدراسي ١٩٩٧/ ١٩٩٨.

ومن **التعريفات الإجرائية** المستخدمة في هذا البحث ما يلي:

ـ **الشباب** من حيث المعنى اللغوي من مادة شبّ أو شبب، وهو جمع شاب، وكذا الشبان والشابات والشبيبة وتعني الحداثة، وهو خلاف الشيب، نقول شبّ الغلام يشب شباباً وشبيبة، وامرأة شابة بمعنى واحد، إذاً فالشباب: الفتوة والحداثة نقيض الشيب والهرم.

ومن حيث المرحلة العمرية فالشباب هم من تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٢٤ سنة وهم يشكلون ٢١ بالمئة من مجموع سكان الوطن العربي[٩].

ـ **المستقبل المهني**: المهنة التي يتوقع الطالب أن يعمل بها مستقبلاً بعد تخرجه في الجامعة.

ـ **المستقبل الاجتماعي**: ويقصد به بعض جوانب الحياة الاجتماعية المتعلقة بالزواج والأسرة وعمل المرأة.

ـ **المستقبل الاقتصادي**: ويقصد به بعض البنى والكفايات والأنشطة الاقتصادية التي سيتميز بها المستقبل الاقتصادي للوطن العربي في نظر طلبة الجامعة.

---

(٩) كنعان، المصدر نفسه، ص ١٢٧.

٣ ـ الدراسات السابقة

أ ـ على الشباب في المرحلة الجامعية

(١) دراسة د. ملكة أبيض عام ١٩٦٧ بعنوان «قيم الشباب في جامعة دمشق»[١٠].

هدف الدراسة: تعرف مواقف الشباب العرب السوريين وقيمهم، وتنوع هذه المواقف بحسب الجنس والانتماء الجغرافي والوسط الاجتماعي والاقتصادي.

عينة الدراسة: طلاب جامعة دمشق التي كانت، وحتى إنشاء جامعة حلب حديثاً، المركز الرئيس الذي يزود القطر العربي السوري بالطليعة المثقفة، إضافة إلى أنها تضم طلاباً من الجنسين ينتمون إلى مناطق القطر جميعاً، وإلى معظم فئاته الاجتماعية.

سير الدراسة: ركزت الباحثة أسئلتها حول النقاط التي تتعلق بوجهات نظر الطلبة ومواقفهم من مستقبلهم الشخصي ومصادر الرضا في حياتهم والمهن والعلاقات الأسرية وعمل المرأة والديمقراطية على استبانة قام بإعدادها جيمس جيلبسي وغوردن البورت في عام ١٩٥٢ وطبقاها في دول متعددة بعنوان «نظرة الشباب إلى المستقبل»، وعدلتها بما يتلاءم مع ظروف الحياة في المجتمع العربي السوري، وطبقتها على عينة مؤلفة من ألف طالب وطالبة من جامعة دمشق ومن مختلف الكليات والأقسام والسنوات الدراسية. وكان عدد الاستبانات المعادة منها ٢٦٥ استبانة، أي بنسبة ٢٦,٥ بالمئة من الاستبانات الموزعة، وقد عرضت النتائج بلغة النسبة المئوية.

نتائج الدراسة: كانت نتائج الدراسة على الشكل التالي:

ـ كانت هناك اتجاهات متفائلة في نظرة الشباب للمستقبل وثقتهم بأن جهودهم الفردية لها الأثر الأكبر في مصائرهم، وفي إعطائهم الأهمية للمهنة والأسرة والقومية العربية على أنها المصادر الرئيسة للرضا في حياتهم، والرغبة في التحرك الاجتماعي صعوداً من خلال ممارسة مهنة تحظى بتقدير المجتمع.

ـ تأييدهم لعمل المرأة خارج المنزل، ولا سيما قبل الزواج، ومعارضة تعدد الزوجات.

ـ في ميدان السياسة إعطاء الديمقراطية مفهوماً أكثر ارتباطاً بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص منه بالحرية الفردية.

ولاحظت الباحثة ضمن هذا الاتفاق في القيم فوارق ترتبط بالمتغيرات المدروسة وهي الجنس والانتماء الجغرافي والوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي لأسر الطلاب.

(٢) دراسة د. ملكة أبيض عام ١٩٨٣ بعنوان «قيم الشباب أيضاً» في جامعة دمشق[١١].

هدف الدراسة: معرفة قيم الشباب العرب السوريين بعد مرور خمسة عشر عاماً على الدراسة السابقة حيث تلاحقت خلالها أحداث خطيرة على المنطقة العربية بصورة عامة، والقطر

---

(١٠) ملكة أبيض، **الثقافة وقيم الشباب** ([دمشق]: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٤).

(١١) المصدر نفسه.

العربي السوري بصورة خاصة، وظهرت معطيات جديدة في المجالات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

عينة الدراسة: طلاب جامعة دمشق نفسها الذين تزايدوا أكثر من الضعف حيث فتحت أبواب التعليم الجامعي للجميع مجاناً تلبية للسياسة التعليمية الجديدة في القطر وإبقاء حاجات التنمية الشاملة. وكانت العينة ٥٠٠ طالب وطالبة أعيد من الاستبانات الموزعة عليهم ٢٦٥ استبانة فقط.

سير الدراسة: استخدمت الباحثة أداة الدراسة (الاستبانة نفسها) التي استخدمتها في الدراسة السابقة حيث تركزت الأسئلة على موقف الشباب من القضايا الرئيسة التي تواجههم وصلة هذه المواقف بالظروف المتغيرة التي يمر بها القطر العربي السوري.

نتائج الدراسة: أشارت النتائج إلى:

ـ زيادة نسبة المتفائلين والمطمئنين إلى مستقبلهم، ويمكن تفسير ذلك باستمرار السياسة التربوية القائلة بتوفير فرص التربية على جميع مستوياتها للجميع.

ـ ظهرت بوادر جديدة لدى الشباب في مصادر الرضا في الحياة في كل من المهنة والأسرة والقومية العربية، حيث بقيت المهنة والأسرة وبرزت المواطنة ثم القومية العربية.

ـ كشفت الدراسة الجديدة عن اتساع وحداثة في المهن التي يود الشباب ممارستها في المستقبل بالقياس إلى معطيات الدراسة السابقة، حيث انتقلت إلى الأعمال الفنية والاختصاصية المرتبطة بالتقدم العلمي والتقني بدلاً من الطب والهندسة والصيدلة فقط.

ـ وكشفت عن انتشار الاتجاه الذي يقر مشاركة الزوجة في إدارة أمور الأسرة ورفض تعدد الزوجات.

ـ وأشارت الدراسة إلى تقدم مفهوم «العدالة الاجتماعية» على «الحريات الفردية».

وبالمقارنة بين هاتين الدراستين يتبين جوانب الاتفاق والاختلاف بينهما في القيم والانتماء الجغرافي والطبقة الاجتماعية، حيث أظهرت الدراسات عدداً من جوانب التماثل في قيم الطلبة، لكن مصادر الرضا عند الطالبات كانت تميل للأسرة مقابل تركيز الطلاب على المهنة والفعاليات الموجهة لخدمة الأمة والوطن، بالإضافة إلى مطالبة الطالبات بفرص أكبر للعمل خارج المنزل مقابل تحفظ قسم كبير من الطلاب إزاء هذه المطالب.

ونلاحظ تركيز أبناء الريف والطبقة الكادحة على إعطاء مكانة كبيرة للقومية العربية ضمن مصادر الرضا وإلحاحهم بصورة أشد على العدالة الاجتماعية مقابل تركيز أبناء المدن والطبقة المتوسطة على الأنشطة الموجهة لخدمة أسرهم والمهن التي يعملون فيها وتفضيلهم لمفهوم الديمقراطية الذي يلح على تحقيق الحريات الفردية.

بشكل عام فإن الأكثرية من الطلاب أخذت تنظر إلى المستقبل بتفاؤل واطمئنان أكثر وبخاصة للمستقبل الشخصي وللديمقراطية.

(٣) **دراسة د. نبيلة أمين أبو زيد** مدرسة علم النفس في مصر بعنوان «مستقبل الشباب في النظرة المستقبلية لهم»[١٢] عام ١٩٩٢.

---

(١٢) نبيلة أمين أبو زيد، في: **علم النفس**، السنة ٦، العدد ٢٤ (تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)، ص ٥١.

هدف الدراسة: إلقاء الضوء على الصورة المستقبلية للشباب من الجنسين لمعرفة أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه النظرة، بالإضافة إلى الإجابة عن العلاقة بين النظرة المستقبلية للشباب والمتغيرات التالية:

(أ) المستوى الاقتصادي (ب) التحصيل الدراسي (ج) التخصص أو نوع الدراسة.

عينة الدراسة: تمّ اختيار ٣٠٠ طالب وطالبة من كليات نظرية وعملية ومن مستويات اقتصادية مختلفة من محافظة القاهرة وجميعهم كانوا على مشارف الحياة العملية.

نتائج الدراسة: تبين أن أهم المشكلات الاقتصادية التي يعانيها المجتمع من وجهة نظر الشباب المصري ومنهم نسبة لا بأس بها من الشابات المصريات هي مشكلة قلة الدخل، وذلك أن ضعف مستوى الدخل يؤثر تأثيراً بالغاً في مختلف مجالات الحياة الأخرى، وترتبط مشكلة قلة الدخل بمشكلة أخرى جاءت في المرتبة الثانية ألا وهي ارتفاع الأسعار، والمشكلة هنا كيف يمكن الموازنة بين الدخل والأسعار. وتبين تغير في اتجاه الشباب من العمل الحكومي الذي كان بنظر الشباب يشكل مصدر دخل ثابتاً ومصدر أمان للمستقبل وهيبة اجتماعية في المجتمع، حيث بلغت نسبة الذين يفضلون العمل الخاص أو الحر على العمل الحكومي ٤٣,١٦ بالمئة مقابل ٣٣,٧٥، بينما أكد ١٣,١٢ بالمئة على العمل الذي يدر دخلاً أكبر.

ب ـ على الشباب في المرحلة ما قبل الجامعية

(١) **دراسة ميخائيل سليمان** بعنوان: «التوجهات السياسية لدى الشباب التونسي ١٩٨٨»[١٣].

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى معرفة موقف الشباب التونسي (ذكوراً وإناثاً) من مختلف مظاهر المجتمع السياسية والاجتماعية، والاطلاع على القيم لدى طلاب المدارس لمعرفة قيم شباب عصر ما بعد الاستقلال في بلد النظام المدرسي فيه ثنائي اللغة (عربية وفرنسية) مع تحيز نحو الأفكار الغربية، وبيئة داخلية تقليدية ذات توجه عربي إسلامي.

عينة الدراسة: شملت العينة ١٦١٨ طالباً وطالبة (٥٤ بالمئة ذكور و٤٦ بالمئة إناث) من ١٦ مدرسة ابتدائية وثانوية تونسية، بالإضافة إلى معاهد تقنية (أي شملت شريحة تراوحت أعمارهم ما بين ١٣ و٢١ سنة) وتم تطبيق المسح الاستفتائي الاستطلاعي باللغة العربية.

نتائج الدراسة: بما أن الباحث وفي مثل هذه الظروف قد هدف إلى الاطلاع على قيم هؤلاء الشباب بغية وضعها أمام قادة البلاد، بالإضافة إلى تحديد القيم واتجاهاتها نحو القضايا السياسية وموقف الشباب من البلدان الأجنبية وقيمهم الثقافية واتجاهاتهم، فقد خلص إلى النتيجة التالية:

تونس تواصل التجربة لإيجاد صيغة عملية تتيح للشعب المحافظة على تراثه العربي والإسلامي واقتراض المهارات التقنية الضرورية من فرنسا وأوروبا أو الغرب، فالتونسيون مشرقيون، أي شعب يعيش في ثقافتين في «عالمين» دون أن يكون منتمياً كلياً لأي منهما.

---

(١٣) ميخائيل سليمان، «التوجهات السياسية لدى الشباب التونسي: تأثير الجنس،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٩ (آذار/مارس ١٩٩٣).

كما وأعلن ٦١,٥ بالمئة من أفراد العينة أنه يجب معاملة الجنسين بالتساوي بينما رفض ٦٠,٢ بالمئة منهم أن تعمل أمهاتهم خارج المنزل.

(٢) **دراسة اتحاد شبيبة الثورة** بعنوان «الشباب ومشكلاتهم»[١٤] عام ١٩٩٢

وكان من بين الدراسات التي تعرضت لمشكلات الشباب في سوريا دراسة قيادة اتحاد شبيبة الثورة بالتعاون مع جمعية تنظيم الأسرة في سوريا.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مشكلات الشباب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحة والإنجاب.

عينة الدراسة: شملت العينة ١٠٠٠ شاب وشابة من أعمار تتراوح بين ٢٥ سنة فما فوق. وقد شملت محافظات «طرطوس ـ حمص ـ السويداء ـ دير الزور».

نتائج الدراسة: تبين أن ٦٨ بالمئة من الشباب يعانون القلق المهني على مستقبلهم في إيجاد عمل.

وتبين أن ٣٤,٦ بالمئة يعانون قلقاً بشأن السكن.

وتبين أن ٣٦,٣ بالمئة يعانون قلقاً بشأن الزواج.

وتبين أن ٣٦,٦ بالمئة يعانون تدني الأجور وعدم كفايتها.

وتبين أن ٦٦ بالمئة يؤمنون بضرر الزواج المبكر.

وتبين أن ٧٤,٧ بالمئة يعرفون بوسائل تنظيم النسل.

وتبين أن ٩,٣ بالمئة يرغبون في تحديد عدد الأطفال.

وتبين أن ٢٥,٧ بالمئة يرغبون في تحديد عدد الأطفال ما بين ٣ ـ ٥ أطفال.

وتبين أن ٣١,٢ بالمئة يرغبون في أطفال فوق ٦ أطفال.

كما تبين أن معلومات الشباب التي تلقوها عن تنظيم الأسرة كانت وفق المصادر التالية:

٣٢ بالمئة عن طريق الأسرة.

٣٥,٩ بالمئة عن طريق الأصدقاء.

٣٤ بالمئة عن طريق مصادر أخرى.

كما تبين أن ٣٥ بالمئة من الشباب يرون في هذه الوسائل خطورة على الأخلاق والثقافة المرغوب فيها.

(٣) **دراسة مها زحلوق ود. علي وطفة** بعنوان: «الشباب قيم واتجاهات ومواقف ١٩٩٢»[١٥].

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحديد قيم الشباب واتجاهاتهم ومواقفهم نحو جوانب

---

(١٤) سوريا، اتحاد شبيبة الثورة، **الشباب ومشكلاتهم** (دمشق: مطبعة الاتحاد، ١٩٩٢).

(١٥) مها زحلوق وعلي وطفة، **الشباب قيم واتجاهات ومواقف** (دمشق: مطبعة الاتحاد، ١٩٩٤).

مختلفة من الحياة الاجتماعية والثقافية كالقيم الاجتماعية والسياسية.

عينة الدراسة: عينة من الشباب طلاب المرحلة الثانوية (الثالث الثانوي) في محافظة طرطوس بلغت ٨٠٠ طالب وطالبة ٦٠,٩ بالمئة ذكور ٣٩,١ بالمئة.

سير الدراسة: اعتمدت صحيفة استبيان لجمع البيانات والمعلومات حول معتقدات الشباب وقيمهم واتجاهاتهم الثقافية نحو جوانب الحياة المختلفة والتي شملت جوانب عدة منها: موقف الشباب من المرأة ومن عادات الزواج ووسائل الإعلام وتنظيم الأسرة وأوقات الفراغ والعلاقات العاطفية ومشكلات الشباب النفسية والاجتماعية واتجاهاتهم نحو السياسيين والشخصيات القومية في الوطن العربي وغير ذلك.

نتائج الدراسة: أسفرت الدراسة عن أن المشكلات العاطفية تتصدر جميع مشكلات الشباب الأخرى حيث حصلت على نسبة ٢٣,٧ بالمئة من أصوات الشباب، وتأتي المشكلات الخاصة بالتفاهم مع الأهل بالدرجة الثانية بنسبة ١٦,٧ بالمئة والمشكلات المالية بالدرجة الثالثة ١٢ بالمئة ومشكلات الحاجة للعمل بالمرتبة الرابعة ١١,٦ بالمئة ومشكلة السكن ٨,٤ بالمئة في المرتبة الخامسة.

وأما المشكلات السيكولوجية للشباب فقد تبين أن الخوف من المستقبل يمثل المرتبة الأولى بنسبة ٣٧,٨ بالمئة ذكوراً وإناثاً وهو عند الذكور أكبر بنسبة ٤١,٢ بالمئة مقابل ٣٢,٥ بالمئة لدى الإناث وفي المرتبة الثانية عدم الثقة بالنفس بنسبة ٢١,٢٢ بالمئة، ثم الخوف من الإخفاق الاجتماعي بنسبة ١٢,٠٠ بالمئة والشعور بالوحدة بنسبة ١٠,٤٧ بالمئة وضعف الثقة بالآخر بنسبة ٨,٢٢ بالمئة ومخاوف أخرى مثل القلق والتوتر بنسبة ٤,٢٢ بالمئة والخوف من الموت بنسبة متدنية ٠,٧٩ بالمئة.

وأما من حيث القيم فإن القومية تمثل قمة الهرم القيمي لدى الشباب بنسبة ٦٣,٧ بالمئة بينما مثلت القيم الاجتماعية نسبة ٣٤,٧ بالمئة. واحتلت قيم التعاون والتضامن الاجتماعيين ومحبة الناس قمة الهرم القيمي بنسبة ١٦,٥١ بالمئة ثم جاء بعد ذلك القيم الأخلاقية والكرم والصدق والوفاء والإيثار والتضحية واحترام الآخرين، ثم قيم التواصل الاجتماعي وصلة الرحم في المرتبة الأخيرة.

(٤) **دراسة عبد الخالق يوسف الختاتنة** بعنوان «تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور في الأردن ١٩٩٤»[١٦].

هدف الدراسة: تحديد أسباب تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور وأحياناً العزوف عن هذه الظاهرة.

العينة: سكان مدينة الحصن شمال الأردن مؤلفة من ٨٤١٨ ذكوراً و٧٨٩٤ إناثاً.

نتائج الدراسة: كانت النتائج تشير إلى أن النواحي الاقتصادية هي الأساس، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على عمل، ومتابعة الدراسات العليا، وعدم توفر المسكن وتدني مستوى الدخل مع ارتفاع مستوى المعيشة.

---

(١٦) عبد الخالق يوسف الختاتنة، «تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور: دراسة ميدانية على عينة من الشباب في مدينة الحصن،» **الفكر العربي**، السنة ١٨، العدد ٨٧ (شتاء ١٩٩٧).

وقد توافقت هذه الدراسة من حيث نتائجها مع دراسات عدة سابقة تناولت ظاهرة الزواج ومن بينها دراسة سناء الخولي بعنوان «الزواج والعلاقات الأسرية لعام ١٩٨٢» حيث تبين أن سن الزواج الحالي يتراوح بين ٢٣ ـ ٢٨ بالنسبة للفتيات ٢٧ ـ ٣٤ بالنسبة للذكور، كما تبين أن أهم الأزمات التي يعانيها الشباب هي الاقتصادية.

(٥) **دراسة د. علي وطفة** بعنوان: «مواقف الشباب، من وسائل الإعلام في سورية، ١٩٩٦»[١٧].

هدف الدراسة: تحديد طبيعة العلاقات بين الشباب ووسائل الإعلام، وبالتالي ترشيد الاستهلاك العام للإعلام وحماية الناشئة من التأثير السلبي له.

عينة الدراسة: الشباب المشاركون في المعسكر الصيفي التربوي طلاب المرحلة الثانوية في دمشق، تتراوح أعمارهم بين ١٤ ـ ١٨ سنة، وعددهم ١٨٥ طالباً وطالبة بنسبة ٥٥ بالمئة ذكور و٤٥ بالمئة إناث.

نتائج الدراسة: تبين أن ٣٠ بالمئة من الشباب لا يقرأون الصحف إلا عرضياً، ويقضي الشباب حوالى خمس ساعات يومياً في مشاهدة التلفاز أيام العطل وثلاث ساعات أيام الدراسة.

وتبين أنهم يفضلون البرامج الترفيهية والرياضية.

ج ـ التعليق على الدراسات السابقة

تعد هذه الدراسات المتنوعة إضاءات على واقع الشباب ومشكلاته، وقد شملت المرحلتين الثانوية والجامعية ودلت نتائجها بوضوح على دور الشباب في التنمية وبناء المجتمع والمساهمة في التغيير الاجتماعي والقيمي بما يلائم طموحات الشباب وتطور المجتمع.

وتعد دراستا د. ملكة أبيض من أقرب الدراسات للدراسة الحالية كونها تتحدث عن شريحة الشباب الجامعي، وقد اقتصرت على الجانب القيمي على الرغم من اعتمادها على استبانة جيمس جيلبسي وغوردون البورت التي أجرياها عام ١٩٥٢ في دول متعددة بعنوان «نظرة الشباب إلى المستقبل». وقد شملت الاستبانة بعد إجراء التعديلات عليها على قسمين: شمل **الأول** البيانات العامة، **والآخر** ركز على آراء الطلاب وقيمهم، وتركز الاهتمام حول نظرة الشبان إلى المستقبل ومصادر الرضا في حياتهم ومواقفهم من المهنة والعلاقات الأسرية والزواج وعمل المرأة ومفهومهم للديمقراطية.

وأما النتائج فقد التقت في بعض الجوانب واختلفت في جوانب أخرى، حيث أشارت الدراسة الأولى للدكتورة أبيض إلى انتشار التفاؤل والاطمئنان بين الطلاب في ما يخص مستقبلهم الشخصي لمعرفتهم بأن حصولهم على شهادة عالية سيفتح لهم أبواب العمل في مجالات متعددة داخل القطر وخارجه، كما دلت نظرة الطلاب للمهنة على أنها المصدر الأول للرضا في حياتهم وذلك لأنها توفر لهم الاستقرار وتوفقهم للحياة والكفاح والحصول على مهنة تختلف أحياناً عن مهنة آبائهم، بالإضافة إلى الرغبة في إقامة علاقة تفاهم واحترام متبادل بين

---

(١٧) علي وطفة، «مواقف الشباب من وسائل الإعلام في سورية،» **شؤون اجتماعية**، السنة ١٣، العدد ٤٩ (ربيع ١٩٩٦)، ص ٨٧.

الزوج والزوجة في إطار الأسرة وعدم تحبيذ تعدد الزوجات مع الموافقة على عمل الفتاة خارج المنزل ولا سيما قبل الزواج.

وأما الدراسة الثانية والتي جاءت بعد خمسة عشر عاماً من الدراسة السابقة، فقد أشارت إلى زيادة كبيرة في نسبة المتفائلين والمطمئنين إلى مستقبلهم، وكذلك الحال بالنسبة للمهنة حيث دلت الدراسة الجديدة على اتساع المهن وحداثتها والتي يود الشباب ممارستها في المستقبل وبخاصة ما يتعلق منها بالعلوم التقنية التطبيقية.

بينما دلت الدراسة الحالية على أن مهنة المستقبل التي يرغب الشباب فيها هي التي تتناسب واختصاصاتهم الجامعية. وقد كانت النسبة الكبيرة من الطلاب في الجامعة قلقة على مستقبلها المهني بسبب عدم الثقة بالنفس والظروف الاقتصادية السيئة وقلة فرص العمل، كما كانت غير متفائلة بالمستقبل الاقتصادي للوطن العربي في تحقيقه للاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد على الاستيراد لسد حاجاته، لكن إقامة السوق العربية المشتركة كانت موضع تفاؤل طلبة العلوم الإنسانية بشكل واضح. ورأى طلاب الجامعة أن العمر المناسب لزواج الشاب هو ما بين ٢٦ ـ ٣٠ سنة وللفتاة هو ما بين ٢٠ ـ ٢٥ سنة، وأن عدد الأطفال المناسب في الأسرة الواحدة هو ما بين ١ ـ ٣ أطفال، وأنهم رغبوا في عمل الزوجة بنسبة عالية جداً وذلك للحاجة المادية ولتحقيق الذات عند المرأة ولتوافر فرص عمل مناسبة لها.

ثانياً: الدراسة الميدانية

المجتمع الأصلي وعينة البحث: يشكل طلبة وطالبات جامعة دمشق المداومون فيها المجتمع الأصلي للبحث. وقد تم تصنيف كليات الجامعة إلى ثلاث مجموعات هي مجموعة كليات العلوم الأساسية، ومجموعة كليات العلوم الطبية ومجموعة كليات العلوم الإنسانية. وقد حددت العينة بـ ٢٠٠ طالب وطالبة لكل مجموعة من هذه المجموعات الثلاث وقد تم اختيارها بشكل عشوائي، ويذكر أنه لا توجد إحصائية لعدد طلبة الجامعة المداومين فعلياً. وقد تم توزيع أفراد العينة على النحو التالي:

أ ـ بحسب الاختصاص

العلوم الأساسية ٢٠٠ طالب وطالبة

العلوم الإنسانية ٢٠٠ طالب وطالبة

العلوم الطبية ٢٠٠ طالب وطالبة

ب ـ بحسب الجنس: الذكور: ٣٢٤، الإناث: ٢٧٦.

ج ـ بحسب البيئة الاجتماعية (ريف ـ مدينة). المدينة: ٣٨١، الريف: ٢١٩.

أدوات البحث: تمّ صوغ استبانة البحث وفق المتغيرات المراد دراستها، وقد تمّ عرضها على مجموعة من أساتذة كلية التربية بقصد تحكيمها وبيان مدى صدقها وصلاحيتها للغرض الذي أعدت من أجله، وقد تمّ تعديلها وفق الملاحظات التي تقدم بها الأساتذة، وتمّ اختبار ثباتها بتطبيقها على مجموعة من الطلبة، وإعادة تطبيقها بعد عشرة أيام، وكانت درجة الثبات عالية مما يؤكد صلاحيتها للتطبيق.

المعالجة الإحصائية والنتائج: بعد أن تم تفريغ معطيات الاستبانة وتصنيفها، تمت المعالجة الإحصائية للفرضيات، ووضعت نتائجها في أسفل كل جدول لكل بند من بنود الاستبانة، كما تم تفسير النتائج. وقد تم استخدام قانون الخطأ المعياري المقدر بدلالة النسب المئوية لتحديد دلالة الفروق.

$$\frac{\text{ش}}{\text{ع}} - \frac{\text{ح}_1 - \text{ح}_2}{\text{الخطأ المعياري}}$$

$$\text{الخطأ المعياري} = \sqrt{\frac{\text{ج}_1 \times \text{ق}_1}{\text{ن}_1} + \frac{\text{ح}_2 \times \text{ق}_1}{\text{ن}_2}}$$

ح١ = النسبة المئوية للإجابة الموجبة للمتغير الأول.

ق١ = النسبة المئوية للإجابة السالبة للمتغير الأول.

ح٢ = النسبة المئوية للإجابة الموجبة للمتغير الثاني.

ق٢ = النسبة المئوية للإجابة السالبة للمتغير الثاني.

ن: للاختصاص = ٢٠٠، ن: للجنس ذكور= ٣٢٤، للإناث = ٢٧٦.

ن: للبيئة الاجتماعية مدينة= ٣٨١، ريف= ٢١٩.

قيمة ش/ع الجدولية (جداول المنحنى الطبيعي عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ ودرجة الحرية = ١,٩٦) وقد تمت المعالجة الإحصائية للفرضيات على النحو التالي:

الجدول رقم (١): يتضمن النسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن الأسئلة ١، ٢، ٣، ٦ حيث صنفت الإجابات التي تتفق مع الاختصاص الذي يدرسه الطالب بأنها موجبة والتي لا تتفق مع الاختصاص بأنها سالبة، أما الأسئلة ٢، ٣، ٦ فكانت الموجبة نعم، والسالبة لا..

الجدول رقم (١)

رقم السؤال	علوم إنسانية (بالمئة)		علوم أساسية (بالمئة)		علوم طبية (بالمئة)	
	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة
١	٧١	٢٩	٨٧	١٣	٩٤	٦
٢	٧٩	٢١	٨٧	١٣	٨٦	١٤
٣	٧٩	٢١	٧٩	٢١	٦٦	٣٤
٦	٦٠	٤٠	٥٥	٤٥	٧٠	٣٠

١ ـ في المستقبل المهني

تبين من الجدول رقم (١) أن مهنة المستقبل التي يرغب فيها طلاب الجامعة هي التي تتناسب مع اختصاصاتهم بنسب عالية وصلت إلى ٧١ بالمئة لدى طلبة العلوم الإنسانية و٨٧

بالمئة لطلبة العلوم الأساسية و٩٤ بالمئة لطلبة العلوم الطبية. كما تبين أن الفرع الذي يدرسون فيه يحقق لهم هذه الرغبة بنسب عالية أيضاً وصلت إلى ٧٩ لدى طلبة العلوم الإنسانية و٨٧ بالمئة لدى طلبة العلوم الأساسية و٨٦ بالمئة لدى طلبة العلوم الطبيعية. وتبين أن النسبة الكبيرة من الطلبة قلقة على مستقبلها المهني حيث عبر ٧٩ بالمئة من طلبة العلوم الإنسانية والأساسية و٦٦ بالمئة من العلوم الطبية عن ذلك ورأوا أن سبب هذا القلق يعود إلى عدم الثقة بالنفس، والظروف الاقتصادية السيئة وقلة فرص العمل مع أسباب أخرى.

وأما الذين كانوا مطمئنين على مستقبلهم المهني وهم الذين تتجاوز نسبتهم ٢١ بالمئة لدى طلبة العلوم الإنسانية والأساسية و٣٤ بالمئة لدى طلبة العلوم الطبيعية فقد استندوا إلى ما يلي: الثقة بالنفس والظروف الاقتصادية الجيدة ووجود فرص عمل مع أسباب أخرى.

وأما الذين رغبوا في متابعة دراساتهم العليا فإن نسبتهم أكبر بقليل من الذي لا يرغبون في متابعة هذه الدراسة إذ تبين أن ٦٠ بالمئة من طلبة العلوم الإنسانية و٥٥ بالمئة من طلبة العلوم الأساسية و٧٠ بالمئة من طلبة العلوم الطبية يرغبون في ذلك مقابل ٤٠ بالمئة من طلبة العلوم الإنسانية و٤٥ بالمئة من طلبة العلوم الأساسية و٣٠ بالمئة من طلبة العلوم الطبية.

ومن أجل التحقق من صحة الفرضية الأولى القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات طلاب الجامعة ونظرتهم للمستقبل المهني والعلمي من حيث:

(١) الاختصاص، (ب) الجنس (ذكور ـ إناث)، (ج) البيئة الاجتماعية (ريف ـ مدينة).

تبين ما يلي:

من حيث الاختصاص: تبين من خلال النظر إلى الجدول رقم (٢) ومن خلال إجابات الطلاب عن الأسئلة ١، ٢، ٣، ٦ ما يلي:

الجدول رقم (٢) يبين قيمة ش/ع الجدولية والمحسوبة لاختبار الفرضية الأولى المتعلقة بالاختصاص الذي يدرسه الطلبة ومدى توافقه مع مهنة المستقبل التي يرغب فيها كل منهم.

الجدول رقم (٢)

بحسب الاختصاص	قيمة ش/ع الجدولية	قيمة ش/ع المحسوبة طبية+ أساسية	النتيجة	قيمة ش/ع اساسية+ إنسانية	النتيجة	قيمة ش/ع المحسوبة إنسانية+ طبية	النتيجة
١	١,٩٦	٢,٤٠	> يوجد فرق ذو دلالة إحصائية	٥,٧٨	> يوجد فرق ذو دلالة	٨,١٥	> يوجد فرق ذو دلالة
٢	١,٩٦	٥,٠٣	> يوجد فرق ذو دلالة إحصائية	٣,١٦	> يوجد فرق ذو دلالة	١,٨٥	> لا يوجد فرق ذو دلالة
٣	١,٩٦	٢,٩٤	> يوجد فرق ذو دلالة إحصائية	صفر	< لا يوجد فرق ذو دلالة	٢,٩٤	< يوجد فرق ذو دلالة
٦	١,٩٦	٣,١٣	> يوجد فرق ذو دلالة إحصائية	١,٠١	< لا يوجد فرق ذو دلالة	٢,١٠	> يوجد فرق ذو دلالة

السؤال (١) توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين طلبة العلوم الطبية/ الأساسية/

الأساسية، الإنسانية/الإنسانية، الطبية بشأن مهنة المستقبل التي يرغب الشباب بمزاولتها مستقبلاً والتي تتناسب مع الاختصاص الذي يدرسونه.

السؤال (٢) توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين نسب إجابات طلبة العلوم الطبية والأساسية/الأساسية والإنسانية، ولكن لا توجد فروق ما بين العلوم/الإنسانية، الطبية/بشأن تحقيق الفرع الذي يدرسه الطالب لرغبته فسرها الباحثان بأن طلبة العلوم الإنسانية لا يجدون فرص عمل بعد تخرجهم.

السؤال (٣) توجد فروق ما بين العلوم الطبية والعلوم الإنسانية بشأن قلق الطالب على مستقبله المهني والسبب في أن العلوم الأساسية تضم خريجي العلوم والاقتصاد، وهذا يعني ارتباط مستقبلهم المهني بتوافر فرص عمل أو إعلان مسابقة انتقاء مدرسين.

السؤال (٤) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات طلبة العلوم الأساسية والإنسانية، والسبب أن مصير خريجي هذين الفرعين يرتبط بتوافر فرص عمل مناسبة.

السؤال (٥) يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين العلوم الإنسانية والطبية، والسبب هو ارتباط مصير خريجي العلوم الإنسانية بتوافر فرص عمل.

السؤال (٦) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين إجابات طلبة العلوم الطبية والأساسية/الإنسانية والطبية، ولا يوجد فروق ما بين الأساسية والإنسانية بشأن متابعة الدراسات العليا. وقد عزا الباحثان هذه النتيجة إلى ارتباطها بالقلق على المستقبل المهني، ولا سيما أن المستقبل المهني لطلبة العلوم الطبية مرتبط بالاختصاص في الدراسات العليا.

إذاً نستنتج أن الطالب يقلق على مستقبله المهني لعدم توافر فرص عمل مناسبة بعد التخرج. وهذا يدعو إلى أن تتناسب مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها مع حاجات خطط التنمية وسوق العمل.

ويتبين من خلال الجدول رقم (٣) لكل من إجابات الطلاب عن السؤالين ٤ و٥ أن مصدر القلق يعود إلى:

١ ـ عدم الثقة بالنفس

٢ ـ ظروف اقتصادية سيئة

٣ ـ قلة فرص العمل

٤ ـ أسباب أخرى

وأن مصدر الاطمئنان يعود إلى:

أ ـ الثقة بالنفس

ب ـ ظروف اقتصادية جيدة

ج ـ وجود فرص عمل

د ـ أسباب أخرى

الجدول رقم (٣) يتضمن النسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن السؤالين الرابع والخامس

الجدول رقم (٣)

السؤال	طبية				أساسية				إنسانية			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
مصدر القلق س ٤ (بالمئة)	٣٥	٢٦	٣٧	١٨	١٨	٤٧	٤٩	١٤	٢٢	٣٧	٤٢	-
	أ	ب	ج	د	أ	ب	ج	د	أ	ب	ج	د
مصدر الاطمئنان س ٥ (بالمئة)	٢٤	٣٦	١٣	٧	٦	٦	١٣	٣	٢٦	١٠	١٧	-

ويلاحظ أن مصدر القلق لدى الطلبة بشكل عام يأتي من عدم توفر فرص عمل يليها ظروف اقتصادية صعبة لدى العلوم الأساسية والإنسانية، أما لدى طلبة العلوم الطبية فيأتي مصدر القلق من عدم الثقة بالنفس. أما مصدر الاطمئنان لدى الطلبة فقد كان لدى العلوم الطبية لضمان الظروف الاقتصادية الجيدة والثقة بالنفس في حين كانت الثقة بالنفس لدى طلبة العلوم الإنسانية هي مصدر الاطمئنان، أما إجابات طلبة العلوم الأساسية فلا تشير النسب إلى شيء من الاطمئنان.

- **من حيث الجنس** (ذكور ٣٢٤، إناث ٢٧٦).

يتبين من خلال الجدول رقم (٤) ومن خلال الأسئلة ١ و٢ و٣ و٤ ما يلي:

الجدول رقم (٤) يبين الاختبار الإحصائي للنسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول الأسئلة ١ و٢ و٣ و٦ تبعاً للجنس.

الجدول رقم (٤)

الأسئلة بحسب الجنس	قيمة ش/ع الجدولية	قيمة ش/ع المحسوبة	النتيجة
س ١	١,٩٦	٢,٢٠	> يوجد فرق ذو دلالة إحصائية ما بين الذكور والإناث بشان مهنة المستقبل التي يرغب ان يزاولها الطلبة مستقبلاً
س ٢	١,٩٦	١,٤٤	< < لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية ما بين الذكور والإناث بشان تحقيق الفرع الذي يدرسه الطلبة الرغبة
س ٣	١,٩٦	١,٣٣	< لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية ما بين الذكور والإناث بسبب القلق على المستقبل المهني
س ٦	١,٩٦	١,٠١	< لا يوجد فرق ذو دلالة بين إجابات الطلبة الذكور والإناث بشان متابعة الدراسة العليا وهذا يجسد ما ورد في نتائج السؤال الثالث

الجدول رقم (٥) يتضمن النسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن الأسباب التي تجعلهم قلقين

أو مطمئنين على مستقبلهم المهني تبعاً للجنس.

الجدول رقم (٥)

	عدم الثقة بالنفس ج ١		ظروف اقتصادية سيئة ج ٢		قلة فرص العمل ج ٣		أسباب أخرى ج ٤	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
مصدر القلق س ٤ (بالمئة)	١٩	٣١	٤٢	٣٠	٤٠	٤٦	١١	١٠
	الثقة بالنفس		ظروف اقتصادية جيدة		توافر فرص العمل		أسباب أخرى	
مصدر الاطمئنان س ٥ (بالمئة)	١٧	٢٠	١٣	١٥	١٧	١٢	٣	٣

وتبين من خلال الجدول (٥) ومن خلال السؤالين الرابع والخامس حول مصدر القلق والطمأنينة للمستقبل المهني ما يلي:

إن مصدر القلق لدى الذكور والإناث يتجلى في قلة فرص العمل أولاً والظروف الاقتصادية السيئة كما يراها الذكور حيث إن النسب كانت متقاربة في ما بينها، بينما نرى أن النسب التي تدعو إلى القلق هي ضعف ما يدفع للاطمئنان، مما يؤكد أهمية توفير فرص عمل مناسبة للجنسين معاً ولخلق الثقة بالنفس عند الإناث من خلال إيجاد فرص عمل مناسبة للمرأة كي تصبح مطمئنة على مستقبلها المهني بصورة أكبر مما هي عليه الآن.

ـ **من حيث الانتماء للبيئة الاجتماعية** (ريف ـ مدينة) ن ريف = ٢١٩، ن مدينة = ٣٨١.

تبين من خلال الجدول رقم (٦) ومن خلال الإجابة عن الأسئلة ١ و٢ و٣ و٦ ما يلي:

الجدول رقم (٦) يبين الاختبار الإحصائي للنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن مدى توافق مهنة المستقبل مع الاختصاص الذي يدرسونه تبعاً للبيئة الاجتماعية (ريف ـ مدينة).

الجدول رقم (٦)

بحسب مكان الإقامة	قيمة ش/ع الجدولية	قيمة ش/ع المحسوبة	النتيجة
١	١,٩٦	٠,٣٠	< لا يوجد فرق ذو دلالة ما بين الريف والمدينة بشان المهنة التي يرغب الطلبة بمزاولتها مستقبلاً
٢	١,٩٦	١,٤٣	< لا يوجد فروق ذات دلالة ما بين الريف والمدينة بشان الفرع الذي يدرسه الطالب وإمكانية تحقيق الرغبة
٣	١,٩٦	٢,٢٥	< يوجد فروق ذات دلالة ما بين الريف والمدينة بشان القلق على المستقبل المهني
٦	١,٩٦	١,٠١	< لا يوجد فروق بشان متابعة الدراسة العليا

ويتبين من خلال الجدول رقم (٧) ومن خلال الإجابة عن السؤالين ٤ و٥ حول مصدر القلق والطمأنينة للمستقبل المهني ما يلي:

الجدول رقم (٧) يبين النسب السنوية لإجابات أفراد العينة عن عوامل القلق والاطمئنان على المستقبل المهني تبعاً للبيئة الاجتماعية (ريف ـ مدينة).

الجدول رقم (٧)

بحسب مكان الإقامة	عدم الثقة بالنفس ج ١		ظروف اقتصادية سيئة ج ٢		قلة فرص العمل ج ٣		أسباب أخرى ج ٤	
	مدينة	ريف	مدينة	ريف	مدينة	ريف	مدينة	ريف
س ٤ (بالمئة)	٢٥	٢١	٢٦	٤٥	٣٩	٣٦	١٠	٩
	الثقة بالنفس		ظروف جيدة		توافر فرص عمل		أسباب اخرى	
س ٥ (بالمئة)	٩	٢٤	١٠	١٣	١٣	٢٣	٣	٤

يلاحظ أن مصدر القلق لدى طلبة المدينة يتجلى في قلة فرص العمل ٣٩ بالمئة، ظروف اقتصادية سيئة ٢٦ بالمئة، عدم الثقة بالنفس ٢٥ بالمئة.

أما طلبة الريف فيتجلى في ظروف اقتصادية سيئة ٤٥ بالمئة، قلة فرص العمل ٣٦ بالمئة، عدم الثقة بالنفس ٢١ بالمئة، الأمر الذي يؤكد ضرورة رفع المستوى الاقتصادي للريف وإنعاشه.

وبالعودة للنسب المئوية في السؤال الخامس يلاحظ أن مصدر الاطمئنان ينبع لدى طلبة المدينة في توفير فرص العمل ١٣ بالمئة، وجود ثقة بالنفس ٩ بالمئة، وظروف اقتصادية جيدة ١٠ بالمئة.

أما طلبة الريف فتؤكد النسب المئوية على الثقة بالنفس ٢٤ بالمئة، وتوفر فرص العمل في الريف ٢٣ بالمئة مع ظروف اقتصادية جيدة ١٣ بالمئة تؤدي إلى جعل الطالب مطمئناً.

ويلاحظ التباين في النسب المئوية ما بين الطلبة الذين ينتمون إلى الريف والطلبة الذين ينتمون إلى المدينة، إذ بدا الريفيون أكثر اطمئناناً على مستقبلهم المهني.

الجدول رقم (٨) يتضمن النسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الاستبيان المتعلقة بالمستقبل الاقتصادي للوطن العربي.

الجدول رقم (٨)

رقم السؤال	إنسانية (بالمئة)		أساسية (بالمئة)		طبية (بالمئة)	
	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة
١	٤٥	٥٥	٢٠	٨٠	٢٥	٧٥
٢	٦٤	٣٦	٤٥	٥٥	٤٢	٥٨
٣	٧٩	٢١	٢٤	٧٦	٢٩	٧١
٤	٥١	٤٩	٤٨	٥٢	٥١	٤٩
٥	٣٧	٦٣	١٣	٨٧	١٩	٨١

٢ ـ المستقبل الاقتصادي

تبين من الجدول رقم (٨) أن المستقبل الاقتصادي في الوطن العربي سيحقق الاكتفاء الذاتي بنسب متدنية لا يتجاوز ٤٥ بالمئة لدى طلبة العلوم الإنسانية و٢٠ بالمئة لدى طلبة العلوم الأساسية و٢٥ بالمئة لدى طلبة العلوم الطبية. وفي الإجابة عن السؤال الثاني المتعلق بالمستقبل الاقتصادي تشير النتائج إلى أنه سيعتمد أكثر مما هو عليه الآن على الاستيراد لسد حاجاته بنسب ٦٤ بالمئة لدى طلبة العلوم الإنسانية و٤٥ بالمئة لدى طلبة العلوم الأساسية و٤٢ بالمئة لدى طلبة العلوم الطبية، ورأى ٧٩ بالمئة من طلبة العلوم الإنسانية و٢٤ بالمئة من طلبة العلوم الأساسية و٢٩ بالمئة من طلبة العلوم الطبية أن يكون الوطن العربي قد أنجز السوق العربية المشتركة. بينما رأى ٥١ بالمئة من طلبة العلوم الإنسانية و٤٨ بالمئة من طلبة العلوم الأساسية و٥١ بالمئة من طلبة العلوم الطبية أن يكون الوطن العربي قد انخرط في تكتلات اقتصادية غير عربية. ورأى ٣٧ بالمئة من طلبة العلوم الإنسانية و١٣ بالمئة من طلبة العلوم الأساسية و١٩ بالمئة من طلبة العلوم الطبية أن يكون قد حقق التنمية الشاملة التي ينادي بها. وهذه النسب بمجملها تعطي مؤشراً واضحاً على عدم تفاؤل الطلبة بالمستقبل الاقتصادي للوطن العربي حيث ما زالت التجزئة تحول دون إيجاد اقتصاد عربي موحد.

ومن أجل التحقق من صحة الفرضية الثانية القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات طلاب الجامعة ونظرتهم للمستقبل الاقتصادي من حيث:

(أ) الاختصاص، (ب) الجنس (ذكور ـ إناث)، (ج) البيئة الاجتماعية (ريف ـ مدينة)

تبين ما يلي:

ـ **من حيث الاختصاص:** الجدول رقم (٩) يبين نسب إجابات أفراد العينة عن المستقبل الاقتصادي للوطن العربي كما يراه أفراد العينة.

الجدول رقم (٩)

	قيمة ش/ع الجدولية	قيمة ش/ع المحسوبة طبية + اساسية	النتيجة	قيمة ش/ع المحسوبة اساسية + إنسانية	النتيجة	قيمة ش/ع المحسوبة إنسانية + طبية	النتيجة
١	١,٩٦	١,١٨	< لا يوجد	٧,١٢	> يوجد	٦,٥٣	> يوجد
٢	١,٩٦	٠,٦٠	< لا يوجد	٥,٦٠	> يوجد	٤,٢٥	> يوجد
٣	١,٩٦	١,١٣	< لا يوجد	١٣,١٨	> يوجد	١١,٦	> يوجد
٤	١,٩٦	٠,٦٠	< لا يوجد	٠,٨٠	< لا يوجد	-	< لا يوجد
٥	١,٩٦	١,٦٤	< لا يوجد	٧,٠٣	< لا يوجد	٤,١٠	> يوجد

تبين من خلال الجدول رقم (٩) ومن خلال إجابات الطلاب عن الأسئلة الخمسة المطروحة حول المستقبل الاقتصادي في الوطن العربي ما يلي:

ـ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين إجابتي طلبة العلوم الطبية والأساسية بشأن المستقبل الاقتصادي للوطن العربي.

ـ توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين إجابتي طلبة العلوم الأساسية، الإنسانية الإنسانية، الطبية بشأن المستقبل الاقتصادي للوطن العربي ما عدا السؤال الرابع.

ـ النتيجة أن نظرة الشباب للمستقبل الاقتصادي للوطن العربي لا تختلف ما بين العلوم الطبية، الأساسية، لكنها تختلف ما بين الأساسية الإنسانية، الإنسانية الطبية.

وأما في السؤال الرابع فلا يوجد فروق ما بين الاختصاصات الثلاثة.

والنتيجة أن طلبة الطبية لا يختلفون في نظرتهم للمستقبل الاقتصادي عن طلبة العلوم الأساسية.

ـ **من حيث الجنس:** يتبين من خلال إجابات الطلاب عن الأسئلة الخمسة المطروحة حول المستقبل الاقتصادي في الوطن العربي في الجدول رقم (١٠) ما يلي:

الجدول رقم (١٠) ويبين الاختبارات الإحصائية للنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن الأسئلة ١ و٢ و٣ و٤ و٥ المتعلقة بالمستقبل الاقتصادي للوطن العربي كما يبدو في نظر الطلبة، تبعاً لمتغير الجنس.

الجدول رقم (١٠)

الأسئلة	قيمة ش/ع الجدولية	قيمة ش/ع المحسوبة	النتيجة
س ١	١,٩٦	٠,٣٩	< لا يوجد فرق ذو دلالة ما بين إجابتي الذكور والإناث بشان المستقبل الاقتصادي
س ٢	١,٩٦	١,٢٣	< لا يوجد فرق ذو دلالة ما بين إجابتي الذكور والإناث بشان المستقبل الاقتصادي
س ٣	١,٩٦	١,٨٩	< لا يوجد فرق ذو دلالة ما بين إجابتي الذكور والإناث بشان المستقبل الاقتصادي
س ٤	١,٩٦	١,٢٢	< لا يوجد فرق ذو دلالة ما بين إجابتي الذكور والإناث بشان المستقبل الاقتصادي
س ٥	١,٩٦	١,١٥	< لا يوجد فرق ذو دلالة ما بين إجابتي الذكور والإناث بشان المستقبل الاقتصادي

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين إجابتي الذكور والإناث في نظرتهم للمستقبل الاقتصادي في الوطن العربي.

ـ **من حيث الانتماء للبيئة الاجتماعية:** يتبين من خلال إجابات الطلاب عن الأسئلة الخمسة المطروحة حول المستقبل الاقتصادي للوطن العربي في الجدول رقم (١١) ما يلي:

الجدول رقم (١١) يتضمن الاختبار الإحصائي للنسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول المستقبل الاقتصادي للوطن العربي تبعاً لمتغير البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الطلبة (ريف ـ مدينة).

الجدول رقم (١١)

الأسئلة	قيمة ش/ع الجدولية	قيمة ش/ع المحسوبة	النتيجة
س ١	١,٩٦	٣,٤٤	> يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين إجابتي طلبة الريف والمدينة بشان تحقيق الوطن العربي الاكتفاء الذاتي في المستقبل
س ٢	١,٩٦	٠,٧٩	< لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين إجابتي طلبة الريف والمدينة بشان اعتماد الوطن العربي اكثر مما هو عليه الآن لسد حاجاته
س ٣	١,٩٦	١,٧٨	< لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين إجابتي طلبة الريف والمدينة بشان تحقيق الوطن العربي للسوق العربية المشتركة
س ٤	١,٩٦	٠,٢٣	< لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين إجابتي طلبة الريف والمدينة بشان انخراط الوطن العربي في تكتلات اقتصادية غير عربية
س ٥	١,٩٦	٠,٩٤	< لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين إجابتي طلبة الريف والمدينة بشان تحقيق الوطن العربي للتنمية الشاملة التي ينادي بها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين إجابتي طلبة الريف والمدينة في نظرتهم للمستقبل الاقتصادي في الوطن العربي ما عدا السؤال الأول والذي يرى أن الوطن العربي سيحقق الاكتفاء الذاتي، حيث توجد فروق بين إجابات الطلبة.

٣ ـ المستقبل الاجتماعي

لقد أجمع الطلاب بنسب عالية على أن العمر المناسب لزواج الشاب هو ما بين ٢٦ ـ ٣٠ سنة بينما العمر المناسب لزواج الفتاة هو ما بين ٢٠ ـ ٢٥ سنة، وأن عدد الأطفال المناسب في الأسرة الواحدة هو ما بين ١ ـ ٣ أطفال. وهذا ما سنراه في الجداول التالية بالتفصيل.

وتبين من خلال الجدول رقم (١١) ومن خلال الإجابة عن السؤال الرابع المتضمن الرغبة في عمل الزوجة ما يلي: الذين رغبوا في عمل الزوجة كانت نسبتهم عالية جداً، إذ وصلت إلى ٦٦ بالمئة لدى طلبة العلوم الإنسانية و٦٥ بالمئة لدى طلبة العلوم الأساسية و٧٦ بالمئة لدى طلبة كلية العلوم الطبية وعللوا ذلك بسبب العامل الاقتصادي والوضع المادي ولتحقيق الذات وإثبات الوجود ولتوافر فرص عمل مناسبة لها بالإضافة إلى أسباب أخرى. وأما الذين رفضوا عمل الزوجة فقد عللوا ذلك بضرورة تربية الأطفال وبأسباب أخرى منها عدم الحاجة الاقتصادية.

الجدول رقم (١٢) يتضمن النسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الاستبانة المتعلقة بالرغبة في عمل المرأة (الزوجة).

الجدول رقم (١٢)

	إنسانية		أساسية		طبية	
	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة
س ٤ (بالمئة)	٦٦	٣٤	٦٥	٣٥	٧٦	٢٤

ومن أجل التحقق من صحة الفرضية الثالثة القائلة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات طلاب الجامعة ونظرتهم للمستقبل الاجتماعي من حيث: (أ) الاختصاص، (ب) الجنس (ذكور ـ إناث)، (ج) البيئة الاجتماعية (ريف ـ مدينة)

تبين ما يلي:

أولاً: في ما يتعلق بالإجابة عن السؤالين الأول والثاني حول العمر المناسب لزواج الشاب والشابة:

ـ **من حيث الاختصاص:** تبين من خلال الجدول رقم (١٣) أن العمر المناسب لزواج الشاب والشابة، والموزع على أربع فئات هي:

الفئة الأولى = ٢٠ سنة فما فوق.

الفئة الثانية = ٢٠ ـ ٢٥ سنة.

الفئة الثالثة = ٢٦ ـ ٣٠ سنة.

الفئة الرابعة = ٣١ سنة فما فوق.

الجدول رقم (١٣) ويتضمن النسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن العمر المناسب لزواج الشاب والعمر المناسب لزواج الفتاة.

الجدول رقم (١٣)

	طبية				أساسية				إنسانية			
	< ٢٠	٢٠ ـ ٢٥	٢٦ ـ ٣٠	> ٣١	< ٢٠	٢٠ ـ ٢٥	٢٦ ـ ٣٠	> ٣١	< ٢٠	٢٠ ـ ٢٥	٢٦ ـ ٣٠	> ٣١
س ١ (بالمئة)	صفر	٣٠	٦٥,٥	٤,٥	صفر	٥٧	٦٣,٥	٩,٥	صفر	٢٢,٥	٧٧,٥	صفر
س ٢ (بالمئة)	١٠,٥	٨٣,٥	٦	صفر	٣٨	٧٥	٥	صفر	٦	٨٤	١٠	صفر

يلاحظ أن ٦٥ بالمئة من طلاب العلوم الطبية، ٦٣ بالمئة من طلاب العلوم الأساسية، ٧٧,٥ بالمئة من طلاب العلوم الإنسانية يرون أن العمر المناسب لزواج الشاب هو ما بين ٢٦ ـ ٣٠ سنة.

كما يلاحظ أن ٨٣,٥ بالمئة من العلوم الطبية، ٧٥ بالمئة من العلوم الأساسية، ٨٤ بالمئة من العلوم الإنسانية ترى أن العمر المناسب لزواج الفتاة ما بين ٢٠ ـ ٢٥ سنة.

ـ **من حيث الجنس:** تبين من خلال الجدول رقم (١٤) ما يلي:

الجدول رقم (١٤) يبين النسب المئوية لإجابات أفراد العينة(الذكور والإناث) عن العمر المناسب لزواج الشاب والعمر المناسب لزواج الفتاة.

الجدول رقم (١٤)

	٢٠ >		٢٠ ـ ٢٥		٢٦ ـ ٣٠		٣١ >	
	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى
س ١ (بالمئة)	صفر	صفر	٢٩	٢٤	٤٣	٧٢	٢٨	٤
س ٢ (بالمئة)	٢٤	١١	٧٢	٧٩	٤	١٠	صفر	صفر

يلاحظ من السؤال الأول أن ٤٣ بالمئة من الطلبة الذكور يرون أن العمر المناسب لزواج الشاب ما بين ٢٦ ـ ٣٠، وكذلك الإناث ٧٢ بالمئة بنسبة أكبر من الذكور، يليها في المرتبة الثانية ما بين ٢٠ ـ ٢٥ ذكور ٢٩ بالمئة إناث ٢٤ بالمئة.

ـ من السؤال الثاني يلاحظ أن ٧٢ بالمئة من الطلبة الذكور يرون أن العمر المناسب لزواج الفتاة ٢٠ ـ ٢٥، وكذلك الإناث بنسبة أكبر ٧٩ بالمئة.

يليها في المرتبة الثانية ما بين ٢٠ فما دون ـ ٢٤ بالمئة ذكور ـ ١١ بالمئة إناث. وهذا يدل على رغبة الجنسين في متابعة تحصيلهم الدراسي، بالإضافة إلى صعوبة تأمين مستلزمات الحياة الزوجية من عمل ومنزل وغير ذلك.

الجدول رقم (١٥) يتضمن النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول العمر المناسب لزواج الشاب والفتاة، تبعاً للبيئة الاجتماعية (ريف ـ مدينة).

الجدول رقم (١٥)

	٢٠ >		٢٠ ـ ٢٥		٢٦ ـ ٣٠		٣١ >	
	مدينة	ريف	مدينة	ريف	مدينة	ريف	مدينة	ريف
س ١ (بالمئة)	صفر	صفر	٢٩	٣٠	٦٦	٦٦	٥	٤
س ٢ (بالمئة)	١٧	٢٠	٧٥	٧٢	٨	٨	صفر	صفر

يلاحظ من السؤال الأول أن طلبة المدينة والريف ٦٦ بالمئة لكل منهما ترى أن العمر المناسب لزواج الشاب ما بين ٢٦ ـ ٣٠ سنة يليها في المرتبة الثانية ما بين ٢٠ ـ ٢٥ سنة: ٢٩ بالمئة طلبة المدينة، ٣٠ بالمئة طلبة الريف.

ـ يلاحظ من تحليل السؤال الثاني أن هناك تقارباً ما بين طلبة المدينة والريف بأن العمر المناسب لزواج الفتاة هو ما بين ٢٠ ـ ٢٥: ٧٥ بالمئة طلبة المدينة، ٧٢ بالمئة طلبة الريف، يليها في المرتبة الثانية ما بين ٢٠ فما دون: ١٧ بالمئة طلبة المدينة، ٢٠ بالمئة طلبة الريف.

ثانياً: في ما يتعلق بالإجابة عن السؤال الثالث حول عدد الأطفال.

ـ من حيث الاختصاص: يتبين من خلال الجدول رقم (١٦) أن عدد الأطفال في الأسرة الواحدة والموزعة ضمن فئتين: الأولى من ١ ـ ٣ أطفال، والثانية من ٤ ـ ٧ أطفال ما يلي:

الجدول رقم (١٦) يتضمن نسب إجابات أفراد العينة عن عدد الأطفال المناسب في الأسرة الواحدة.

الجدول رقم (١٦)

	طبية		أساسية		إنسانية	
عدد الأطفال	١ ـ ٣	٤ ـ ٧	١ ـ ٣	٤ ـ ٧	١ ـ ٣	٤ ـ ٧
النسبة المئوية	٧٦	٢٤	٧٠	٣٠	٥٠	٥٠

إن ٧٦ بالمئة من طلاب العلوم الطبية و٧٠ بالمئة من طلبة العلوم الأساسية تؤكد على أن يكون عدد الأطفال في الأسرة الواحدة هو ما بين ١ ـ ٣ أطفال.

بينما تساوت رغبة طلبة العلوم الإنسانية بنسبة ٥٠ بالمئة في أن يكون عدد الأطفال ما بين ١ ـ ٣ أو ٤ ـ ٧ أطفال في الأسرة الواحدة.

ـ **من حيث الجنس:** يتبين من خلال الجدول رقم (١٧) ما يلي:

الجدول رقم (١٧) يتضمن إجابات أفراد العينة عن عدد الأطفال المناسب في الأسرة الواحدة.

الجدول رقم (١٧)

	عدد الأطفال			
	١ ـ ٣		٤ ـ ٧	
الجنس	ذكر	انثى	ذكر	انثى
س ٣ (بالمئة)	٦٤	٦٦	٣٦	٣٤

إن ٦٤ بالمئة من الذكور و٦٦ بالمئة من الإناث يفضلون أن يتراوح عدد الأطفال ما بين ١ ـ ٣ أطفال.

ويلاحظ أن النسبتين متقاربتان مما يدل على وعي الطلبة لمسألة الإنجاب وتنظيم الأسرة إضافة لإدراكهم صعوبات الحياة الاقتصادية.

ـ **من حيث البيئة الاجتماعية:** يتبين من خلال الجدول رقم (١٨) ما يلي:

الجدول رقم (١٨) يتضمن النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول عدد الأطفال المناسب في الأسرة الواحدة، تبعاً للبيئة الاجتماعية (ريف ـ مدينة).

الجدول رقم (١٨)

	عدد الأطفال			
	١ ـ ٣		٤ ـ ٧	
البيئة الاجتماعية	ريف	مدينة	ريف	مدينة
س ٣ (بالمئة)	٥٥	٦٥	٤٥	٣٥

يلاحظ الاختلاف بين النسب المئوية لكل من إجابات طلبة الريف والمدينة بشأن عدد الأطفال المناسب في الأسرة الواحدة حيث رأى ٤٥ بالمئة من طلبة الريف أن يكون عدد الأطفال المناسب ما بين ٤ ـ ٧ أطفال مقابل ٣٥ بالمئة من طلبة المدينة.

وقد فسر الباحثان أن هذا التباين بين النسبتين يعود إلى أزمة السكن وصعوبات الحياة المادية في المدينة.

ثالثاً: في ما يتعلق بالإجابة عن السؤال الرابع حول الرغبة في عمل الزوجة حيث تبين ما يلي:

ـ من حيث الاختصاص: تبين من خلال الجدول رقم (١٩) ما يلي:

الجدول رقم (١٩) يبين الاختبار الإحصائي كنسب إجابات أفراد العينة عن الرغبة في عمل المرأة والفروق الإحصائية بين نسب الإجابات تبعاً لفئات الكليات.

الجدول رقم (١٩)

	قيمة ش/ع الجدولية	قيمة ش/ع المحسوبة طبية+ اساسية	النتيجة	قيمة ش/ع المحسوبة اساسية+ إنسانية	النتيجة	قيمة ش/ع المحسوبة إنسانية+ طبية	النتيجة
س ٤	١,٩٦	٢,٣٨	> يوجد	٠,٢١	< لا يوجد	٢,٢	> يوجد

يوجد فروق ما بين طلاب العلوم الطبية/ الأساسية بشأن الرغبة في عمل الزوجة وطلاب العلوم الإنسانية/ الطبية، ولا يوجد فروق ما بين طلاب العلوم الأساسية/ الإنسانية. وهذا يدل على كفاية خريجي العلوم الطبية مستقبلاً وعدم حاجتهم إلى عمل الزوجة، وذلك بسبب المورد المالي اللازم الذي يغنيه عن عمل الزوجة.

وأما حول الأسباب الموجبة لعمل المرأة فقد تمّ تحديدها ضمن الفئات الأربع التالية: (١) العامل الاقتصادي، (٢) تحقيق الذات وإثبات الوجود، (٣) توافر فرص عمل مناسبة، (٤) أسباب أخرى.

وقد تبين من خلال الجدول رقم (٢٠) أن الأسباب المشجعة لعمل المرأة كانت على النحو التالي:

الجدول رقم (٢٠) يبين النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول الأسباب المشجعة لعمل المرأة.

الجدول رقم (٢٠)

	طبية				أساسية				إنسانية			
	الأسباب الدافعة لعمل المرأة				الأسباب الدافعة لعمل المرأة				الأسباب الدافعة لعمل المرأة			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
س ٤ (بالمئة)	٢٣	٢٨	٢	٨	٤٥	٣٣	٨	١٤	٣٥	٤٩	١١	٥

تبين أن ٢٣ بالمئة من طلاب العلوم الطبيعية يرغبون في عمل المرأة لأسباب اقتصادية، مقابل ٣٥ بالمئة إنسانية و٤٥ بالمئة أساسية. وأن ٢٣ بالمئة من طلبة العلوم الطبية يرغبون في عمل المرأة لتحقيق ذاتها مقابل ٤٩ بالمئة إنسانية و٣٣ بالمئة أساسية. وأن ٢٣ بالمئة من طلبة العلوم الطبية يرغبون في عمل المرأة لتوفر فرص عمل مقابل ١١ بالمئة إنسانية وأساسية.

وتبين من خلال الجدول رقم (٢١) أن الأسباب التي تعد عائقاً لعمل المرأة كانت محصورة ضمن فئتين هما: تربية الأطفال وأسباب أخرى على النحو التالي:

الجدول رقم (٢١) يبين النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول الأسباب التي يرونها عائقاً لعمل المرأة.

الجدول رقم (٢١)

	طبية		أساسية		إنسانية	
	١	٢	١	٢	١	٢
	تربية الأطفال	أسباب أخرى	تربية الأطفال	أسباب أخرى	تربية الأطفال	أسباب أخرى
س ٤ (بالمئة)	٩	٧	٢٢	٨	٣	٥

تبين أن نسبة طلاب العلوم الإنسانية كانت أقل النسب المئوية بالمقارنة بطلاب العلوم الطبية والأساسية وذلك لقناعتهم بأن خريجات العلوم الإنسانية إذا ما وجدن لهن العمل المناسب وبخاصة في التدريس، فإنه يمكنهن من تربية الأطفال لأن عملهن اليومي غير طويل.

- **من حيث الجنس:** تبين من خلال الجدول رقم (٢٢) أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث تجاه الرغبة في عمل الزوجة على النحو التالي:

الجدول رقم (٢٢) يتضمن الاختبار الإحصائي للنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن الرغبة في عمل الزوجة تبعاً لمتغير الجنس.

الجدول رقم (٢٢)

بحسب الجنس	قيمة ش/ع الجدولية	قيمة ش/ع المحسوبة	النتيجة
س ٤	١,٩٦	٦,٣٧	< يوجد فرق ذو دلالة إحصائية ما بين الذكور والإناث بشان الرغبة في عمل الزوجة

ويلاحظ أن الذكور يرغبون في عمل المرأة لشعورهم بالحاجة إلى المورد الاقتصادي بنسبة ٤٤ بالمئة ولتوافر فرص العمل المناسبة بنسبة ٤٠ بالمئة ولتحقيق ذات المرأة بنسبة ٣٦ بالمئة، بينما تفضل المرأة أن تعمل لتحقيق ذاتها بنسبة ٥٩ بالمئة وللعامل الاقتصادي بنسبة ٤٣ بالمئة، وهذا ما يشير إليه الجدول التالي رقم (٢٣).

الجدول رقم (٢٣) يبين النسب المئوية لإجابات أفراد العينة (ذكوراً وإناثاً) عن العوامل التي تساهم في دفع المرأة للعمل.

الجدول رقم (٢٣)

	ج ١		ج ٢		ج ٣		ج ٤	
	عامل اقتصادي		تحقيق الذات		توفر فرص عمل		أسباب أخرى	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
س ٤ (بالمئة)	٤٤	٤٣	٣٦	٥٩	٤٠	٥	١٣	١٧

ويلاحظ في الجدول رقم (٢٤) أن نسبة الرافضين لعمل المرأة بلغت ٢٢ بالمئة لدى الذكور الذين عللوا ذلك من أجل التفرغ لتربية الأطفال، وربما هذا يعود إلى عدم تأصل فكرة عمل المرأة لدى بعض الطلبة الذكور بعد.

الجدول رقم (٢٤) يبين النسب المئوية لإجابات أفراد العينة (الذكور والإناث) عن العوامل التي تحول دون عمل المرأة.

الجدول رقم (٢٤)

	١ تربية الأطفال		٢ أسباب أخرى	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
س ٤ (بالمئة)	٢٢	٥	٨	١

ـ من حيث البيئة الاجتماعية (ريف ـ مدينة): تبين من خلال الجدول رقم (٢٥) التفاوت ما بين طلبة الريف والمدينة تجاه عمل الزوجة وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم (٢٥) يتضمن المعالجة الإحصائية لإجابات أفراد العينة حول الرغبة في عمل الزوجة تبعاً لمتغير البيئة الاجتماعية (ريف ـ مدينة).

الجدول رقم (٢٥)

بحسب الإقامة	قيمة ش/ع	قيمة ش/ع المحسوبة	النتيجة
س ٤	١,٩٦	٢,٢٥	< يوجد فرق ذو دلالة إحصائية ما بين إجابات طلبة الريف والمدينة بشان الرغبة في عمل الزوجة

وتعود هذه الفروق إلى بعض التباين في العادات والتقاليد بين الريف والمدينة، في ما يتعلق بالنظرة لعمل المرأة، كما تبين من خلال الجدول رقم (٢٦) أن الأسباب الموجبة لعمل المرأة ما يلي:

الجدول رقم (٢٦) يتضمن النسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن العوامل التي تساعد وتشجع عمل المرأة، تبعاً للبيئة الاجتماعية (ريف ـ مدينة).

الجدول رقم (٢٦)

	ج ١ عامل اقتصادي		ج ٢ تحقيق الذات		ج ٣ توفر فرص عمل		ج ٤ أسباب أخرى	
	مدينة	ريف	مدينة	ريف	مدينة	ريف	مدينة	ريف
س ٤ (بالمئة)	٤٦	٤٠	٤٥	٤٢	٦	٣	٨	١٩

يلاحظ أن طلبة المدن يرغبون في عمل المرأة بسبب العامل الاقتصادي بنسبة ٤٦ بالمئة وتحقيق الذات بنسبة ٤٥ بالمئة وتوافر فرص عمل مناسبة بنسبة ٦ بالمئة بينما نجد النسبة أقل من ذلك لدى أبناء الريف وربما هذا يعود إلى الإرث الثقافي من عادات وتقاليد لا تزال قائمة في بعض المجتمعات الريفية والتي لا تحمل اتجاهات إيجابية نحو العمل الوظيفي للمرأة. وتبين من خلال الجدول رقم (٢٧) أن الرافضين لعمل المرأة بسبب تربية الأطفال كانت بنسبة ٢٠ بالمئة في الريف مقابل ١٥ بالمئة في المدينة.

الجدول رقم (٢٧) يتضمن النسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن العوامل التي لا تشجع على عمل المرأة، وذلك تبعاً للبيئة الاجتماعية (ريف ـ مدينة).

الجدول رقم (٢٧)

	١ تربية الأطفال		٢ أسباب أخرى	
	مدينة	ريف	مدينة	ريف
س ٤ (بالمئة)	١٥	٢٠	٤	٧

ثالثاً: خلاصة البحث ومقترحاته

تناول البحث عدداً من جوانب المستقبل لدى طلبة الجامعة، منها ما هو على المستوى الفردي كالمستقبل المهني والعلمي والاجتماعي، ومنها ما هو على المستوى الوطني كالمستقبل الاقتصادي للوطن العربي.

وقد تمّ صوغ استبانة اشتملت على بنود رصدت صورة المستقبل لتلك الجوانب، وبعد تحكيمها وإجراء اختبارات الصدق والثبات عليها تمّ تطبيقها على عينة اشتملت على ٦٠٠ طالب وطالبة من مختلف كليات الجامعة وأقسامها للعلوم الأساسية والإنسانية والطبية والريف والمدينة.

وقد استند هذا البحث إلى عدد من الدراسات السابقة منها دراستا د. ملكة أبيض في جامعة دمشق، ودراسة د. علي وطفة ود. مها زحلوق في سوريا، ودراسة د. نبيلة أمين أبو زيد في مصر، ودراسة ميخائيل سليمان في تونس، وعبد الخالق الختاتنة في الأردن، ودراسة اتحاد شبيبة الثورة بالتعاون مع جمعية تنظيم الأسرة في مرحلة ما قبل الجامعة (المرحلة الثانوية).

واستندت الدراسة إلى منهج علمي تناول مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضياته وحدوده والتعريفات الإجرائية. وقد تحددت أهداف البحث بما يلي:

- معرفة صورة المستقبل المهني والعلمي لدى طلبة الجامعة.
- معرفة صورة المستقبل الاجتماعي لدى طلبة الجامعة.
- تقصي صَورة المستقبل الاقتصادي للوطن العربي كما تبدو لدى طلبة الجامعة.

١ ـ الفرضيات

وكانت الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية **الأولى**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات طلاب الجامعة في نظرتهم للمستقبل المهني والعملي من حيث:

(أ) الاختصاص، (ب) الجنس (ذكور وإناث)، (ج) الانتماء للبيئة الاجتماعية (ريف ومدينة).

الفرضية **الثانية**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات طلاب الجامعة في نظرتهم للمستقبل الاقتصادي في الوطن العربي من حيث:

(أ) الاختصاص، (ب) الجنس (ذكور وإناث)، (ج) الانتماء للبيئة الاجتماعية (ريف ومدينة).

الفرضية **الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات طلاب الجامعة في نظرتهم للمستقبل الاجتماعي من حيث:

(أ) الاختصاص، (ب) الجنس (ذكور وإناث)، (ج) الانتماء للبيئة الاجتماعية (ريف ومدينة).

وقد تمت المعالجة الإحصائية لمعطيات البحث، وكذلك تم اختبار الفرضيات إحصائياً. وقد تم رفض بعض فرضيات العدم وقبول بعضها الآخر لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

وقد خرج البحث بعدد من النتائج والمقترحات، منها:

ـ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب إجابات طلبة العلوم الطبية والأساسية/ والأساسية، والإنسانية/والإنسانية والطبية/في ما يتعلق بتناسب مهنة المستقبل التي يرغب الشباب بمزاولتها مستقبلاً والاختصاص الذي يدرسونه.

رفض فرضية العلوم المتعلقة بالمستقبل الاقتصادي للوطن العربي حيث رأى ٤٥ بالمئة من طلبة العلوم الإنسانية أن الوطن العربي سيحقق الاكتفاء الذاتي مقابل ٢٠ بالمئة من طلبة العلوم الأساسية و٢٥ بالمئة من طلبة العلوم الطبية.

وقد رأى ٧٩ بالمئة من طلبة العلوم الإنسانية أن الوطن العربي سينجز السوق العربية المشتركة مقابل ٢٤ بالمئة من طلبة العلوم الأساسية و٢٩ بالمئة من طلبة العلوم الطبية. بالنسبة للمستقبل الاجتماعي فقد رأى ٦٥,٥ بالمئة من طلبة العلوم الطبية و٦٣,٥ بالمئة من طلبة العلوم الأساسية و٧٧,٥ بالمئة من طلبة العلوم الإنسانية أن العمر المناسب لزواج الشاب هو ما بين ٢٦ ـ ٣٠ سنة.

وقد لوحظ أن ٧٦ بالمئة من طلبة العلوم الطبية و٧٠ من طلبة العلوم الأساسية يرغبون في أن يكون عدد أطفال الأسرة ١ ـ ٣ في حين تساوت نسبة من يرغبون في أن يكون عدد الأطفال ١ ـ ٣ أو ٤ ـ ٧ لدى طلبة العلوم الإنسانية. وان الذين يرغبون في عمل المرأة (الزوجة) كانت نسبتهم عالية إذ وصلت إلى ٦٦ بالمئة لدى طلبة العلوم الإنسانية و٦٥ بالمئة لدى طلبة العلوم الأساسية و٧٦ بالمئة لدى طلبة العلوم الطبية، ومع ذلك فإنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية ما بين طلبة الريف والمدينة بشأن الرغبة في عمل الزوجة، وكذلك بين الذكور والإناث وبين طلاب العلوم الطبية والأساسية بينما لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية ما بين طلاب العلوم الأساسية والعلوم الإنسانية. وقد تم التوصل إلى المقترحات التالية:

٢ ـ المقترحات

١ ـ الاهتمام بالتوجيه المهني خلال فترة الدراسة الجامعية.

٢ ـ ربط الجامعة بالمجتمع بحيث تستوعب خطط التنمية مخرجات الجامعة المؤهلة وفقاً للاختصاص.

٣ ـ توظيف موضوعات الثقافة القومية في المواد التي يمكن أن يتم إدخال هذه الموضوعات فيها.

٤ ـ توفير مرافق الخدمات التي تمكن المرأة من الانخراط في العمل، على سبيل المثال جعل

مرحلة الرياض إلزامية وتوفيرها للأطفال جميعهم وكذلك توفير دور الحضانة.

٥ ـ توفير فرص العمل المتناسبة مع اختصاص الطلبة.

٦ ـ إدخال برامج التوعية السكانية وتنظيم الأسرة في المناهج الجامعية.

٧ ـ النظر إلى الشباب على أنهم ثروة قومية مهمة، والاهتمام بمعالجة مشكلاتهم ليكونوا طاقة فاعلة وأساسية في عملية التنمية.

٨ ـ اهتمام وزارات الدولة المعنية، مثل وزارة التربية والزراعة والصناعة والثقافة والشؤون الاجتماعية وبعض المنظمات بمراكز التنمية الريفية من حيث كثافتها ونوعية الخدمات التي يمكن أن تقدمها.

٩ ـ إيجاد مراكز خدمة اجتماعية تسهم في حل مشكلات الشباب □

ملحق: أسئلة الاستبانة

أ ـ المستقبل المهني والعلمي:

١ ـ ما مهنة المستقبل التي ترغب في أن تخصصها لنفسك.

.....

٢ ـ هل ترى بأن الفرع الذي تدرس فيه سيحقق لك هذه الرغبة.

نعم ( ) لا رأي لي ( ) لا ( )

٣ ـ هل أنت قلق على مستقبلك المهني

نعم ( ) لا رأي لي ( ) لا ( )

٤ ـ إذا كانت الإجابة بنعم، ما مصدر القلق لديك؟

١ ـ

٢ ـ

٣ ـ

٥ ـ إذا كانت الإجابة بلا، ما الذي يجعلك مطمئناً؟

١ ـ

٢ ـ

٣ ـ

٦ ـ هل ترغب بمتابعة الدراسات العليا؟

نعم ( ) لا رأي لي ( ) لا ( )

ب ـ المستقبل الاقتصادي

أ ـ كيف يبدو لك المستقبل الاقتصادي في الوطن العربي؟

	نعم	لا رأي لي	لا
١ ـ قد حقق الاكتفاء الذاتي			
٢ ـ سيعتمد اكثر مما هو عليه الآن على الاستيراد لسد حاجاته			
٣ ـ قد انجز السوق العربية المشتركة			
٤ ـ قد انخرط في تكتلات اقتصادية غير عربية			
٥ ـ قد حقق التنمية الشاملة التي ينادي بها			

ج ـ المستقبل الاجتماعي:

١ ـ ما العمر المناسب لزواج الشاب؟.....

٢ ـ ما العمر المناسب لزواج الفتاة؟.....

٣ ـ ما عدد الأطفال المناسب في الأسرة الواحدة برأيك؟....

٤ ـ هل ترغب في عمل الزوجة؟ نعم ( ) لا رأي لي ( ) لا ( )

ولماذا؟

-

-

-

النفط العربي على مشارف القرن الجديد(*)

وليد خدوري

مدير تحرير نشرة «ميدل إيست ايكونوميك سرفي» (ميس) (MEES) ـ قبرص.

إن انتهاء فاصل زمني معين وبداية مرحلة جديدة هي مناسبة جيدة للاحتفاء والتأمل، إلا أن هذا لا يعني أن الانتقال من قرن ميلادي إلى قرن ميلادي آخر، وبالذات الانتقال من ألفية ثانية في التاريخ إلى ألفية ثالثة، معناه أنه علينا أن نتوقع تغيرات مهمة وفاصلة في القطاعات الاقتصادية، ومنها القطاع النفطي. فالتاريخ عملية مستمرة ومتواصلة، والاقتصاد يتعامل مع الأحداث بحسب ظروف كل فترة زمنية محددة. وها هي الأشهر الأخيرة من القرن العشرين ملبدة بالغيوم، مما نشاهد من هزات اقتصادية كبرى تعصف بأضخم وأقوى الاقتصادات في العالم. ومن غير المعروف الآن كم ستستمر هذه المرحلة الصعبة، وكيف سينتهي الانحسار الاقتصادي العالمي وعلى أي مستوى سيستقر الاقتصاد الدولي الجديد.

من نافل القول إن صناعة النفط العالمية، والعربية منها، ستتأثر بالانحسار الاقتصادي الحاصل حالياً في مختلف أرجاء العالم. وهذه التأثيرات ستأخذ مناحي ودرجات مختلفة، مثل انخفاض الطلب على النفط، وتقلص الاستثمارات في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز، وتأجيل المشاريع تحت الدراسة لإقامة مصافٍ ومصانع بتروكيماوية جديدة. ومن هذا المنطلق ستتأثر دول المنطقة، بشكل أو بآخر، بهذه التطورات.

إلى جانب هذا التحدي الذي سيواجه صناعة النفط العربية في السنوات القادمة، هناك بعض الظواهر التي لا تزال عالقة بالصناعة ومؤثرة فيها.

هناك **أولاً** الظاهرة الوهمية التي تصاحبنا منذ ربع قرن بالضبط، منذ ارتفاع الأسعار بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، ألا وهي أن المصاريف المالية الخاصة والعامة والتطلعات الاجتماعية لقطاعات مهمة من السكان مبنية على أسس الريع المتوفر من الفورة في أسعار النفط التي تحققت في السبعينيات.

إن الحقيقة الناصعة هي أن أسعار النفط الحقيقية في انخفاض مستمر، كما تدل المؤشرات

(*) في الأصل محاضرة القيت في عمان بدعوة من مؤسسة شومان، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

على أن هذا المسلسل سيبقى معنا لفترة طويلة. لقد أشار إلى ذلك مؤخراً عبد اللطيف الحمد، رئيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عندما ذكر أنه خلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٨١ إلى ١٩٩٧، انخفضت القيمة الإسمية للنفط بحدود ٤,٩ بالمئة سنوياً، والقيمة الحقيقية حوالى ٩,٤ بالمئة سنوياً. وعلى رغم أن الانخفاض الكبير كان في منتصف الثمانينيات، إلا أن تدهور الأسعار في عام ١٩٩٨ عاد ليكرر هذه الظاهرة.

إن الحقيقة الأساسية التي يجب أن نعيها ونخطط لآثارها هي أن الانخفاض في أسعار النفط ظاهرة بعيدة المدى وليست أمراً طارئاً. فمنذ ارتفاع أسعار النفط في النصف الأول من السبعينيات، تبنت الدول الصناعية سياسات متعددة لاستعمال أوسع لبدائل الطاقة المختلفة وزيادة الضرائب على النفط الخام والمشتقات النفطية المستوردة وتخفيض الطلب على النفط الخام. هذه الأمور جميعها، وغيرها، مع الحروب والخلافات الإقليمية، أضعفت منظمة الأوبك وضعضعتها. ومن ثم فقدت المنظمة نفوذها البارز في التأثير في الأسعار.

لقد برزت فجوة كبيرة في الدول النفطية العربية خلال العقدين الماضيين ما بين الدخل والمصروف. فقد شاع الاعتقاد لفترة طويلة أن أسعار النفط ستبقى في حال ارتفاع مستمر وأن إنتاج النفط سيستمر في حال ازدياد متواصل. وطبعاً هذا وهم وخيال. فأسعار النفط، في المدى المتوسط على الأقل، متوقع لها أن تتراوح ما بين ١٤ ـ ١٧ دولاراً للبرميل الواحد، مع فترات تطول أو تقصر من الارتفاع أو الانخفاض. أما زيادة الإنتاج، فهي تعتمد في الأساس على الموارد المالية لتطوير حقول جديدة ومواكبة الطلب المتزايد على النفط الخام في الأسواق العالمية في حال توفر نمو اقتصادي عالمي جيد. وكما هو واضح، فإن بعض هذه العوامل خارج إرادة الأقطار النفطية. لذلك يتوجب، ونحن ندخل قرناً جديداً، أن نعي إحدى المشاكل الأساسية التي لحقت بمجتمعاتنا في ربع القرن الماضي، ألا وهي التفاوت ما بين الحقائق الاقتصادية الواقعية والتطلعات الاجتماعية الوهمية.

وهناك وهم ثانٍ لا يزال يدغدغ مشاعر الكثيرين في المنطقة، ألا وهو الكلام عن النفط العربي وكأنه حقيقة واقعة. فحقيقة الأمر أنه يجب أن نعي أن هناك نفطاً بكميات وفيرة في الدول العربية. لكن هذا لا يعني أن هناك نفطاً عربياً ترسم على ضوئه الخطط الاقتصادية والمصالح الإقليمية المشتركة. فالسياسات المتبعة لإنتاج النفط وتسعيره وتسويقه وتصنيعه ونقله تختلف من قطر إلى آخر، ولا يوجد في معظم، بل في أغلب الأحيان، أي تنسيق أو تعاون أو حتى تبادل معلومات في هذا المجال. بل العكس هو الصحيح، إذ نجد أن القاعدة هي الاهتمام بالشؤون والمصالح القطرية وشيوع التنافس بدلاً من التعاون في ما بين دول المنطقة الواحدة في مجالات تخصصية مشتركة.

إن الحقيقة الناصعة هي أن العرب خلال نصف القرن الماضي قد انتقلوا من شعار نفط العرب للعرب الذي طرحه المرحوم عبد الله الطريقي في الخمسينيات والستينيات إلى شعار التعاون الإقليمي وإنشاء الشركات المشتركة الذي طرحته منظمة الأوابك في السبعينيات، إلى الوضع الحالي الذي نحن عليه اليوم والذي لا تقوم فيه الدول حتى بتبادل المعلومات. وإذا ما حدث تعاون في فترة معينة، فهو الاستثناء وليس القاعدة. وهناك أمثلة لشركات مشتركة قليلة، تعد على أصابع اليد الواحدة، التي استطاعت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الاوابك) تأسيسها في عقد السبعينيات، إلا أن هناك أضعاف هذه الأمثلة من شركات إما توقفت أو دراسات لمشاريع إقليمية كان من الممكن أن تحقق نجاحاً اقتصادياً وتجارياً، ناهيك عن الفائدة

الاستراتيجية في حال تحقيقها، ولكنها لم تنفذ لسبب أو لآخر.

أما الظاهرة **الثالثة**، فهي طغيان التفكير الرسمي والبيروقراطي على العديد من المؤسسات النفطية الوطنية، والآثار السلبية للأوضاع السياسية المتردية في المنطقة وانعكاساتها على القطاعات الاقتصادية. وقد استمر هذا النمط من السيطرة على الشركات النفطية المحلية في الوقت الذي حدثت فيه تغيرات هيكلية وإدارية واقتصادية جذرية في شركات النفط العالمية. لقد تمت خصخصة بعض أهم المؤسسات النفطية الأوروبية مثل شركة ايني الإيطالية وشركتي ألف اكيتان وتوتال الفرنسيتين. كما تمت عملية اندماج واسعة ما بين الشركات إما من خلال ضم الواحدة إلى الأخرى أو من خلال التعاون في عمليات التصنيع والتسويق في مناطق جغرافية محددة. واعتمدت هذه الشركات في المقام الأول ليس فقط على استخراج النفط وتسويقه، ولكن أيضاً على الإبداع والتقدم في مجالات الأبحاث والتقنية والخدمات. لقد أثرت جميع هذه العوامل في الموقف التنافسي للشركات الوطنية التي بقيت تراوح محلها أو حتى تتراجع إلى الوراء ما عدا القلة القليلة منها التي استطاعت المحافظة على الاستقرار والنمو.

طبعاً، استطاعت صناعة النفط العربية في النصف القرن الماضي، إضافة إلى الدخل المالي الذي درته على دول المنطقة، المنتجة منها وغير المنتجة، استطاعت هذه الصناعة خلق كادر كبير من الشباب الذي يقود هذا القطاع بجدارة إما في ظل ظروف طبيعية عامة، أو في كثير من الأحيان في ظل أوضاع أمنية وعسكرية صعبة جداً. وهنا يجب التذكير أنه على رغم تردي الأوضاع وتأزمها في عدد لا بأس به من الأقطار العربية، أكان ذلك السبب يعود إلى تدمير عسكري للمنشآت أو لمقاطعة ثنائية أو دولية أو إلى عدم توفر الاستثمارات المحلية نتيجة وهن الاقتصاد المحلي وسوء إدارته، على رغم كل ذلك فقد استطاع الكادر المحلي إدارة الصناعة النفطية بجدارة، بل وحتى تحسين وتطوير الصناعة، وإن ببطء في بعض الأحيان.

إلا أنه، ونحن ندخل قرناً جديداً، يجب التذكير أولاً ببعض الأمور البديهية. فصناعة النفط ليست صناعة محلية تركز اهتماماتها وجهودها وتطلعاتها على السوق المحلي. فالعكس هو الصحيح. فهي صناعة دولية ذات آفاق وأبعاد سياسية واقتصادية عالمية. كما أنها صناعة متشعبة ومرتبطة الواحدة بالأخرى. فهناك الدول المصدرة وهناك الشركات النفطية الكبرى والمستقلة وشركات الخدمات الهندسية. وهناك قطاع الاستكشاف والتطوير، كما أن هناك الصناعات اللاحقة للإنتاج من تكرير وتصنيع. وهناك الدول المستهلكة، الصناعية منها والنامية. هذه الأطراف جميعها لها دورها ومكانتها في هذه الصناعة الدولية. ومن ثم فإن أداء شركة ما أو قطاع معين لا ينظر إليه من زاوية محلية ضيقة، بل يقارن عادة مع نشاط المؤسسات المنافسة على الصعيد الدولي.

إن المقارنة هذه طالما تصطدم بشحة المعلومات الصادرة عن الشركات الوطنية، أكان ذلك بخصوص الأداء المالي أم نتائج الاستكشاف أم عمليات التصنيع المختلفة. فالتقارير السنوية، في حال نشرها علناً، لا تفي بما هو مطلوب. فهي تتكلم فقط على الإنجازات، ولا تتكلم شيئاً على النتائج الحقيقية للعمليات والأرباح والمشاكل المطروحة. ومن ثم يصبح من الصعب تقديم تصور واقعي للوضع الحالي ومتطلبات المستقبل. كما يصبح من الصعب أيضاً عرض مقارنة موضوعية لهذه الشركات مع مثيلاتها الدولية التي تنشر تقارير علنية وتفصيلية عن عملياتها وماليتها، وذلك بحكم القوانين المرعية في بلادها. وكما هو معروف يقوم رؤساء الشركات الأجنبية بالتكلم علناً وصراحة حول وضع مؤسساتهم، لما لذلك من أهمية لسمعة الشركة من

ناحية، وقيمة أسهمها المتداولة في الأسواق المالية الدولية من ناحية أخرى.

إذا اعتبرنا أنه من غير الممكن إجراء مقارنة موضوعية لأداء وربحية شركات النفط الوطنية مقارنة بالشركات العالمية، إلا أنه من الممكن القيام بمراجعة أولويات الطرفين في الفترة السابقة والأهداف المرجوة في المستقبل لنستشف الأهداف التي تم تحقيقها والأولويات التي ينوى التوصل إليها في المستقبل المنظور.

* * *

ما هي بعض أولويات الصناعة النفطية الدولية قبل عقدين من الزمن، أي منذ حوالى عام ١٩٧٨؟

١ ـ تأمين الإمدادات النفطية بعد أن خسرت الشركات العالمية حق الامتياز في العديد من الدول المنتجة. وقد تم بالفعل تأمين هذا الهدف، إما من خلال استغلال الصراعات السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط، أو من خلال تكثيف عمليات الاستشكاف والتنقيب عن النفط في الدول المنتجة خارج الأوبك، أو من خلال الاستعمال المكثف للتقنية بزيادة عامل الاستخراج من الحقول المكتشفة أو الحفر في المياه العميقة.

٢ ـ الحد من ارتفاع أسعار النفط الخام التي كان متوقعاً لها أن تزيد بمعدل سنوي مقداره ٣ بالمئة لتصل إلى حوالى ٩٠ دولاراً في عام ٢٠٠٠. لقد تم التعامل مع هذا الأمر أيضاً من خلال إنشاء الأسواق الفورية والآجلة في الدول المستهلكة نفسها، والتي تلعب دوراً أساسياً في تحديد مستوى الأسعار. كما تم أيضاً فصل العلاقة التقليدية ما بين ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الطلب على النفط من خلال إحلال بدائل طاقوية جديدة وترشيد الاستهلاك. وأخيراً، تمت معالجة كبح جماح الطلب على النفط الخام من خلال فرض الضرائب على النفط الخام والمشتقات النفطية المستوردة في الدول الصناعية.

ومن الجدير بالذكر أن التوقعات التي نشرتها المؤسسات السياسية والاقتصادية الغربية في السبعينيات حول احتمال زيادة الأسعار إلى حوالى ٩٠ دولاراً تقريباً للبرميل الواحد من النفط الخام، إن هذه التنبؤات قد تحققت فعلاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار أسعار المشتقات النفطية التي يدفع ثمنها المستهلك في الدول الأوروبية واليابان اليوم، إلا أن الفارق الكبير هنا هو أن أغلبية الريع يصب في موازنات الدول المستهلكة وليس الدول المنتجة. هذا، ومن الجدير بالذكر أنه في عام ١٩٩٦ حصلت الدول الصناعية الغربية على حوالى ٢٧٠ مليار دولار من ضرائب النفط، بينما بلغ مجموع ريع أقطار الأوبك في ذلك العام حوالى ١٨٥ مليار دولار.

٣ ـ اضطرت الصناعة النفطية الدولية بعد انهيار الأسعار في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ إلى تخفيض النفقات من خلال تقليص عدد الموظفين وتخفيض العمليات الاستكشافية وتأجيل تشييد مصانع جديدة، إلا أنها لم تقف مكتوفة الأيدي. فقد حسنت الشركات من أدائها ورفعت من إنتاجيتها في الوقت نفسه. وقد تم ذلك من خلال الاعتماد المكثف على التقنية وعمليات الدمج والانصهار، إلى جانب توحيد نشاطات تسويقية معينة في مناطق جغرافية محددة. وقد تكررت هذه الظاهرة مرة أخرى مع انهيار الأسعار في عام ١٩٩٨.

٤ ـ عملت الشركات العالمية على التكيف بسرعة مع تغير القوانين في الدول الصناعية التي قادت إلى تحرير الأنظمة وزيادة المنافسة وتوسيع الأسواق وفتح المجال لازدهار قطاع الاتصالات، مما وفر سرعة كبيرة ومذهلة لتبادل المعلومات وشفافيتها.

٥ ـ أخذت الشركات العالمية، وبشكل تدريجي، إعطاء الأولوية اللازمة لأمور البيئة والتلوث تمشياً مع متطلبات الرأي العام في الدول التي تخدم فيها.

* * *

ماذا عن المستقبل؟

هناك موضوعان أساسيان يقعان في أولوية **اهتمام الشركات الدولية في المستقبل المنظور:**

الأمر الأول هو التكيف مع المتغيرات التقنية والاقتصادية من أجل تقليص النفقات وتحقيق أكبر ربح ممكن. وهذا موضوع واسع ومتشعب، إلا أن ما سيبقى يميز هذه الشركات من المؤسسات الوطنية هو قدرتها على التعامل السريع مع التطورات العالمية وأخذ قرارات حاسمة بشأنها. كما أن لديها مجالاً أوسع لاستقطاب الرأسمال اللازم من خلال الأسواق المالية الدولية، هذا ناهيك عن المجهود الضخم الذي تبذله في مجال الأبحاث والتطوير.

أما **الأمر الثاني فهو إعطاء اهتمام أكبر وأولوية عالية لشؤون البيئة وهموم المستهلكين.** فلا تستطيع أي شركة نفطية مستقبلاً أن تغض النظر عن هذه الأمور مهما كانت كبيرة أو مهمة، ومهما كان مصدرها وحجمها من الإمدادات. والموضوع لا يتعلق فقط بالاحتباس الحراري، بل أيضاً بالتلوث الذي يشعر به المواطن ويحسه من خلال معاناته اليومية. كما أن الشركات النفطية قد أخذت علماً بأهمية الاعتناء برغبات المستهلكين وتحسين الخدمات المقدمة لهم. وهذا الاهتمام نابع من نوعية المنافسة التي أخذت تقدمها الشركات الجديدة التي اقتحمت بقوة وسرعة سوق محطات البنزين الذي كان محتكراً من قبل شركات النفط. فبعض محطات البنزين الحديثة اليوم تفتح ٢٤ ساعة وتبيع حوالى ٢٠٠٠ سلعة، أربع منها فقط هي وقود للسيارات.

* * *

ما هي بعض العوامل التي هيمنت على صناعة النفط الوطنية منذ عام ١٩٧٨؟

١ ـ إن العامل الأساسي الذي لازم أقطار الأوبك منذ أوائل الثمانينيات وحتى يومنا هذا، والأمر الذي يبقى من دون حل، هو تحمل هذه الأقطار مسؤولية الدور المرجح (المتمم) في الإنتاج، أي أن هذه الدول وحدها تتحمل مسؤولية تخفيض الإنتاج عند انخفاض الأسعار، بينما تحافظ بقية الدول المنتجة والشركات العالمية على مستواها من الإنتاج ولا تتحمل المسؤولية مع أقطار الأوبك.

٢ ـ تغلب العامل السياسي على العوامل الاقتصادية والاستثمارية وغياب المرونة. هذا ناهيك عن غياب الشفافية في معظم أعمال ونتائج هذه الشركات إلا في الحالات التي تضطر فيها إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على التمويل اللازم.

٣ ـ غياب أي منظور مستقبلي للتعاون الاقليمي واستمرار العمل بالنموذج القطري الذي هيمن على هذه الصناعة طوال العقود الثلاثة الماضية.

* * *

ماذا عن المستقبل والتحديات التي ستواجه الصناعة النفطية المحلية في السنوات القادمة؟

١ ـ كيف ستستطيع أقطار الأوبك موازنة العرض والطلب والمحافظة في الوقت نفسه على أسعار معقولة في ظل الأزمة الاقتصادية التي نعايشها ونحن نودع القرن العشرين، وبالذات لأن هذه الدول دون غيرها تقع عليها مسؤولية استيعاب الانخفاض في الطلب على النفط؟

٢ ـ ما هو دور شركات النفط الأجنبية في تطوير الصناعة المحلية في ظل كل من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي عايشتها المنطقة في العقدين الماضيين، مما قلص من وفرة الرأسمال وهجرة الفنيين ووهن الإدارة المحلية، وفي ظل تحرير القوانين وفتح المجال أمام الاستثمارات العالمية؟

٣ ـ هل سيبقى قطاع النفط منعزلاً عن الاقتصاد المحلي وتحت السيطرة الكاملة والشاملة للحكومات؟ وكيف يمكن تطوير هذا الأمر في ظل الظروف الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات المحلية، وبالذات إذا تم الاتجاه نحو خصخصة بعض أجزاء هذا القطاع؟ من الممكن مثلاً، كما هو قائم فعلاً في بعض الدول العربية، الإبقاء على المنشآت الموجودة ضمن القطاع العام، بينما يتم تخصيص الاستثمارات الجديدة فقط، إلا أن السؤال المطروح هنا هو كيف يمكن حماية الاستثمارات الجديدة من هيمنة الفساد المستشري في المجتمع بحيث لا تسيطر فئة صغيرة على أهم قطاع اقتصادي في المنطقة؟

٤ ـ ما هو دور نفط الشرق الأوسط في الموازين العالمية؟ هل سيبقى لنفط المنطقة أهميته الاستراتيجية لأن حوالى ثلثي الاحتياطي العالمي موجود هنا، أم أن تطوير مناطق جديدة ـ وبالذات على طرفي المحيط الأطلسي (كندا والولايات المتحدة والمكسيك وفنزويلا وكولومبيا والبرازيل وأنغولا ونيجيريا وغابون وبريطانيا والنرويج) ـ سيخلق نوعاً من الاكتفاء الذاتي، بل حتى الفائض، لدى الدول الصناعية المطلة على الأطلسي، بحيث تقل أو تنحسر الأهمية النسبية لنفط الشرق الأوسط دولياً، وبالذات إذا استمرت القلاقل والفتن والحروب مهيمنة على الأحداث والتطورات الاقليمية؟

٥ ـ كيف نستطيع أن نخلق تعاوناً اقليمياً في مجال النفط والغاز والتكرير والأسمدة والبتروكيماويات والتوزيع والاستثمار؟ هل من الممكن في يوم من الأيام تجاوز الخلافات والمهاترات الاقليمية وخلق سوق جديدة تمتد من الهند إلى المغرب يقطنها حوالى مليار نسمة؟ وهل سيكون بالإمكان مستقبلاً طرح حلول واقعية والتفكير الجدي في الخطوات التي تقود إلى الهدف المنشود؟ وهل سنفكر بالأساليب التدريجية للعمل الاقليمي أم سنستمر في طرح حلول شمولية غير قابلة للتنفيذ؟ وهل سيتم العمل على أساس مؤسسي، أم سيبقى العمل فردياً؟ وهل ستتضمن الاتفاقيات المستقبلية نصوصاً ملزمة أم ستبقى مقصورة على التوصيات، كما هو الأمر الآن؟

٦ ـ ما هو دور النفط في سلة الطاقة مستقبلاً؟ فمن المعروف أن النفط يستعمل الآن أساساً في قطاع المواصلات، بينما استحوذت بدائل الطاقة الأخرى على بقية القطاعات الاقتصادية. لكن إلى متى سيبقى هو المصدر الوحيد والأساسي في قطاع المواصلات؟ وهل من الممكن الاستمرار في الهيمنة على هذا السوق الحيوي على رغم المتغيرات التقنية الحاصلة خلال السنوات الأخيرة؟

تشير آخر البيانات إلى أن هناك في العالم اليوم حوالى ٥٠٠ مليون سيارة ووسيلة نقل، يدار أكثر من ٩٩ بالمئة منها بالبنزين أو الديزل. ويتوقع أن يرتفع عدد العربات هذه إلى حوالى

٧٠٠ مليون خلال عشر سنوات، يدار حوالى ١٥ بالمئة (أو تقريباً ١٠٠ مليون عربة) منها ببدائل طاقوية أخرى غير البنزين والديزل. يعني هذا، انه على رغم التغيرات المهمة المتوقعة في العقدين القادمين، سيبقى الطلب الأساسي باقياً على البنزين والديزل، بل سيكون في ازدياد.

لكن في الوقت نفسه، ستدار وسائل نقل جديدة ـ وبكميات ليست بالقليلة ـ بواسطة بطاريات تستعمل خلايا الوقود، أو محركات تدار بالميثانول أو الغاز المسال أو الغاز المضغوط. وكما هو معروف بعض هذه المواد الأولية متوفرة أيضاً، وبكثرة، في العديد من الأقطار العربية المنتجة للنفط والغاز. ومن ثم، يتوقع أن تعير شركات النفط والطاقة العربية مستقبلاً اهتماماً أكبر بأنواع الوقود الجديدة المحتمل استعمالها في تحريك السيارات، وفي التعرف على التوقيت الزمني لدخول بدائل الطاقة هذه السوق التجارية، والمناطق الجغرافية الأكثر احتمالاً لاستعمال هكذا طاقات جديدة.

* * *

من السهل إعطاء حلول جاهزة ونظرية. لكن من الواجب والضروري التفكير في إجابات واقعية، مبنية على تجارب السنوات الماضية، تتفاعل وتتجاذب مع الواقع الجديد والمتغير الذي نعيشه: الواقع العالمي الذي يعمل بتجارب العلم والتقنية والمصالح وموازين القوى، والواقع المحلي المليء بالتجارب المرة من دمار للصناعة وهروب الطاقة البشرية وشحة المعلومات وانخفاض الاستثمارات وغياب الدور المحلي وشيوع الفساد.

كما أنه من السهل أن يجتهد أي واحد منا، بناءً على خبرته واتصالاته وقراءاته. لكن في صناعة عالمية من هذا النوع، وفي صناعة هي العماد الأساسي للاقتصاد الوطني، تبقى الطريقة المجدية لتقديم البدائل والإجابات العقلانية والموضوعية من خلال تأسيس معاهد الأبحاث ودور الخبرة واستقطاب الخبراء والمحافظة عليهم من الهجرة وهم في أوج عطائهم. هذا الأمر طبعاً يتطلب مناخاً سياسياً وحياة عامة تتفاعل بشكل حضاري وإنساني مع المتغيرات العالمية. وهذا ما هو غير متوفر في المنطقة اليوم.

نقول هذا، ومن الواضح أنه بالإمكان الاستمرار بما هو قائم حالياً: الإنتاج بأقصى طاقة ممكنة ضمن الاستثمارات المتوفرة محلياً والمناخ العام المهيمن في المنطقة، إلا أن هذا المنطق سيقود من دون شك إلى فقدان مليارات إضافية من الريع النفطي، ناهيك عن التخلف المستمر للصناعة النفطية المحلية مقارنة بالصناعة العالمية. وهذا المنطق يفترض أن العالم واقف لا يتغير ولا يتقدم. وطبعاً هذا أمر خاطئ.

لذلك يتوجب متابعة تطورات صناعة النفط عالمياً مع الأخذ بنظر الاعتبار الأوضاع الداخلية. والواضح هو أنه قد تمت إضاعة فرص كبيرة وتدمير طاقات هائلة وإفساح المجال للغير من الدول ذات الاحتياطيات الأقل بكثير مما هو متوفر في جيولوجية المنطقة، وبكلف أكثر بكثير، فقد تم السماح لهذه الدول باستقطاب الشركات العالمية على حساب دول المنطقة، مما أفقدها الأسواق والأسعار في الوقت نفسه. وقد تم كل هذا من دون توفير الشركات الوطنية الاستقلال اللازم لأخذ المبادرة أو الميزانيات الكافية للأبحاث والتطوير، أو الرأسمال الكافي للمنافسة.

إن إحدى الأسئلة الملحة التي ستطرح نفسها على صناعة النفط العربية في السنوات القادمة هي مدى التعاون ورقعة المساحة التي يتوجب توفيرها للشركات النفطية الأجنبية، وبالذات في عملية الاستكشاف والتنقيب عن النفط وتطويره. فهناك من يقول إنه لا حاجة لهذه

الشركات لأن لدى دول المنطقة نفطاً ذا كلف إنتاجية رخيصة ومن دون مخاطر جيولوجية تذكر. كما أنه من الممكن شراء التقنية من شركات الخدمات بدلاً من شركات النفط الكبرى من دون دفع ثمن غال لذلك، وبالذات في توقيع عقود مشاركة مع هذه الشركات النفطية الأجنبية. وبالنسبة للرأسمال، تستطيع الدول النفطية اللجوء إلى الأسواق الدولية لاقتراض ما تحتاج إليه معتمدة في ذلك على إنتاجها المستقبلي من النفط الخام. وأخيراً، وبالنسبة للإدارة الحديثة، فقد اثبتت الشركات النفطية العربية أنه في حال وجود حالة من الاستقرار والأمان في البلاد، فإنه بإمكانها أن تتطور كغيرها من الشركات العالمية.

إلا أن المشكلة في هذه الحجج، والتي تنطبق فقط على عدد قليل من الدول العربية، أنه لم يتوطد الاستقرار في العديد من الأقطار العربية، بل العكس هو الصحيح. فالمنطقة لم تتطور بشكل طبيعي في العقود الماضية. لقد عصفت الخضات السياسية بشركات النفط كغيرها من المؤسسات الاقتصادية. كما أن الوضع الاقتصادي اليوم لا يحسد عليه، وبالذات بعد الهدر الذي حصل في الربع القرن الماضي. أما عن التقنية، فهي تكاد تكون معدومة في المنطقة، إذ يتم الاعتماد على الاستيراد بالكامل تقريباً لمعظم المواد التقنية والصناعية.

لقد أصبح من الواضح تفاوت مستويات المؤسسات النفطية وأداؤها ما بين البلدان العربية، ومن ثم اضطرار البعض منها، بل أغلبيتها، إلى اللجوء إلى الشركات الأجنبية وإشراكها بطريقة أو بأخرى، بحصص الإنتاج. يبقى السؤال في المستقبل حول المستوى الذي ستستقر عليه حصة الشريك الأجنبي في الإنتاج المحلي، وما هو دور الشركات الوطنية، العامة منها والخاصة، في مجمل الصناعة النفطية.

كما يبقى السؤال الأصعب الذي ستواجهه الصناعة النفطية المحلية ومعها دول المنطقة هو كيفية التوفيق بين المستويات المنخفضة المتوقعة لأسعار النفط مستقبلاً والمصاريف المتزايدة والمتراكمة على حكومات المنطقة. فالشركات الدولية قد اتخذت مساراً واضحاً لنفسها مع انخفاض أسعار النفط، ألا وهو تخفيض النفقات وتقليص المصاريف وتحسين الإدارة. أما بالنسبة للدول المنتجة، فالأمر يختلف عما هو حاصل عند الشركات العالمية. فالريع النفطي يشكل جزءاً أساسياً ومهماً جداً من الدخل القومي، ومن دخل الحكومة، ومن العملة الصعبة، ومن معاشات الموظفين ورواتبهم وتقاعدهم، وهذه البنود الأخيرة لا يمكن تخفيضها كما هو الحال مع الشركات الخاصة.

طبعاً من الممكن معالجة هذا المأزق من خلال إعادة النظر في القوانين الاقتصادية والسياسة المالية، آخذين بنظر الاعتبار الانخفاض الحقيقي الحاصل في أسعار النفط على المدى الطويل. لكن هذا يتوجب معه تنويع مصادر الدخل والاقتصاد والتجارة التي طالما تم الكلام عليها طوال العقود الماضية من دون جدوى. كما يتطلب هذا فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في صناعة النفط ـ وهي القطاع الاقتصادي الأول في المنطقة ـ والذي سيفتح المجال بدوره لاسترداد الأموال من الخارج وطرق أبواب استثمارية جديدة ما زالت مغلقة حتى الآن. لكن هذه الاقتراحات تفترض في الوقت نفسه مناخاً سياسياً معيناً يتميز بالديمقراطية والمساءلة والشفافية والمحاسبة، أسوة ببقية أقطار العالم. وهذه جميعها عوامل غير متوفرة في المنطقة حتى الآن.

ختاماً، لقد أصبح من الواضح أن الأزمة ليست في النفط، ولكن في كيفية إنفاقنا لأموال النفط. وهذا أمر يتجاوز القرار الاقتصادي ليصب في خانة الإرادة السياسية للمجتمع وأسلوب الحكم وطريقة اتخاذ القرارات □

التبادل اللامتكافئ بين الثقافتين العربية والغربية

نظام محمود بركات

رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك ـ الأردن.

١ ـ مفهوم الثقافة

يجدر بنا قبل الحديث عن التبادل الثقافي أن نشير بإيجاز إلى مفهوم الثقافة بشكل عام، فهي تعني ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات، وأية قدرات يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع(١). وهي بالتالي تتكون من ثلاث دوائر مترابطة ومتماسكة: **أولاها** القيم والمبادئ والمعتقدات، **وثانيتها** أنماط سلوكية، **وثالثتها** جزاءات جماعية للممارسة والتعامل(٢).

وتأخذ الثقافة مجموعة من الأبعاد منها: بعد إدراكي عن الواقع الاجتماعي الذي نعيش فيه: من نحن؟ ما العلاقة مع الآخرين، وبعد معياري يقوم على تحديد هرمي للقيم والتمييز بين الخير والشر، وبعد إرادي يتمحور حول الخطوات الواجب اتباعها(٣).

ومن خلال هذا التعريف تظهر لنا الثقافة كحلقة وصل بين الدين والقيم الروحية من جهة، والحضارة التي تمثل ناتج الثقافة في الزمان والمكان من جهة أخرى. ويشبه أحد الكتاب وضع الثقافة بعلاقتها بغيرها بالشجرة، حيث تكون الجذور هي القيم الدينية والروحية، وتمثل الثقافة الساق والأغصان، وتمثل الحضارة الثمار والنتاج المادي(٤).

---

(١) Lucian W. Pye and Sidney Verba, eds., *Political Culture and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965), p. 513.

(٢) حامد ربيع، **الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٢)، ص ٣٥، و Jim Diator, «High Light on Culture,» *Futures*, vol. 12, no. 4 (August 1989), p. 361.

(٣) بيتر ورسلي، **العوالم الثلاثة، الثقافة والتنمية العالمية**، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧)، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٤) Arifin Bey, «Multi Culturalism in a Global Village,» *Futures*, vol. 12, no. 4 (August 1989), p. 367.

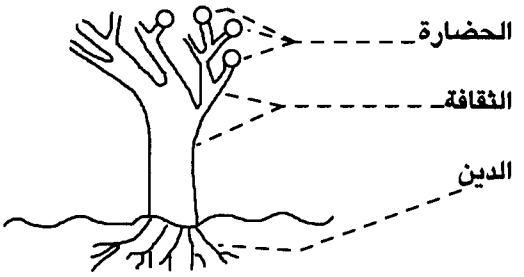

وفي ظل هذا المفهوم للثقافة، ينظر إلى الثقافة على أنها الإطار الذي أنتجه الإنسان بناء على فهمه واستيعابه لعقيدته وتراثه الديني وتفاعلاته المتعددة داخل بنيته الاجتماعية والطبيعية في كل مرحلة تاريخية، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي. ويشمل هذا الإطار أبعاداً وعناصر روحية ومعرفية وأدوات فنية وموجهات ـ قيم، تقاليد، معايير ـ للسلوك وطرائق للحياة لضمان البقاء للفرد وللجماعة(٥).

مما سبق يمكن القول بأن الثقافة هي نتاج مجموعة من العوامل المادية والمعنوية، وهي عملية متغيرة لا تعرف الثبات، كما أن القول بوجود ثقافة معينة في المجتمع لا يعني بتماثل عناصرها لسائر أفراد المجتمع، وأن هناك باستمرار هوامش للاختلاف الثقافي تفرضه عناصر معينة كالأصل والديانة والمستوى الاقتصادي والاجتماعي وغيرها. وعلى الرغم من ذلك، تبقى لكل أمة ثقافة خاصة بها، لها مذاق معين يعبر عنها، وخصائص عامة تميزها من غيرها من الثقافات، وتشكل المركب العقلي والنفسي للجماعة.

٢ ـ التبادل الثقافي

يقصد بالتبادل الثقافي ذلك النشاط الذي يعبر عن تفاعل الحضارات والثقافات، بما فيها من تأثر وتأثير طبيعي وضروري بين الثقافات البشرية، ويقوم التبادل الثقافي بين الأمم على أساس الحوار المبني على الاعتراف بأن لدى الآخرين ما نتعلمه منهم، وأن لدينا ما نعلمه للآخرين. ويركز أنصار التبادل الثقافي على أهمية ومساهمة الحضارات والثقافات كافة بغض النظر عن مدى تطورها أو تخلفها ـ في الثقافة الإنسانية.

إن عملية التبادل الثقافي لدى المؤمنين بها تنبع من الإيمان بأهمية التلاقح بين الثقافات، وأن هناك منافع متبادلة للجميع انطلاقاً من مبدأ عالمية الثقافة، وأن انتقال الأفكار والقيم والمكتسبات الإنسانية لا يمكن وقفه من خلال الحواجز السياسية والحدود الجغرافية(٦)، وأن هذا الانتقال يسمح بتعميم التطور العلمي والفكري وإخصاب الوعي البشري لدى جميع الشعوب لدفع الحضارة البشرية نحو التقدم.

إن العالم أضحى قرية صغيرة، كما يوصف اليوم، من خلال القدرة على انتشار الثقافات وتبادل المعرفة، ولكن في الوقت نفسه يجب التسليم بأن هذه القرية هي قرية متعددة الحضارات

---

(٥) انظر في ذلك: عبد الباسط عبد المعطي، «إشكاليات المسألة الثقافية في زمن التسوية،» **مستقبل العالم الإسلامي**، العدد ١٦ (خريف ١٩٩٥)، ص ٢٣، و Walter A. Rosenbaum, *Political Culture* (New York: Praeger Publishers, 1975), p. 4

(٦) برهان غليون، «التنمية الثقافية العربية بين التبعية والانغلاق،» **الوحدة**، السنة ٨، العدد ٩٢ (أيار/مايو ١٩٩٢)، ص ١٥.

تساهم فيها كل الثقافات الحية بدورها[٧]. فالمجتمعات الغربية على رغم تقدمها عجزت عن حل مشاكل الإنسان حتى داخلها، وهي ستبقى فقيرة في المجال الثقافي، وبحاجة إلى دور الثقافات الأخرى، مثل الثقافات الشرقية التي يمكن أن تزودها بالدين والروحانية من الحضارات العربية والإسلامية والهندية، وحتى بالعلم من الحضارة اليابانية. وفي المقابل، هناك اتجاهات كثيرة تتحفظ على عملية التبادل الثقافي وتشترط مجموعة من الشروط والظروف الملائمة لعملية التبادل الثقافي، ومنها أن عملية التبادل الثقافي يجب أن تتم في ظل حالة من تكافؤ الأطراف التي يتم التبادل الثقافي بينها حتى تكون عملية التأثير متبادلة. وفي الحالة العربية، يحبذ كثير من المفكرين أن يتم تبادل التأثيرات الثقافية مع الثقافات غير الاستعمارية، مثل الثقافة الهندية والصينية واليابانية.

إن عملية التفاعل الثقافي مرهونة أساساً بفهم الذات الثقافية كمقدمة لفهم الآخرين، فهي عملية تتعلق بالمستقبل والتجدد والقدرة على الإفادة من الآخرين من خلال الدراسة المتأنية لنقاط القوة والضعف في الأطراف التي يتم بينها التفاعل. وإن العملية يجب أن تخضع للانتقائية من الحضارات الأخرى مع الاحتفاظ بخصوصية الثقافة المحلية، وإن الشرط الأكثر تكراراً واضطراراً في التجارب الناجحة الخاصة بالتبادل الثقافي ناتجة من التقارب والتكامل بين الخصوصية الحضارية والعقل، وبين السلوك الرشيد والانتماء الحضاري، أي أنها عملية توفيق بين المشاعر والعواطف القومية من ناحية، والإنسانية من ناحية أخرى[٨].

وبالتالي، فإن كثيراً ممن تكلموا على التبادل الثقافي ينطلقون من مبدأ عدم تكافؤ عملية التبادل الثقافي، وأن عملية الاتصال الثقافي بين المجتمعات الغربية المتقدمة والمجتمعات الأقل تطوراً، كالمجتمع العربي، تنبع من تصور محدد يفترض أن على المجتمعات المتخلفة الاحتكاك والتواصل والأخذ من الثقافة الأكثر تطوراً، وذلك لتحقيق التقدم البشري اتباعاً لسنن التطور التاريخي، حيث لم يوجد هناك مجتمع يقوم بنفسه باتقان كل خطوة من خطوات الاختراعات والتقدم. وبما أن الثقافة الغربية هي الآن على قمة التطور البشري، فما على الثقافات الأخرى إلا الأخذ والتفاعل معها لتلحق بالركب الحضاري، وبالتالي فليس هناك داع لتكافؤ الحضارات.

وينطلق آخرون في الاتجاه نفسه من خلال التسليم بأن نجاح الحضارة الغربية إنما يرجع أساساً إلى صحة ايديولوجيتها وثقافتها، وأن على الآخرين الأخذ بهذه الثقافة لضمان نجاحهم. ولذلك آمن كثير من المفكرين الغربيين بأهمية تصدير ونشر الثقافة (Acculturation) إلى مختلف الأطراف في العالم، ولكن في رأينا أن عملية تصدير الثقافة تختلف عن عملية استيعابها من الطرف الآخر في أنها لا تعبر عن مدى صحتها. وقد حذر نوثروب في بداية الخمسينيات من مغبة الاتجاه الأمريكي نحو فرض الثقافة الأمريكية على المجتمعات غير الغربية، وفي الاتجاه نفسه ظهرت دعوات في الثقافة الغربية نحو التعاون والتحالف مع الثقافات الحرة، مثل الهندوسية والبوذية والإسلام، في الصراع ضد الإلحاد الذي كان يمثله المعسكر الشيوعي[٩].

---

(٧) Bey, «Multi Culturalism in a Global Village,» p. 370.

(٨) عبد المعطي، «إشكاليات المسألة الثقافية في زمن التسوية،» ص ٣٤.

(٩) F. S. C. Northrop, *The Taming of the Nations: A Study of the Cultural Bases of International Policy* (New York: Macmillan, 1952), p. 179.

وفيما يلي نقدم بعض أنماط التبادل اللامتكافئ بين الثقافتين العربية والأوروبية.

٣ ـ التبادل اللامتكافئ

إن عملية نشر الثقافة والتبادل الثقافي غالباً ما يتم بين مجتمعات وثقافات غير متكافئة، وهي تتم حين الاتصال بين مجتمع وثقافة متقدمة، ومجتمع وثقافة متخلفة، حيث تسير الثقافة باتجاه واحد من أعلى إلى أسفل(١٠).

وتعج الأدبيات العربية بمجموعة من الوصوفات التي تشخص العلاقة غير المتكافئة بين الثقافتين العربية والغربية، وقد استخدمت مجموعة من المفاهيم والمصطلحات (انظر الجدول) التي تعبر عن أنماط هذه العلاقة، منها(١١):

أ ـ **الغزو الثقافي:** يتمثل هذا المفهوم في الدور الذي قامت به القوى الاستعمارية التقليدية مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في تحطيم الثقافة العربية واللغة القومية، ومحاولة إلغاء الثقافة العربية ومقاومتها والقضاء على مؤسساتها من أجل إكمال السيطرة العسكرية على المنطقة العربية وضمان استمرار الوجود الاستعماري فيها.

ويرى عبد الباسط عبد المعطي أن هذا التعبير جاء قاصراً ومختزلاً، لأنه عين المبتدأ وهو الغزو، وترك الخبر ضمنياً مع إشارة رمزية إلى الفاعل من دون اهتمام بالفعل والمفعول به. ويرى البعض ان هذا التعبير يراد به تبرئة الذات وتحميل الآخرين مسؤولية الهجوم من دون إعطاء أهمية للعوامل الداخلية التي مهدت لعملية الغزو وسهلت نجاحه.

ويعبر هذا المفهوم عن بداية الاتصال التاريخي بين الحضارة الغربية والحضارة العربية في العصور الحديثة، والتي تمثلت في السيطرة الاستعمارية الغربية على الوطن العربي من خلال الغزو والاحتلال العسكري.

ويشير مفهوم الغزو إلى الطابع الحركي الذي يظهر استمرار الآليات التي تحقق السيطرة وامتداد فاعليتها، وكذلك قوة التغلغل الثقافي وكثافته مع فقدان المجتمع المغزو للقدرة على استيعاب الغزو والسيطرة عليه، نتيجة ما أصاب هذا المجتمع من تدمير لحضارته واستلاب لثقافته، بحيث وقف جامداً ومستسلماً للتغيرات التي تحدث في داخله.

ب ـ **مفهوم التبعية:** تعرف التبعية الثقافية بأنها ذلك النمط من العلاقة التي تجعل بعض الثقافات تعتمد اعتماداً بنيوياً في إنتاج ثقافتها على ثقافات أخرى تمارس تجاهها سيطرة ما، سواء بسبب تفوق هذه الثقافات أو بسبب انعدام الثقة بالنفس لدى الثقافة الضعيفة وعدم قدرتها على إنتاج القيم والمعاني والأفكار والأنماط السلوكية التي تحتاج إليها مجتمعاتها،

---

(١٠) George A. De Vos, *Responses to Change: Society, Culture, and Personality* (New York: Van Nostrand Co., 1976), pp. 4-5.

(١١) لمزيد من المعلومات حول هذه المفاهيم ومقارنتها مع بعض، انظر: غليون، «التنمية الثقافية العربية بين التبعية والانغلاق،» ص ١٤ ـ ١٥؛ عبد المعطي، «إشكاليات المسألة الثقافية في زمن التسوية،» ص ٢٣ ـ ٢٨، ومحمود أمين العالم، **الغزو الثقافي والتخطيط المستقبلي للثقافة** (الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٦).

وتتمثل هذه التبعية في مظاهر إحلال قيم وعادات وأنماط سلوكية محل القيم السائدة في هذه المجتمعات[١٢].

ويشير هذا المفهوم إلى حالة فاعلها مجهول وتركز على المفعول به، حيث تظهر التبعية حالة المجتمع التابع كمجتمع مهشم ومتناقض يسوده التفكك وعدم الأصالة، مما يجعله رافضاً ومتشككاً بتراثه الفكري، وأكثر تكيفاً وارتباطاً بثقافة المتبوع، وهو الجهة الخارجية.

ويعبر هذا المفهوم عن طبيعة العلاقة المعاصرة بين المجتمعات الغربية المتقدمة والمجتمعات العربية المتخلفة، وما رافقها من ارتباط وتقليد، وإعجاب بالحضارة الغربية، وفقدان لشروط التجدد الذاتي، وتفكك داخل الأنماط الثقافية التابعة، والتي بموجبها استطاعت القوى الرأسمالية العالمية الهيمنة على أبنية المجتمع العربي الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تزامنت التبعية الثقافية مع التبعية الاقتصادية والسياسية واعتبرت وسيلة من وسائلها.

ج ـ **الامبريالية الثقافية:** تعرف الامبريالية بشكل عام بأنها علاقة اقتصادية سياسية عسكرية معقدة تخضع من خلالها أقطار متخلفة لأقطار متقدمة، وهي بالتالي تعني ممارسة نفوذ دول كبرى على دول صغرى[١٣]. ويهتم أنصار هذا المفهوم في المقام الأول بالثقافة المسيطرة وأهمية العوامل الخارجية، وهي الفاعل. وتكون العلاقة عبارة عن هيمنة تمارسها ثقافة متقدمة ومسيطرة على ثقافة متخلفة وتابعة، بحيث تحتل الثقافة المهيمنة مواقع أساسية في الثقافة المتخلفة من خلال فرض قيمها وأنماطها السلوكية على الآخرين.

ويعد أنصار هذا المفهوم عملية تصدير العادات والقيم الأمريكية الاستهلاكية إلى الدول الأوروبية والعالم الثالث من خلال استخدام وسائل الترغيب والإغراء، وتقديم هذه الأنماط السلوكية من خلال وسائل الإعلام، كنمط من أنماط الامبريالية الثقافية التي تمارسها أمريكا على هذه المجتمعات وغيرها، وأن انتشار الثقافة الأمريكية هو تعبير عن تطور ميزان القوى السياسي والاقتصادي لصالحها، وأن انتشار الثقافة لا يمكن اعتباره مقياساً لمدى صلاحية هذه القيم وتقدمها الأخلاقي والمعنوي، وإنما هو نتيجة للقدرة الأمريكية الاقتصادية والسياسية التي تسمح لها بتسويق ثقافتها من خلال وسائل الإعلام.

د ـ **التسميم الثقافي:** استخدم هذا المفهوم بصورة واضحة في وصف العلاقة بين الثقافتين الصهيونية والعربية، ويشير حامد ربيع إلى أن هذه العلاقة تقوم على التصادم والإلغاء ومحاولة الثقافة الصهيونية هدم نظام القيم والرموز في الحضارة العربية وتشويهها من دون تقديم بديل مقبول، وأنها تحاول استغلال الوضع السيىء للأمة والثقافة العربية لتجعله يمتد

---

(١٢) انظر الإشكاليات الخاصة بمفهوم التبعية والفرق بين التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية، في: عبد الخالق عبد الله، «التبعية والتبعية الثقافية: مناقشة نظرية،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ١٦ ـ ٢٣.

ويتوسع البعض في فهمه لمصطلح التبعية ويرى بأن التبعية ليست بالضرورة أن تكون للآخر وانها قد تكون تبعية للماضي من خلال دعوة أنصار التراث والسلفيون بالعودة للماضي والإصرار على الأخذ بالنصوص القديمة وعملية نقلها. انظر في ذلك: محمود سلطان، «دوغمائية المشروعين الأصولي والحداثي في العالم العربي،» **الحياة**، ١٩٩٦/٦/٨.

(١٣) انظر بخصوص تعريف الامبريالية كلاً من: Michael Barratt Brown, *After Imperialism*, rev. ed. (New York: Humanities Press, [1970]), p. viii, and Benjamin J. Cohen, *The Question of Imperialism: The Political Economy of Dominance and Dependence*, Political Economy of International Relations Series (New York: Basic Books, 1973).

إلى الماضي، من خلال نفي الدور العربي في الثقافة البشرية، ومحاولة محو الشخصية الثقافية للأمة العربية عن طريق التشكيك بقيمة الثقافة العربية وإبراز وجهها السلبي، ومحاولة إحياء الثقافات الفرعية وتوظيفها لكسر وجود الثقافة العربية[١٤].

٤ ـ العلاقة بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية

من دون الدخول في تفاصيل العلاقة التاريخية بين الحضارة والثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية يمكن ملاحظة أن هذه العلاقة مرت بمراحل عدة من التبادل الثقافي والاحتكاك بدءاً من الحضارة اليونانية التي استلهمتها الثقافة الإسلامية بعد مراجعة وتمحيص ونقلتها إلى الغرب من خلال الحضارة العربية في الأندلس، كما قامت الثقافة الإسلامية في العصور الوسطى من خلال وسطيتها بالتوفيق بين العلم والإيمان، وبين الدين والفلسفة[١٥]. ومع أن فترة العصور الوسطى قد اتصفت بنوع من الصراع بين الثقافتين العربية الإسلامية والغربية، حين اعتقد آباء الكنيسة الكاثوليكية بضرورة إعادة المجتمع الإسلامي إلى المسيحية المعبرة عن النقاء الديني، وظل الفكر الغربي ينظر إلى المنطقة العربية كمصدر تهديد ومبعث خوف ورهبة، إلا أن الوضع كان مختلفاً لدى الحضارة العربية الإسلامية، فلم تجر محاولات جادة لغزو أوروبا ونشر الديانة الإسلامية باستثناء الوجود العربي في الأندلس، واتجهت معظم الفتوحات الإسلامية نحو آسيا. وقد يكون أحد المبررات لذلك ان الدولة الإسلامية كانت تنظر إلى أوروبا باعتبارها دولاً يسودها أهل الكتاب، وأن ثقافتها دينية يجب أن ينظر إليها بنوع من الاحترام[١٦].

لقد ساعدت الثقافة العربية في دفع الحضارة الغربية في بداية عهد التنوير نحو التوازن والعقلانية، حين كانت الحضارة الغربية تسعى نحو إحلال السلطة والسيادة الدينية محل العقلانية، وساعدت الحضارة الإسلامية في إدخال التفكير العلمي والسببية في الفكر الغربي[١٧] بعد ذلك حين بدأ الاحتكاك المباشر بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية من خلال الأندلس وصقلية وبيزنطة والحروب الصليبية، وكذلك عن طريق الترجمة للنصوص الإسلامية واليونانية من اللغة العربية إلى اللغة اللاتينية، وعن طريق الدراسة والتدريس في الجامعات الأوروبية والعربية. ثم تبعتها مرحلة الاهتمام بالثقافة الإسلامية من قبل الغرب في مرحلة الصراع العسكري الذي قاده العثمانيون على أطراف أوروبا الشرقية وما تلاها من ظهور مرحلة الاستشراق كتمهيد لمرحلة الغزو الاستعماري للمنطقة العربية، وأخيراً مرحلة الاحتكاك الناتج من الوجود الاستعماري في المنطقة العربية، وبخاصة حملة نابليون على مصر والحملات التبشيرية في المنطقة العربية، ومحاولة استقطاب الأقليات غير المسلمة في المجتمع العربي الإسلامي. وقد نتج من هذه المرحلة صعود الاتجاهات العربية للتصدي للوجود الاستعماري في المنطقة العربية، وبروز حركة النهضة العربية ومحاولات مقاومة الهيمنة الغربية على الثقافة العربية الإسلامية بشتى صورها، سواء من خلال الغزو العسكري أو الهيمنة الاقتصادية والسياسية.

---

(١٤) ربيع، **الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي**، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٥) انظر: نظام محمود بركات، **مقدمة في الفكر السياسي** (الرياض: دار عالم الكتب، ١٩٨٥)، ص ١٢٥.

(١٦) ربيع، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٧) Bey, «Multi Culturalism in a Global Village,» p. 369.

جدول

مقارنة أنماط التبادل غير المتكافئ للثقافات

وصف التبادل / وجه المقارنة	الغزو الفكري	التبعية	الامبريالية	التسميم الثقافي
١. الطرف المعني من خلال الوصف	الطرف الغازي وإهمال العوامل الداخلية للمغزو	الطرف التابع	الطرف المسيطر	الطرف المنتصر الذي يقوم بالتسميم
٢. حالة الأطراف المعنية: أ ـ الطرف الأقوى	ثقافة قوية ومسيطرة وتؤمن بالتوسع	ثقافة متجددة ومتقدمة	ثقافة ناجحة تسعى لتسويق نفسها كثقافة عالمية	ثقافة مغلقة ومتعصبة
ب ـ الطرف الأضعف	مهملة ومستسلمة	اغتراب ثقافي وانعدام الثقافة الأصيلة والبحث عن ثقافة بديلة	ثقافات فرعية محلية محدودة التاثير	ثقافة غير متبلورة لكن لديها مقومات الثقافة الأصيلة
٣. طبيعة العلاقة بين أطراف التبادل الثقافي	انتقال الأفكار والقيم بشكل مكثف وغير مسيطر عليه	علاقة الأطراف بالمركز نظراً لضعف الثقافات المحلية	علاقة المركز بالأطراف وهي هيمنة وسيطرة من الدول المتقدمة على ثقافة الدول المتخلفة	علاقة صراع وصدام بين الأطراف المعنية
٤. الوسيلة المستخدمة	قوة عسكرية وفرض للقيم بالقوة	التقليد مع افقاد الثقافة التابعة لتميزها وقدرتها على التجدد	تصدير الثقافة إلى كافة أرجاء العالم وهيمنة إعلامية بحجة العالمية	تشويه وتشكك بالحضارة القائمة

وقد استخدمت الثقافة الغربية في هذه المرحلة مجموعة من الآليات التي وظفتها لضمان استمرارية هيمنة الثقافة الغربية على الثقافة العربية، نذكر منها[١٨]:

ـ احتكار التقنية (Know How) وتشغيلها (Do How) والسعي لزرع أنماط مفروضة على الوطن العربي، وهي ليست مسألة تقانة فحسب، وإنما ترتبط أيضاً بفلسفة معينة وقيم ومعرفة ومصالح.

ـ توجيه الفكر والعلم التنموي لتأكيد تفوق الحضارة الغربية، وأنها النموذج الذي يحتذى مع التشكيك بالذات وجعله سبب التخلف العربي، والقيام بدراسات نظرية لإعطاء الشرعية اللازمة للثقافة الرأسمالية والغربية.

ـ إنشاء مجموعة من المؤسسات التي تؤثر مباشرة في الثقافة العربية، مثل الجامعات التبشيرية ومراكز اللغات والترجمة ومؤسسات خيرية أخرى.

ـ استخدام وسائل الإعلام لإعادة تشكيل الوعي القومي العربي.

ـ إيجاد فئات وشرائح في المجتمع العربي تعمل كوكيل للثقافة الغربية بعد ربط مصالحها بالغرب.

ـ تقديم مساعدات مالية لمشاريع الأبحاث التي تخدم انتشار الثقافة الغربية وتقديم خبراء ومختصين في ذلك، وعقد الندوات واللقاءات التي تدعم التوجهات الثقافية الغربية.

ـ تحديد الرموز التي على الدولة التابعة أن ترعاها، ويشمل ذلك إعداد جميع الدلالات اللفظية والموسيقية والثيابية التي يجب التحلي بها.

لقد تباينت ردود الأفعال التي واكبت الاحتكاك الثقافي بين العرب والغرب في العصر الحديث، ومحاولات التعامل مع الآليات الغربية للهيمنة على الثقافة العربية، وتوزعت أنماط الاستجابة لهذا التحدي بين نماذج عديدة، نذكر منها:

أ ـ **الانغلاق والانعزال:** تقدم التجارب التاريخية لعلاقة الثقافات العالمية نماذج عديدة في هذا المجال، حيث رفضت معظم الحضارات القديمة فكرة العلاقات المتبادلة، فالحضارة الفرعونية أغلقت على نفسها ورفضت أي تعامل خارجي، وكذلك الحضارات الفارسية والصينية والهندوسية والرومانية واليهودية، ما عدا الحضارتين اليونانية والإسلامية. وكانت الحضارات القديمة تبالغ في الثقة بالذات وتأبى التوفيق وتميل للتطرف، إذ يقول شيشرون: «نحن لا نتعلم من أحد»[١٩]. أما في الوقت الحاضر، فهناك اتجاه واضح لدى مجموعة من المفكرين العرب تدعو إلى إغلاق الأبواب أمام الثقافات الواردة، وهي تطالب بالتحصن بالماضي (ويشبهها زكي نجيب محمود بالجماعة التي وجدت الصيد نافراً من القفص، فاستغنت عن الصيد واحتفظت بالقفص

---

(١٨) انظر: عبد المعطي، «إشكاليات المسألة الثقافية في زمن التسوية»؛ عواطف عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٧٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤)؛ علي الأشرفي، «الرأسمالية ووسائل السيطرة الاستعمارية على العالم (القسم الأول)،» **التوحيد**، السنة ١٤، العدد ٨٠ (شباط/فبراير ١٩٩٦)، ص ١٠٣ ـ ١٠٥، وبرتراند بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي** (باريس: دار العالم الثالث، ١٩٩٥)، ورد عرض للكتاب في: **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٤ (نيسان/ابريل ١٩٩٦)، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(١٩) ربيع، **الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي**، ص ٢٣ ـ ٢٤.

تضع فيه كائناتها المألوفة الموجودة بين يديها)[٢٠]، وهي الجماعة التي تحاول ملء أوعيتها بكتب التراث، وتدعو إلى غض النظر عن ثقافات العصر وما فيه من مشاكل، وقد حظيت هذه الجماعة بتأييد الجماهير الواسع.

يتمسك بهذا السيناريو من يدعون إلى العودة إلى التراث بوصفه يقدم نموذجاً بديلاً يغطي جميع ميادين الحياة المعاصرة، انطلاقاً من المقولة المشهورة: «لا يصلح آخر الأمة إلا بما صلح به أولها». يمثل هذا النموذج السلفيون الذين يدعون إلى استعادة النموذج العربي الإسلامي والارتكاز عليه لتشييد نموذج عربي أصيل يحاكي النموذج القديم[٢١].

ويدفع هذا التيار نحو العزلة الثقافية والتركيز على الخصوصية المحلية، ورفض كل ما هو وارد من الثقافة الغربية. وأتباعه يرون الأخذ بمبادئ الشريعة لتنظيم الحياة المعاصرة كما في كتابات الرافعي، والحركات الدينية مثل الحركة المهدية والوهابية والسنوسية.

ب ـ **التقليد للثقافات الأخرى:** يظهر رد الفعل هذا حين الانبهار بحضارة الطرف الآخر والإيمان بصلاحيتها، وأن لا مجال للاختيار لدى ثقافتنا سوى العمل على الأخذ بالنموذج الغربي كنموذج حضاري جديد للعالم، وما يتبعه من زحف النموذج الغربي بكل قيمه وأنماطه إلى نموذجنا الحضاري، وما يتبع ذلك من زوال الهوية الخاصة لهذه الأمة.

إن الأساس في هذا النموذج هو الإقبال على نموذج آخر يرى فيه حلاً لمشاكله من دون قدرة على البناء والتشييد الذاتي. مثال ذلك احتضان ثقافة الكنيسة في العصور الوسطى للتراث الروماني وبخاصة ما يتعلق بالشطر النظامي والقانوني، واعتبار نفسها استمراراً لذلك النموذج.

وفي الوقت الحاضر، يظهر هذا النموذج في محاولات التقمص والتشبه بمجموعة من الأنماط السلوكية في المأكل والملبس والعادات الغربية، التي تأخذ بها مجتمعات العالم الثالث[٢٢].

ويظهر هذا النموذج في الفكر العربي في كتابات كل من فرح انطون وسلامة موسى وسعيد عقل وغيرهم.

ويشبه زكي نجيب محمود هذا النموذج في تعامل بعض أعلام الثقافة في الوطن العربي كـ «من وجد الصيد نافراً من القفص، فحطم القفص وجرى مع الصيد حيث جرى». وترى هذه الجماعة القليلة أن ليس هناك بأس من أن نمحو صفحتنا محواً لنملأها بثقافة العصر (الغرب) وحده، كما هي معروفة من مصادرها من دون تحريف أو تعديل، وهي بذلك تتخلص من كل القوالب الموروثة وترفضها كما تلقيها في اليم[٢٣].

إن هذه الجماعة التي تبنت الاستغراب، بمعنى تقليد الحضارة الغربية رغم قلتها، تحاول النظر إلى الأمور بعيون أوروبية أو أمريكية، وكل ما لها من انتماء إلى الثقافة العربية الحديثة أنها تكتب باللغة العربية، وهي تقوم بعرض الثقافة الغربية ليس عن طريق ترجمتها، وإنما

---

(٢٠) زكي نجيب محمود، **ثقافتنا في مواجهة العصر** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٩)، ص ١٥ ـ ١٦.

(٢١) محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٦.

(٢٢) De Vos, *Responses to Change: Society, Culture, and Personality*, p. 5.

(٢٣) محمود، **ثقافتنا في مواجهة العصر**، ص ٢٦.

بتمثلها وعرضها بأسلوب حي، وهي بالتالي تكون قد دمجت نفسها في عالم الغرب كما هو، وذابت في عالم غير عالمها.

ج ـ **الصراع:** يظهر في حالة التعارض الكامل بين الثقافات المتفاعلة، وحين تتعلق الأمور بمقومات الثقافة الأساسية، بحيث يسعى كل طرف للقضاء على ثقافة الطرف الآخر، وحينها يكون أي نجاح لطرف خسارة مباشرة للطرف الآخر ـ النظرية الصفرية ـ وتؤدي هذه العلاقة إلى شعور بالكراهية والمرارة بين الطرفين، وغالباً ما تأخذ صورة العلاقة بينهما طبيعة عنيفة، يحاول فيها كل طرف استخدام القوة لفرض ثقافته وقيمه على الطرف الآخر، ويحاول استنهاض الرموز القتالية في ثقافته لحشد القوى. ويعبر عن هذا المفهوم في الكتابات الغربية المعاصرة ما نشره صموئيل هانتنغتون عن «صراع الحضارات» وإمكانية وجود تحدٍ للحضارة الغربية من الحضارات الإسلامية والبوذية وغيرها[٢٤]، وتجد هذه النظرة تعبيراً في المقولة المشهورة «الشرق شرق، والغرب غرب، وهما لن يلتقيا».

وتبنى هذا النمط من ردود الأفعال من يؤمنون بأصالة الثقافة العربية وقدرتها على المواجهة، وبخاصة في علاقتها مع الثقافة الصهيونية في المقام الأول، وكذلك الإيمان بعدوانية الثقافات الأخرى واستفزازها ووجوب الرد عليها.

د ـ **نموذج التزاوج:** يقوم هذا النموذج على الإيمان بالعلاقة الإيجابية بين الثقافات، وأن هذه العلاقة علاقة تأثير وتأثر. ويظهر هذا النموذج في العلاقة بين الثقافة العربية الإسلامية وكلا من الثقافتين الفارسية واليونانية، حيث أقبلت الثقافة العربية على فلاسفة اليونان، ومعالم الخبرة الفارسية تنهل منها جزيئات ضمن عملية منظمة ومراجعة مستمرة لإعادة صياغة كاملة للثقافة العربية، في ظل إطار ايديولوجي واضح يرتبط بنظام القيم الإسلامية من أجل تقديم نموذج جديد للثقافة الإسلامية مصادره متباينة، لكن عناصره جديدة ومتجددة، وهو ليس تكراراً للثقافات الأخرى، ولكنه يستمد مصادره التاريخية من تلك الثقافات.

وهذا ما حدث أيضاً بالنسبة للثقافات الغربية وعلاقتها بالثقافة اليونانية والمسيحية ومفكري عصر التنوير، وقد اعتبرت نفسها امتداداً طبيعياً لهذه الثقافات في ظل استخدام معاول النقد والصياغة والدمج لإنتاج ثقافة عصرية لا تعد تكراراً لتلك الثقافات، وإنما نتاجاً للتفاعل معها.

أما في الواقع العربي الحديث، فقد تبنى هذا النموذج مجموعة من أعلام الثقافة العربية، مثل محمد عبده، والعقاد، وطه حسين، وتوفيق الحكيم، وشبههم زكي نجيب محمود بمن وجد الصيد نافراً من القفص، لكنه بقي يعمل على تطويعه ومحاولة صياغته في قوالب الثقافة العربية الأصلية مع تفاوت درجة النجاح بينهم[٢٥]. ويلاحظ هنا بأن أغلبية المثقفين في الوطن العربي نهجوا هذا النهج في محاولة التعامل مع الثقافة العصرية والغربية والذات والاستفادة منها بعد

---

(٢٤) انظر نماذج لهذا الموقف، في الجانب الغربي: Samuel P. Huntington, «The Clash of Civilizations?,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993), and
فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ**، ترجمة حسين الشيخ (بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٩٣). وفي الجانب العربي، انظر: ربيع، **الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي**، ص ٢٦ و٣٣، وهشام شرابي، **المثقفون العرب والغرب: عصر النهضة، ١٨٧٥ ـ ١٩١٤**، ط ٢ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٨).

(٢٥) انظر: محمود، المصدر نفسه، ص ١٥، وربيع، المصدر نفسه، ص ٢٤.

تطويعها لخدمة الثقافة العربية.

من دراسة النماذج السابقة لإمكانية التبادل الثقافي، يمكننا القول بأن النموذجين الأول والثاني يخرجان من نماذج التفاعل نظراً لإيمانهما بعدم تكافؤ عملية التبادل الثقافي، فالنموذج **الأول** خرج من المواجهة بالتحوصل حول الماضي ويرفض أي نوع من التبادل الثقافي خوفاً على خصوصية الثقافة العربية الإسلامية، أما النموذج **الثاني** فهو مستسلم للثقافة الغربية العليا ويرفض التسليم بوجود ثقافة عربية قابلة على العطاء، ويرى أن الثقافة تتدفق في اتجاه واحد من ثقافة الغرب المتقدمة نحو المجتمعات المتخلفة، ومنها المجتمعات العربية، أما النموذجان **الثالث والرابع**، فيريان أن هناك اتجاهاً متواصلاً للتفاعل والاحتكاك بين الثقافتين العربية الإسلامية والغربية، وأن هناك إمكانية للتكافؤ بين الثقافتين.

فبينما يرى النموذج الثالث أن هذا الاحتكاك يأخذ طبيعة الصراع والتحدي واستحالة التقاء الثقافتين أو إجراء أي تبادل ثقافي بينهما، وأن على كل طرف أن يعمل على تقوية الذات في مواجهة الطرف الآخر، فإن النموذج الرابع يدعو إلى زيادة التبادل الثقافي والتزاوج بين الثقافات وإمكانية استفادة كل الحضارات بعضها من بعض في ظل شروط معينة.

خاتمة

من خلال استعراض أنماط التفاعل غير المتكافئ بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية والصور القاتمة التي ظهرت عبر هذا التفاعل، يمكن القول بأن المستقبل ما زال ينبئ بأن هناك احتمالات واسعة للتعاون والتبادل الثقافي، والتي يجب أن تقوم على الحوار والاحترام المتبادل، حيث تملك الحضارة العربية الإسلامية كثيراً من القيم الاجتماعية والروحانية التي تساعد في خروج المجتمع الغربي من ورطته المادية، ويمكنها الاستفادة من فكرة إدخال المقدس الروحي والعدالة الاجتماعية للعلاقات الإنسانية بدلاً من إدخال فكرة السوق التي اعتمدها الغرب كخيمة دينية.

كما أن الغرب يملك مجموعة من القيم الإنسانية، والتي يمكن إدخالها إلى الثقافة العربية الإسلامية كفكرة حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية، والتي يمكن استيعابها ضمن الثقافة الإسلامية باعتبارها قيماً عالمية لا تتعارض مع خصوصية الثقافة العربية الإسلامية، ولا تتعارض مع العقل، وهي الشروط الأساسية للأخذ من الحضارات الأخرى.

إن النظرة المتفحصة للعلاقة بين الثقافتين العربية والغربية يجب أن تقوم على التفاهم والحوار، وإلا خضعت هذه العلاقة إلى الحرب والصراع، وإن مقومات هذا التفاهم الاعتراف بفضل كلا الحضارتين في مد الفكر البشري بعناصر يانعة من التراث الثقافي، ورفض مبدأ التشويه من كلا الحضارتين، بحيث لا يجوز عرض الثقافة العربية على أنها تعبير عن نموذج التخلف، والمجتمع التقليدي العاجز عن إنتاج حضارة وثقافة، وأنه نموذج للتعصب تجمعت في مسالكه جميع مساوئ الوجود الإنساني. كما لا يجوز تقديم الثقافة الغربية على أنها تعبير عن التقدم والرقي والانطلاق والحق في القيادة، فهذه الثقافة لها أيضاً مشاكلها ومعاناتها مع عدم إنكار دورها في تقدم البشرية، ولكن ليس لها وحدها ينسب كل مظاهر التقدم البشري، فقد ساهمت جميع الحضارات بقسط في إنتاج الحضارات الإنسانية ودعمها.

إن العالم اليوم بحاجة إلى مساهمة الجميع في بناء الحضارة والثقافة الإنسانية التي تقوم على التزاوج والاحتكاك بين الثقافات لتحقيق التكامل بين فلسفة الشرق وروحانيته وعلم الغرب وعقلانيته لتحقيق عالم أفضل للجميع □

كتب مختارة (موجز)

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

(١)

أمين هويدي. **التحولات الاستراتيجية الخطيرة: زلزال عاصفة الصحراء وتوابعه.** بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨. ٢٣٠ ص.

يعكف هذا الكتاب على مناقشة تساؤلين مهمين: **أحدهما** يتعلق بمستقبل ما سمي بالتحالف الدولي الذي تشكل بمناسبة أزمة الخليج الثانية، واحتمال اجتماع هذا الحشد مجدداً ليثير عاصفة أخرى هنا أو هناك في ظل شرعية دولية تتميز بانتقائية معاييرها. **والآخر** يتصل بمسؤولية بعض الأطراف العربية والتجمعات الإقليمية الفرعية عن تسويغ تلك العاصفة وتبريرها. والتساؤلان كلاهما يأتي في توقيته تماماً بعد العدوان الأمريكي ـ البريطاني المبيّت على العراق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، والذي وضع طرفيه بمعزل عن المجتمع الدولي، شعوباً وحكومات، ووظفت فيه بيانات التجمعات الفرعية في غير موضعها، وهذا هو جوهر الكتاب. وبخلاف ذلك، يتعرض الكتاب للملابسات التي أحاطت بعقد مؤتمر مدريد، وتأثير اتفاقية غزة ـ أريحا في مسار عملية التسوية، والملامح المميزة للفكر الاستراتيجي الإسرائيلي الحاكم لتلك العملية، والدور الإقليمي لمصر المصاحب لذلك.

(٢)

إيليا زريق. **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية.** ترجمة محمود شريح. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧. ٢٢٢ ص. (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات: المسار الفلسطيني - الإسرائيلي؛ ٦)

يعالج هذا الكتاب الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين على المستويين العربي والدولي، ويقارن بين المواقف الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية إزاءهم، وبين هذه المواقف ونظائرها الفلسطينية، وذلك بهدف توفير معلومات أساسية وتوثيقها عن واحدة من أهم قضايا مفاوضات المرحلة النهائية. والكتاب ينقسم إلى ستة فصول، تتتبع الجذور التاريخية للقضية وتضعها في سياقها القانوني والاجتماعي، وتسلط الضوء على الظروف التي يحيا فيها اللاجئون، وتحلل التصورات الإسرائيلية والفلسطينية ذات الصلة، وتقدم مقاربات مماثلة لمحللين لا ينتمون إلى أي من طرفي القضية المباشرين، وتقترح أخيراً استراتيجيات عمل على المفاوض العربي والمفاوض الفلسطيني.

(٣)

بغداد عبد المنعم. **إنباط المياه الخفية.** القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٧. ٢٨٣ ص.

يتناول هذا الكتاب أحد موضوعات الساعة، وهو موضوع إنباط المياه الخفية أو ما يعرف باستخراج المياه الجوفية ذات الأهمية الحيوية في منطقتنا العربية. وقد قسم المؤلف كتابه إلى قسمين: تضمن **الأول** مقدمة موجزة عرّف فيها بأبي بكر محمد ابن الحسن الكرجي الذي يعد هو الوحيد الذي وضع كتاباً يعالج موضوع المياه الجوفية حصراً. واشتمل **الثاني** على دراسة تاريخية علمية موثقة لموضوع استنباط المياه الخفية. وينهي المؤلف كتابه بخاتمة حاوية لأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها.

(٤)

حسن الأمين. **سراب الاستقلال في بلاد الشام، ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٨. ٣٣٧ ص.

يؤرخ هذا الكتاب للأحداث التي عاشتها بلاد الشام زمن الانتداب مستعيناً في ذلك بعدد من شهادات معاصري هذه المرحلة وأوراقهم. ومن تلك الزاوية، يستعرض الكتاب وقائع مهمة في تاريخ المنطقة من قبيل انبعاث الحكم العربي، وإبرام معاهدة سايكس ـ بيكو، ورحلة فيصل الأوروبية، وتطور أوضاع لبنان وجبل عامل. ويدعم تحليلاته بمجموعة نادرة من الوثائق والمصادر الأولية ذات الصلة.

(٩)

برنامج الأمم المتحدة الانمائي. **ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان.** بيروت: البرنامج، ١٩٩٧. xi، ١٩٩ ص.

يأتي هذا التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ليكون ثبتاً بالتطورات التي يعيشها لبنان على صعيد التنمية البشرية منذ انتهاء الحرب الأهلية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، معتبراً أن لبنان يجتاز حالياً مرحلة إعادة تأسيس مجمل أطره السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نحو ينزع عن عملية التنمية كونها استعادة لما كان سائداً قبل الحرب. وفي إطار العمل على تفعيل هذا النمط من التنمية، يجتهد التقرير في اقتراح أطر وآليات تطور الحوار بين الحكومة من جهة، والقطاع الخاص من جهة ثانية، والمجتمع المدني من جهة ثالثة.

(١٠)

نيفين مسعد (محرر). **ندوة الدراسات المستقبلية العربية: نحو استراتيجية مشتركة.** القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، [١٩٩٨]. ٢٨٤ ص.

يتضمن هذا الكتاب بحوث الندوة التي نظمها معهد البحوث والدراسات العربية لتقويم حصاد الدراسات المستقبلية، وقد وضعتها الأحداث الجسام من قبيل اندلاع حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي على المحك بعد ما أخفقت في التنبؤ بحدوثها. وينقسم الكتاب إلى أربعة فصول رئيسية: **الفصل التمهيدي** الذي يعرض اتجاهات النقاش والقضايا التي أثيرت في الندوة على مدار أيامها الثلاثة. **والفصل الأول** الذي يقدم خبرة الدراسات المستقبلية ممثلة في مشروع المستقبلات العربية البديلة، واستشراف مستقبل الوطن العربي، وإيدكاس ٢٠٠٠، كما يقدم لمشروع جديد قيد الإنجاز عن مستقبل مصر عام ٢٠٢٠. **والفصل الثاني** الذي يعالج بعض الإشكاليات المنهاجية والسياسية في إجراء الدراسات المستقبلية، من قبيل الحريات الأكاديمية، والعلاقة مع دوائر صنع القرار، وأوضاع مراكز البحث العلمي. أما **الفصل الختامي**، فإنه يخصص للحلقة التي اختتمت بها الندوة أعمالها عن سبل تفعيل الدراسات المستقبلية. والكتاب مزوّد بعدد من الوثائق الخاصة بالمشروعات المستقبلية.

(٥)

حسن عبد الرحيم سليم. **أعلام الشعر في العصر المملوكي.** الزقازيق: دار الزهراء للطباعة، ١٩٩٧.

يركّز هذا الكتاب على مرحلة العصر المملوكي الذي شكل في حد ذاته ميداناً خصباً للدراسات الأدبية والنقدية، فيبدأ بمناقشة خصائص الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية التي سادت آنذاك وكان لها الأثر في الإنتاج الشعري وفي الحركة الناقدة لهذا الشعر، ويثني بتناول أبرز الموضوعات الشعرية التي كانت موضع اهتمام الشعراء، وينهي بالتعريف بأعلام الشعر في هذا العصر بعد أن يقسمهم إلى أربع طبقات.

(٦)

عبد الله عبد الدائم. **دور التربية والثقافة في بناء حضارة إنسانية جديدة: الثقافة العربية الإسلامية بين صدام الثقافات وتفاعلها.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٨. ١٨٣ ص.

يحدد المؤلف هدفه من هذا الكتاب كما يوضحه في تصديره، بأنه محاولة لتلمس ملامح العالم «التائه» الذي نعيش فيه والذي فقد دعامته الرئيسية بفقدان الشيوعية التي كانت هي العدو الرئيسي للايديولوجيا الليبرالية، كما كانت عنصر تجديدها، بل واستمرارها نفسه. ويؤكد عبد الدائم أن هذه المحاولة المعرفية ليست مقصودة لذاتها، لكن الغرض منها هو تطويع العالم الذي نعيش فيه نحن شعوب الوطن العربي ليصير عالماً أفضل. والتزاماً بهذا الهدف، ينقسم الكتاب إلى سبعة فصول رئيسية تعالج الموضوعات الآتية على التوالي: المستقبل بين العالمية اللاإنسانية والقومية الإنسانية، وفي سبيل ثقافة عربية مستقبلية ـ العالم ومستقبل الثقافة العربية، والتربية والقيم الإنسانية في عصر العلم والتقانة والمال، ودور التربية العربية المتغير مع دخول القرن الحادي والعشرين، ودور التربية العربية في بناء القيم الإنسانية، والعرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات، والتخلف العربي والخوف من الغرب.

(٧)

عصام الخضراء ونبيل حيدري (ترجمة وتحرير). **كورت فالدهايم: الرد**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨. ٢٣٥ ص.

يدخل هذا الكتاب في عداد المؤلفات التي تقدم سيراً ذاتية للشخصيات العامة، حيث يسلط الضوء على شخصية كورت فالدهايم، الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة. ويهدف الكتاب من وراء ذلك إلى كشف النقاب عن الافتراءات التي أحاطت بالرجل الذي كرس حياته لخدمة قيم الحرية والكرامة الإنسانية والتطور، وقدم نموذجاً للدبلوماسي المقتدر الذي حاول أن يتصرف بحيدة كانت هي أهم مطاعنه.

(٨)

غسان عبد الخالق (محرر). **الحال الفلسطيني بعد ثلاثين عاماً من حزيران ١٩٦٧**. مراجعة علي محافظة. عمّان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٨. ١٦٤ ص.

يحتوي هذا الكتاب على أعمال الندوة التي نظمتها مؤسسة عبد الحميد شومان تحت العنوان نفسه بهدف تقصّي معاناة الشعب الفلسطيني على أرضه وفي المهاجر، وذلك طيلة العقود الثلاثة المنصرمة. وفي هذا السياق، دارت محاور الندوة، ومن ثم الكتاب، حول الموضوعات الخمسة التالية: فلسطين في التاريخ الحديث وفي الفكر العربي المعاصر، والبعد الدولي للصراع العربي ـ الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية، والواقع السياسي على أرض فلسطين وبناء مؤسسات المجتمع المدني، والبنيتان الفلسطينيتان التربوية والاقتصادية، وفلسطينيو الداخل والنازحون وأدوارهم السياسية وتحديات المستقبل.

ثانياً: الكتب الأجنبية

(١)

Daniel Pipes. *Conspiracy: How the Paranoid Style Flourishes and Where It Comes From*. New York: Free Press, 1997. xiii, 258 p.

يناقش هذا الكتاب ما يعرف باسم نظرية المؤامرة، متسائلاً عما إذا كان لها وجود فعلي. وفي إجابته بالإيجاب عن تساؤله، يستعرض المؤلف العديد من تطبيقات هذه النظرية بدءاً من الاتهامات المسيحية لليهود بالتآمر على عيسى عليه السلام، وانتهاءً بالاتهامات الموجهة للمخابرات الأمريكية بمسؤوليتها عن نشر بعض الأوبئة في دول العالم الثالث. ويحلل المؤلف توظيف كلٍ من اليمين واليسار لهذه النظرية موضحاً الاختلافات بين أسلوبيهما.

(٢)

H. Clark Johnson. *Gold, France and the Great Depression, 1919-1932.* New Haven, CT: Yale University Press, 1997. x, 272 p. (Yale Historical Publications)

يعيد هذا الكتاب فتح ملف الكساد العالمي الذي تعرض له العالم في مطلع هذا القرن بهدف تحديد مسؤولية الدول الكبرى عنه وربط الماضي بالحاضر في ظل المحاولات الجارية للعولمة الاقتصادية. وبحسب المؤلف، فإن فرنسا كأحد كبار الفاعلين الدوليين في تلك الفترة يقع عليها عبء اتباع سياسة نقدية خاطئة أدت إلى عدم استقرار سوقها وألجأتها إلى سحب رصيدها من الذهب من مختلف دول العالم، الأمر الذي زاد الضغط على الاقتصاد العالمي. كما لا يعفي المؤلف كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة من مسؤولية الكساد ويجعلهما شريكتي فرنسا فيها.

(٣)

Joel Beinin. *The Dispersion of Egyptian Jewry: Culture, Politics and the Formation of a Modern Diaspora.* Berkeley, CA: University of California Press, 1998. xii, 329 p. (Contraversions; 11)

يرصد هذا الكتاب تاريخ الجماعة اليهودية في المجتمع المصري منذ عام ١٩٤٨، وذلك بالتركيز على ثلاثة موضوعات أساسية، هي: وضع هذه الجماعة بدءاً من نكبة فلسطين وحتى ما قبل العدوان الثلاثي على مصر، ثم إعادة بناء الجماعة المصرية اليهودية في كلٍ من الولايات المتحدة وفرنسا، فضلاً عن إسرائيل، وأخيراً أثر زيارة السادات للقدس في عام ١٩٧٧ على صورة مصر في ذهنية اليهود النازحين منها.

(٤)

John Gray. *False Dawn: The Delusion of Global Capitalism*. London: Grant Books, 1998. 234 p.

يأتي هذا الكتاب ليشكك في مصداقية مقولة نهاية التاريخ ويعطي زخماً جديداً للنقد الذي تعرضت له أطروحة فوكوياما.

فحسب غراي، إن نظام السوق الحرة الأنغلو ـ أمريكي الذي يسعى الغرب لفرضه على العالم لن يكتب نهاية التاريخ، بل هو سيشعل حروباً ويزيد من الانقسامات الدولية، ويؤدي إلى كارثة مماثلة لتلك التي أدت إليها كارثة الشيوعية السوفياتية، على حد قوله. وعلى صعيد آخر، ينفذ الكتاب إلى الداخل الأمريكي نفسه ليوضح أن موضوع السوق الحرة لا يحظى بإجماع الشعب الأمريكي كونه يزيد من حدة التفاوت الاجتماعي في ظل توحش القوى الرأسمالية.

(٥)

John Newhouse. *Europe Adrift*. New York: Pantheon, 1997. xi, 339 p.

يسعى هذا الكتاب إلى إثارة تساؤل عن مدى تأقلم الدول الأوروبية مع التغيرات الجذرية التي شهدتها القارة في العقدين الأخيرين، وفي مقدمتها التوحد الألماني بعد ما يقرب من أربعين عاماً على الانقسام، وانهيار الاتحاد السوفياتي. ويرصد في هذا السياق محاولات الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي إتمام عملية التوسع شرقاً، ويشكك في قدرة القارة الأوروبية على النجاح باتباع سياسة موحدة بسبب افتقادها العدو الذي كانت تحشد قواها في مواجهته، فضلاً عن انشغالها بمشكلاتها الداخلية.

(٦)

Michael Barone, Grant Ujifusa and Richard E. Cohen. *The Almanac of Politics, 1998*. New York: Times Books, 1997.

يتضمن هذا الكتاب معلومات مهمة عن العملية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يحتوي على سجلات التصويت الخاصة بأعضاء الكونغرس الأمريكي وحكام كل ولاية، ومجموعة من المقالات الغنية بالمعلومات عن التاريخ السياسي القريب للدولة والتيارات التي يتوقع لها أن تسود في المستقبل، هذا بخلاف خرائط توضيحية لتقسيم الدوائر الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية.

(٧)

Michael P. Ryan. *Knowledge Diplomacy: Global Competition and the Politics of Intellectual Property*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 1998. ix, 249 p.

يناقش هذا الكتاب واحدة من أهم القضايا التي لا تتمتع بمعالجة عميقة لها على رغم أهميتها الفائقة، وتلك هي قضية الملكية الفكرية. وفي هذا السياق، يعرض الكتاب للمفاوضات الخاصة بهذا الموضوع والتي جرت على مدار الثمانينيات والتسعينيات بين كلٍ من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، كما يعرض للمفاوضات المتعددة الأطراف التي انتهت بتوقيع اتفاقية الغات. ويحلل الكتاب بيئة المنافسة الدولية في مجال الإبداع الفكري، ويتعرض لدور منظمة الحقوق الفكرية العالمية في إرساء قواعد ضابطة للكشوف والاختراعات في القرن القادم.

(٨)

Milton Viorst. *In the Shadow of the Prophet: The Struggle for the Soul of Islam*. New York: Anchor Books/ Doubleday, 1998. xii, 355 p.

يمثل هذا الكتاب حصيلة مجموعة اللقاءات الصحفية التي أجراها المؤلف مع عدد من القيادات السياسية والدينية في الشرق الأوسط، وذلك بهدف التوصل إلى مزيد من الفهم للشريعة الإسلامية والإشكاليات المرتبطة بإعمالها. ومن الموضوعات التي يناقشها الكتاب تأثير الاختلافات المذهبية والطائفية في وحدة الأمة الإسلامية، وارتباط اعتماد الشريعة كمصدر رئيسي (أو وحيد) للتشريع بصعود الحركات السياسية الإسلامية، والمقولة الرائجة عن افتقاد الحضارة العربية إلى الديناميكية والإبداع مقارنةً بنظيرتها الغربية، وانعكاس ذلك على مستقبل كليهما.

(٩)

Uri Davis. *Citizenship and the State: A Comparative Study of Citizenship Legislation in Israel, Jordan, Palestine, Syria and Lebanon*. London: Garnet Publishing Limited, 1997. 222 p.

يهتم هذا الكتاب بتحليل مستقبل المواطنة في ضوء مستجدات ما بعد الحرب الباردة ويصله بتطور مفهوم سيادة الدولة. وفي هذا الخصوص، يستعرض الكتاب آثار التحولات الديمقراطية وتنامي حركة حقوق الإنسان في تعزيز قدرة المواطن على التواصل مع المجتمع الدولي وتوظيف هذا الأخير لنصرته الحق في التدخل الإنساني بحسب مقتضى الحال. ويختار المؤلف خمس حالات تطبيقية يقع جميعها في نطاق الشرق الأوسط

لاختبار مقولاته النظرية، وتلك هي: الأرد
وسوريا، ولبنان، ومنطقة الحكم الذا
الفلسطيني، وإسرائيل.

(١٠)

Women in Parliament: Beyond Numbers. Stockholm: International Publications, 1998.

يقدم هذا الكتاب خريطة للنساء اللائي كان في وسعهن الوصول إلى البرلمانات في دولهن موضحاً الوسائل التي توصلن بها إلى تبوء مناصبهن وتأثيرهن في العملية التشريعية بعد نيابتهن. كما يبحث في آليات تفعيل الدور البرلماني للمرأة من خلال إثارة بعض القضايا ذات الصلة، ومنها قضية العلاقة بين النظام الانتخابي (فردي/ بالقائمة) والتمثيل النسائي، وقضية الكوتا (أو الحصص البرلمانية)، وعلاقتها بما يعرف باسم التمييز الإيجابي، وذلك مع التطبيق على دول تنتمي إلى مختلف قارات العالم، ومنها: مصر، وجنوب أفريقيا، ولبنان، والهند، والنرويج، وروسيا □

أحمد بن بله [وآخرون]

عن الناصرية والإسلام

تحرير عبد الحليم قنديل
ط ٢. (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٨). ٥٠٢ ص.

أمين اسكندر

كاتب مصري.

ترجع أهمية هذا الكتاب لتناوله قضية العلاقة بين العروبة والإسلام، والناصرية والإسلام، على مستويات عدة، يأتي على رأسها كل من المستوى المعرفي والمستوى السياسي الحركي. كما ترجع أهميته لتناول أكثر من ثلاثين مفكراً وكاتباً ومناضلاً حركياً، تلك الإشكالية الغائص منها جزءٌ في أعماق تاريخنا العربي منذ العصر الإسلامي وبداية الدعوة المحمدية. وقد تناول الكتاب تلك الإشكالية عبر ثلاثين بحثاً ومقالة وشهادة، وكان ذلك في الطبعة الثانية الصادرة عام ١٩٩٨، أما الطبعة الأولى التي صدرت عن مركز إعلام الوطن العربي (صاعد) عام ١٩٩١، فقد خلت من تعقيب عبد الوهاب المسيري على الأبحاث والمقالات، كما أنها لم تتضمن مقالتي قاسم عبده قاسم وعزازي علي عزازي، ومن تلك الزاوية أرى الطبعة الثانية موضع العرض هي الأكمل والأحدث.

ويهمني هنا أن أعرض لقضايا الكتاب ولأغراضه بعد إعادة تقسيمه وتبويبه من جانبي حتى يسهل التعامل معه، كما يسهل التفاعل بشأنه من قبل المهتم من القارئين، وبالذات لتعدد أغراض هذا الكتاب من بحث في العلاقة بين العروبة والإسلام، والناصرية والإسلام، والناصرية في إطار الإسلام، والناصرية وتوظيفها للإسلام كدين، وإيمانية المشروع الناصري والزعيم الراحل عبد الناصر.

لذلك أستطيع أن أعرض لهذا الكتاب من زاوية الموضوعات المبحوثة، على رغم أنني أعتبر أنه كان من الأفضل للقضية وللقارئ معاً أن يركز محرر الكتاب **عبد الحليم قنديل** على الإشكالية الرئيسية، وبالذات في جانبها المعرفي، كما فعل في دراسته المهمة في مقدمة الكتاب والمعنونة «الناصرية والإسلام؛ إعادة نظر»، والذي حاول أن يقدم فيها تأويله للعلاقة بين الناصرية والإسلام وكيفية التوفيق بينهما، وأثر ذلك في العلاقة بين التيارين السياسيين العروبي الناصري والإسلام السياسي.

* * *

أورد قنديل في دراسته مفهوم الناصرية التعريفات التالية لها: «إنها ايديولوجية ونظرية ثورية، شرط ألا تفهم على أنها نسق مغلق أو رؤية متخفية متكلسة، وشرط ألا تفقد صلاتها الحميمة مع الواقع من حولها».

«وهي خلاصة الإنجاز الفكري والتطبيق لثورة يوليو تحت قيادة جمال عبد الناصر». «وهي التجريد الواعي لقيم كشفت صحتها الممارسة التاريخية وصاغت مضامينها النظامية». وهي «كأيديولوجية ونظرية، تستند إلى إطار أوسع من الفهم المنهاجي، يؤمن بهدي رسالات السماء ورؤيتها للكون والوجود، ويؤمن بحتمية السنن الناطقة لحركة الكون والمجتمع، ويؤمن بالمنطق الجدلي لحركة التاريخ، والقوة الدافعة للصراع الاجتماعي المتعدد الأبعاد، ويؤمن بدورالإنسان المتميز بالإرادة والوعي في قيادة حركة التطور التاريخي والاجتماعي، ويتضمن تحليلاً للواقع المعين، يكشف تناقضاته ويفسر مغزى حركته، ويتنبأ بمقاصدها في المستقبل».

تلك هي الناصرية عند الكاتب، فماذا عن الإسلام الذي يحاول أن يكشف روابطه الكامنة وجدل علاقته بالناصرية؟

الإسلام في تأويل الكاتب: دين ودنيا، وعقيدة وشريعة، وله وظيفة اجتماعية، حيث أخذت «اليهودية بيد البشرية في طفولتها الاجتماعية» و«طالتهم (أي البشر) بالطاعة وحملتهم على مبلغ الاستطاعة»، كما يقول الإمام محمد عبده. وجاءت المسيحية لتوجه الناس «نحو الملكوت الأبدي وتغلق أبواب السماء في وجه الأغنياء». ثم كان الإسلام خاتماً لرسالات السماء، وقد بلغ سن الاجتماع البشري أشده، ومن ثم وجدناه يخاطب العقل والدين و«يجعل من الدنيا مزرعة للآخرة».

بعد ذلك يتناول الكاتب الإسلام/الدنيا، حيث لا يقتصر على الوصايا العشر التي تلازمت مع مسيرة التوحد عند كل من الديانتين اليهودية والمسيحية، وإنما هو شرع «تبليغي وتطبيقي معاً» فالإسلام هو عبارة عن جملة قواعد وآداب ملزمة لجماعة المسلمين، والشرع الإسلامي يكون نظاماً بـ «المعنى الحقوقي» و«يلزم نفاذ أحكامه في حياة المسلمين بدون توقف على إرادتهم، ويلزم إيقاع جزاء دنيوي على مخالفيه منهم».

ثم ينتقل الكاتب إلى تناول الإسلام في دولة المدينة، حيث توحدت السلطة الروحية والزمنية في شخص الرسول والقائد معاً: «كانت دولة المدينة نواة للدولة العربية الإسلامية»، و«كانت مثالاً مجسداً للنظام الإسلامي». وعلى رغم الإجماع الغالب حول مدنية السلطة والإمامة في الإسلام لا دينيتهما من قبل كثير من الفقهاء، إلا أن الكاتب يعترف بأن هناك «جملة مآزق» «لعل أظهرها ذلك التناقض الذي يثار بين العقيدة أو الايديولوجيا الإسلامية الدينية من جهة، وبين العقائد أو الايديولوجيات البشرية الوضعية من جهة أخرى».

ويقدم قنديل اجتهاده للربط بين الإسلام والناصرية من خلال فهمه ورؤيته لدولة المدينة، حيث امتزجت السلطة الدينية بالسلطة المدنية (الوحي المنظم لأمور المعاملات وقضايا التشريع المحض) والمصدر البشري (الوضعي)، والذي حث عليه القرآن في قوله: **﴿وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله﴾**[1]. وبعد هذا الامتزاج أصبحت سلطة الخلافة الراشدة مدنية محضة.

ويلخص الكاتب اجتهاده بقوله: «إن في الإسلام شريعة ونظاماً له شموله التوجيهي ومحدوديته التطبيقية الملزمة، وإن الاستقلال - في ما لم يرد فيه نص - هو الصيغة الحاكمة لعلاقات الشريعة بالسياسة، وأن

(١) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران»، الآية ١٥٩.

التفكير الوضعي له سوابقه الممتدة في التاريخ الإسلامي فقهاً وسياسة، ومن ثم تكون الايديولوجيات الوضعية غير «جاهلية» ما دامت تتوافق مع كليات الايديولوجيا الإسلامية وضوابطها، ولا غبار على مسلم يعتنق «ايديولوجيا وضعية» لا تتعارض مع نص ديني ملزم. من خلال ذلك، فالناصرية لا تتعارض مع الإسلام، فهي ايديولوجيا توحيدية ومساواتية وشعبية.

وحول مسيرة التوفيق في الفكر العربي الإسلامي الحديث بين عنصري الوافد والموروث، يعتبر قنديل أن «جمال عبد الناصر يقدم نموذجاً لتوفيق فعّال بين كليهما»، ويصل إلى مناداة الحركة الناصرية بتطبيق الشريعة الإسلامية، حيث إن سلطة الإسلام مدنية تحكم بالشرع والعقل، والفقه الإسلامي الصحيح المتفاعل مع المتغيرات يسند المساواة بين العرب جميعاً، مسلمين ومسيحيين.

* * *

وفي بحثه المعنون «الناصرية والإسلام: محاولة للفهم»، يتطرق **ضياء رشوان** إلى مناقشة الباعث على الاهتمام الناصري بالإسلام السياسي فكراً وحركة، وبالذات الإسلام الكفاحي «فإن أهمية الإسلام والناصرية تتأكد، وتبدو العلاقة أو الحوار بينهما أكثر وضوحاً، ليس فقط بدافع الرغبة في تحقيق ذلك، أو تحت ضغط الانحياز الايديولوجي لأحدهما أو كليهما، وإنما من استقراء تطور بلادنا التاريخي، وموقع كل منهما بداخله ودوره الذي قام به فيه، مما ينبئ بطبيعة الدور الذي يمكن لهما القيام به في الحاضر والمستقبل».

ومن خلال ذلك المفهوم وتلك المهمة، يضع الكاتب يده على سبع خصائص مشتركة بين «جوهر الناصرية المستقل والمتحدي وغير المتهاون» و«الإسلام الكفاحي»، **أولاها** الإطلاقية، ويقصد بها امتلاك نمط ذهني وفكري من الأسباب والعلاقات والنتائج والنماذج الثابتة أو شبه الثابتة، مما يجعل صاحبه ممتلكاً لرؤية في الكون والوجود والتاريخ والمجتمع والعلاقات والحاضر والمستقبل، **وثانيتها** «الحرية والتي يقصد بها النزوع الثابت والجوهري إلى تبني أكثر المواقف جذرية سواء على صعيد الفكر أو السياسة أو المجتمع». أما الخصائص الخمس المشتركة الأخرى، فهي تتعلق بمضمون كل من الإسلام الكفاحي والناصرية (الوقوف من الغرب موقفاً مناقضاً وقطعياً، وخصوصية الحضارة العربية ـ الإسلامية وتمايزها من حضارة الغرب، والإيمان بضرورة التطور الحضاري المستقل والمتمايز والمتعدد في الوقت ذاته، والدور الدائم والمستمر للحضارة العربية ـ الإسلامية (ولمصر كمحرك ودافع لتلك الحضارة العربية ـ الإسلامية)، وأخيراً يشترك الإسلام الكفاحي والناصرية في امتلاكهما تجسيداً مجتمعياً وشعبياً.

* * *

ثم يعالج **محمد شومان** الإشكالية موضع التحليل عبر «ست ملاحظات» تنقل تلك الإشكالية من حقل السياسة إلى حقل الفكر، بحسب تعبيره. فتأتي **ملاحظته الأولى** حول أنه ليس هناك تقابل أو مقارنة بين الإسلام والناصرية أو حتى تكامل أو خلاف «فكل هذه الأسس والمعايير وغيرها في النظر إلى الموضوع، مجرد اجتهادات لا يمكن التسليم بصحتها». وتعنى **الملاحظة الثانية** بتحديد المقصود بكل من الناصرية والإسلام لتفتح بذلك «ملفاً شائكاً» تميز فيه بين الإسلام الدين (القرآن والسنة)، والإسلام الحضارة (عقل المسلمين وتجربتهم)، والإسلام التاريخ، والإسلام المعاصر. أما بالنسبة للناصرية، فإن ماهيتها وحدودها لا تحظى باتفاق الناصريين أو

غيرهم، فثمة قراءات عديدة ومتضاربة ومتناقضة أحياناً. وتنوه **الملاحظة الثالثة** بتعدد المفاهيم والمقاصد إزاء الإسلام والناصرية، تعدداً يفضي إلى غير اجتهاد في تجسير العلاقة بين الطرفين. وتوضح **الملاحظة الرابعة** إشكالية أخرى من الإشكاليات النظرية تتعلق بالتوظيف السياسي للمفاهيم والمصطلحات، وتدعو بالتالي إلى التفاعل بين «جوهر فكر وخبرة الناصرية في التحرر والوحدة العربية والعدالة الاجتماعية والتنمية»، والإسلام: «الحضارة»، تفاعل الجزء (الناصرية) مع الكل (الإسلام كتراث حضاري وحركة سياسية واجتماعية معاصرة). وتزيد **الملاحظة الخامسة** على ذلك بمطالبة الناصريين نظرياً وعملياً بالوقوف على دور الناصرية في الإسلام (الحضاري)، والعكس بالتأكيد على تميزهم من التجربة الناصرية لا انقطاعهم عنها. أما **الملاحظة السادسة** والأخيرة، فتنصب على قراءة «البعد الحضاري الإسلامي» في التجربة الناصرية وتحليله وتقويمه.

من زاوية أخرى، يتناول **رفعت لقوشه** العلاقة بين الناصرية والإسلام عبر ثلاث إشكاليات، إشكالية أساسية هي عبد الناصر والدائرة الإسلامية، والقومية العربية والإسلام، والناصرية والعلمانية، ويخلص من مناقشته إلى أن عبد الناصر كان إنسانياً في إسلامه، وبراغماتياً في قوميته، وإسلامياً في علمانيته.

وفي الحقيقة، فإن استعراض كل أبحاث الكتاب، يحتاج تفصيلاً كبيراً لا تسمح به ظروف المجلة، ومن هنا لا بد من التركيز على بعض القضايا المهمة التي أثيرت عبر الدراسات التي سبق عرضها إثراءً للحوار في قضايا قديمة وجديدة معاً، تعبّر عن معارك يومية على صفحات المؤلفات والمجلات العربية، وتلتبس فيها الايديولوجيا بالتأويل بالغرض السياسي. ولعل مما ساهم في تكثيف الالتباس حول تلك القضايا في كتاب **عن الناصرية والإسلام**، عدم تحديد عدد كبير من المصطلحات ولا الكشف عن علاقات التفاعل بينها، مثل: الأمة، والثقافة، والحضارة، والدين، والايديولوجيا، والمدنية، والشريعة، والدولة، والنظام، والقومية، والعروبة، والناصرية، والنظرية، والعلمانية، والغرب. وقد صبّ هذا الكم من المصطلحات في تعبيرات مركبة وعلاقات متعددة، مثل الحضارة العربية الإسلامية، والثقافة الإسلامية، والأمة العربية، والأمة الإسلامية، والايديولوجيا الناصرية، والناصرية، والإسلام والعروبة، والإسلام والقومية العلمانية، وعلاقة الناصرية بالعلمانية، والشريعة الإسلامية، والإسلام دين ودولة... إلخ.

* * *

فمن أين نبدأ؟ البداية تكون بتعريف الأمة لأنها هي وحدة الانتماء، وآخر ما وصل إليه التطور المجتمعي الناتج من تفاعل جماعة بشرية معينة على رقعة جغرافية بذاتها. وقد وضع كثير من المفكرين والعلماء أيديهم على أهم ما يميز الأمم بعضها من بعض، فكانت اللغة عند فخته الألماني، والأرض مضافاً إليها الأصل والعادات واللغة والاشتراك في الحياة والشعور عند مانتشيني الإيطالي، والرغبة في الحياة المشتركة عند رينان الفرنسي، ووحدة التاريخ واللغة والحياة الاقتصادية المشتركة عند ستالين، والحضارة المميزة الناتجة من تفاعل الشعب على الأرض عبر التاريخ عند عصمت سيف الدولة.

كل ذلك يدخل في إطار العناصر المكونة للأمة، أما الأمة نفسها فهي مجمل تفاعل تلك العناصر عبر زمان طويل على أرض محددة. وترتيباً على ذلك نستطيع أن نعلن بوضوح عن وجود الأمة العربية والثقافة العربية والحضارة العربية والتبشير بالدولة

العربية التي تعبّر عن تطابق بين وحدة الأرض ووحدة الشعب عبر وحدة الدولة، لذلك نعتقد أن استخدام تعبيرات مثل «الثقافة الإسلامية» و«الحضارة الإسلامية» و«الدولة الإسلامية» هو استخدام في غير محله وتوظيف غير دقيق، وتعبير عن خلط المفاهيم، لماذا؟

لأن الأمة كما شرحنا في السابق هي شعب ذو عناصر متعددة تتفاعل مع الأرض لفترات زمنية طويلة، فتكون المحصلة هي حضارة متميزة، أي أن شعبنا العربي الممتلك للغة العربية ـ وهي اللغة السائدة من قبل الإسلام ـ حينما سكن على الأرض المحددة جغرافياً وعبر مسار التاريخ، دخلت عناصر كثيرة على تفاعله مع الأرض، منها على سبيل المثال الديانات الثلاث (اليهودية ـ المسيحية ـ الإسلام) وكلٌ منها ساهم في الثقافة والحضارة والدولة والمجتمع، ومنها الترجمة، وانتقال قيم حضارات أخرى ومفاهيمها.

ومن المؤكد أن الإسلام قد ساهم بشكل واسع في بلورة كيان الأمة العربية، إلا أننا لا ننسى أنه كان هناك عرب قبل الإسلام. ويكفي أن نلقي نظرة على إنتاج الشعر والترجمة واللاهوت والطب والصيدلة الذي أبدعه عرب من اليهود والمسيحيين، كان على رأسهم: اصطفان القديم، والبطريق أبو حنين، وسلام الأبرش، وحبيب بن بهرنير، وبسيل المطران، وأبو نوح بن الصلت، وعيسى بن نوح، وأبو عمرو يوحنا بن يوسف، وأيوب بن القاسم الرقي، وداد يشوع، وابن شهدي الكرخي... إلخ. كما أن هناك الكثير من الترجمات والمؤلفات التي أتاها عرب غير مسلمين، من أبرزها: **فهرست** ابن النديم الوراق البغدادي، **وطبقات الأمم** لصاعد الأندلسي، **وإخبار العلماء بأخبار الحكماء** للقفطي، **وعيون الأنباء في طبقات الأطباء** لابن أبي أصيبعة، وكتب **الصنعة والمجسطي واقليدس**، وكتاب **الأجنة** لأبقراط... إلخ.

وعلى رغم أن كثيراً من إنتاج هذه الفترة كان مترجماً، إلا أن هناك الكثير منه أيضاً كان مؤلفاً في الفلسفة والطب والصيدلة والعلوم والجبر.

ما نقصده مما سبق ذكره أن حضارة العرب قبل الإسلام لم تكن ضحلة، بل هي أثرت في حضارات أخرى وثقافات أخرى وتأثرت بها، كما أن المساهمين فيها عبّروا عن عروبتهم وليس عن دينهم، وكان ذلك طبيعياً، فالانتماء إلى الأمة هو بالطبيعة انتماء إلى الشعب وإلى الأرض، أي انتماء إلى مسار تاريخي ممتد وفاعل في الحضارة.

كما يمكننا أن نضيف أن الحضارة الغربية السائدة اليوم، ليست ملكاً لمجتمعات أوروبا، وليست تعبيراً عن الديانة المسيحية، حيث إن تشكيل تلك الحضارة ساهم فيه حضارات كثيرة ومتنوعة، كان من بينها حضارة العرب، وحضارة الصين، وحضارة الرومان، وحضارة الهنود، وكثير من اللغات والقيم والعادات والتقاليد والأديان والبيئات الجغرافية المختلفة والعلوم وتطبيقاتها.

نخلص من ذلك إلى أن الأمة العربية (شعب + أرض + تاريخ = مميز حضاري) تفاعلت في تشكيلها وبلورتها عناصر كثيرة منها الأديان، وقد ساهم الإسلام بدور كبير في هذا التبلور، إلا أننا لا نستطيع أن نميز أمتنا سوى بالعروبة، وحضارتنا إلا بالعربية، وثقافتنا إلا باللغة. لا يعني ذلك الإقلال من دور الإسلام، إنما يعني الضبط العلمي للمفاهيم والمصطلحات، ويعني أيضاً إبعاد شبهة تسييد مفاهيم ايديولوجية شائعة لا تعبّر إلا عن جزء من كل، وحقبات في التاريخ العربي دون التاريخ نفسه، وعصور من الثقافة وليس كل مسارها، ودين من الأديان السماوية الثلاثة.

* * *

كذلك يترتب على ما سبق أن الربط بين الناصرية كجزء من تيارات الحركة العروبية ودعوة من دعواتها، والإسلام، يجعلنا نقع في محظور التعبير نفسه عن الجزء وليس الكل، ويجعلنا نقع في التهميش والاستبعاد لجزء من الشعب ولأجزاء من الثقافة والحضارة العربيتين، حتى ولو تحدثنا عن حق المواطنة للجميع، لأننا بأيدينا نصنع قبة سماوية ونفرضها على الشعب.

ولذلك كان عبد الناصر محقاً عندما قال في مقابلة له مع مجلة **تايم** في ١٢ أيار/مايو ١٩٦٩ «إننا لا يمكن أن نتصور قيام الأوطان على أساس الانتماء إلى ديانة واحدة، بحيث توجد أوطان لا يعيش فيها إلا المسلمون وأخرى لا يعيش فيها إلا المسيحيون، وأخرى لا يعيش فيها إلا البوذيون، وهكذا».

ولم يكن أقل عمقاً في خطابه يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٦٧ حيث قال: «إن الأمة العربية تعتز بتراثها الإسلامي، وتعتبره من أعظم مصادر طاقتها النضالية، وهي في تطلعاتها إلى التقدم، ترفض منطق هؤلاء الذين يريدون تفسير روح الإسلام على أنها قيد يشد إلى الماضي، وهي ترى أن روح الإسلام حافز يدفع إلى اقتحام المستقبل على توافق وانسجام كاملين مع مطالب الحرية السياسية والاجتماعية والثقافية».

وامتداد الدين ليشمل كل المعاملات بين البشر يجعل الكثيرين يناضلون من أجل تطبيق شرع الله، وعند ذلك تقع تدخلات كثيرة تتراوح بين تأييد الدولة، والدعوة إلى فصل الدين عن الدولة. وهنا لا بد من تحديد المقصود بالدولة والنظام والشريعة حتى نستطيع الوقوف على العلاقة الصحيحة بين الدين والدولة، والدين والنظام، فالدولة هي شعب وإقليم وسيادة، وأي دولة لها نظام، والنظام هو قواعد عامة ومجردة وملزمة ولو بالإكراه من قبل السلطة. أما الشريعة فهي عقائد وعبادات ومعاملات وعقوبات من حدود وتعازير.

ومن هنا، فالدعوة إلى مطالبة الناصريين بتبني مطلب تطبيق الشريعة يوقعنا في أكثر من محظور ليس منها أن الناصرية عليها شبهة العلمانية، فنحن مع قنديل في أن العلمانية ليست من بنات أفكارنا ولا من سياقنا الحضاري ولا من سجلنا التاريخي. لكن قبل الحديث عن تطبيق الشريعة، لا بد من إعادة بناء منهج التفكير في الشريعة، أي تأصيل الأصول وليس مجرد استئناف الاجتهاد في الفروع (مثلما نادى بذلك محمد عابد الجابري في كتابه **وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر**، ومثلما فعل فخر الدين الرازي).

ومن هنا، فالربط بين ما هو نسبي وما هو إطلاقي لا يتم إلا عبر وسائط بشرية (الفقه)، وهي وسائط لها مفاهيمها، تتباين مصادر وعيها، وتتنوع مدخولات ثقافتها، وتتعدد تأويلاتها للقرآن والسنة، مما يحعلنا أمام بشر يلتحفون بقدسية النص القرآني الموصى به وبالسلف الصالح شبه المقدس، ولذلك لا يكفي أن ننفي عن الإسلام أنه دين ودولة، وأن الإسلام لا يوجد فيه رجال دين، فالمسألة ليست في الوظيفة ولكنها في طريقة التفكير.

وأخيراً، فإن هناك كثيراً من الإشكاليات العميقة المطروحة في هذا الكتاب، توسعت في تناول بعضها وامتنعت عن تناول بعضها الآخر، مثل «التوفيقية»، عله يمكن تناولها في مقال آخر. ويكفي هذا الكتاب شرف طرح اجتهادات عديدة في إشكاليات عميقة، كما يكفيه فضل محاولته رأب الصدع بين تيارين من أهم تيارات الواقع العربي (الناصرية والإسلام السياسي) □

عبد الكريم غلاب

أزمة المفاهيم وانحراف التفكير

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨). ٣٠٩ ص.
(سلسلة الثقافة القومية؛ ٣٣)

سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل

أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

المفاهيم قيم وقيم المفاهيم

ـ ١ ـ

بدا لي منذ زمن ليس بالقصير أن معظم أزماتنا في الحقل الأكاديمي والثقافي والفكري ينتمي إلى دائرة المفاهيم وعدم تحديدها قبل أي حوار أو بحث في أي قضية من قضايانا المعاصرة وما يرتبط بها من ذاكرة تاريخية، وهو ما يسهم في تراكم تلك الأزمات، بل وتكرارها من مفتتح القرن وحتى نهايته من دون حل. وحينما تحدث أزمة في المفاهيم ينشأ من ذلك انحراف التفكير، والعكس غالباً صحيح، فإن أحد مؤشرات انحراف التفكير هو الأزمة في عالم المفاهيم والتواصل من خلالها. إنها المشكلة المعروفة في حقول اللغة وعلم الألسنية بما يسمى بـ «الانحراف الدلالي». فقد يتحدث المتعاملون باللغة، ولكن لا يحدث الاتصال والتفاهم والتواصل، بل تحدث أعراض برج بابل، بلبلة الألسنة في الحديث وما يترتب عليها من اضطراب في الفهم، وفوضى في الاستخدام والاستعمال، وبالتالي انحراف التفكير.

ومن هنا تأتي أهمية هذا العمل لعبد الكريم غلاب الذي عرف عنه الاهتمام العميق بالشأن الثقافي والفكري والحضاري حول «أزمة المفاهيم وانحراف التفكير». هذا الاهتمام الذي استند إلى دواعٍ عدة قررها المؤلف في التقديم لكتابه، حينما تحدث عن «أزمة المفاهيم وضبابية الفكر»، إلا أن الداعي الأكبر تمثل كما عبر عنه غلاب في أن «ضبابية المفاهيم واختلاطها هما مشكلة الفكر، منذ كان الفكر، وهما مشكلة الممارسة في كل قضية يقود فيها الفكر إلى الممارسة. والذين يضلون الطريق إلى الحقيقة ـ منذ كانت الحقيقة وكان الضلال إلى طريقها ـ يأتيهم الضلال من ضبابية المفاهيم وانعدام المنهج الفكري عندما يفكرون».

وإذا كان هذا هو الداعي، والعلة المرضية في الوقت ذاته كإحدى «رواسب التخلف الفكري»، فإن ذلك قد يعود إلى عوامل عدة «نتيجة لغياب الفكر العلمي مدة طويلة من الزمن لحساب الفكر الأدبي. وقد يكون ناتجاً من انعدام الدقة اللغوية في الكلمات الفضفاضة التي يستعملها بعضهم دون أن يعني اللفظ الدال بدقة على المدلول. وتلك بعض مميزات اللغة العربية التي التصقت بها في عهود تخلفها دون أن يهتدي المجمعيون والباحثون والكاتبون بها إلى

تجريدها من لباسها الفضفاض بالتحديد العلمي المنطقي...».

ووظيفة وضوح اللغة أمر مهم ليس فقط في التفكير، ولكن في السلوك والممارسة أيضاً، «...اللغة سبيل الانضباط أو الانحراف في الفكر. ومتى تعددت المفاهيم ـ عن طريق الدلالات اللغوية أو الدلالات الفكرية ودلالات الممارسة ـ انحرف التفكير ولم يستقم، وانحرف تبعاً لذلك السلوك والممارسة، وكانت الخطيئة التي لا يغفرها التاريخ..». وواقع الأمر أن الإشارة السابقة مهمة في تحديد عالم المفاهيم واحتياجه إلى الضبط، إلا أن القول إن مجرد تعدد المفاهيم هو المؤدي إلى انحراف التفكير، يعد من الأمور التي يجب أن نؤولها بحيث يبين المقصود، فنحن في عالم المفاهيم نفرق بين «التعدد المفاهيمي»، و«الفوضى المفاهيمية»، فليس كل تعدد يعد تعبيراً عن الفوضى، والتعدد غير مانع من التعارف والاتصال والتواصل، بل هو من جملة سنة الاختلاف **﴿واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات﴾**[1].

أما الفوضى فهي حال تمثل الخروج عن حد الضبط والانتظام، وتعني الخروج عن أبسط القواعد المتعلقة بضبط اللغة كوسيلة اتصالية، وضبط الألفاظ والمعاني في عمليات الإدراك من جهة، وعمليات النقل من جهة ثانية، وعمليات الاستعمال من جهة ثالثة، وهو ما يحدث من خلال ظواهر: الانحراف الدلالي، والتلاعب اللغوي، وفوضى التفسير الذي تختفي خلفه علاقات القوة، والتي قد تفرز ازدواجية في التعامل (حقوق الإنسان، الإرهاب، العقوبات، الشرعية الدولية) ونحوها من مفاهيم بدت في حقل العلاقات الدولية مؤخراً تعاني اضطراب التأويل والتفسير حسبما تحدده المصالح المتغيرة: الآنية، وغالباً الأنانية. مثل هذه التفرقة بين الظاهرتين والتمييز في ما بينهما (ظاهرة التعدد المفاهيمي وظاهرة الفوضى المفاهيمية) أمر من الأهمية بمكان في التعامل المنهجي مع عالم المفاهيم. ولذلك أجدني أتفق مع غلاب في جدوى البحث في هذا العالم والتدقيق به وضبط كثير من مفرداته ومفاصله، لأن ذلك يجيب عن السؤال الذي طرحه، كيف نفكر إذن في القضايا الأساسية التي يطرحها الحاضر ويرهن بها المستقبل؟

نعم هذا هو الهدف، والذي تدخل محاولة غلاب ضمن المحاولات التي لها فضل الريادة في تحقيقه، ومثله دراسة **محمد عزيز الحبابي** «مفاهيم مبهمة في الفكر العربي»، ودراسة **محمد عابد الجابري** في «الخطاب العربي المعاصر». ويبدو فضل هذه الدراسات الرائدة في لفت الانتباه لخطورة مقام المفاهيم والبحث فيها وعنها وحولها. وكما يقولون يغفر للرائد المكتشف لوعورة الطريق ما لا يغفر للتابع أو المستفيد من خبرة الرواد.

فماذا إذن عن المفاهيم التي اختارها غلاب لتكون منظومة مفاهيمه الأكثر أهمية في هذا المقام؟ بين مفهومه الأول الذي تطرق إليه وهو «الحياة» ومفهومه الأخير وهو «الصوت»، أو بين رحلة الحياة والموت تقع مفاهيم أخرى تصل المسافة ما بين الحياة والموت، كمفاهيم الإنسان والهوية، ومفاهيم المذاهب والقيم، ومفاهيم العلاقات السياسية المتعلقة بالكيان الداخلي والعلاقات السياسية المتعلقة بالشأن الدولي، ومفاهيم ثقافية وحضارية، ومفاهيم تتعلق بتطور الإنسان وحركته.

ـ ٢ ـ

تناول الكاتب عشرين مفهوماً، فبدأ بمفهوم الحياة، ثم تطرق إلى مفهوم الإنسان

---

(١) القرآن الكريم، «سورة الروم»، الآية ٢٢.

والهوية، ومفاهيم الوطنية والمواطن والقومية والسياسة والديمقراطية والحرية والسلطة، والقانون والدولة والحزب والحضارة واللغة، ثم مفهومي السلام والحرب، ومفهومي الشباب والشيخوخة، وختم ذلك بمفهوم الموت. وهو يبحث في كل مفهوم مستعرضاً رؤيته، مبيناً موضع أخطاء التفكير به وفيه، واقتراحه للمفهوم الذي يتخلص من المعايب والمثالب والضلالات.

فالحياة شارع نمر منه جميعنا، في كل مرحلة منه محطة من محطات التوقف، ومفهوم الحياة ما يزال مفهوماً بدائياً تطبعه أنانية إنسان الغاب والكهوف والتخلف الفكري. والمفهوم بهذا الشكل البدائي الأناني لم يمنح الحياة قيمتها الإنسانية، لكن بمقدور الإنسانية أن تضاعف من ممكناتها التقدمية العلمية والفكرية والحضارية لو وظفت كل ممكنات الإنسان التي تمنحها له الحياة.

ومن الحياة ننتقل إلى **مفهوم الإنسان**، فالمفهوم القرآني للإنسان يصاحبه منذ خلق وفي تطوراته الحياتية حتى مصيره، معنى المسؤولية التي تحمّلها يوم خرج إلى الدنيا، والمسؤولية لم تكن سهلة، لكن القدرات التي منحه الله إياها كانت كذلك غير عاجزة عن تحمل المسؤولية. الكون إذن رهين بالإنسان وبفعله المتطور.

ومن التفتيش عن الإنسان إلى البحث في **الهوية**، فالهوية تتكون لدى الأمة والشعب والمواطن في حلقات متتابعة من التاريخ على قدر ما تتجذر في أعماق هذا التاريخ. وعلى مدار عملية تبلورها وتشكيلها والحفاظ عليها تتعرض الهوية، أي هوية، ومنها الهوية العربية، للاختراق، وليس اختراق اللغة هو الذي يؤدي إلى الانحراف بمفهوم الهوية، لكن اختراق الثقافة بالمعنى العام ينتهي بذوبان الهوية الثقافية. ويبدأ اختراق الثقافة برفع شعار التعددية الثقافية والكونية الثقافية، وهما شعاران يحملان طابع الانفتاح الفكري على العالم وثقافاته. ولئن لم يجادل أحد في سلامة الانفتاح الفكري، إلا أن هناك من يجادل في التخلي والاندماج: التخلي عن الثقافة الوطنية والاندماج في الثقافة الغيرية.

ويأخذ الاندماج اتجاهاً خطيراً تحت تأثير عاملين استعماريين أعربا عن نفسيهما أخيراً في شعارين هما: العالم الجديد والعولمة. فمفهوم الهوية مهدد إذن من جديد بالنظام العالمي والعولمة، فهل لا يسع شعوبنا العربية والإسلامية أن تبذل مجهوداً ثقافياً كي تحافظ على هويتها مع الاستفادة ـ ما أمكنها الاستفادة ـ من نظم تفرض على العالم من دون استشارته؟

ومن مفهوم الهوية يمضي الكاتب إلى مفهوم **الوطنية** الذي يعني ضمن ما يعني أن يرعى المواطن مسيرة الوطن وهو يتحرك في طريق التنمية، أو في طريق تصحيح مسار الحكم، أو في طريق أداء الرسالة التي يتحملها داخل الأرض وخارجها. الوطنية هي أن يكون المواطن مع وطنه في ضرائه كما كان وطنه معه في سرائه. فالوطنية هي التي تنتصر كلما تعرضت الأوطان إلى محن الحروب والأزمات، حيث تنبعث الوطنية الكامنة عند الذين يتحملون مسؤولية الإنقاذ. وسوف تظل الوطنية طوق النجاة كلما حاقت بالإنسان والأوطان الأزمات المدمرة، مهما قيل إنها متجاوزة، أو إنها بدائية تجبّها العالمية والعولمة وشمولية الأممية والإنسانية.

وكما ترتبط الوطنية بالوطن، فإن **المواطن** يستمد من الوطن جذره الاشتقاقي. ولعله ليس أكثر دقة من مفهوم «المواطنة» في اللغة العربية، فالمواطنة هي علاقة بين اثنين (الوطن من جهة، والمواطن أو المواطنون الذين قد يكونون ملايين أو مئات الملايين من جهة أخرى). وبذلك يحققون انتماء آخر، بعضهم لبعض، بالتصاق مع الوطن الذي

هو قطب الرحى في هذا الانتماء، ومنهم يتكون الشعب وتتكون الأمة. والمواطنة تضمن للمواطن أن يعيش حراً في وطنه.

والقومية وثيقة الصلة بالوطنية، اختلفت الكلمة وتجاور المفهومان، فالذين يتعلقون بالوطنية ينتسبون إلى الأرض، والذين يتعلقون بالقومية ينتسبون إلى الأمة. وقد أصبحنا الآن في البلدان العربية مضطرين اضطراراً فكرياً وزمانياً لأن نواجه مشاكلنا بفكر جديد ومنظور جديد لا يعتمد على القومية، ولكنه يعتمد على الوحدة بشكل مدروس ومعمق يبدأ في هيئة سوق مشتركة صناعية فلاحية معدنية وينتهي إلى نظام فدرالي.

ـ ٣ ـ

ثم يعالج غلاب فئة أخرى من المفاهيم يقع في صدرها مفهوم **السياسة** التي تعني ضمن ما تعني إدارة شؤون الناس والتفكير فيها، والتمييز بين صائبها وفاسدها، والتعامل مع أولئك الذين تدير شؤونهم بالتفكير والتشريع والممارسة والتوجيه والتغيير. مثل هذا المنظور يقترب بالسياسة من الثقافة أو يضعنا أمام مقولة الثقافة السياسية، التي هي امتلاك طاقة التحليل السياسي للوضع الاقتصادي والاجتماعي، وحيازة القدرة على المبادرة الفكرية لاقتراح الحلول والنضال من أجل تنفيذها.

ومن بعد السياسة يأتي مفهوم **الديمقراطية** باعتبار هذه الأخيرة أكثر القيم الفكرية والسياسية والاجتماعية تحديداً. فقد عمّر هذا المفهوم نحواً من خمسة وعشرين قرناً كان خلالها مثار جدل وتعميق وتنكر وقبول. ولعله من الضروري للعالم الثالث ـ ومنه العربي ـ التسلح بأسلحة العالم المتقدم نفسها ولو اختلفت في الوزن والقيمة والفاعلية، وهو ما لا يتهيأ إلا في إطار ديمقراطي، وتلك خلاصة الوعي بمسؤولية الاختيار.

أما مفهوم **الحرية**، فقد اختلط عند الشموليين كما اختلط عند الليبراليين، كل من منطلقه. وما يزال اختلاط المفهوم يفرز انحراف التفكير وأخطاءه في قيادة الشعوب وفي العلاقة مع الشعوب الأخرى ومع المجتمع الدولي الذي يعيش في حروب مستمرة هي في جوهرها نتيجة غياب مفهوم الحرية. وبناءً عليه لا يعود هناك مجال للتردد في تقنينها بالدستور والقانون، كما لا يعود هناك مجال للحد من ممارستها كاملة غير منقوصة.

ويعد مفهوم **السلطة** بدوره من المفاهيم الكبرى التي تناولها المؤلف، والتي يوضح في تناوله لها كيف أخطأ الإنسان وهو يستعمل السلطة متوسلاً بقانون منحرف أو ممارساً تحريف قانون عادل. وهو أخطأ في رأيه لأن مفهوم السلطة ظل غير واضح أو غير محدد بحيث لا تغمر السلطة في «الإطلاق» و«الغموض» فحسب، ولكنها تغمر كذلك في العبث وفي التجاوز.

أما مفهوم **القانون**، فلقد أصبح في كثير من المجتمعات، حتى المتقدمة منها، منديلاً يمسح فيه المجرمون آثام أيديهم، وبه، وبالشق الدولي منه بخاصة، وبمصادقة أكبر مجمع للقانون والأمن في العالم، يحاصر شعب ثلاثة أرباعه من الأطفال والشيوخ والنساء.

وغياب مفهوم القانون كغياب كثير من القيم الكبرى، لكن القانون لا يراد لذاته إنما يراد لتحقيق العدالة. ومفهوم العدالة هو الآخر يهتز كلما اهتز مفهوم القانون، ويكتمل مفهوم القانون بوضوح مفهوم العدالة، والعدالة مستندة إلى كل ركائزها، والعالم في حاجة إلى العدالة الدولية بقدر ما هو في حاجة إلى العدالة الوطنية. وهنا تأتي ضرورة صك مفهوم جديد للعدالة الإنسانية أو «عولمة» العدالة.

وبالنسبة لمفهوم **الدولة**، فإنه قيمة يفرزها المجتمع المتحضر لتخدمه بمقدار ما يخدم المجتمع الإنسان. فهي تنظيم اجتماعي لم يؤسس في البداية بمقتضى دستور مكتوب أو عرفي، وإنما تأسس بمقتضى الحاجة إلى الخدمات الكبرى التي يقوم بها وتكفل تلقائياً بأدائها بعد تأسسه ولا أقول تأسيسه. فقد تكفل بخدمة المجتمع وتنظيم مسيرة حياته في مختلف جوانبها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. والدولة الحقيقية تقوم على أسس: الأرض والمجتمع واللغة المشتركة والإنسان المشترك في قومية موحدة. أما الدولة المصطنعة، فقد تعيش في الهواء المصطنع الذي توفره لها دول أخرى بالقوة العسكرية أو بالنفوذ الدولي أو بالمال أو بالإمداد البشري. وكيان الدولة الداخلي والخارجي مرتبطان بمصداقيتها. تلك هي القيم التي تسهم في تحديد مفهوم الدولة، وحينما يهتز المفهوم يهتز كيان الدولة.

ثم يتابع غلاب مفهوم **الحزب**، مصححاً معانيه، متحفظاً على رفض الحزبية باعتبار الأحزاب تسعى إلى السلطة وتتنافس أو تتصارع من أجلها. ويعتبر هذا الرفض تعبيراً عن نقص في الوعي السياسي، وعن نقص في الوعي الحضاري. ولذلك حينما تحل الأنظمة الانقلابية الأحزاب السياسة كأول إجراء تأتيه بعد تسلمها السلطة، فهي تؤكد قلة وعيها بالسياسة والحضارة. وهي تفعل ذلك تمهيداً لفرض سيطرة الشخص لا الحزب، والعودة إلى الحكم التسلطي بدلاً من الحكم الديمقراطي.

أما مفهوم **الحضارة**، فهو يستدعي الحديث عنه لأسباب انبعاث فكرة «صراع» الحضارات من جديد. وهي فكرة تستهدف إنهاء التاريخ الحضاري لجميع الدول والشعوب لحساب حضارة صاعدة تعولم الإنسان وكل مظاهر حضارته المادية والفكرية. ويؤكد غلاب أننا في حاجة إلى تبني مفهوم جديد للحضارة يلغي وسائل التدمير من حسابه، ويعود بالمفهوم إلى أولياته التي تعني ابتكار العلوم والتقنيات وتعبئتها لنشر حضارة الفكر وحضارة الخير والفضيلة والسلم.

يرتبط بسابقه مفهوم **اللغة**، فالأسماء ﴿**وعلم آدم الأسماء**﴾[٢] هي الأساس الأول في اللغة. واللغة تأخذ قيمتها من نوعية الحضارة التي تعيش معها، فترتفع مكانتها، وتسمو منزلتها وقيمتها في الحياة مع مكانة الحضارة وسموها. ويقع استلاب البلاد من لغتها، ليس لأن المتعلمين فيها يجب أن يتعلموا أو يتقنوا لغات أخرى فينفتحون بها على العالم، ولكن لأن المتعلمين وغير المتعلمين يحتقرون لغتهم، فينصرفون عنها إلى اللغة المستلبة، وبذلك ينهار كيانهم الوطني من حيث لا يشعرون، فاللغة هي أحد أعمدة هذا الكيان.

أما مفهوما **السلام والحرب**، فهما ليسا من الطبيعة البشرية، كون الإنسان لا يولد معتدياً فينشأ محارباً، ولا يولد ملكاً فينشأ مسالماً، وإنما هو طغيان غريزة على حساب أخرى. السلام ليس قيمة مطلقة، والحرب ليست قيمة مطلقة. فقد تكون الحرب لإقرار السلام والقضاء على الأسباب المهددة بالانفجار. وقد يكون السلام لتكريس كثير من القيم، حتى إذا اختلت لم يعد السلام في خدمة القيمة.

- ٤ -

ثم يختتم المؤلف سلسلة المفاهيم التي اختارها بثلاثة مفاهيم تتعلق بالحياة

(٢) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٣١.

الإنسانية ومراحلها. مفهوم **الشباب** الذي لا يعبر عن فترة معينة محددة الحساب والعد للإنسان كشاب تطويه الكهولة فالشيخوخة حتى يختفي من مجال العلم والنشاط، وما يزال في ريعان قوته الفكرية. ومفهوم **الشيخوخة** الذي إن أنت قيّمته بمفهومه الحقيقي عشته من دون أن يتحكم فيك. أما إن انحرف بك المفهوم، فسيسلمك للموت وإن كنت حياً. وكما بدأ غلاب بمفهوم الحياة، فإنه يتم كتابه المهم بمفهوم **الموت** وكأن رحلة عالم المفاهيم من مبادئ وقيم، ومن علاقات وممارسات، ومن غايات ومقاصد، تقع بينهما، فيظل الإنسان فاعلاً حتى الموت، ذلك السر الأعظم، إلا أنه يحمل معنى النهاية. وبين نقطة البداية ونقطة النهاية تجري فعاليات الإنسان ويقع تفعيله لقيمه وسلوكه ومقاصده.

كانت تلك هي رحلة المفاهيم في هذا الكتاب الصغير الحجم لا القيمة الذي شخّص أزمة المفاهيم ما استطاع، وشرح أثرها في انحراف التفكير ومناهجه، ثم اقترح الطريق للخروج من هذه الأزمة وآثارها.

وكما يبدو من العرض السابق تنوعت طرائق الكاتب ما بين المعنى المعجمي واللغوي، والمعنى الشائع والعرفي، والمعنى المنحرف، والمعنى المنفعل، والمعنى المفتعل، إلا أنه في كل ذلك اختط طريقاً محدداً وموحداً، وإن كمنت في تناوله لعالم المفاهيم. إن المفاهيم اتصال، والمفاهيم قيمة. وبقدر تعبير المفهوم عن قيمته يتحدد ولا يتبدد في الفكر والسلوك، أما ضياع القيمة في المفهوم أو تضييعها بالانحراف عنها أو بها فهو المؤدي إلى انحراف الفكر والسلوك.

إن عبد الكريم غلاب يعلمنا كيف تكون المفاهيم قيماً، قيماً في التفكير، وقيماً في التدبير، وقيماً في التسيير، وقيماً في التغيير، وقيماً في التأثير.

ويبدو لنا أن هذه الطريقة التثقيفية والتربوية في بناء المفاهيم من الطرائق التي يجب أن تعتمد وتؤصل في عالم المفاهيم الذي نستعمله ونتعامل معه. إلا أن هذه الطريقة كأحد مسالك تناول عالم المفاهيم لا تطرق المسالك الأخرى، وأهمها على الإطلاق البناء الأكاديمي والعلمي لعالم المفاهيم، أي بناء المفاهيم لاعتبارات علمية وبحثية وبطرائق منهجية تحقق المقصود، وتبلغ الهدف في البيان والضبط والتنظيم والعمق. وكما يقولون فإن اختلاف المسالك راحة للسالك، وإن تعدد المسالك لا يعني اختلاف الحقائق، بل يعني تكاملها في بيان الحقيقة.

ويبدو لي أن هذا العمل لا يزال في حاجة إلى جهد متراكم ومتابع في إطار تنوع المسالك وتكاملها، وبخاصة إذا ما عرفنا أن عولمة العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية والحضارية سبقتها عملية «عولمة للمفاهيم»، إن رهبة وإن رغبة، وفي إطار البغي بالكلمات والمفاهيم، وهندسة الموافقة والقبول في إطار الإذعان في ثوب القبول، والقبول في ثوب الإذعان، فهل سيكون لنا التأثير في عالم المفاهيم أم أن قطار المفاهيم سيسير ربما من دون أن نركبه، وربما يسير وينطلق على حسابنا وربما على كياننا وحياتنا وأجسامنا؟ □

صلاح سالم

تجليات العقل السياسي ومستقبل النظام العربي

(القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨). ١٨٨ ص.

هاني نسيرة

محرر ثقافي، جريدة «الأهرام الدولي».

ربما كان أكثر التساؤلات جدلاً وإلحاحاً على وعينا القومي المعاصر هو مستقبل النظام العربي وجدواه، وما يستدعيه هذا السؤال من مرارات كرسها ركود الماضي، وهواجس الإقليمية البازغة، ولا سيما بعد أزمة الخليج الثانية وحربها. وقد وعى الكتاب موضع العرض هذه التحديات، وأدركها، حيث يذكر المؤلف في تصديره له: «إن ثمة أنماطاً ثلاثة من التحديات تطرح نفسها وبقوة على هذه اللحظة التاريخية، وعلى أصعدة متباينة منها: فهناك تحدي البيئة الدولية تفرزه أنماط التعامل القسري مع المنطقة العربية، وهو التحدي الناجم عن استمرار الفجوة بين المفهوم الصلد لتوازن القوى والذي هيمن على تفاعلات الحرب الباردة، والمفهوم الرخو في ما بعدها، وحتى الآن».

كما أن هناك التحدي الإقليمي، وهو التحدي الأخطر - في رأي المؤلف - وهو ناجم عن ضرورات تلبية متطلبات الانعطافة السلمية في الصراع العربي - الإسرائيلي، والمتمحورة حول أطروحات الشرق الأوسطية بتجلياتها المتباينة.

ويلاحظ أن المؤلف يرى أن الشرق الأوسطية بتجلياتها المختلفة هي تحدٍ دائم للنظام العربي، سواء في عهد العمل أو الليكود، بيريس أو نتنياهو، ولكنه لم يذكر إن كان ثمة تطور طرأ على هذه الأطروحات الشرق أوسطية، وبخاصةً بعد تركيز الاتجاه في طريق تركيا، لا في طريق المنطقة العربية في ظل توترات عملية التسوية، التي بحضورها يحضر هذا التحدي للنظام العربي، شئنا أم أبينا.

أولاً: الفصل الأول - تجليات العقل السياسي

يتحدث المؤلف في **الفصل الأول** من كتابه عن ملامح التفكير السياسي العربي المعاصر، التي يجملها في ثمانية ملامح رئيسية هي:

الملمح الأول: الفردية والشخصنة وثقافة الاستبداد، وقد أرجعها إلى ثلاثة عوامل تفاعلت تاريخياً لتفرز الفردية في العقل السياسي العربي، وهي العامل الايكولوجي، والعامل الفلسفي، والعامل النفسي والشخصي.

الملمح الثاني: العاطفية وغياب العقلانية

الذرائعية. وتعد هذه السمة امتداداً لسابقتها، وانعكاساً لفقر الثقافة العلمية، بل وربما لغيابها في حياتنا الفكرية العربية. ويرجع ذلك إلى عدم استجابة العقل العربي للفكر العلمي والمنهج التجريبي، بقدر استجابته ذاتها للفكر الفلسفي والمنطق الأرسطي وثقافة التوليد اللغوي.

الملمح الثالث: الجمود أو الدائرية، فلا يزال الفكر العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين يدور حول القضايا ذاتها التي دار حولها في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين. ربما تغيرت البيئة المحيطة بهذه القضايا، وربما اختلفت الأساليب المتداولة لتحقيقها، وربما جدت قضايا أخرى، لكن القضايا المحورية كقضية النهضة، على سبيل المثال، وعلاقة العروبة بالإسلام، والدين بالدولة، لم تحسم بعد، وما زال الجدل حولها دائراً بين مختلف التيارات السياسية والفكرية.

الملمح الرابع: انعدام المرونة والتسامح كنتيجة لسواد ثقافة الإلغاء والاستبعاد، وانعكاس ذلك على الانقطاعات السياسية حتى بين المنتمين إلى «التيار الفكري الواحد نفسه» (العراق وسوريا نموذجاً).

الملمح الخامس: غياب الرؤى الاستراتيجية الشاملة وسيادة الرؤى الآنية والحلول الجزئية، الأمر الذي دعا مفكراً كبيراً في مقام قسطنطين زريق للحديث عن علم النكبات كعلم يعكس قصوراً في الاستفادة من أخطاء الماضي ويبقي على سؤال: ما العمل؟ مطروحاً على هذه المنطقة من العالم، وكأنه قدرها.

الملمح السادس: محدودية القدرة على التكيف الخلاق، وغلبة الدفاع السلبي على المبادرة الإيجابية.

الملمح السابع: استحضار الآخر في الخطاب السياسي العربي.

الملمح الثامن: النظرة الأحادية والافتقار إلى أدب الاختلاف.

ثانياً: الفصل الثاني ـ تفاعلات الواقع السياسي العربي بعد حرب الخليج الثانية

وفي **الفصل الثاني** يحلل المؤلف واقع ما بعد أزمة الخليج الثانية، مشيراً إلى لحظة تاريخية تمّ في أتون تفاعلاتها الحادة، ليس فقط تفجير وعي قومي وأمني مضاد لما اطرد عليه نمط التفكير العربي، لكن كذلك تفعيل تناقضات النظام الدولي ونقلها إلى الأرض العربية، لتفجر وبقوة تناقضات الوعي العربي، بحيث تم تشطيره بين معسكرين جامدين، وعلى نحو مغاير نسبياً لطبيعة التحالفات المرنة التي درج عليها التفاعل في إطار النظام الإقليمي العربي.

وبحسبه، فإن النظام العربي خرج من هذه المحنة مترنحاً وما يزال، الأمر الذي هيأ الخلفية لتعميق بعض التناقضات العربية (الحدودية بالذات)، وأدى إلى استحداث المزيد منها (أزمات: العراق ـ ليبيا ـ السودان، على سبيل المثال)، وجعل حوارات المثقفين عن تفعيل دور الجامعة العربية غير ذات موضوع. وبقدر ما كان لمحنة الخليج هذا الأثر على المستوى العربي، بقدر ما كان لها من أثر لا يقل خطورة على المستوى الدولي من خلال تناقضات حقبة «الهيمنة الأمريكية».

ثالثاً: الفصل الثالث ـ التحديات الأساسية التي تواجه النظام العربي

ويعالج المؤلف في **الفصل الثالث** التحديات الأساسية التي تواجه النظام العربي، بعد أن يقدم لها بتأصيل مسألة القطرية والقومية، أو ما يسميه «نزاع

الوحدة والسياسة في الفكر العربي». وبحسبه، فإن **أول** هذه التحديات يتمثل في تحدي محاصرة العراق، في ما يشكل هذا القطر ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي العربي عموماً، ودعامة رئيسية لأمن منطقة الخليج خصوصاً.

وثانيها الأطروحات الشرق أوسطية بما يعتريها من غموض وتراوحها ما بين مفهوم النظام الإقليمي، والسوق الاقتصادية، والمشروع السياسي ـ الأمني، والمزج بين أكثر من بعدٍ من الأبعاد الثلاثة السابقة. هذا إلى التحدي الذي يمثله الهاجسان الخليجي والمغاربي وما ينطويان عليه من انكفاء على الذات الإقليمية.

وفي **الخاتمة** يقف المؤلف مستقبل النظام العربي على شكل التفاعل بين المسارين الإقليمي والقومي، بحيث تقترن هيمنة الأول بحفظ فعالية هذا النظام عند حدودها الدنيا، والعكس صحيح.

وعلى الكتاب موضع العرض يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أولاً: تعامل المؤلف مع الثقافة العربية والفكر السياسي العربي وكأنهما صنوان، ولذلك فإن كثيراً من الملامح التي خص بها الكتاب العقل السياسي العربي تنطبق على الثقافة العربية بأكثر من انطباقها على الشق السياسي من هذه الثقافة. وعلى رغم أن هذا بعض من ذاك، إلا أنهما لا يتماثلان. ولعل هذا الخلط هو ما ألجأ الباحث إلى كثير من التنظير الفلسفي والنظري لمسائل الخطاب السياسي، وتعليله ذلك بأسباب مثالية لا تمت إلى الواقع السياسي بصلة.

ثانياً: في عرضه لبعض الجوانب الفكرية، تسرّع المؤلف في بعض أحكامه كقوله إن الحداثة العربية ليست نتاج العقل العربي، بل هي نتاج إرادة فوقية. وقد يكون في هذا بعض الحق، إذ لم تفشل المشروعات النهضوية العربية العديدة، في عهد محمد علي، ثم في عهد عبد الناصر، في رأي كثير من مفكرينا، إلا لأنها كانت وليدة سلطة فوقية لا ناشئة من بنية تحتية مجتمعية. لكن ما سبق لا يقدح في أن الشعوب العربية تفاعلت مع هذه المشاريع النهضوية، فكان لها في عملية التحديث دور لا يغفل، وإن لم يكتمل. وربما كان مرد هذا النقصان هو وجود فجوة عميقة بين النخب والشعوب، حتى ان مثقفاً بحجم لطفي السيد عندما استخدم كلمة الديمقراطية سقط في الانتخابات لداعي سيادة المناخ التقليدي الذي يحول دون إشعاع النهضة، وللانكباب على مشكلات ثقافية زائفة تستنفد كثيراً من طاقات مثقفينا بلا طائل، وللاستسلام للتفسير التآمري للأحداث.

ثالثاً: يبدو أن المؤلف كتب تحليله لأطروحات الشرق الأوسط في فترة تالية مباشرة على صدور كتاب شمعون بيريس **الشرق الأوسط الجديد**، وإن لم يحفل بتتبع تطور هذه الأطروحات بعد اعتلاء نتنياهو السلطة، ووضع كتابه **مكان تحت الشمس** الذي رسم فيه مستقبل المنطقة على أسس مختلفة قوامها مبدأ الرادع الأمني.

ويذكر للمؤلف بكل الثناء استحضاره الرؤية المستقبلية في توصيفه لحالة النظام العربي، وفي استشراف المستقبلات البديلة له، وبخاصةً أن هذا البعد المستقبلي كثيراً ما يغيب عن أذهان كثير من مفكرينا.

رابعاً: أسرف المؤلف في تقدير أثر التجمعات الإقليمية الفرعية في مستقبل النظام العربي، في ما يذكّر بمنحى تحليلي مشابه ساد الأدبيات ذات الصلة في مطلع التسعينيات مع قيام ثلاثة تجمعات على الساحة العربية، ثم اتضح بعد حين عوار هياكلها وافتقارها إلى الحد الأدنى من التنسيق □

Faleh A. Jabar (ed.)
Post-Marxism and the Middle East
(London: Saqi Books, 1997). 256 p.

ما بعد الماركسية والشرق الأوسط

محمد آل ثان

باحث قطري مقيم في بريطانيا.

ـ ١ ـ

يتضمن هذا الكتاب أعمال الندوة التي نظمتها كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) في لندن في عام ١٩٩٦، والتي حملت عنوان الكتاب نفسه، أي **ما بعد الماركسية والشرق الأوسط.** وينقسم الكتاب إلى ثلاثة محاور أساسية يتوزع عليها خمسة عشر فصلاً تناقش القضايا الآتية على التوالي: انكسار الماركسية وأثره في الوطن العربي، العولمة والتنمية وأزمات التخطيط، والغرب في مواجهة الآخرين، وذلك بخلاف المقدمة العامة والحواشي.

في **مقدمة** كتابه، يحلل المحرر الإشكالية النظرية التي طرحت نفسها على التيار الماركسي في الغرب، كما في الوطن العربي، غداة الانهيار السوفياتي، ويشير إلى أنه فيما وسع الماركسيون الغربيون التعامل مع هذه الإشكالية بنجاح مدعومين بتقدم البحث العلمي والتدفق المعلوماتي الحر في مجتمعات تعددية بطبيعتها، واستجابوا للتغيرات التي لحقت بالبناء الفكري الماركسي السوفياتي، تخلف الماركسيون العرب الذين يلقبهم **فالح عبد الجبار** بـ «أيتام غورباتشوف» عن إتيان القدر ذاته من النجاح، حيث فاجأهم الانهيار السوفياتي وملأهم بمشاعر الغضب والإحباط. وأرجع عبد الجبار تفاوت استجابة ماركسيي الغرب عن نظرائهم العرب لواقعة الانهيار وما بعدها إلى ثلاثة عوامل رئيسية، اعتبرها مسؤولة عن الضعف التكويني للتيار الماركسي العربي: **العامل الأول** هو الانتكاسات التي مني بها الماركسيون العرب على أيدي الزعماء القوميين. **والعامل الثاني** هو تعرضهم لتاريخ طويل من الاضطهاد الفكري في بلدانهم. أما **العامل الثالث**، وهو مرتبط بسابقه، فيتعلق بتوظيف القوى الإسلامية لضربهم بواسطة بعض الأنظمة العربية.

كذلك يثير المحرر في مقدمته مجموعة كبيرة من التساؤلات التي تمثل إجاباتها لب الكتاب وجوهره. فيستفهم عبد الجبار عن عدم تحقق النبوءات الماركسية باضمحلال الدولة والطبقة الرأسمالية (على رغم توزعها سياسياً على عدة أحزاب) وصعود قوة الطبقة العاملة (على رغم توحدها السياسي في ظل قيادة الحزب الواحد)، وعن الصورة الفعلية للواقع العالمي مقابل زيف صورته في النظرية الماركسية، وعن أطروحة «نهاية التاريخ» كما أتتها هذه النظرية، وعن مدى

صلاحية مفرداتها ومصطلحاتها (كمصطلح الإمبريالية مثلاً) لتفسير قضايا التخلف والتبعية. كما يتساءل عبد الجبار عن العلاقة بين اقتصاد السوق والتنمية، وعن أبعاد ظاهرة العولمة، وعن صورة الآخر لدى الغرب.

ومن مقدمة الكتاب إلى متنه نتوقف أمام ما كتبه **فريد هاليداي** أحد أبرز الأسماء المشاركة في هذا الجهد العلمي. يقدم هاليداي نظرة نقدية تشريحية لثلاثة من الأطر النظرية التحليلية للتطورات السياسية في الوطن العربي: **الإطار الأول** هو إطار الاستشراق الذي يهمش أدوار القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة وتشكيلاتها وعلاقاتها لحساب عامل الدين كعامل وحيد لتفسير الظواهر والعمليات السياسية وتحليلها. وشأنه شأن بروملي ينفي هاليداي عن الدين مسؤولية تخلف الوطن العربي وتفتت وحداته، ويرد الظاهرتين كلتيهما إلى دكتاتورية النظم السياسية السائدة كأحد إفرازات الثقافة السياسية السائدة. والثقافة غير الدين وإن تقاطعا. **والإطار الثاني** هو الإطار الطبقي الذي يصفه هاليداي بالجمود والدوغماتية والتحكمية، فهو إطار يراهن على تنامي قوة الطبقة العاملة في مواجهة الدولة، على حين تكشف مرحلة ما بعد الاستقلال في مصر والعراق والجزائر عن محورية مكانة الدولة ومركزيتها. **والإطار الثالث** هو الإطار التآمري إن جاز التعبير. فمع إقرار هاليداي أن جوهر عملية الاستعمار هو إلحاق الدول المستعمَرة بالدول المستعمِرة، إلا أنه يحذر من تحميل الإمبريالية كل إخفاقات المنطقة، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي. ففي الخبرات التاريخية للدول ما يفيد نجاح بعضها بإنجاز خططه التنموية على رغم تعرضه لفترات طويلة من الاستعمار، ومن ذلك الخبرة التايلاندية والسنغافورية والتايوانية، كما أن في الخبرات التاريخية للدول ما يفيد تعثر خطط التنمية للبعض الآخر على رغم تخلصه من الاستعمار، والنماذج الجزائرية واليمنية والعراقية شاهدة على ذلك. ومما يذكر في هذا الخصوص أن أندرو راثمل كان قد عزا اتجاه العرب إلى الاعتماد على نظرية المؤامرة في تفسير الأحداث وتحليلها إلى الإرث الاستعماري الطويل الذي كانت تُحكَم البلدان العربية خلاله من سفارات الدول المستعمرة، وإلى مرارة تقسيم هذه الدول المستعمِرة المنطقة في ما بينها من خلال معاهدات لم يكشف عنها النقاب إلا بعد أحداث سياسية كبرى (مثال على ذلك اتفاقيات سايكس ـ بيكو التي لم يعلن عنها إلا بعد انهيار الحكم القيصري في روسيا). ويخلص هاليداي إلى أن أكبر نجاحات الماركسيين في الوطن العربي، بل وفي الشرق الأوسط، تمثل في تزويدهم الإسلاميين بخطاب سياسي أعانهم على تحريك الجماهير (وآية ذلك أن ٨٠ بالمئة من مفردات الخطاب السياسي للإمام الخميني مستمد من قاموس حزب تودة الشيوعي).

ـ ٢ ـ

وعن الدول العربية وانتهاء الاتحاد السوفياتي، يأتي إسهام **أمير عبد الله** مدعماً بمادة أولية استقاها صاحبها من مقابلات شخصية أجراها مع قيادات الاتحاد السوفياتي السابق في الجيش والحزب والدولة، ومع عدد من رؤساء الدول العربية. يبدأ عبد الله بتقرير أن الاتحاد السوفياتي شكّل قوة دعم مادية ومعنوية هائلة للدول العربية ذات الخط القومي، في ما مثل تهديداً للدول العربية الموالية للغرب. ولأنه كذلك، ولّد انهياره انفعالات متضاربة من أقصى الوطن العربي إلى أقصاه، إذ تراوحت هذه الانفعالات بين الغضب والشعور بالخسران على جانب، والارتياح، بل والفرحة على جانب

آخر. وكنموذج **للفئة الأولى** من الانفعالات اختار عبد الله أن يحلل علاقات الاتحاد السوفياتي قبيل انهياره مع كل من السعودية ومصر، وقد كان إقحام مصر على هذه الفئة داعياً للتساؤل، وربما للدهشة، وبخاصة أن مصر بعد السادات قد أخذت تستعيد شيئاً من التوازن في سياستها الخارجية، وتسعى للاستفادة من هامش الحركة المتاح بوجود قوتين كبريين رئيسيتين، وهو ما أكده علي دسوقي وبهجت قرني في كتابهما عن السياسات الخارجية للدول العربية. وكنموذج **للفئة الثانية** من الانفعالات اختار عبد الله أن يحلل العلاقات السوفياتية مع كل من سوريا واليمن الجنوبي (قبل الوحدة). ويصل المؤلف إلى خلاصة مفادها أنه على كلا الجانبين، حكمت قوة العلاقات أو رخاوتها اعتبارات المصلحة الوطنية ومن دون تنسيق عربي بالضرورة. فعلى حين أقامت مصر عداءها للاتحاد السوفياتي، بحسبه، على اعتبارات المصلحة الاقتصادية والاستراتيجية (الرغبة في بناء نمط جديد من التفاعلات الخارجية)، فإن ما حكم توتر العلاقات السوفياتية ـ العراقية كان أساساً اعتبارات السياسة الداخلية (بناء تحالفات بين البعثيين والشيوعيين)، بينما أن ما حتم عدم وجود علاقات سوفياتية ـ سعودية كان عاملاً داخلياً مختلفاً عن سابقه (عامل الاختلاف الايديولوجي). وعلى الجانب الآخر، جانب الدول الصديقة للاتحاد السوفياتي السابق، سرى التحليل نفسه، سواء في ما يخص سوريا أو اليمن الجنوبي.

ولعل أبرز ما يمكن توجيهه من نقد لإسهام أمير عبد الله، هو مجافاته للحيدة العلمية الأكاديمية المفترضة، الأمر الذي طبع بقوة مفردات عناوين بحثه الفرعية التي جاءت على النحو التالي: «الوجه المزدوج: الشماتة»، و«مصر: الخيانة المزدوجة»، و«السعودية: جنون العظمة»، و«سوريا: الشعور بالفرحة»، و«اليمن الجنوبي: نهاية المثالية»... إلى آخر مثل هذه الأحكام القيمية غير المسنودة.

ويبذل **بول هاريست** في دراسته «العولمة موضع تساؤل» محاولة جادة ورزينة لتعريف العولمة (Globalization)، مميزاً بينها وبين التدويل (Internationalization). ويتساءل هاريست عما إذا كان هناك ما يمكن أن يطلق عليه عولمة الاقتصاد أم لا؟ ويتبع ذلك بتساؤل آخر في حالة الإجابة بالنفي على الأول، مفاده: وإذا لم تكن هناك عولمة للاقتصاد، فبماذا يمكن أن نسمي الوضع الراهن للاقتصاد العالمي؟ ومن جانبه، يجيب هاريست بقوله إنه ليس هناك ما يمكن أن نطلق عليه ظاهرة عولمة اقتصادية، بل إن هذه العولمة ليست متوقعة، وذلك في رأيه لأن الشائع هو تعاون محدود بين مجموعة من التكتلات الاقتصادية ومجموعة من الدول القومية، وهو تعاون لا يخلو من بذور الصراع ومظاهره. ثم إنه لا الدول القومية قادرة على تأمين شبكة متصلة من التفاعلات الاقتصادية المتدفقة، ولا التكتلات الاقتصادية ـ على رغم كل التضخيم في أهميتها ـ قادرة على التحول إلى دول فوق قومية (Supernational States).

* * *

وفي التحليل الأخير، فإن هذا الكتاب يحشد مجموعة من القضايا التي تمثل زاداً غنياً للمشتغلين بالدراسات السوفياتية (Sovietology)، كما أنه يقارب البيئة الدولية لتطور النظم السياسية العربية والشرق أوسطية من خلال إثارة موضوعات مهمة عن توازن القوى وما يرتبط بها من عولمة وتفاعلات غربية ـ دولية، وإن كان له فيها رأي يختلف □